

97A - 5139A

٣٠ - ١	المقدمة
١	التصديق
٩	حياته
١٢	أثاره
١٣	تقريب المقرب
١٣	التدريب في تدريس التقريب
١٤	السر المعبط
١٦	لغات القرآن
١٧	الهدى الملقى من المتع
١٩	المؤثر من شمس ابن صفور
٢١	غاية الاحسان في علم اللسان
٢٣	النكت المصان في شرح غاية الاحسان
٢٥	اللغة البديقة في علم السرية
٢٩	منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك
	التذيل والتكميل في شرح التسهيل

الفصل الأول :

٢٢ - ٢٣	موضوعات الكتاب ومصطلحاته
٢٢	اسم الكتاب
٢٢	نسخ الكتاب
٢٤	دواعي تأليف الكتاب
٢٦	موضوعات الكتاب
٤٤	ترتيب موضوعات الكتاب
٤٧	مصادر الكتاب
٥٣	الحدود والمصطلحات النحوية
٦٠	اجلاد الكتاب

الفصل الثاني :

١٠٨ - ٦٤

شواهد الكتاب

٦٥	الآيات القرآنية
٦٦	استقامه بالقراءات واللهجات
٦٨	القراءات المتواترة
٧٤	القراءات الشاذة
٨٣	العديد النبوي
٨٩	كدم قصص العرب
٩٢	الشعر
٩٧	ملاحظات حول ما استشهد به من شعر
٩٧	الآيات التي لم يعرف قائلها
٩٨	الآيات التي اختلف في نسبها
٩٩	الآيات المصنوعة
٩٩	استشهد بآيات قيل انها مزودة على كتاب سيوه
٩٩	الآيات التي استشهد بها على القواعد النحوية
١٠٠	الآيات التي قبلت لضرورة الشعر
١٠٥	مميزات منهجه في الاستشهاد

الفصل الثالث :

١٠٩ - ١١٠

السلة والمامل والساع والقياس

١١٠	اثر المنطق والفلسفة
١١١	رأيه في الملة
١١٤	رأيه في المامل
١١٨	موقفه من الساع والقياس
١٢٧	مميزات منهجه
١٢٧	من أصل أبي حيان
١٢٨	مظاهر البعد عن التكلف
١٣٢	اثر المذهب الظاهري
١٣٨	أبو حيان وابن مضاء

الفصل الرابع :

١٤٢ - ١٩٠

١٤٢
١٥٨
١٥٦
١٦٥
١٦٨
١٧٢
١٨١
١٨٥
١٨٩

أبو حيان والبصريون
السائل التي وافق فيها البصريين
أبو حيان والخليل بن أحمد
أبو حيان وسيبويه
أبو حيان والآنخفش
أبو حيان والجرى
السائل التي وافق فيها الكوشيين
أبو حيان والفراء
أبو حيان ونعلب
نتائج الدراسة السابقة

الفصل الخامس :

١٩٢ - ٢٢٢

١٩٥
٢٠٠
٢٠٨
٢٢٠

أبو حيان والبغداديون
أبو حيان وابن كيسان
أبو حيان وأبو علي الفارسي
أبو حيان والنمخشري
نتائج الدراسة السابقة

الفصل السادس :

٢٢٢ - ٢٦٢

٢٢٥
٢٢٨
٢٣٦
٢٦١

أبو حيان وضاعة الأندلس
أبو حيان والسهمي
أبو حيان وابن عصفور
أبو حيان وابن مالك
نتائج الدراسة السابقة

الفصل السابع :

- أشعاره في الخلفين
أبو عيان وابن هشام
أبو عيان والشيخ خالد الأزهرى
أبو عيان وجلال الدين السيوطى
النقل عن الارتشاق
المسائل التى وافقه فيها
المسائل التى خالفه فيها
أبو عيان وعبد القادر البغدادى
آراؤه الاجتهادية
تحديد مذهبه النحوى

الخاتمة

ملحق الرسالة

صفحة

٢٦٥ - ٣٠٩

- ٢٦٦
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٨
٢٨٣
٢٨٩
٢٩٣
٢٩٨
٣٠٤
٣٠٧

المقدمة

لم تكن هذه الدراسة من أول دراسة عن أبي حيان الأندلسي ، بل سبقنا إلى ذلك عدد من الباحثين قدموا بحوثاً كان موضوعها عن أبي حيان (١) .

ولكن رأيت أن هذه الدراسة عندما تناولت نحوه فقد تناولته في صورة اجمالية لاحظت فيها من الاتساع أو الاستقصاء والتفصيل ، وأن الحديث من كتابه ارتشاف الضرب لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما حصته هذه الدراسة رسائل مختصاً بحيث لا تكفي في الكشف عن منهجه ، أو الاحاطة بمنهجه النحوي ، وإبرازه في الصورة اللاحقة به .

ومن هنا رأيت أن أوجه دراستي إلى المادة النحوية عند أبي حيان ، من طريق هذا الكتاب ، للأسباب الآتية :

أولاً : إن ارتشاف الضرب عند بعض موسوعي نحوية جمع فيها أبو حيان منابع النحو وروافده ، وذلك حتى يحصره ، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين فأفاد منها ، وأحسن بعضها ، ثم تخطبها في كتابه هذا ، فجاء مخطباً على زبدة آرائه النحوية والنحوية ، ومشفوعاً بمصاراة أفكاره الهائلة في آفاق نفسه .

(١) من هذه البحوث :

- ١ - أبو حيان النحوي - رسالة دكتوراه - للدكتورة محمد بيته الله .
- ٢ - شرح أبي حيان في تفسيره البحر المحمود - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - لعبد المجيد عبد السلام حبيب .
- ٣ - أبو حيان الأندلسي ومناحه وثقافته - رسالة دكتوراه - بجامعة عين شمس - لعبد المنير بدوي زهير .

ثانياً : سلك ضربين في هذا بين النحاة في تأليف كتابه هذا الذي يمثل امتزاج ثقافة المشرق بثقافة المشرق ، هو وفقاً على ما وصل اليه المقل الموسي من تدوير له دراسة اللثة والتأليف فيها .

ثالثاً : انه بهذا الفتاح النحوي يسلطنا على ان نتلمس التلمس الصحيح في معالجة ما يمتدحنا من صموات في دراسة اللقطة .

ونحن اذا ما اردنا ان نجهد المير نحو الأمام ، فانه لابد لنا من الالتفات الى الوراء حتى نستضيء بالماضي ، ونحسن التفريق تراثنا .

هذه الأمور جعلتني أحرض على توجيهه راسي الى هذا الموضوع مستفيداً له عن ارضي استياء هذا الكتاب الذي يبين لنا مخرجه وسلكه تجاه التلاوة والالتوية والنخبة ودراسته لها .

وقد انتهجت في راسي هذه بما يقتضيه الضيق العلمي من الاعتماد على الموضوعية في استنباط الأحكام ، وعدم تهني أية نتيجة الا بعد قيام الدليل عليها . كما اني اجتزأت في هذا البحث بالتشويل ببعض المسائل التي تكفي في الكشف عن آرائه ، ويؤدي غرضها لذات النحاة او استقلالها عنهم .

واقضت مهمة البحث ان يكون في سبعة فصول يهتديا تمهيد وتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت باقتضاب على سيرة حياته - مهنياً ولادته ، والموايل التي ساهمت في تكوين ثقافته ، ثم ختمت هذا التمهيد بالحدث عن مولداته .

وفي الفصل الأول : تحدثت عن اسم الكتاب ، ثم عرفت نفسه .

وانتهت ان هناك خص نسخ بعدة لم يشر اليها أحد من قبل . ثم تناولت دواعي تأليف الكتاب ، مهنياً وبحثه الشديدة في تجريد الأحكام النحوية عن الاستدلال والتعليل .

وبعد ذلك انتقلت الى الكلام على ترتيبه لموضعات الكتاب ، فبينت
ان اعتماد علمين جوهريين من سبقه من الناحية لم يبلغ رغبته الشديدة
الى التجديده في مخرج التأليف ، والاجتهاد في ترتيب أبواب كتابه
على النحو الذي ارتأه .

ويظهر ذلك في كلامه على المصنف أولاً ثم النحوي ، فلاحظنا ان اعتماد
في مؤلفات النحاة ، ثم ياتي بحاله باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه ،
واجتهاده في ترتيب المعارف والتواضع ، وانتهت من هذا الى ان ثقافته
الواسعة في التي ، هيأت له هذا النوع العلمي الدقيق في عرض موضوعات
كتابته وتبينها .

ثم عرضت لائتم اعتماد والتي ارتشفت منها ارتشافه ، ويظهر لسي
ان مصادره هذا الكتاب قد بلغت من الكثرة حدا كبيرا
فيها اعلم ان كتابا نحوييا قد تعددت مصادره كما تعددت مصادره هذا
الكتاب .

ثم انتقلت الى الكلام على الحدود والمصطلحات ، وبيننا ان طريقته
في التفسير وتحليل الدعوى كانت تميز في اتجاهها : .

الأول : أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب ، ثم
يقوم بتحليل كامل لهذا الحد بحيث يبيحه عن القموص أو اللبس الذي
يلحق به .

الثاني : أنه كان يميل الى عدم الإيهال في تعامل الحسود
والتعريفات ، وذلك لكونه يميل الى إيهال الدارسيين ،
فكانه يرى ان الأبواب النحوية الواضحة لا تحتاج الى حدة ولا ركن .
أما المصطلحات التي كان يستعملها في كتابه فكانت في جملتها
مصطلحات بصرية قد شاع استعمالها بين النحاة .

وختمت هذا الفصل بالكلام على أسلوبه ، وانتهيت الى أنه كان يتحرى
وضوح النقل والرواية ، ويتحاشى القموص أو التكرار ، أو الاستطراد .

وفي الفصل الثاني : درست شواهد الكتاب ومفهمه بها

تكلت على القراءات ، فقد بينت أن القراءات تنقسم إلى متواترة وشاذة ، وأنه كان كثير الدفاع عن هذه القراءات ، والرد على من يلحس قراءتها ، وأنه كان يرجع بالقراءة إلى اللغة ليلتص لها شاهدا فيرويه ، أو يثبت أن لها أصلا في لغات القبائل ، ثم انتقلت إلى الكلام على استشهاده بالحدث النبوي ، وانتهيت إلى أن الأحداث الشريفة التي وردت في كتابه لا تتجاوز المشرين ، وأنه يذكرها في أثناء عرضه للمسائل النحوية ، استناسا بها ، وزيادة في التمثيل والابحاج ، وهي لا تدفن بها أحبا إلى القول بما حصة الاحتجاج بها .

ثم عرضت احتجاجه بكلام فصحاء العرب وأمثالهم ، وانتهيت إلى أنه كان شديد العناية بإيراد ذلك ، ولكنه كان يقتصر في ذكرها على ما وجد في كتب المتقدمين .

ثم انتقلت إلى الكلام على شواهد الشعرية ، بينا أن ما جاء به من شواهد شعرية في القسم النحوي من كتابه قد تجاوز الألف بيت ، غير أنه من السهل ملاحظة عدم حرصه على توثيق الشواهد بنسبها إلى الرواة الذين أشدوها ، وأن كثيرا من الأبيات المبحولة القائل كان صدرها كتابه . وأن كثيرا من الأبيات يرويه غير كاملة ، أو يأتي بشرط منها ، أو يجزئ من الشطر وعملت ذلك بأنه في هذا الأمر قد سلك تلك النحاة السابقين في أن الذي يشغلهم هو ذكر موطن الشاهد في البيت ، أو أن هذه الأبيات كانت شائعة الحفظ بين الناس في ذلك الوقت فاكفى بذكر موطن الشاهد فيها .

ثم انتهيت إلى أنه لم يتوسع في دائرة الاستشهاد بل جعل شواهده مقصورة على شعراء الديقة الأولى والثانية والثالثة ، خرجا بذلك الشعراء المحدثين من دائرة الاحتجاج . وبينت أن ما ورد عنده من أبيات لا يفي تمام والمتين والمصري ، ولا يخط من موقفه من عدم الاحتجاج بهنهم ، وأنه كان يورد ذلك للاستئناس بها أو لايحاج بعض المعاني .

ثم رأيت أن الشواهد الشعرية الواردة في كتابه يمكن تصنيفها إلى طائفتين :

الأولى : تمثل الشواهد التي يورقها للاستعانة على القواعد

والأحكام النحوية .

الثانية : تمثل الشواهد التي قبلت لضرورة الشعر .

وانتهيت الى أنه قد افرد للضرائر الشعرية بابا ، غاص بها كما فصل
سببها في بابها يمثل الشعر ، وأن الضرائر الشعرية التي ذكرها مقتصرة
في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والهدل . . .

وفي الفصل الثالث : درست رأيي في الحلة والعامل والمصاح

والشبان ، وبيننا وفيه في تجديد الأحكام النحوية من التسهيل ، ودعوتني الى
الغناء هذه التسهيل التي لا تجدى نفعا .

ثم بينت أنه قد انشأ مع النحاة في الاهتمام بالعامل ، وبالمصاح
ذلك في باب النعت والتوكيد ، والحال ، وانتهيت الى أنه لم يدع الى الغناء
السائل كما فعل ابن منبأ ، ولكنه دعا غيرة الى الغناء ما يتدلى به النحاة
من كثرة التسهيل والاستدلال .

ثم درست موقفه من المساج ، وأنه في مقدمة ما يعتمد عليه في تشييد
الأحكام النحوية ، ولهذا نجد لا يعتمد رأيا الا اذا عضة المساج . وعلى
هذا فانه كان يذهب الى استبعاد تلك التراكيب التي لا تستند الى نصوص
مسموعة ، وبهذا فانه يفتي لنا حلا عليها لكثير من التراكيب المصطنعة التي
يشتد عليها بعض النحاة ، ولا تزال موضع شك في النحو العربي .

ثم بينت أنه كان يعتمد في أحكامه النحوية على كثرة الشواهد ، وأنها
المعبر الذي تدور عليه القاعدة ، وأن القاعدة انما تستند الى الأصول
الكثيرة ، وكانت محفوفات به في المسافة له في هذه الأحكام .

وانتهيت الى أن الأصول التي كان يأخذ بها في دروس النحو
تشهد بمنزلة المصنعة ، فهي لا يعتمد بقليل ، ولا يفتي على شان .

ثم رأيت أنه قد شهِر بها نَحْو شاعر، فهِت أن هذا القول أُسِرَ
مِالاً فيه، وأن نحوه لم يكن شاعراً، وإنما كان يأخذ من الشاعرية ما يتشبه
مع منهجه في طرز التماثيل التي لا تجد في نفسها وفي اختراعها للنصوص
اللغوية، واسقاط تلك الأحكام التي لا تندعها الصور المسموعة.

وفي الفصل الرابع: درست موقفه من البهيم والكوفيين،

فهِت أنه قد عَبَّ متافقه من نحوها، وانتهيت إلى أن نحوه أم يكن بصرياً
خالصاً، ولا كوفياً خالصاً، بل كان ينحوض من جميع بين الذميين
وكان من أثر ذلك أن ظهرت في نحوه بعض سمات النحو الكوفي، ولكنها
قليلة إذا ما قيس ذلك بما ظهر من آراء البصريين.

ثم انتقلت إلى الكلام على بيان موقفه من أئمة نحاة البصرة
كسبيته، والمبرد، واللائق، وكذلك بالنسبة لموقفه من أئمة نحاة الكوفة
كالفرأ، وشعلب، وموحي، وأبي حبان من آراء هؤلاء الأئمة ومقتضياتهم.

وانتهيت إلى أنه كان يتجه في محام نحوه اتجاهها بصرياً، وأنه
لا يتهمس رأي مذهب معين، بل كان يميز بين هذه الآراء ثم ينتخب ما يرى
أنه لاهل ببنائه، يعني الدارس المستقل الرأي والفكر.

وفي الفصل الخامس: درست موقفه من نحاة بغداد،

فتناولت رأيه فيهم عندما يشهر البهيم كجماعة من الجماعات النحوية، وانتهيت
إلى أن مخالفته لهم كانت ترجع في أكثرها إلى متابعتهم الكوفيين فسي
بعض آرائهم.

ثم انتقلت إلى الكلام على موقفه نحاة بغداد الذين كان لهم آراء
تد انفراداً بها، أو شاعراً بها غيرهم من النحاة، فتكلمت على علاقته
بأبي حبان، وخلصت إلى أن مخالفته له ترجع إلى أن أبا حبان كان مغرماً
في القياس، وورد عنه تراكم غير مسوعة، مما جعل أبا حبان ينكر عليه
ذلك.

كما أن ابن كيسان كان يشتق لنفسه بعض الآراء التي تتسم
بالاجتهاد، فذكر في ذلك عما اشتهر به من النحاة، وقد أنكر أبو حيان عليه
ذلك. وليس معنى ذلك أنه كان يخالفه في كل آراءه بل كان يوافق
في بعض آرائه: كتركيب الضمير "أنت" وفي منع اشتراك المفعول معه
مع ما قبله في حال أو خبر.

ثم انتقلت إلى الكلام على علاقته بأبي علي الفارسي، فبينت أنه
وإن كان يتفق معه في الأصول التي كان يأخذ بها في دراسة النحو،
لكن إذا لم يمتعه من مناقشته، وانتهيت إلى أن مخالفته له كانت
ترجع إلى:

- ١- أن الفارسي كان يقال في القياس، ويرد أمثلة لم يرد السماع
بها. بمعنى
- ٢- أنه كان يخالف آراء معينه.

ثم تكلمت على علاقته بالزمخشري، فبينت أنه كان متحاباً عليه وقاسماً
في نقاشه معه. وقد أرجعت ذلك إلى:

- ١- الوقفة الاعتزالية التي كان يحقها الزمخشري آراء الأبيات القرآنية.
 - ٢- تلحيته لبعض القراءات المتواترة.
 - ٣- كان الزمخشري يشتق لنفسه بعض الآراء الانفرادية التي يسند
فيها التكلف، والذين عن المشهورين النحاة.
- كل هذا جعل أبا حيان أن ينفذ منه موقف الطكر لآرائه.

وفي الفصل السادس: درست موقفه من نحاة الأندلس، فتكلمت
على علاقته بالسبيلي، وانتهيت إلى أن مخالفته له كانت ترجع إلى:

١ — أنه كان يرى أن السبيلى شاذ الخارج في النحو، وأن له آراء عربية لا تذلو من تكلف واضطراب .

٢ — كان السبيلى يذهب إلى موافقة الكوفيين في بعض آرائهم .

ثم انتقلت إلى بيان علاقته بإبن عصفور، فبينت أنه كان متحالفاً عليه، وانتبهت إلى أن مخالفته له كانت ترجع إلى :

١ — متابعة إبن عصفور للكوفيين في بعض آرائهم .

٢ — ورود بعض الآراء التي لم يعضدها السماع .

٣ — ورود بعض الآراء التي تنعم بالاجتهاد، مخالفاً بها ما تمارس عليه النحاة واشتهر بهنهم .

وبعد ذلك عرضت علاقته بإبن مالك، مبينا أن كتب إبن مالك وآراءه قد استأثرت بمناخاة كثيرة ضد أبي حيان، فأطال النظر فيها، وشيخ ما كان مستدلنا فيها . وانتبهت إلى أن هذا الاهتمام الشديد بآراء إبن مالك قد دفعه إلى أن يروى حركاته وسكانه، ففكر الخلاف بينهما حول كثير من المسائل النحوية، وقد عزا الباحثون هذا الخلاف إلى غرور الشهاب أو الحسد، ولكني رأيت أن هذه الأسباب لمست من الأسباب الوجيهة التي تنسب لنا ذلك الخلاف . وإنما هذا الخلاف ظاهرة طهيمة يمكننا أن نرجعه إلى ما يلي :

١ — أن أبا حيان قد جاء في عصر قد شاع فيه ضبط المسائل والأحكام النحوية، وكان ذلك يقتضي منه أن يقف أمام هذا التراث الضخم الذي تركه إبن مالك ليومهد النظر فيه، ثم ينفخ من خلال ذلك آراءه واجتهاده، اتصه الهائجة في نفسه .

٢ — أن الضيق الذي اتهمه أبا حيان إزاء دور المسائل النحوية يشتغل عن المنهج الذي سلكه إبن مالك، ومن هنا كثر الخلاف بينهما .

- ٢ - لمخالفته لآراء سيويسه .
- ٤ - متهمه ابن مالك للكوفيين في بعض آرائهم .
- ٥ - لا يراده بعض الآراء التي لم يستند لها السماع .
- ٦ - لا يراده بعض الآراء الاجتهادية التي خرج بها عن المشهور بين النحاة .

وخلصت أخيراً إلى أن تتج أبو حيان لهذه النحاة بمدد علامته من علامات التفكير الحر ، ويشير إلى ذلك النشاط العلمي الذي شاع في ذلك العصر .

في الفصل السابع : درست آثاره في الخلفين ، مبيناً أنه قد جاء غنى عمر قد وصل فيه علم النحاة إلى درجة عظيمة من النضج والكمال ، ووضح الاجتهاد في المسائل النحوية أمراً عسير المأل ، غير أن هذا لم يضمنه من الاجتهاد والابتكار في بعض المسائل النحوية .

ووضحت أيضاً أن هؤلاء النحاة قد عرفوا قيمة هذا الكتاب ، فاستخدموه مصدراً من مصادرهم ، فتكلمت على علاقته بابن هشام ، وبينت أنه كان شديد التأثر به على الرغم من وجود خلاف بينهما ، وقد أرجع بعض الباحثين هذا الخلاف إلى أن أبا حيان كان معقداً في أسلوبه ، وأن ابن هشام أقدر منه على الاستنباط ولكن رأيت أن هذا الحكم لا يمكن التسليم به ، لأن ما نرثه أبو حيان من آثار يشهد بالسهولة ودقة الاستنباط ورجبت ذلك إلى أنه ظاهرة طبيعية تحدث في كل عصر ، وتعدان على نشاط علمي .

وانتهيت إلى أن ابن هشام كان يمتحن أبا حيان فيما يطلقه من أحكام وينظمه في شرحه للمحة البدرية وعدها تناولها بالنقد والتحليل مادة واسلوها ومنهجية ما وفيما أورد أبو حيان من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشري .

ثم انتقلت الى الكلام على اعتماد الأزهري صاحب شرح التصريح في
شرحه على الارتشاف ، وانتهيت الى أنه كان يستعين به كثيراً في إيفاج
المسائل ، النحوية ، وأنه ينقل بعض النصوص من الارتشاف دون أن يشير
الى ذلك ، أو يفتد الى نفسه بعض الآراء الخاصة بأبي حيان .

وبعد ذلك تكلمت على اعتماد السيوطن في تأليف كتابه في
البراج ، وأن السيوطن قد ذهب الى نهى أكثر آراء أبي حيان وموافقته
لها .

وأما المسائل التي غالف فيها فكانت قليلة جداً .

ثم تكلمت على اعتماد صاحب خزائن الأدب على الارتشاف ، وأنه كان
ينقل لغرض كثيرة من كتابه ليستعين بها في تخريج الإبهات النحوية .

وانتهيت الى أن اشتغال الناس بالارتشاف ، واهتمامهم بمادته
الاسمية يشل أثراً بارزاً في النشاط النحوي .

ثم انتقلت الى الكلام على تحديد مذاهب النحويين ، وغالطت الى
أن أبا حيان يندادى متأخريه ونزعة بصرية ، وأن النحويين الأندلسيين
لم يكن إلا نحواً انتخبوا جميع الخصائص المنهجية للنحو البصري والكوفي ،
وأن ما انتهجوه في دراسة النحول لم يكن ملتزماً بمذهب معين ، بل كانوا
ياخذون بما اعتقدوا صوابه ، وفيهم يناقشون المسائل ثم يندلون في أدلتهم
ثم يدلون بأدلتهم .

أي أن ما انتهجوه في دراسة النحول لم يكن إلا امتداداً لمنهج
الهنداديين في تنهيسهم للقضايا النحوية ، وعلى هذا فإن ما أتوا به
من آراء نحوية لا يمكننا من القول بوجود مذهب نحوي مستقل بهم .

ثم أردفت هذه الدراسة بتحقيق الأبواب النحوية الآتية :

باب الإقرب ، باب مالا ينصرف ، باب التسمية ، باب التكرار
والبحرقة ، باب المضمرة ، باب العلم ، باب اسم الإشارة ، باب المصروف
بالأداة ، باب الموصول ، باب الإختصار .

وهكذا ، فأننا نرى أنفسنا أمام عالم مفكره صاحب قلم ، لم يتوقف
من التأليف والبحث مدة تزيد على نصف قرن من الزمان ، ذلكم هو
أبو حيان الأندلسي .

ومد ، فاني أرجو أن أكون قد حققت بهذا البحث ما كنت
أود الوصول اليه من بيان لنهج أبي حيان في ارتشافه .

واقتراراً بالفضل فأنسى أتوجه بالشكر العميق ، والعرفان الوافر
إلى استاذي الدكتور عبد الله دويش الذي أخذ يهدي في رحلتي
العلمية هذه من هدايتيها حتى نهايتها ، موجهاً ، وموسماً ، ومفهماً ،
فجزاه الله عني كل خير .

التعريف

أبو حنيفة

أ - حنان

ب - آثار

١ - حياته :

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حسان النخعي (١) الأندلسي ، جيانى (٢) الأندلس مغرباً إلى المولد . ولد فـسـس غرناطة في أول شهر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة وقيل : إن مولده كان فـسـس " مطبخ شارش " بلدة قرب غرناطة ، أو ضاحية لها .

وقال النخعي في مكان ولادة أبي حيان : " وما ذكره - الصفي - رحمه الله في موضع ولادة أبي حيان غير مخالف لما ذكره في الواقع أنه ولد بـغـرـنـاطـة . إلا أن قوله " مدينة مطبخ شارش " فيه نظر ، لأنه يقتضي أنها مدينة ، وليست كذلك . وإنما هو موضع بـغـرـنـاطـة ، ولذا قال الرمني : إن مولد أبي حيان بمطبخ شارش من غرناطة . . . وهو صحيح في المراد ، وصاحب البيت أدرك بالذي فيه ، على أنه يمكن أن يرد كلام الصفي لذلك ، والله تعالى أعلم . (٣) .

ثقافته :

يبدو أن أبا حيان قد بدأ حياته التلمذية ، كما بدأنا أتباعه من طلاب العلم في الأندلس ، وذلك بدراسة القرآن والحديث ، وعلوم اللغة العربية . بقسول ابن خلدون : " وأما أهل الأندلس فلهذهم تعلم القرآن والكتاب من حيث هو ، وهذا هو الذي يراعونه في التعلم ، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأساسه ، وجميع الدين والعلم ، جعلوه أصلاً في التعلم ، فلا يقتسمون لذلك عليه فقط ، بل

(١) قال السيوطي : النخعي ، نسبة إلى نخرة قبيلة من البربر . مدينة الوصاة ١٠٠٠/١ . وقال ياقوت : نخرة - بالفتح - ثم السكون - مدينة بالبربر بالأندلس - معجم البلدان ٢٩٦/٥ .

(٢) جيان : بالفتح ثم التشديد مدينة لها نخرة واسمها بالأندلس ، تتصل بكورة البهرة ، مائتة من البهرة إلى ناحية الدوف ، شرق قرطبة ، بينها وبين قرطبة مائة عشر فرسخاً . معجم البلدان ١٨٥: ٣ .

(٣) نفح النيب : ٢١٢/٣ .

يخلدون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الزمان والتوسل ، وأخذهم
بقرائن العربية وحفظها ، وتجويد الخط والكتاب (١) .

وقد تائق القراءات السبع في مسقط رأسه على يد عبد الحكيم على بن
عبد الله الأنباري ، وأحمد بن علي بن النباه ، وأبي جعفر أحمد بن الزمهر
ونفرهم (٢) .

وهذا أبو حيان يقول : قرأت القرآن برواية ^{روى} وعن الرواية التي نشأ
عليها بهلادنا وثبت لها أولاً في المكتب على المسند الصمد العدل أبي طاهر
إسماعيل بن نهة الله بن علي الطليحي بمصر (٣) .

ولم تكن دراسته مقصورة على القرآن ، وقراءته ، بل درس علوماً أخرى ، يقول :
" وقد حفظت في علم اللغة الفصح لأبي الهيثم أحمد بن يحيى الشيباني واللغات
المحتوى عليها دواوين مشاعير العرب الستة : ابن القيس ، والنابغة ، وعلقمة ،
وزهير ، وبلرثة ، وعنترة ، ودويان الأودي ، ولتفلي عن ظهر قلب هذه
الدواوين ، وحفظت كثيراً من اللغات المحتوى عليها ، ونحو الثلث من كتاب الحماسة
واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر هيب بن أوس لحفظي ذلك (٤) .

وكان يرى أن على المفسر أن يكون ذا ثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة بختلاف
العلوم ، يقول : " فبعض النحوت عرف الأحكام التي للكلم العربية من جهة أفرادها ،
ومن جهة تركيبها ، ويعلم اللغة تارة فاماني الأسماء ، والأفعال التي لا يفهم
المقصود من كلام الله وألفاظه إلا بحرفته والادب عليه ، ويعلم الحديث بتعيين
المبهم ، ويثبت المعنى ، وسبب النزول والنسخ ، وبأصول الفقه يعرف الأقسام
والتهيين ، والرسوم والخصوم ، والاطلاق والتمهيد ، ودلالة الأمر والنهي ، وما أشبهه
ذلك ، ويعلم الكلام يعرف ما يجوز على الله تعالى . . . ويعلم القراءات يعرف اختلاف

(١) مقدمة ابن خلدون الفصل ٣١ من ٥٢٢

(٢) مقدمة غاية النهاية ١٨٥ / ١ ، ومنهج الوعاة ٢٨٥ / ١ ، وشذرات الذهب ١٤٦ / ١

(٣) البحر المحيط ١١ / ١

(٤) البحر المحيط ٦ / ١

الألفاظ بهذه أو نقدر، أو تنزيير حركة، أو إتيان بلفظ يدل لفظ (١) .. يضاف
إلى هذا أنه كان ذا معرفة بلسان الترك والفون وغيرهم (٢).

وبهذه الثقافة الواسعة تهيأ له أن تكون له اليد الطولى في التفسير
والحديث .. وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم (٣).

رحيله من الأندلس إلى مصر:

ذكرت المصادر أن رحيله من الأندلس إلى مصر، انما يرجع إلى سببين :

الأول : أنه حملته حدة الشهاب على التفرغ للأستاذ أبي جعفر الطبري .

وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير واقعة، فقال عنه، وتصدى للتأليف في السرد
عليه، وتكذيب روايته، فرفض أمره للسلطان، فأمر بإحضاره وتكيله، فاختلف ثم ركب
البحر ولحق بالشرق (٤).

الثاني : أنه ما قو عزه على الرحلة أن يعثر العلماء بالانطساق .

والفلسفة والرياضة والطبيعة .

قال للبلداني : إني قد كبرت، وأخاف أن أموت، فأرى أن ترتب لي
المهنة لعلمهم بهذه العلوم، لينتفعوا من يمدني، فقال، أبوحيان : فأشير إلى أن أكون
من أولئك وترتب لي راتب جيد، وكسوة وإحسان، ففعلت، ورحلت مخافة أن أكره على
ذلك (٥). ربما يكن من أمره فإن أبا حيان قد رحل من الأندلس سنة
٦٧٨ هـ أو ٦٧٩ هـ إلى موطن آخر أكثر هدوءاً، وأيسر رزقا، فكانت أرض مصر هي
بلاده . وكانت مصر يومذاك تحت ظل السالك وقد لقي أبوحيان في القاهرة

(١) البحر المحيط : ٥/١ وما بعد ما .

(٢) ين رضى السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - ٧٢١ حيان ص ٢٣١

(٣) ين ارتفاع الطيب ١٤٥/٣، والفتوح الزائرة ١١١/١٠

(٤) ين ارتفاع الطيب ٣٣٨/٣، وشدرات الذهب ١٤٦/٦

(٥) شدرات الذهب ١٤٦/٦ .

استقاما كبيرا، حيث عين عددا للنحوفى بجامع الحاكم بأمرة سنة ١٠٤٤ هـ (١)، ثم
تولى بعد ذلك تدريس التفسير فى قبة السلطان الملك المنصور فى عهد السلطان
القاهر الملك الناصر (٢)، كما أنه خليف بشهادة محمد بن النحوفى تدريس
النحو (٣).

كما أنه كان على علاقة جيدة بالشيخ سيف الدين أراغون النائب الناصر (٤)

وقد ذهب أبوحيان إلى مكة المكرمة، ولقى فيها أبا الحسن على بن صالح
الحسينى (٥)، وذهب أيضا إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة ولقى فيها الس
أن توفى.

شيوخه :

من الشيوخ الذين أخذ عنهم علم القراءات، والحديث : ابن الطباع ،
وابن الزبير، وابن بشير القزاز، وابن أبى الاحوز (٦).

ومن شيوخه فى النحو : أبو الحسن الأندلسى، وابن الزبير، وابن الاحوز،
وابن الضائع (٧).

تلاميذه :

قال السيوطى : وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا فى حياته كالشيخ
مضى الدين السبكى (٨)، وولد به، والجمال الاسنوى (٩)، وابن قاسم (١٠).

-
- (١) ينظر فتح الباب ٣/٢٢٠ (٢) ينظر البحر المحيط ١/٢٧١
(٣) ينظر شذرات الذهب ٦/١٤٦
(٤) نكت الزمخانى ص ٢٨١، والدرر الكامنة ١/٣٥٦
(٥) ينظر داهيات الشافعية الكبرى ٦/٣٢٢
(٦) ينظر غاية النهاية ٢/١٨٥، والبحر المحيط ١/٧٧
(٧) ينظر البحر المحيط ١/٨٣، ٤/٣٦٣، ٥/٤٦٢، ونهية الوعاة
١/٢٠٣، وفتح الباب ٣/٢٠٣
(٨) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، ينظر الدرر الكامنة ٣/١٣٤
(٩) المتوفى سنة ٧٧٢ هـ، ينظر الدرر الكامنة ١/٤٦٣
(١٠) المتوفى سنة ٧٩٦ هـ، ينظر الدرر الكامنة ١/١١٧.

وابن عقيل (١) والسمين (٢) ورازي (٣) والشافعي (٤) وابن
مكتوم وخلائق (٥).

مقتدسه :

ذكرت المصادر أن أبا حيان كان مالكيًا - وهو المذهب السائد في المغرب -
والأندلس - ثم أصبح غاصبها وكان يقول : محار، أن يرجي عن مذهب الطاهر صرح
على مذهبه (٦).

وكان أبو حيان قد اطلع على النسخة الناجية في غرناطة، وقد روى كتابها
" الحل في الخلاف المالبي في فروع الشافعية " لابن حزم الظاهري المتوفى
سنة ٤٥٦ هـ، ثم اختصر أبو حيان هذا الكتاب باسم " الأثر الأجل في اختصار
الحل " وقد ذكر هذا الكتاب في تصانيف لتلميذه السفي (٧) وهذا قد
أدى إلى صرحه ورأى مذهب الطاهر مبعوضا فيها مذهب الشافعي (٨) ولم يزل
البحث من لثة السمين هو الذي كان يتحكم في تهديل مذهبه، فهو يجاري أهل
صر في مذهبه، ويضمن حياة مستقرة، ويرزقا وشهرا، يدل على ذلك أنه لما دخل
صر وتلك مذهب الشافعي، ومثل من ذلك، فقال بحسب البلدة (٩).

وكان شديد الحيلة على المستترين بالاسلام في عصره، يقول : وما زال في
كل عصر منافقون، يتسترون بالاسلام، ويحضرون السلوات كالمثقفين الوجوديين في
صرنا هذا (١٠). وكان يحب من هؤلاء الذين يشتغلون بجهالات الفلسفة

-
- (١) المتوفى سنة ٧٦٠ هـ، ينظر الدور الكائنة ٣٢٢/١
 - (٢) المتوفى سنة ٧٥٦ هـ، ينظر الدور الكائنة ٣٦٠/١
 - (٣) المتوفى سنة ٢٧٨ هـ، ينظر الدور الكائنة ٦١/٥
 - (٤) المتوفى سنة ٧٤١ هـ، ينظر الدور الكائنة ٥٧/١
 - (٥) بشية الوعاة ١٨٠/١
 - (٦) بشية الوعاة ٢٨٠/١، والدور الكائنة ٣٠٤/٤
 - (٧) ينظر نكت الهميان ٢٨٣، والهميان ٣٤/١
 - (٨) ينظر نكت الهميان ١٨١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦، ونفيع
الناهي ١١٦/٣
 - (٩) ينظر بدائع الزهور ١١٦/١ - ٢٠٠
 - (١٠) الهميان المحيط ٣٢٢/٢

في مصر من غير أن ينكر ذلك أحد ، يقول " ولما جئنا مصر ، رأيت كثيرا من
أهلها يشغلون بيهودات الفلاسفة والمهرجانيين ، ينكرون ذلك أحد ، تمسكت
من ذلك ، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على انتهاز من ذلك ، والانتكار له ،
وأنه إذا بنى كتاب في الضد إنما يباع خفية ، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ أنما
يسمونه : المفصل ، حتى أن صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن
عبد الرحمن المصروع بابن الحكم ، كتب إلينا كتابا من الأندلس ، يسألنا أن أشتري
أو استعج كتابا له من موهبنا في الضد ، فلم يتجاسر أن ينطق بالمفصل ، وعمر
وزير فستاه في كتابه بالمفصل (١) .

صفاته وأخلاقه :

كان أبو عبيد الله كثير الصدقة والانسداد ، بدأ عن الانتباه ، جهد الكلام
حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، له اللسان ، ذليلة وافرة ، وهبة
فائقة ، له ربه مستديره وقامته معتدلة التقديره له بالليل ولا بالقصير (٢) .
وكان لا يشرب الخمر ، ولا يلعب السرد والشطرنج (٣) .

وفاته :

توفي بمنزله خان باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والمئتين
من صفر سنة ٧٤٥ هـ * ١٣٤٥ م * ودفن في القبة بمقبرة السوفية خراب
باب النصر ، وإلى جانبه بالجانب الأيمن بعد خمس صلاة الفرائض (٤) .

(١) البحر المحيد ١٤١/٥

(٢) ينظر في الطيب ٣١١/٣

(٣) البحر المحيد ١٤١/٤

(٤) ينظر في الطيب ١٢/٣ ، وشذرات الذهب ١٢٢/٦

والدرة الثانية ٣١٠/٤

وقيل : إنه توفي عشية يوم السبت السابع والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة بمزله خالي باب الحجر ودفن من القدر خالي باب النصر بترسة الوفية (١).

وقيل : بترسته بالبرقية (٢).

وقيل : إنه توفي سنة ١٤٢ هـ ، وقد أنكر المقرئ على من شك في تاريخ وفاته ، بقوله " وما وقع في كلام كثير من أهل المشرق أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق لم يعرفوا بذلك ، إذ توفي عند هم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين ، فعلى كلام أهل المشرق في هذا القول ، والله أعلم (٣).

(١) ينظر دلائل الشافعية للاستدراك ٢٧

(٢) ينظر غاية النهاية في دلائل الشافعية ٢٨٦/٢

(٣) نفح الأنيب ٣١٥/٣ .

ب - آسفار (١)

مخطوط	١ - ترميم القسوس
"	١ - التدريب في تشيول الترميم
"	٣ - المبدع البلغم من المنتج
"	٤ - الموثور في شرح ابن عصفور
"	٥ - التذيين والتكميل في شرح التسميل
مقتود	٦ - التسميل البلغم من شرح التسميل
مقتود	٧ - التكميل في شرح التسميل
مطبوع	٨ - شرح السالك
	٩ - الارشادات
مخطوط	١٠ - رسالة فريب القرآن على لغات القائل
"	١١ - غاية الاحسان في علم اللسان
"	١٢ - النكت الاحسان في شرح غاية الاحسان
"	١٣ - اللوحة الهدية في علم السرية
مقتود - ونظر الاشياء	١٤ - المذا في احكام كذا
والنظائر ١١١/٤ - ١٢٢	
مطبوع	١٥ - تحفة الارب بما في القرآن من الترميم
مطبوع	١٦ - الارشاد في الفرق بين الصاد والمثاء
مقتود	١٧ - التذكرة سرية
"	١٨ - القول الفصل في احكام الفصل
"	١٩ - الشرح حذرة
"	٢٠ - شرح كتاب مبيوس
"	٢١ - التبريد لاحكام مبيوس
"	٢٢ - كتاب الاشعار الملخص من شرح مبيوس للفسار

(١) بذر نفع النيب ٢٠٢/٣ ، ونظر الماهين والمخطوط والمقتود منها في كتاب " ابوجيان النحوي " للدكتور محمد عبد الحديش ج ١ (١٠١ - ٢٥٠)

مفقود	٢٣- نهاية الاغراب في علي التصريف والاعراب
"	٢٤- فضيل النحو
"	٢٥- الاقمار في لسان التبرك
مطبوع	١٦- الادراك للسان الاتراك
مفقود	٢٧- زهو الملك في نحو السترك
"	٢٨- مختار المحررين في لسان الفون
"	٢٩- نور النور في لسان الحبش
"	٣٠- العمهور في لسان البشور
مطبوع	٣١- البحر في المحيط
مطبوع	٣٢- النهر المسد من البحر
مفقود	٣٣- جز في الحديث
"	٣٤- الاثر الاجل في اختصار المحلى
"	٣٥- الوثائق في اختصار الضجاء
"	٣٦- الاعلام باركان الاسلام
"	٣٧- مسلك الرشيد في تجميع مسائل نهاية ابن رشد
"	٣٨- المورد النور في تراجم ابن مسعود
"	٣٩- الميزن الباهر في قراءة ابن عامر
"	٤٠- الاثير في قراءة ابن كثير
"	٤١- الناقى في قراءة نافع
"	٤٢- الرنزة في قراءة حمزة
"	٤٣- النير البلى في قراءة زيد بن علي
"	٤٤- المؤدة بالهاسم في قراءة عاصم
"	٤٥- غاية المطلوب في قراءة يعقوب
"	٤٦- ترتيب الثاني في قراءة الكسائر
"	٤٧- عقد اللآل في القراءات السبع الموالى
"	٤٨- النحل الحالية في أسانيد القراءات المالفة
"	٤٩- تحفة النديم في نحاة الاندلس
"	٥٠- مجانب المحررين آداب وتواريخ أهل المغرب

- ٥١ - نشيد الشمس
- ٥٢ - خلاصة التبيان في علم الهدى والبيان
- ٥٣ - الإبهات الواقعة في علم القافية
- ٥٤ - بواقيع السحر * نوافذ السحر في دلائل السحر
- ٥٥ - نشر الزمر في نظم الزعر
- ٥٦ - ديوان أبي حيي
- ٥٧ - نكتة الأتالي
- ٥٨ - بنية الأمان من فوائد أبي حيي
- ٥٩ - الإلحاح في إفساد إجازة النجاش
- ٦٠ - فروع من صواعق
- ٦١ - قمار الذهب في جواب أسئلة الذهب
- ٦٢ - النضار في الصلاة من نضار
- ٦٣ - نفحة المساء في سيرة الترك
- ٦٤ - شجرة ابن أبي النصور
- ٦٥ - كتاب المصير * وهو مختصر لتحفة المدد في القصور والمدود لابن مالك
- يُنظر التذييل والتكميل ٣١٣/٥ *

ان دراستنا لنهج أبي حيان في كتابة الارتشاف تقتضي منا معرفة
النهج الذي سار عليه في تأليف كتبه النحوية واللغوية ، وذلك لنتبين
معالم شخصيته ونهجه في تأليفها ودراستها .

وسأقتصر في عرض ذلك على كتبه الموجودة سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة .

(١) - تقريب القريب ^٣ ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الغيا السوب

برقم ١٧٣ / ١ ، وتقع في ٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات المرمية ، برقم (٢٨) كتبت

سنة ٧١٠ هـ .

ومنه نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس برقم ٦٧٤١ ، كتبت منسقة

٧١٢ هـ . ومنه نسخة في الخرانسة الفروية في النجف " بالعراق " كتبت منسقة

٧١٢ هـ .

ومنه نسخة في باريس ، برقم ٤٨١٥ .

ويقدم كتاب القريب الذي ألفه ابن عصفور من مؤلفاته الهامة ، وقد
أراد أبو حيان أن يسطر هذا الكتاب ويقوسه من المتعلمين ، فألف أبو حيان
كتابا سماه : " تقريب القريب " .

وقد سار أبو حيان في تهريب كتابه على النحو الاتي : تكلم على
أحكام الكلم حين التركيب ، وهي نون : اعرابية ، وغير اعرابية ، ثم تكلم على
أحكام الكلم مفردة قبل تركيبها . في الاحكام التركيبية : تكلم على الكلام ، الاعراب
والنحو ، والنصوات ، والمجوزات ، والتوايح ، واعراب الفعل المضارع ، ونعم
وشئ ، وأفعال التمجيب . وفي الاحكام التركيبية ، تكلم على البناء ، والحكاية
وامتداد الفصل الى مؤنث والمدة ، وكتابت ، والادغام ، والوقف .

وفي الاحكام الافرادية : تكلم على همزة الوصل وجمع السلامة ، والنسب
وناء التانيث ، ونون التوكيد .

ثم انتهى الى الكلام على الاحكام التصريفية فقسمه الى قسمين : في القسم
الاول تكلم على التصغير ، وجمع التكثير ، والمصدر ، واسم المكان ، والزمان ، واسم
الاله ، والقصور ، والمدود ، واسم الفاعل ، والمفعول .
وفي القسم الثاني تكلم على الادغام ، والابدال ، والقلب ، والسرانيسر
الشعرية .

وقد افاد ابو حيان كثيرا من ابن عصفور في تهذيب كتابه هذا
حيث نجد ان هذا الكتاب لا يختلف عن كتاب القرب في التهذيب .
والترتيب .

(٢) - التدريب في تمثيل القرب : ومنه نسخة في مكتبة بشير
اغيا ايوب برقم (١ / ١٧٢) . ويقع في (٣٠) ورقة .
ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم ٢٤ نحو .
كتبت سنة ٧١٨ هـ .

وقد رأى ابو حيان ان كتابه (قرب القرب) يحتاج الى شرح وتفصيل
لما فيه من غرض على المتعلمين . فالف كتابه (التدريب في تمثيل القرب)
ليكون مختصرا لكتاب القرب . والقرب .
وقد سار في تهذيب هذا الكتاب لما ملكه في تهذيب وترتيب كتابه : قرب
القرب . وأبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب غاية ابي حيان بشرح ما أورده ابن عصفور
من قواعد وأحكام .

(٣) - البحر المحيطة : ألف ابو حيان هذا الكتاب في عسّام
(٧١٠ هـ) وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره . وذلك عندما عين مدرسا
للمسلم لتفسير في قبة السلطان الملك النور قلزون (١) .

ويقع هذا الكتاب الضخم في ثمانية أجزاء كبيرة . وقد طبع في مصر
سنة ١٣٢٨ هـ . بمطبعة السعادة . وبها منه تفسيران أحدهما : التفسير
المعاد من البحر المحيط لابن حيان نفسه . وهو مختصر لكتاب البحر المحيط . حيث
وجد أن تفسيره البحر المحيط فيه اطالة وإسهاب . فأراد اختصاره . قال
ابو حيان (فاني لما صنف كتابي الكبير المسمى بالبحر المحيط في علم التفسير
عجز عن قطعه لطوله السابح . وغفلت له عن اقتصاصه الخارج منه والسابع . فأجريت
منه نهرا تجري عينه . وتلقني بأبكاره فيه عينه . لنشاط الكمال في اجتلاء
جباله . ويرتوي الطمان بارتشاف زلاله .) (٢)

(١) ينظر البحر المحيط : ٣ / ١

(٢) الشهر الماد ٦ / ٤ / ١

معنى هذا أن أبا حيان كان يقصد من تأليفه هذا المختصر تفهيم

وتيسير فهمهم معاني القرآن .
وثانيهما : الدز اللقيط من البحر المحيط وقد ألفه طه بن حيان
الشيخ تاج الدين أحمد بن محمد القادر بن أحمد بن مكتوم القيس الخنفي المتوفى
سنة (٧٤٩ هـ) . وكان هذا الكتاب مقصودا على ردود أبي حيان على الزمخشري
وإين عطية .

وكانت خطة أبي حيان في التفسير وأن يتدى أولا بالكلام على مفردات الآية
ثم يذكر ما في كل لفظة من اللفظة والاحكام النحوية ، قبل التركيب ، ثم يفسر
الاستعمالات ؛ سبب نزولها وموجها ما جاء فيها من قراءات شاذة أو متواترة .

ومن أبرز الاشياء التي نجد ها في البحر المحيط عنايته بالنحو والصرف
بحيث يمكننا أن نجد هذا الكتاب من كتب النحو واللفظة .

وقد ذكر بالانتها (١) أنه يوجد في مكتبة ليدن (٢) مخطوطة من البحر
المحيط ، وذلك برقم ٣٤٤ .

وذكر جرجي زيدان (٣) أيضا أنه يوجد في مكتبة أبا صوفيا ، وجامع راجب
بأما مخطوطتان من البحر المحيط .

وفي المكتبة المباشية بالهجرة (٤) أحد أجزاءه ، وهو من مخطوطات
القرن الحادي عشر .

(٤) - لغات القرآن : مخطوط بيد المكتبة المصرية (بالتهجوية) برقم

٧٤ لفة ، وعدد الاوراق ٤٢ ورقة .

- لقد تكلم أبو حيان في مقدمة هذا الكتاب على الهدف من تأليفه فيقول

(١) ينظر تاريخ الفكر الاندلسي ص ١٨٨

(٢) ينظر فهرست مخطوطات ليدن ص ٣٧ .

(٣) ينظر تاريخ آداب اللغة العربية : ٢٦٥ / ٣ .

(٤) ينظر : فهرست مخطوطات المكتبة المباشية في الهجرة القسم الثاني ص ١٤

(لفات القرآن العزيز على قسمين : قسم يكاد يشترك في فهم معناه عامة المستمريه ، وخاصتهم ، كدلول السماء والارض ، وفوق ، وتحت ، وقسم يختص بمعرفة من له اطلاع وتهجر في اللغة العربية ، وهو الذي صنف الناس فيه وسماه غريب القرآن . والمقصود في هذا المختصر أن نتكلم على هذا القسم وان نرتبه على حروف المعجم ، فاذكر في كل حرف منها ما فيه من المواد . مستهرا في ذلك الحروف الاصلية لا الزائدة ، مقتصرا في ذلك على شرح الكلمة الواقعة في القرآن العزيز) (١)

فكان منهجه في تأليف هذا الكتاب أنه يرتب مفردات القرآن حسب الحروف الهجائية ، فيبدأ بحرف الهمزة ثم الهاء . . . ففى حرف الهمزة يقول مثلا : أهب : الاب : ما وعنه الانعام ، وقيل عو للهائم كالفاكهة للناس أرب : الربة : الحابطة ، أوب : أواب : رباح ، أوس : سحي ، ألت . .

وفى حرف الياء يقول : يسر يسير سهل ، واليسير : القليل ، والميسر النظار . يم : اليم : البحر ، فهموا : اقتصدوا . . . يش : اليأس : القنوط أفلم ييأسوا : معناه بلغه النخع : يعلم ويبين . والله أعلم بالصواب . ومن أبرز ما يلاحظ في هذا الكتاب ما يلي :

- ١ - اهل أبو حيان الاستشهاد بالشعر فيما كان يورده من أمثلة .
- ٢ - اهل ايضا عزو مفردات القرآن الى لغاتها ، حيث لم نجد في هذا الكتاب أثر من لغات القبائل في القرآن الا ما أورده في حرف الياء عند كلامه على يش حيث قال " اليأس القنوط " أفلم ييأسوا : معناه بلغه النخع يعلم ويبين .

وانى أشك أيضا - كما شك غيرنا من الباحثين (٢) - في اسم هذا الكتاب واعتقد أن اسم هذا الكتاب هو " احطاف الاربها في القرآن من الشريب " وقد طبع هذا الكتاب في سوريا - في حياة - سنة ١٣٤٥ هـ سنة ١٩٢٦ م .

(١) المقدمة ص ١
(٢) ينظر : اللهجات السورية في التراث ص ١٠٢ د . احمد علم الدين الجندى وقاله بمجلة مجمع اللغة السورية الجزء ٢٦ الصفحة ٢٠٠ عدد مايو ١٩٧٠ م .

وما يجلسنا نميل الى الاخذ بهذا الرأي هو :

- ١ - ان مادة الكتابين " لغات القرآن " واطاب الارب " واحدة
- ٢ - ان السوطى عندما تعرض الى ذكر موافقات أبي حيان لم يذكر له كتابا باسم لغات القرآن ، بل ذكر له كتابا آخر باسم " اتحاف " ، الارب بما فى القرآن من الفريب " .

(٥) - البدع الملخص من المتع : مخطوط يد ار الكتب المصرية

ضمن مجموعة برقم (٢٤ ث نحو) (٢٨) ورقة وفى كل ورقة (١٥) سطرا من القطع المتوسط ، وجاء فى آخرها " تم كتاب البدع غدوة الجملة التاسع والمشرين لشهر ربيع الاول سنة تسع وتسعين وستائه على يد ملخصه أبى حيان وخطه " ومنه نسخة أخرى فى معهد المخطوطات المصرية بالقاهرة صورة عن نسخة دار الكتب برقم (١٧) .

- ومنه نسخة أخرى فى معهد المخطوطات ، صورة عن نسخة فى مكتبة بشير أباي برقم (١٧٢ / ٢) فى (٢٥) ورقة ، برقم (١٨) .

وكان ابن عسكور قد ألف كتابا فى التصريف باسم (المتع فى التصريف) وقد طبع هذا الكتاب فى سوريا - حلب - بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة فى جزأين سنة ١٩٢٠ م . وكان أبو حيان شديد العناية بهذا الكتاب ، فقد لخصه بكتاب أساء " البدع الملخص من المتع " .

وقد بين أبو حيان فى مقدمة الكتاب الهدف من تأليفه ، وخطته فيه ، حيث يقول " ولما كان كتاب المتع أحسن ما وضع فى هذا الفن ترتيبا ، - والخصه تهذيبا ، وأجمعه تقسيما ، وأقننه تفهيمًا ، قصدنا فى هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الأحكام بالخص عبارة ، وأبرز أثاره ليشرف الناظر فيه على معظمه فى أقرب زمان ، ويشرح بصيرته فى عقائل حسان ، ومهمته بالبدع الملخص من المتع ، ولم اتمرن للتبهمه على ما فيه من الاعتراض ، بل ابرزته بين المفصى عنه والراضى ، وان فصح الله فى المعمر ، وساعدنى فى سابق القصد ر وضعت فى التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مراده من قد يسم الزمان عاملا والله يلدنا فيما أملنا من ذلك الامنية ، ويخلص لنا قس الملسم والممل النية (١)

وقد تلزم في هذا الكتاب على التصريف ، والاشتقاق ، والفصل
الثلاثي والرباعي ، والابنية التي فيها زيادتان ، وحروف الزيادة ، -
والتضخيم ، وحروف الهدل ، والقلب والحذف ، والنقل ، والادغام ، ومخارج
الحروف ، وانتهى الى اللزوم على باب ما قيمى من الصحيح على صحيح مثله
وما قيمى من الممثل على نظيره من الصحيح .

وابرز ما نلاحظه في هذا الكتاب :

١ - انه يقدم لنا الاحكام والقواعد في الخص عبارة ، وأبرز اشارة ، يقول
عند الكلام على كيفية معرفة الاصل من الزائد (ويصرف الزائد ،
بأحد خمسة ، بالاشتقاق ، والتصريف ، والكتابة ، واللزوم الزائد الهنسي ،
وكونه لعمى ، والنظير والخروج عنه ، والدخول في أوسع الهايين " ثم
يشرح بعد ذلك في شرح هذه الاحكام .

٢ - كان يمين رأيه بالواقعة او المخالفة ، وذلك في اثناء عرضه
لأراء النحاة ازا ، بمض السائل الصرفية . يقول عند كلامه على حروف الزيادة
" الهاء تعزاد لبيان الحركة ، وزعم أبو المباس أنها لاتزاد في غير
ذلك ، والصحيح أنها تزداد في غير ذلك قليلا . . . وهجر وهبلح ، وهركولة
على مذهب أبي الحسن ، والصحيح في تجميع أصلاتها " (١)

وعند كلامه على مخارج الحروف يقول " وحروف المسجم الاسول خمسة
وعشرون منها الهمزة خلافا للمبرد " (٢)

(٦) - المفرد من شين ابن عصفور مخطوط بدار الكتب
المصرية ضمن مجموعة برقم ٢٤ ش نحوه ويقع في (٦١) ورقة من القطع
المتوسط ، وفي كل صفحة (١٥ سطرا) وهي ناقصة من الاخر ، حيث
تنتهى عند الكلام على اسم الفاعل ، واسم المفعول . ومنه نسخة مصورة
في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٧٣) .

(١) البديع المخلص من المتع الورقة : ١١٢
(٢) البديع المخلص من المتع الورقة : ٣٢٢ ب

وكان ابن عصفور قد شرح المسائل المشككة من القرب في كتاب يعرف به
(الشرح الكبير) فاختصره أبو حيان في كتاب سماه "الموقر من شرح ابن
عصفور" .

أما عن الهدف من تأليف أبي حيان للكتاب الموقر من شرح ابن عصفور
وعن خطته في ترتيبه وتهويبه فيقول "فاني لما اختصرت القرب للاستاذ ابي
الحسن بن عصفور في كتاب سميت به القرب ، وأردفته بشرح لطيف ، وسميت بالتدريج
واختصرت في التصريف المتع في كتاب سميت به المبدع ، رأيت أن اختصر كتابه المسمى
عند الناس بالشرح الكبير ، وكان قد حوى من الفن العربي قواعد محررة ، ولواشد
محبزة ، يستفيد منها الهادي ، ويتذكر الشادي ، فاختصرت من غير تهيب على
ما فيه من النقود ، ولا خروج في اختصاره بالاعتراض عن النقود ، ولم أبالسبح
في إيجازه فأخل ولا أسهب فيه ، فبيل ، بل أبرزته بين عبارة ملخصة ، وإشارة
مختصرة ، وتشتمل قسم ، وترسيم ومبرم .

ولما كان كتاب القرب من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً
رئت لهذا المختصر ترتيبه ، وهذبه تهذيبه ، وما كان في الشرح من إرباب
عربى عنها القرب ، وضعتها في المكان الذي يليق بها ويقرب ، ولما تكل
هذا المختصر في ماء السلولم بدراً ، وشرف ما بين الموضوعات قدراً ، وكان قد
وسر حفظه من علم اللسان ، وجمع فيه ما تشتمل من الإحسان ، سميت بالموقر
من شرح ابن عصفور ، والله تعالى أرجو أن يثمننا على ذلك ، وإن يلطف
بنا في الدارين . (١)

وقد سار أبو حيان في تهويب كتابه الموقر على الشكل الآتي : تكلم على
الكسب ، والأعراب وألقاب الأعراب وعلاماته ، والنكرة والمعرفة ، والأخبار ، ونعم
ويش ، والتعجب ، والنائب عن الفاعل ، والمتبدأ والخبر ، والاستفهام ،
والتوضيح ، وأعمال القارئة ، والأفعال المتمدية ، وضمير الفصل ، واسم الفاعل
والصدر ، والأغراء ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمفعول المطلق ،
والظرف ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول لـ
والنداء ، والندبة ، وحروف الجر ، والقسم ، والإضافة ، والتوابع ، وأعراب

الفعل المضارع ، والنواصب ، والجوازم ، والاسم غير المنصرف ، والبناء ،
والحكاية ، والتذكير والتأنيت والمدد ، والهمزة ، والافعال المهيوزة ، والوقف
وهمزة الوصل ، والجمع ، والنسب ونون التوكيد ، والتصغير ، والتكبير ، وأنبئة
المصادر ، واسم المصدر والقصور والمدود ، واسم الفاعل ، واسم لفعول ، والامالة
وفي هذا الكتاب نجد ابا حيان يردد تلك الاراء التي وردت في الارتشاف ولكن
باختصار يقول في تعريف الاعراب : " الاعراب : لفظة الابانة والتحسين والتفهم
واسللاها : تنبيه آراء الكلام لاختلاف المواضع الداخلية علمها لفظا او تقديرا
وعند تعريف الملم يقول " الملم : ما علق في أول أو حواله على قسمي
بشيء فسي جميع احواله من غيبة وخطاب وتكلم ، وأعرفه اسم الاماكن ، ثم
الاناس ، ثم اسم الجنس ، ولا يعرف هذا الا بالاستقراء " (٢)

(٧) - غيبة الاحسان في علم اللسان : مخطوط بدار الكتب المصرية

ضمن مجموعة برقم (٢٤٤) نحو ، ويبدو في عناونها بعض التغييرات وتقع
في (٢١) ورقة من القطع المتوسط ، فيها أثر أرضه ، وعدد المطور في
كل صفة (١٥ مطرا) ومنه نسخة صورة في مسند المخطوطات بجامعة السدول
المصرية وهي صورة عن المخطوطة السابقة .

وفي الصفحة الاولى منها اجازة من ابي حيان لولده الذي يقول " قرأت
جميع هذه المقدمة ، رواية على مصنفها . والدي رضي الله عنه في مجلدين آخرهما
يوم الاثنين . . سنة اثنين وعشرين وسبعمائة . "

وجاء في آخرها " كتبها بخطه أبو حيان مصنفها ، عفا الله عنه ، وكان
الفراغ من تصنيفها يوم الاحد حادي عشر رمضان المعظم ، من سنة تسع وثمانين و
ستائة ، بالقاهرة المحروسة . "

وقد قسم أبو حيان هذا الكتاب الى قسمين : القسم الاول في الاحكام
الافردية ، والقسم الثاني في الاحكام التركيبية . ثم قسمه الى احكام اعرابية
واحكام غير اعرابية . وقد تكلم في الاحكام الاعرابية على الاعواب ، والقابض

(١) الموفور من شرح ابن عسفر ص ٢

(٢) الموفور من شرح ابن عسفر ص ٤

وعلاماته ، والتكرة والمعرفة ، المرفوعات ، الفاعل - النائب عن الفاعل -
التوايح - افعال المقاربة - وما النافهة المعاملة عمل ليس " ثم تحدث عن
النصوبات " والمفعول به - الحال - التمييز - المفعول معه - المفعول له
الاستثناء - اسم لا المعاملة عمل ان " ثم عن المجرورات ، والتوايح ، والفصل
وأقسامه ، وغير الصرف .

وفي الاحكام غير الالهية تكلم على البناء ، والادغام ، والوقف ، والاخبار
ومد ذلك اخذ يتكلم على الاحكام الافرادية : وهي : همزة الوصل ، والمشغني
والجمع والنسب ، ونون التوكيد ، ثم تكلم على احكام التصريف ، فقسمها الى
قسمين : الاول : علم التصغير ، وجمع التكسير ، وأبنية الصدر ، واسم الزمان
والمكان ، واسم الفاعل واسم المفعول .

والثاني : هو زيادة ونقص وبدل وقلب .

ثم تكلم على الحروف المعاملة والمهملية ، وختم الكتاب بالكلام عن الشمر
والسجع والضرورة الشعرية ، وقد قصرنا على الزيادة أو البذل ، أو الحذف
أو التقديم والتأخير .

ومن الملاحظ أنه هذا الكتاب قد جاء شاملا لموضوعات النحو والصرف
وذلك باقتضاب شديد ليسهل حفظها وتداولها بين الطلبة ، وهذا الكتاب
يمد نوبة جا من نماذج الكتب التسليمية التي كانت تؤلف في ذلك المصرت سهيلا
وتيسيرا لسلّم النحو والصرف .

(٨) - النكت الحسان في شرح غيبة الاحسان :

مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٦) نحو . وفي طهية جستر
بمخطوطة برقم (٢٦٢٥) ، وتقع في ١٢١ صفحة .

وقد ألف هذا الكتاب شرحا لكاتبه غيبة الاحسان ، يقول " هذا ،
نكت أطلتها على هان نشر وبنو " غيبة الاحسان في علم اللسان " فتحت
نهبها مقلتها ، وأوضحت مشكلتها ، وأكثرنا انما بنوا هذا ، حتم في صورة المثال
وربطا ألحت بزيادة ، أو حتم ، أو ذكر خلاف ، أو استدلال ، ولم أقصد
ارخاء اللسان في هذا المظهر ، بل أثرت الاجاز على الاكثار ، وسببها :
النكت الحسان في شرح غيبة الاحسان " وهي وان كان جرمها ضئيلا وط قضاها
بالنسبة الى الفن السري قليلا ، فربما اشتطت على فوائد لا تقتصر الاضها
وفوائد لا تؤثر الاضها " (١)

ومن الملاحظ ان الضج الذي سار عليه أبو حسان في هذا الكتاب
لا يكتفي من ضجه في غيبة الاحسان الا في زيادة هذه في الاحكام ، والفوائد ، وفي
توضيح أو شرح بعض الاحكام ، ويتضح ذلك في الادوار الاتية :
١ - قدم في هذا الكتاب بحث الاحكام الانفرادية للكلمة على بحث الاحكام
التركيبية وذلك لمسهته . (٢)

٢ - أضاف في كتابه هذا بعض الفوائد أو الاراء من ذلك ذهابه السبي
ان عل " لا " التي تشمل عن " ليس " بعد قليلا " يقبول
" واعالها عل ليس قليل جدا بخلاف اعالها عل ان ، فانه كسبر
جدا ، حتى لقد زعم شيخنا ابو الحسن الازدي - رحمه الله - انه
لم يصب النصب في خير " لا " مقلوذا به وان كان حطها على ليس
يقضي به ، الا ان ذلك يمكن ان يرتب المريب ، اشارة الى ضعف
عل " لا " عل " ليس " (٣) .

(١) النكت الحسان : ص ١
(٢) انظر النكت الحسان : ص ٢
(٣) النكت الحسان : الورقة ٢٠

ومن ذلك قوله أيضا " زعم المصنف وتلميذه الرندي * وابن مسزوز
والشلوبين في احد قوليه أن (على) متى جاءت لا تكون الا اسما ، وزعموا أن *
سهيويه نص عليه بقوله : واعلم أن على اسم ولا تكون أبدا الا ظرفا ، وبأنه
حين عد حروف الجر لم يذكر فيه " على " . وهذا خرق لما هو المشهور في
كتب النحاة * وأئمة المصريين * (١)

(٣) - ومن الآراء التي ذكرها مصرحا بخالفته لشيرة من النحاة
قوله : لكن : بسيطة لا مركبة ، خرفا لمن ذهب الى ذلك (٢) . وقوله
ولا تأتي كأن للتحقيق ، ولا للظن خرفا لمن ذهب الى ذلك (٣) . وقوله
المصدر يسم مظهرا خرفا للتوفيق (٤) . وقوله : وقد اختلف عل الجريهها
- الفاء والواو - أم يرب مضرة بمد ، والاختلاف أنه يهما ، لان قاعدة -
المصريين أن حروف الجر لا تنصل مضرة (٥) ، وقوله : أقفل التعجب ليس
باسم خلافا للتوفيق (٦) . وقوله : والاختلافان (لن " بسيطة لا مركبة من
" لا أن " خلافا للخليل (٧) .

(٤) - ومن الآراء التي وضعها بالشرح ، قوله " اما حاشا فلم
يحفظ سهيويه فيها الا الخفض ، وهو عده حروف ، وقد نقل الاخفش وغيره
النصب بها * ومن كدم السوي : اللهم اغفر لي ولعن سمى حاشا الشيطان
وأبا الاصبح *

وقال الشاعر :

حاشا قريشا فان الله فضلهم
على البيرة بالاصم والدين (٨)

-
- (١) النكت الحسن : الورقة ٢٦ أ
(٢) النكت احسان : الورقة ٢٢ أ
(٣) النكت احسان : الورقة ٢٢ أ
(٤) النكت الحسن : الورقة ٢٧ ب
(٥) النكت الحسن : الورقة ٣٦ ب
(٦) النكت احسان : الورقة ٤٨ ب
(٧) النكت احسان : الورقة ٥١ ب
(٨) النكت احسان : الورقة ١٣٣ ، وينظر أيضا الورقة ٢٤ ب ، ١٢٥ ط -
١٥٨ .

(٩) - الملحة البدريه في علم العربية:

مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٥٠) نحو وتقع في
سبع ورقات من القطع الصغير، كتب سنة ٦٨٩ هـ .
وهي نسخة مصورة بمصهد المخطوطات بجامعة الدول العربية
وذلك عن المخطوطة السابقة وقد تكلم أبو عيان على الكلمة ثم الاعراب
وألغابه وعلاطه ، والنكرة والمرفوعة ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجوزة
والتوايح ، والفعل وأقسامه ، وغير المنصرف .

وهذا الشيب يمثل مقتصر من المختصرات التي كانت توضع بين
أيدي المتعلمين تسهيلا لحفظها ، وتداول ما جاء بها من قواعد وأحكام . ولهذا
نجد ما يشهد به الاقتضاب فيها طريقتا من موضوعات وكان همه فيها تقرير الأحكام
والقواعد خالصة من الاستشهاد بالشعر ، ولبيان ذلك فاني سأعرض طرفا
ما ذكره فيها ، يقول في تعريف الكلمة : الكلمة : قول موعود لمعنى مفرد
وهي اسم وفعل ، وحرف ، والكلام : قول دام على نسبة اسنادية ، والاعراب
تنبيه في الكلمة لسائل ، وفي باب المرفوعات يقول : المرفوعات ثمانية
الفاعل المفعول الذي لم يسم فاعله . . وفي باب المنصوبات يقول : المنصوبات
اثنا عشر المفعول به . . .

وفي البذل يقول : البدن ، بدل من كل نحو جاء زيد اخوك
وبدل بمنى من كل نحو : اكلت الرغيف ثلثه ، وبدل اعتمال نحو : نفمسنى
زيد ملعه ، وهو على نسبة تكرار السائل .

وفي باب الفعل يقول : ماض ويبنى على الفتح نحو : قعد ، وأمسر
ويبنى على السكون نحو : أقعد ، ومضاي وهو معرب نحو : يخن ، ولن يخرج
ولم يخرج ، وفي باب غير المنصرف ، يقول فيه : لا يهون ، ولا يكر ، فان
اضيف أورد خلته الالف واللام كسر واللسل لانهما يجمعها قولك :

أنت وزد واجمع زن وعرف واعدل واعجم ولتركب .

وقد قام بشرح هذه الملحة ابن هشام في كتاب سماء : شرح اللحن
البدريه في علم العرب ، وكان له كثير من الملاحظات عليها ، وذلك من
حيث المادة والاسلوب والمنهج ، سأتكلم على ذلك عند الكلام على أبي حيان
وابن هشام في الفصل السابع .

ومسرح اللوحة لابن هشام كتاب يحقق قيام بتحقيقه هادي نهر ونال
به درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة.

وقد تم طبع الجزء الاول منه في بغداد سنة ١٩٧٢.

(١٠) - منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك :

وقد عني بتحقيق هذا الكتاب الاستاذ مدني جليزور ، ونشره قسسى الولايات المتحدة الامريكى عام ١٦٤٧ . واستند في تحقيقه على نسختين الاولى في المكتبة البرازيلية والثانية في جامعة (بيل) بأمريكا . ولم يمر المحقق الى نسخة أخرى من هذا الكتاب ، وعلى محفوظه في مكتبة جستر بيتى بدبلن في ايرلنده ، ولا الى الجزء الاول منه المحفوظ قسسى المكتبة المباسية بالبصرة . وعلى نسخة انتهت سنة ٧٤٧ هـ ، وتقع في ٢٦٦ صفحة .

وقد حدد أبو حيان في مقدمة الكتاب ، الهدف من تأليفه هذا الكتاب في مقاصد ثلاثة :-

المقصد الاول : تبين مقيد أطلقه ، ووضح أغلقه ، ومخصص عممه ومبين أهمه ، وفعل أجمله ، وموجز طوله .

المقصد الثاني : التبيه على الخريف الواقع في الاحكام ونسبته ان امكن الى من ذهب اليه من الائمة الاعلام وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وتوث ما عليه السبل من مذاهب الجمهور . مقتفيا في ذلك قاله كوفى ضيف الاقوال ، أو بصرى لم ينسج له لشذوذه على ضوا ، وبانيا قواعد على نادر فى المنقول شاد فى القياس مخارج عن الاصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به فى النقول .

المقصد الثالث : حل ما يهيج فى انفس النشأ من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكميل من الذلام ولا التمهيل لما وضع لدفعها وما حدانى - يعلم الله - على الكلام قسسى بهذا الارجوزة الا النصيحة فى الدين ، وإيضال الخير لقلوب - المهتدين ، فإنه قد يتقن الانحان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يمتدس أنه هو ترجيح فيبنى عليه فهمها فى كتاب الله والسنة النبوية فيض بذلك عن المحجة البيضاء والمهيل السوية ، لاسيما متدى القى فى روعه تمظيم هذه الالفية

وانها بمقاصد النحو وفيه . . . وهذه الارجوزة ان على الا كنفية
من دأما . . . وتربة في يهما . . . وسذور من يقول بتشغيلها . . . ويحول
بتحصيلها . . . فانا في زمان بفائه يستمر وحما يستحجر اللهم
عقرا . . . (١)

ومنهج ابن حبان في هذا الكتاب يمثل في الامور الاتية:

١ - التبيين على مواطن الضعف في كثر ابن مالك . فبند كلامه على الاسماء
الخسنة يقول ابو حبان (وتعرض الناظم - ابن مالك - للغات هذه
الاسماء ليس من علم النحو . فكان يلق حذفها من هذه الارجوزة
المختصرة . والمدون الى الاحكام النحوية بدل هذه اللغات . لكن
من غلب عليه فن أول يذكره (٢)

وعند كلامه على الابتداء يقول " لم يذكر حدا للابتداء . وانما اتى به
مثلا والمثل لا يتوصل منها الى تصرف حقائى الاسماء . وجرى في ذلك على
عادته في الاواب " (٣)

وعند كلامه على الضمير له يقول أيضا (لم يذكر الناظم حدا للمفعول
له جريا على عادته في اكثر هذه الارجوزة " (٤)

وقد كلامه الى بان واخواتها يقول ابو حبان (ذكر ابن مالك
أن " ظل " لا تشمل ثامة . ليس يجهد لان أئمة اللستوالنحو . حكموا
انها ثامة . . . وقد أهمل الناظم الكـ في معاني هذه الافعال وكأنه رأى ان
ذلك من علم الناحية . وان كان كثر من النحويين تعرضوا الى ذكر ذلك (٥)

(١) الخدمة : ص ١

(٢) منهج المالك ص ٨ - ٩

(٣) منهج المالك ص ٣٦ .

(٤) منهج المالك ص ١٤٦

(٥) منهج المالك ص ٥٧ .

٢ - التبيين على ما وقع فيه ابن مالك من غرض واضطراب في احكامه النحوية . من ذلك ما قاله في قول ابن مالك :
ومثل ما اذا بعد ما استفهام . . أو من اذا لم تلغ في الكلام .

ذكر ان ذا بعد ما الاستفهامية أو بعد من يكون موصولا مثل ما كانت
ما موصولة ، فنقول : ما اذا صنعته ، ومن ذا ضرته ، تريد : ما السدى
ومن الذي . وهذا البيت فيه خلل من جهات :

الاولى : انه قيد " ما " بالاستفهام . وقال أومن وأطلق ، وينبغي
أن يقيد من كما قيد ما ، لان " ذا " لا تكون موصولة بعد (من)
الا اذا كانت (من) استفهاما . وهذه المسألة فيها خلاف ، فمن
النحويين من لا يجوز جمل " ذا " موصولة الا بعد ما " لا بعد
(من) واجاز ذلك أئمة اصحابنا .

الثانية : انه اشترط في احتمالها موصولة أن لا تلغ ،
ولا يحتاج لهذا الشرط لان " ذا " اسم والاسم لا تلغ .

الثالثة : انه تحرز على زعمه بقوله : اذا لم تلغ فيها اذا ركبت
مع " ما " ولم يتحرز من احتمالها باقية على أصلها من الاشارة
فانها لا تكون موصولة مادامت اسم اشارة بل يحتقل الكلام بها مع
ما أو (من) فنقول : ما اذا ، ومن ذا كأنك قلت أي شيء هذا . (١)
ومن ذلك ايضا ما قاله في قول ابن مالك :

كذا اذا عاد عليه ضمير . . ما به حبه ههنا يخبر .

يشير بهذا البيت الى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بمسألة
حسنة سهلة الإدراك . وذلك أن يكون البتداء اتصل به ضمير
يسود على شيء في الخبر نحوه : في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها
زهدا . ونحو ذلك .

وعبر الناظم بهذه المباراة المثجعة الفاسدة ، أما تهيجها فمير خاف لتسرة
الضائر التي في (عليه) وفي (به) وفي (عنه) ، وللحشواً أيضاً
فلا يظهر معنى لقوله : منها .

وأما فسادنا فواضح ، لان المير في قوله " عليه " إما أن يكون عائداً
على المبتدأ ، وبصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ
نمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ ، ولا يوجد هذا الحكم في صسورة
من الصور لاهله التي نحن بصددها ولا غيرها ، لان المير في قولهم : في
الدار ما كتبها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن ، وانما
هو نمير الدار قطناً ، وأما أن يكون عائداً على الخبر ، وبصير المعنى : كذا
يجب تقديم الخبر ، إذا عاد عليه ، أي على خبر مضمير من المبتدأ الذي
يخبر عنه به أي بالخبر ، وليس المير على هذا التقدير عائداً على
الخبر لان الخبر ليس الدار ، ولا التمرة ، وانما الخبر الجار والمجرور والخبر
في السقيقة انما هو المام فيهم . وكأن الناظم قد تلقف هذه المبراة
عن أبي الحسن بن عصفور فانه وقع له في شيخ الجمل : أ (يكون المبتدأ قد
اتصل به نمير يمود على الخبر ، فاتهمه في ذلك ، وهو كلام فاسد ، وقد
أصلحه في كتابه القرب ، فقول النحويين يمود على شيء في الخبر لا ينفس
أن يمدل عنه لو ضوحه وصحته) (١)

وهكذا نجد ان ابا حيان قد عمل على تحقيق مقاصد الشارفة
في تهجيه لاهن مالك .

(١١) - التذهيل والتكميل في شرح التسهيل :

كان ابن مالك قد ألف كتابا في النحو والصرف سماه " تسهيل " .
الفوائد وتكمل المقاصد " (١) ، ثم قام ابن مالك نفسه بشرح هذا الكتاب
ولكنه لم يتمه ، حيث وصل في هذا الشرح الى آخر باب الصادر وغير
الثانية ، ويقال انه اكمله ، وذكر السيوطي أن هذا الكتاب كان كاملا
عند تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي . (٢)

وذكر السيوطي أيضا أن ابن المصنف بدر الدين قد قام بتكملة شرح
أبيه ، وهو غير كامل كذلك . (٣)

ومما يمكن من أمر فائنا لا نستطيع أن نجزم بأن ابن مالك قد أم شرح
التسهيل أو أن ابنه قد أم شرحه من بعده ، لانا لم نمش على هذه التكملة
حتى الآن ، وقد رجعت الى نسخة شرح التسهيل المحفوظة في دار الكتب
الحربية تحت رقم (١٠٠) نحو ، ووجدت أن ابن مالك قد وصل في
شرح التسهيل الى آخر باب الصادر غير الثانية ، ولم يتمه ، وأن ابنه
بدر الدين قد شرح في شرح هذا الكتاب فابتداء من باب اعراب الفمسل
وانتهى الى قول ابن مالك :

فصل في : ما ، وما حرف تنبيه ، ولم يتمه أيضا .

وقد اهتم أبو حيان بشرح التسهيل ، فشرحه في كتاب سماه -
التذهيل والتكميل في شرح التسهيل " ، وكانت طريقته في شرح هذا الكتاب
أنه يذكر كلام ابن مالك ثم يهتم به بالشرح والتعليق جريا على عادته .

(١) حققه وقدم له : محمد كامل بركات - طبع بالقاهرة ١٩٦٨ .

(٢) بنظر بنجمة الرطة : ١ / ١٣٤

(٣) بنظر : بنجمة الرطة : ١ / ٢٥٠

الفصل الأول

موضوعات الكتاب ومطلحاته

١- اسم الكتاب :

تفصيل

تأليف أبو حنيفة في مقدمة الارتشاف : " ولما كمل هذا الكتاب غلبت عليه
مبادئ من التاميم والتقديمات حلواً معانيه للمفيد والمستفيد سميت ارتشاف الضرب
من لسان العرب (١) وجاء في اللسان : الوش : الذي وترثفه وارتشفه
صته (٢) .. والضرب : بالتحريك المصل الأبهى الغليظ (٣) .

وقد أجمعت كل المصادر التي توصلت لآب حبان على عدم الاختلاف في
اسم هذا الكتاب . ويبدو أنه كان يتوخى من اختصاره هذا الاسم ، التشويق ،
والسهولة ، كما أنه يرحي بأنه يمثل زبدة آرائه ، وذلك لما يحتويه هذا الكتاب من
علم وفوائد لم يجتمعها مؤلف سابقه .

٢- نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسخ كثيرة ، وهي :

- ١- نسخة مخطوطة بقلم محتاد ، كتبت من نسخة بالديانة النورية : وهي في
دار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ نحو .
- ٢- نسخة أخرى مخطوطة بخط جيد ، وهي في دار الكتب المصرية برقم
١١٠٦ نحو .
- ٣- نسخة مخطوطة تبدأ من باب الكناية من المدد ، وتتم بانتهاء فصل
" تظاهر باطراد " أن هذا لما التي هي " وجوب وجوب " وهي في
دار الكتب المصرية برقم ١٠٠٣ نحو .
- ٤- في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١١٧ هـ
مصورة من الأحمدية - بحلب - وهي في ٣٥٨ ورقة : ٢٢ x ٢٢ سم .
- ٥- في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٨٥ هـ
بخدا ، نسخ عادى مصورة عن دار الكتب الزانية في بيروت ، وفيها صفحات
كثيرة غير واضحة ، وهي في ٣٦٢ ورقة ٢٠ x ١٥ سم . رقم الميكروفيلم
٢٢٠٠ " نحو مصنفات مفسرين .

(٢) لسان العرب ١١ / ١٨

(١) الارتشاف : ١

(٣) لسان العرب ٢ / ٣٤٤

- ٦- في مصنف المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة كتبت سنة ١٠٢٢ هـ
مصورة من نسخة في مكتبة بلدية المنصورة . وهي في (٣٤٠) ورقة .
في كل ورقة ٢٢ سطرا ، رقم المخطوط (١٠٠) نحو مصنف غير مفهرس .
- ٧- في مصنف المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة لم يذكّر
تاريخ نسخها ، وهي بخط مفهرس ، وتحت في (١٦٤) ورقة ، وهي مصورة عن
مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب رقم المخطوط (١١٣) نحو مصنف غير
مفهرس .
- ٨- وفي المصنف أيضا نسخة كتبت سنة ٧٣٩ هـ بخط مفهرس ، ولكن هذه
النسخة غير تامة ، حيث تحتبس عند باب النصوص ، وهي مصورة عن
الخرزانة العامة بالرباط " الأوقات " . رقم المخطوط (١٦٤) نحو مصنف
غير مفهرس .
- ٩- وفي المكتبة الظاهرية بدعش نسخة برقم (٥٦٢٤) ، ولكنها ناقصة ،
حيث تبدأ بباب النصوص ، وأولها بهذا البسطة : باب النصوص .
تقدم القول من النصوص على خبر كان وأثباتها ، واسم لا لنفي الجنس ،
وتنفي الكلام على باب النصوص وآخرها قوله " والنسب بالنسب
مضافا لحقوقه : يصبح ثلثان وفي الحرفه . استماله بالسوار
والألف والياء عند أبي علي .
- ١٠- على ذلك اسم النسخ : محمد بن علي بن عبد الناصر القرشي ثم تاريخ
الفراغ من النسخ : ربيع محرم سنة ٤٥٤ هـ ، ولم يذكر مكان النسخ .
وتحت المداونة في (٢٥٦) ورقة كتبت بها أسود بخط نسخي قد يسم
واضح متفاوت مجمل غالبا ، فيه بعض الشك .
- ١١- وعلى الورقة الأولى قهقهة تملك باسم محمد بن أحمد الفيض الشافعي
سنة ٩٢٨ هـ ، وأحمد بن أحمد اللخمي سنة ١٠٦٣ هـ .
- ١٢- وفي مكتبة جسترهش بدبلن في أوله البرز الأول من الكتاب وفي
" ٢٦١ " صفحة ١٥ x ١٢ سم ، برقم ٢٥٠٣٠ .
- ١٣- وفي خرزانة ولي الدين يكن نسخة برقم " ١٨٦٧ " .
- ١٤- وفي خرزانة تور عثمانية نسخة برقم " ٤٥٢١٠ ٤٥٢١١ " .
- ١٥- وفي خرزانة عاشر نسخة برقم " ١٠٢٦ " .
- ١٦- وفي خرزانة راغب باشا نسخة برقم " ١٠٥٧ " .
- ١٧- وفي خرزانة يكن جامي نسخة برقم " ١٠٥٦ " .

٣ - دولعي تأليف الكتاب :

كان ابن مالك قد ألّف كتاباً باسم " تهذيب الفوائد وتكميل المقاصد " وهو كتاب جامع للفحو والصرف ، وقد حنّى هذا الكتاب بمناية العلماء ، فصنّفوا عليه شروحا كثيرة ، كان من أهمها شرح ابن مالك نفسه . ويقال ان ابن مالك لم يكمل شوجه ، بل وصل فيه الى باب مصاد رغبه الثلاث .

وذكر المصوّطى أنه كان كاملاً عند تلميذه شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب ، فلما مات المصوّطى ، انهم جعلوه في مكانه . فلما خرجت منه الوثيقة تأليفه لذلك ، وأخذ الشرح منه ، وتوجه لليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخزواً بين أناسهم القليل في هذه البلاد (١) . وقيل إن ابن مالك قد قام بتكملة شرح أبيه (٢) .

(١) (٢)

وكان أبوحيان من الذين اهتموا بفتح التهذيب ، حيث طلب منه بمسخر ، طلاب العلم أن يشرح كتاب ابن مالك من أوله حتى آخره . يقول أبوحيان " كان من بعض المحتمين بهذا العلم تشوق إلى أن أشرح الكتاب كاملاً ، ولا أترك منه مكان حلٍ عابداً ، ليكون الكتاب كله جارياً في الشرح على من واحد ، وحالياً ما انفصل من الزوائد والفوائد ، قال شارح الكلام غيره لم يترك الشرح لكلام نفسه (٣) .

وقد أطلق أبوحيان على هذا الشرح اسم " التهذيب والتكميل في شرح كتاب التهذيب " ثم رأى أن الحاجة تدعو إلى اختصار هذا الكتاب ، فاختصره في كتاب سماه " ارتشاف الشرع من لسان العرب " .

ونستطيع من مقدمة الارتشاف أن نستشعر دولعي تأليفه لارتشاف ، حيث يقول " أما بعد ، فإن علم النحو صعب المراد ، مستند على الإلهام ، لا ينفذ فسيح مسرته إلا الذين السليم ، والفكر المرتاض المستقيم ، وكان من تعدد غا قد انتزع من الكتاب تأليفه قليلة الأحكام ، معادمة إلا غان والإحكام ، جعلها النقد ، ونحو منها المقدم ، وربما أهملوا كثيراً من الأبواب ، وأغفلوا ما فيه من الصواب ، فتأليفهم تحتلج

(١) ينظر بهنية الوعاة ١ / ١٣٤ (٢) ينظر بهنية الوعاة ١ / ٢٢٥

(٣) التهذيب والتكميل ٥ / ١ .

الى تصنيف ، ووجه انهم مضطرة الى تصنيف . ولما كان كتاب المسمى بـ " التذليل والتكميل في شرح التسهيل " قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفهم بما جاز تأليفه ، الاصحاب ، رأيت أن أجود احتياجه عارضة - إلا في القادر - من الاستدلال والتلويل ، عارضة لسلامة اللفظ . وبما ان التسهيل ، إذ كان الحكم إذا به في صورة الشال ، أغنى الناظر عن العلم ، والتعال ، ونقضت عليه بقوسية كتبي لا أستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد . وفيت ما كان منه قاصياً ، وذلك ما كان عاصياً ، حتى سارت معانيه تدرك بلمح البصر . لا تحتاج الى إيمان فكر ، ولا إكراه تنسره ، وجرت في بطنه الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب . والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما أنجرهم من أحكام هذه في أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتماصيف التأليف ، وقصدت بذلك يعلم الله تيسير ما عسر ، وراكه على الطلاب . وتسهيل ما أجزه من الأيسر في ذلك والنواب . (١) .

من هذا يتبين لنا أنه يريد بجملة هذا أن يسهل في تيسير النحو ، وتبسيطه ، وتيسيره ، وأن يعتمد عن التلويل والاستدلال .

وملأه القول ان الارتشاف في تأليفه يمثل مرحلة من مراحل التطور والتدين في التأليف النحوي .

وليس بين أيدينا ما يدلنا على السنة التي ألف فيها أبو حيان الارتشاف ، ولكننا نستطيع أن نجزم أنه آخر مصنفاته ، ولعمالة الأهمية ، لأنه لم يرد له أي ذكر في مصنفاته المتقدمة ، كما أن أبا حيان نفسه قد أشار الى أن الارتشاف هو آخر مؤلفاته ، وذلك عندما قال " ونقضت عليه بقوة كتبي لا أستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بفوائد " (٢) .

(١) الارتشاف الورقة " ١ " .

(٢) الارتشاف المقدمة " ١ " .

٤- موضوعات الكتاب :

- قسم ابو حيان كتابه الى قسمين اربطتين :
 - ١ - الجملة الاولى في الاحكام الافرادية .
 - ٢ - الجملة الثانية في احوال الكلمة حالة التركيب .
- وجاء ترتيبه لاهواب الارتشاف وموضوعاته على الشكل الاتي :

أ - الجملة الاولى في الاحكام الافرادية :

- مخارج الحروف
- القول في صفات الحروف
- القول في احكام الكلم العربية حالة الافراد .
- ما يحرف به الزائد من الاصل .
- المزيد من الثلاثي المضاف
- المزيد من الثلاثي غير المضاف
- الرباعي
- الخماسي .
- القول في جملة الاسماء

فصل : الاسماء الاعجمية :

- ١ - باب ذكر معاني ائمة الاسماء
- القول في نوادر من التأليف
- ٢ - باب محال الحروف الزائدة .
- المحتايين والمتماثلين .

فصل : في الالحاق :

- ٣ - باب محال الحذف
- ٤ - باب محال الهدل والنقل والقلب .
- فصل : ابدال الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة
- ابدال الواو ياء .
- الهمزة المارة وغير المارة في واو قبل واو
- ابدال الالف بعد الفتحة من الواو والياء .
- ابدال من الحروف الصحيحة .
- التكاثر في الابدال .

الحذف

— معاني القلب •

(٥) — باب الادغسسام

القسم الثاني من قصص علم التصريف

— التفسير

— تفسير الاسم المونث

— مسائل متفرقة في باب التفسير •

(٦) — باب جمع التكسير •

— جمع القلة •

— جمع الكثرة •

فصل : ما زاد على ثلاثة احرف جيسه على فواعل ومفاعل

— جمع السلم المرتجل •

(٧) — باب اهنمة الصادر •

— اسم العرة والهيئة •

(٨) — باب اسم الفاعل واسم المفعول •

(٩) — باب القصور والسدود •

(١٠) — باب الامالة •

القسم الثاني من الجملة الاولى وهو قسطان :

١ — قسم يلحق الكلمتين اولها •

٢ — قسم يلحق الكلمة من اخرها •

(١١) — باب التثنية •

— الاسم الصحيح والممثل •

(١٢) — باب جمعي التصحيح •

فصل : الاصل في دلالة المفرد والمثنى والجمع وخروج كل

عن اصله •

— علامة جمع التصحيح المونث •

— الاسم الذي فيه تاء التانيث

— النصب

- المدونة في النصب

(١٣) - باب علامة التأنيت

(١٤) - باب الالف المقصورة

(١٥) - باب الالف المدودة

(١٦) - باب الاوزان

(١٧) - باب نوني التوكيد

(١٨) - باب التثوين

الجملة الثانية: في احكام الكلمة مالة التركيب :

(١٩) - باب الهناء

(٢٠) - باب الحكاية •

(٢١) - باب الالف فام

فصل التكافؤ بين الحاء والسين •

(٢٢) - باب التقاء الساكنين •

(٢٣) - باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة

(٢٤) - باب السلامة التي تلحق الفل

(٢٥) - باب المدد •

فصل : عطف المشرين والمقود على النصب

فصل : اسم الفاعل المشتق من المدد •

- التأنيخ

(٢٦) - باب الكناية عن المدد •

فصل : وأما كأمسن

فصل : وأما كندا

(٢٧) - باب الوقف

- المتحرك الموقوف عليه •

- الوقف على البنى المتحرك اخره •

- الوقف على الروى •

القسم الثاني : في احوال الكلمة والتركيب :

- ١ - باب الاعراب (٢٨) -
- ٢ - فصل : الاعراب ظاهر وقدر .
- ٣ - باب ما لا ينصرف .
- ٤ - باب التسميئة .
- ٥ - باب النكرة والمعرفة (٣١) -
- ٦ - باب الضم (٣٢) -
- ٧ - فصل : ضمير المتكلم وضمير المخاطب
- ٨ - ضمير الفصل
- ٩ - باب السلم .
- ١٠ - باب اسم الاشارة (٣٤) -
- ١١ - باب المصروف بالاداة (٣٥) -
- ١٢ - باب الموصول (٣٦) -
- ١٣ - الموصول والصلة كجزء من الكلمة
- ١٤ - النصب
- ١٥ - المجزئات
- ١٦ - التواضع .
- ١٧ - ذكر محال الرفع والنصب والجبر والجزم
- ١٨ - باب الابتداء والخير (٣٧) -
- ١٩ - مسوعات الابتداء بالنكرة
- ٢٠ - تأخير الخبر وجنسا .
- ٢١ - فصل : انواع الخبر
- ٢٢ - فصل : يقع الظرف والجوار والمجور التامين خبرا للابتداء
- ٢٣ - الظرف الزماني ان وقع خبرا لجثمه
- ٢٤ - الظرف المكاني ان وقع خبرا لكان .
- ٢٥ - فصل : اذا تواتر مبتدآت في الاخبار عنها طرق .
- ٢٦ - باب كان واخواتها (٣٨) -
- ٢٧ - الجملة المصدرة بماضي لا تقع خبرا لمارء ولا ما كان بمسنادها .

فصل : اذا اجتمع مسرفتان X

• زيادة كان X

فصل : ربما اضمرت كان الناقصة بعد لدن

فصل : ما النافية

فصل : اذا عطفت على الخبر بحرف لا يوجب ان النافية

نزاع

— ترداد الباء في خبر ما المنفى

(٣٩) — باب افعال المقاربة •

(٤٠) — باب ان وأخواتها

فصل : المشهور رفع أخيار هذه الحروف •

فصل : حذف خبر ان وأخواتها للمعلم به •

فصل : اذا فتحت بمزة ان أولت بمصدر

فصل : اختلفوا في اللام الداخلة على الخبر

فصل : مذهب سيوييه والاخفش ان ان توافف نعم

فصل : اذا لحقت بهذه الحروف (ما غير الموصولة •

فصل : في توافف أسماء هذه الحروف •

(٤١) — باب لا الناقصة عمل ان •

(٤٢) — باب الفاعل •

(٤٣) — باب المفعول الذي لم يسم فاعله •

— الحكم اذا اجتمع مفعول به ومعدور وظرف ومجوز •

فصل : يجب وصل الفسل بمرفوعه ان خيف لهما •

(٤٤) — باب المنصوبات •

(٤٥) — باب المفعول المطلق •

محرف

فصل : يحذف عامل المصدر

(٤٦) — باب المفعول له •

(٤٧) — باب المفعول فيه •

فصل : في الظروف المبنية •

(٤٨) — باب المفعول به •

التحذير والاعسار •

- (٥٠) - باب المفعول مفعله •
- ما يعقب فيمة العطف •
- ما يجب فيه النصب •
(٥١) - باب المستثنى
فصل : اصل غير
(٥٢) - باب الحال
(٥٣) - باب التمييز
(٥٤) - باب النواصب للفعل المضارع
فصل : تزايد ما طراد ان يسد لما التي هي عرف
وجود لوجسوب
(٥٥) - باب المجزور
(٥٦) - باب القسم
فصل : في السوال والطلب
(٥٧) - باب الاضافة •
فصل : في اضافة اسماء الزمان الى الجمل
فصل : في المضاف الى يا المتكلم
(٥٨) - باب المجزوم
فصل : مذهب البصريين ان اداة الشرط لها صدر الكلام
(٥٩) - باب في أدوات يحصل بها التملق
(٦٠) - باب التواضع
فصل : النعموت به مفرد وجمل
فصل : الضم لا ينبت به ولا ينبت
فصل : في حذف الوصف في حذف الموصوف •
- عطف البيان •
- التوكيد
فصل التوكيد اللفظي يكون في المفرد
- البدل
- عطف النسق
- ذكر الحروف المتشابهة عليها وبعض احكام من المتخلف فيه

فصل : يجوز عطف الاسماء بعضها على بعض .

- القون في الافعال واقسامها .

فصل : الفعل متصرف وجامد .

(٦١) - باب نعم ونس

(٦٢) - باب جهذا

(٦٣) - باب صيغ التسجب

بنا . صيغ التمجيب

الفعل لازم ومتصرف

(٦٤) - باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر

- الالغاء والتعليق

(٦٥) - باب الافعال المعتمدة الى ثلاثة مفاعيل .

(٦٦) - باب التان

(٦٧) - باب المحمول عن فعل واجب الاغمار

(٦٨) - باب الاشتغال

(٦٩) - باب النداء

فصل : اذا اضيف النادى الى ابن او ابنة .

(٧٠) - باب الاستغاثة والتسجب والشبه بها .

(٧١) - باب الندبة

(٧٢) - باب أسماء لازمت النداء

(٧٣) - باب ترخيم النادى

فصل : الترخيم على لنتين

مسائل من الترخيم

(٧٤) - باب الاختصاص

(٧٥) - باب التحذير والاغراء

(٧٦) - باب المصدر

(٧٧) - باب اسم الفاعل

فصل : اسم الفاعل المجرد من أن .

(٧٩) - باب الضال

- (٧٩) - باب اسم المفعول •
(٨٠) - باب الكلمات المختلف فيها • ألس أسماء أو أفعال
أو غيرها •
فصل : في أسماء الأصوات
(٨١) - باب أفضل التفضيل
(٨٢) - باب الصفة اللازمة المنيهة باسم الفاعل
(٨٣) - باب حروف المعاني وحصرها •
(٨٤) - باب الحقيقة والجاز
(٨٥) - باب الضائر
- التقديم والتأخير
- الإبدال ••

جاء ترتيب الموضوعات كتابه ، وتهوييسها ، بعد خبرة عميقة في الفلسفة ،
واحاطة تامة بقواعدها وأحكامها ، يظهر ذلك في دقة الصرض وسهولته
الترتيب ، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد ، ويجمع بين المتجانس منها ،
بحيث يبدو ما تضمنته هذه الأبواب من معلومات وحقائق قريبة من الدارسين ،
فتجده قد تكلم على الصرف أولاً ثم النحو ، مقدماً الصرف على النحو خرفاً لما
درج عليه النحاة من تقديم النحو على الصرف . قال ابن جنى : ((انك
لا تلاح تجد كتاباً في النحو الا والتصريف في آخره))^(١)

وقد انفرد أبو حيان بهذا الترتيب ، الذي يتفق مع وجهة نظر الدراسات
اللغوية الحديثة وضهجهما .

ومن الجدير بالذكر أن أبا حيان قد تأثر بآراء مالك في تبويب وترتيب الموضوعات
النحوية ، حيث أطاع من طريقته في معالجة المسائل النحوية في كتابه ،
ويبدو ذلك في تجزئة الكتاب الى أبواب ، والباب الى فصول ، ولكن عمل أبي
حيان لم يقف عند هذا الحد ، بل اجتهد في ترتيب أبواب الكتاب على
النحو الذي ارتآه ، مستتراً بخبرته ، وثقافته بصيرته ، ودقة حسه اللغوي . وقد
أشار في المقدمة الى ما أقله بمنزلة النحاة لأبواب النحو ، ووجد أن تأليفهم
تحتاج الى اعادة النظر في تأليفها وتصنيفها .

(١) المنصف : ٤/١ .

وإذا أردنا أن نلتزم ما رتبته في ترتيب الموضوعات في كتابه ، فإنه لا يستد
أن نلتزم تنازلة على ما ارتأه من ترتيب للموضوعات النحوية ، مخالفاً في ذلك ما حسن
مالك في التسهيل . فمن ذلك مثلاً أن ابن مالك قد رتب المعارضات ، على
النحو الآتي : المضمرة ، الملم ، الموصول ، الإشارة ، المعارضات . وقد علم
ابن مالك بهذا الترتيب بقوله : " معرفت المعارضات من المتكلم " لأنه يدل على
المراد بنفسه ، ومساعدة مدلوله ، وعدم تلاعبه بتميز صورته ، ثم ضمير
المخاطب ، لأنه يدل على المراد بنفسه ، ومواجهة مدلوله ، ثم الملم لأنه يدل على
المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، ثم ضمير الفاعل السالم عن الإيهام ،
سواءً كان رتبته . فلو تقدم اسمان أو أكثر بوجه قائم زيد وعمرو كلمته ، تطرقت إليهما
الإيهام ، ونقدت حكمته في التفسير . ثم الإشارة ، والنادي . كلاهما في مرتبة
واحدة ، لأن كلا منهما تميزه بالقصد ، ثم الموصول ، ثم ذوال (١) .

أما ترتيب المعارضات أي حيان فقد بناء على النحو الآتي : المضمرة ،
الملم ، اسم الإشارة ، المعارضات ، الاسم الموصول (٢) .

وإن التشابه بين الترتيبين واضح ، ولكن أبا حيان قدم اسم الإشارة على
الاسم الموصول . ويبدو أن هذا التقديم أدق ، وأكثر صحة ، فاسم الإشارة مقدم
على اسم الموصول في التفسير ، والإشارة ملازمة للتفسير . وقد نسب إلى ابن
السراني أنه قد قدم اسم الإشارة على سائر المعارضات (٣) .

وعلى المصوطل على ترتيب ابن مالك بقوله " وقد قدم ابن مالك فسي
التسهيل باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عند مؤخر عنه في الرتبة ، وليس
لما صنعه رتبته من المناسبة (٤) . " وعند ما يحد ، ابن مالك التتابع فقد رتبها فسي
اللفظة كما يلي : النعت ، التوكيد ، المساق ، مع ، في ، النسق ، الهدل . وقد تأثر
بهذا الترتيب بعض النحاة مثل ابن رشيد ، والأشعري وغيرهم . وفي التسهيل رتبها
كما يلي : التوكيد ، النعت ، عطاف البيان ، الهدل ، عطاف النسق (٥) . أما
أبو حيان فقد رتبها على النحو الآتي : النعت ، عطاف البيان ، التوكيد ، الهدل .
عطاف النسق (٦) . ويبدو أن ترتيب ابن حيان كان أكثر دقة ، وأسلم منهجاً .

(١) هي المبراني ٥٥/١ (٢) يدائر الارتشادات الورقة ١١٨

(٣) الترمذي ٥٥/١ (٤) هي ٧٨/١ (٥) التسهيل ١٦٣

(٦) يدور الارتشادات الورقة ١١٨ " وما يحد بها .

فهو على حنف في تقديمه التمت على غيره من التوابي ، لأن أحكام التابعية من رضى ونسب وغيره قد توفرت في التمت ، أكثر من توفرها في بقية التوابي . ولمسلسل أبا حيان في هذا الأمر متأثر بمسبويه ، فمسيبويه عندما تكلم على التوابي فأنسبه اعتمد على التمت (٢١) .

وتدافع أبو حيان هذا الترتيب للتوابي أيضا في اللوحة الهدية ، وعندما تدرس ابن هشام إلى شرحها فانه رأى أن أبا حيان قد أدخل بترتيب عطف الهمان فأخبره عن التوكيد والبدل ، ولكننا نجد به مثل ذلك ويبرره بقوله : " أنسبه أراد أن يجمع بين نوعي المضاف في موضع ليميز بينهما ، وإن عطف الهمان يشبه الهمسندل في الصورة ، وأكثر مسائله محتلة له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر (٢٢) " .

وصا نلاحظ أنه قدم المفعول له على المفعول به ، ولو قدم المفعول به على المفعول له ، لكان أسلم ضيقا ، وذلك لأن المفعول به أكثر استعمالا وشيوعا في الأسئلة العربية من المفعول له ، وعلى المفعول به مقام الفاعيل الأخرى ، كالمفعول فيه ، والمفعول له . أما تقديم المفعول فيه على المفعول معه ، فمما لا أشعوني مثل هذا التقديم ، يقول (وتقديمه .. المفعول فيه .. على المفعول معه) لقرينه من المفعول المدلل ، يكونه مستلزما له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يسل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرت ملفظ بخلافه (٢٣) .

ويجيب أبا حيان أيضا قد قدم المفعول ، لا يعله على المفعول فيه ، وقد علمنا ، الأشعوني مثل هذا السبل بقوله : " وقدمه .. المفعول ، لا يعله .. على المفعول فيه ، لأنه أدخل في الضرورية ، واتسرب إلى المفعول التالي ، يكونه سدا رالح (٢٤) " . كما أن أثر كتاب مسبويه في الارتشاف أمر لا يخفى ، فقد استعمل كتابه بالكلام على الكلام وأقسامه ، وهذا ما نبده ضد مسبويه ، حيث استعمل كتابه بهاب علم ما الكلمة العربية .

- (١) يندار الكتاب ٢٠٦/١
- (٢) شرح اللوحة الهدية - لابن هشام ج ١ ص ١٢١ " رسالة دكتوراه "
- (٣) شرح الأشعوني ٣٩٠/٢
- (٤) شرح الأشعوني ٣٢٢/٢
- (٥) يندار الكتاب ٢/١ ، والارتشاف الورقة " ١٠٥ "

وقد افرد أيضا للضرائر الشرعية بابا خاصا بها ، وهذه ما نبهده غنيسه
سببه وذلك في باب ما يحتل الشعر (١) .

هذه آثاره بسببه أيضا في ذكره للمفول المطلق ثم المفول لا بطله .
وعى نادرة دقيقة ، لأن المفول المطلق هو المفول الحقيقي للفعل .

وما يلاحظ أيضا أنه قد أدخل باب الدخلة والمجاز ضمن أبواب كتابه .
لما لذلك من أثر في فصاحة اللغة ، لأن التركيب قد يقتضى بدائره شيئا ، مصد
من الحمل على الضام ، وصاد ، فيحتاج إلى أن يحمل التركيب على غير الظاهر وهو
المجاز .

وهكذا نرى أن ثمانية أبي حيان الواسعة ، وخبرته الطويلة ، قد هيأت له
أن يجمع هذا الفن الملمس الدقيق في مرزوعها كتابه وتبويبها ، وذلك
تنبها من ضيقه في التوسيع ، ودقة التفتيد ، بهيمة ، تهو الحقائق والأحكام النحوية
تربية من المتعلمين .

٦ - مصادر الكتاب :

لم أجده فيها أعلم - كتابا نحويا تعددت مصادره ، كما تعددت
مصادر هذا الكتاب ، ففهمه يظهر أبو حيان دليلا شامخا من أعلام النحو واللغة ،
هناها لأنواع الثقافات التي اعتمد عليها ، وحبها يعلم السرية ، والقراءات ، واللهجات .
وعنها هنا أن نكشف عن أهم المصادر التي ارتكز عليها أبو حيان ارتشاقه ، ويمكننا
حصر هذه المصادر في شئتين :

- ١ - الكتب التي رجع إليها ، وصرح بها .
- ٢ - علماء اللغة والنحو الذين ذكرهم ، واعتد عليهم في مناقشة مسائل النحو
واللغة .

(١) هذا الكتاب ٨/١ ، والارتشاق الورقة " ٢٨١ " .

أما الكتب التي استعان بها فأهمها :

- ١- كتاب سبويه ، فقد أكثر من الاستشهاد به ، فلا شك أن تحفي صفحة من صفحات الارتشاد إلا وتجد اسم سبويه يتكرر فيها غير مرة ، وحتى يدخل للمقارن أن أبا حيان قد أقر كتاب سبويه في الارتشاد .
- ٢- كتاب النسيم (١) ، للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ .
- ٣- كتاب المختصر (١) ، للبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
- ٤- كتاب المدخل (٢) ، للبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
- ٥- كتاب الأصول (٤) ، لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ .
- ٦- كتاب الإفصاح (٥) ، لأحمد بن هشام الخضراني المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
- ٧- الهدى (٦) ، لأحمد بن محمود الثوري بن الذكي المتوفى سنة ٤٢١ هـ .
- ٨- البصيرة (٧) ، لأبياء الدين بن الملق ، قال السهول : أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل منه ، ولم أقف على ترجمة له .
- ٩- درة القوار ، للحميد (٨) .
- ١٠- رصف الباني في حروف المعاني (٩) ، للمالقي .
- ١١- شرح التسهيل (١٠) ، لابن مالك .
- ١٢- الفرق (١١) ، لقطر .
- ١٣- الأوسد (١٢) ، لابن الحسن حميد بن مسعدة ، لأخفش الأوسد .
- ١٤- المسائل الكبير (١٣) .

-
- (١) الارتشاد الورقة ١١٧ ج ٤ ، ١٣٠ ج ١
 - (٢) الارتشاد الورقة ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ج ١
 - (٣) الارتشاد الورقة ٣٣٢ ج ١
 - (٤) الارتشاد الورقة ١١٤ ج ١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ج ٢
 - (٥) الارتشاد الورقة ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ج ٢
 - (٦) الارتشاد الورقة ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ج ٢
 - (٧) الارتشاد الورقة ١٠٧ ج ١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٢
 - (٨) الارتشاد الورقة ٢٠٢ ج ١
 - (٩) الارتشاد الورقة ٣٨٠ ج ١
 - (١٠) الارتشاد الورقة ١٦٠ ج ١
 - (١١) الارتشاد الورقة ٢١٦ ج ١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ج ٢
 - (١٢) الارتشاد الورقة ١١٠ ج ١ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ج ٢
 - (١٣) الارتشاد الورقة ١٤١ ج ١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ج ٢

- ١٥- كتاب الهمم (١) ، للكاتب المتوفى سنة ١٨٠ هـ .
- ١٦- كتاب الفرج (٢) ، للجرجسي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .
- ١٧- كتاب الخصائص (٣) لاين جنسي
- ١٨- كتاب التمام (٤) في تفسير اعمام وهديل
- ١٩- مجالس تملب (٥) ، احمد بن يحيى المتوفى سنة ٢١١ هـ .
- ٢٠- النهاية (٦) لاين الفهاري ، احمد بن الحسن المتوفى سنة ٦٣٧ هـ .
- ٢١- القسرة (٧) لاين الدعان المتوفى سنة ٥٤٦ هـ .
- ٢٢- التذرية (٨) ، للمازني
- ٢٣- المعمل (٩) ، للزغشيري
- ٢٤- المحكم (١٠) لاين سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
- ٢٥- المحقق (١١)
- ٢٦- الاضاف (١٢) لاين البركات عبد الرحمن محمد بن الاثبات المتوفى سنة ٢٥٢ هـ .
- ٢٧- الترميز (١٣) ، لاين بكر خطاب بن يوسف بن غلال القرطبي ، مات بعد الحسين والاربعاء .
- ٢٨- المستوفي (١٤) لاين سيده علي بن محمود بن الفرخان .
- ٢٩- شرح الخلاصة (١٥) ، لهدر الدين بن مالك
- ٣٠- شرح كتاب سبويه للخشني (١٦) لمحمد بن محمود أبو بكر الخشني
- ٣١- المتوفى سنة ٥٤٤ هـ .
- ٣٢- دلائل الصمراء (١٧) ، لاين ملا .

-
- (١) الارتشاف الورقة ٣١٦
 - (٢) الارتشاف الورقة ١١٨ ب ١١٦ ١١٤ ١١٢ ب ١١٠ ٣١١ ٣٠٩ ٣٠٧ ٣٠٥ ٣٠٣ ٣٠١ ٢٩٩ ٢٩٧ ٢٩٥ ٢٩٣ ٢٩١ ٢٨٩ ٢٨٧ ٢٨٥ ٢٨٣ ٢٨١ ٢٧٩ ٢٧٧ ٢٧٥ ٢٧٣ ٢٧١ ٢٦٩ ٢٦٧ ٢٦٥ ٢٦٣ ٢٦١ ٢٥٩ ٢٥٧ ٢٥٥ ٢٥٣ ٢٥١ ٢٤٩ ٢٤٧ ٢٤٥ ٢٤٣ ٢٤١ ٢٣٩ ٢٣٧ ٢٣٥ ٢٣٣ ٢٣١ ٢٢٩ ٢٢٧ ٢٢٥ ٢٢٣ ٢٢١ ٢١٩ ٢١٧ ٢١٥ ٢١٣ ٢١١ ٢٠٩ ٢٠٧ ٢٠٥ ٢٠٣ ٢٠١ ١٩٩ ١٩٧ ١٩٥ ١٩٣ ١٩١ ١٨٩ ١٨٧ ١٨٥ ١٨٣ ١٨١ ١٧٩ ١٧٧ ١٧٥ ١٧٣ ١٧١ ١٦٩ ١٦٧ ١٦٥ ١٦٣ ١٦١ ١٥٩ ١٥٧ ١٥٥ ١٥٣ ١٥١ ١٤٩ ١٤٧ ١٤٥ ١٤٣ ١٤١ ١٣٩ ١٣٧ ١٣٥ ١٣٣ ١٣١ ١٢٩ ١٢٧ ١٢٥ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٧ ١١٥ ١١٣ ١١١ ١٠٩ ١٠٧ ١٠٥ ١٠٣ ١٠١ ٩٩ ٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٩ ٨٧ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٧٩ ٧٧ ٧٥ ٧٣ ٧١ ٦٩ ٦٧ ٦٥ ٦٣ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (٣) الارتشاف الورقة ١١٢
 - (٤) الارتشاف الورقة ١٥٥
 - (٥) الارتشاف الورقة ١٤٠ ب ١٣٨
 - (٦) الارتشاف الورقة ١٤٥
 - (٧) الارتشاف الورقة ١٢٥ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٧ ١١٥ ١١٣ ١١١ ١٠٩ ١٠٧ ١٠٥ ١٠٣ ١٠١ ٩٩ ٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٩ ٨٧ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (٨) الارتشاف الورقة ١٣١ ١٢٩ ١٢٧ ١٢٥ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٧ ١١٥ ١١٣ ١١١ ١٠٩ ١٠٧ ١٠٥ ١٠٣ ١٠١ ٩٩ ٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٩ ٨٧ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (٩) الارتشاف الورقة ١١٦ ١١٤ ١١٢ ١١٠ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٢ ١٠٠ ٩٨ ٩٦ ٩٤ ٩٢ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٤ ٨٢ ٨٠ ٧٨ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٤ ٦٢ ٦٠ ٥٨ ٥٦ ٥٤ ٥٢ ٥٠ ٤٨ ٤٦ ٤٤ ٤٢ ٤٠ ٣٨ ٣٦ ٣٤ ٣٢ ٣٠ ٢٨ ٢٦ ٢٤ ٢٢ ٢٠ ١٨ ١٦ ١٤ ١٢ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (١٠) الارتشاف الورقة ١١٦ ١١٤ ١١٢ ١١٠ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٢ ١٠٠ ٩٨ ٩٦ ٩٤ ٩٢ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٤ ٨٢ ٨٠ ٧٨ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٤ ٦٢ ٦٠ ٥٨ ٥٦ ٥٤ ٥٢ ٥٠ ٤٨ ٤٦ ٤٤ ٤٢ ٤٠ ٣٨ ٣٦ ٣٤ ٣٢ ٣٠ ٢٨ ٢٦ ٢٤ ٢٢ ٢٠ ١٨ ١٦ ١٤ ١٢ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (١١) الارتشاف الورقة ١١٣
 - (١٢) الارتشاف الورقة ١٧١ ب ١٦٩ ١٦٧ ١٦٥ ١٦٣ ١٦١ ١٥٩ ١٥٧ ١٥٥ ١٥٣ ١٥١ ١٤٩ ١٤٧ ١٤٥ ١٤٣ ١٤١ ١٣٩ ١٣٧ ١٣٥ ١٣٣ ١٣١ ١٢٩ ١٢٧ ١٢٥ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٧ ١١٥ ١١٣ ١١١ ١٠٩ ١٠٧ ١٠٥ ١٠٣ ١٠١ ٩٩ ٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٩ ٨٧ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (١٣) الارتشاف الورقة ١١٠ ب ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٢ ١٠٠ ٩٨ ٩٦ ٩٤ ٩٢ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٤ ٨٢ ٨٠ ٧٨ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٤ ٦٢ ٦٠ ٥٨ ٥٦ ٥٤ ٥٢ ٥٠ ٤٨ ٤٦ ٤٤ ٤٢ ٤٠ ٣٨ ٣٦ ٣٤ ٣٢ ٣٠ ٢٨ ٢٦ ٢٤ ٢٢ ٢٠ ١٨ ١٦ ١٤ ١٢ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (١٤) الارتشاف الورقة ١٥٥ ب ١٥٣ ١٥١ ١٤٩ ١٤٧ ١٤٥ ١٤٣ ١٤١ ١٣٩ ١٣٧ ١٣٥ ١٣٣ ١٣١ ١٢٩ ١٢٧ ١٢٥ ١٢٣ ١٢١ ١١٩ ١١٧ ١١٥ ١١٣ ١١١ ١٠٩ ١٠٧ ١٠٥ ١٠٣ ١٠١ ٩٩ ٩٧ ٩٥ ٩٣ ٩١ ٨٩ ٨٧ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠
 - (١٥) الارتشاف الورقة ٣١٢
 - (١٦) الارتشاف الورقة ١٧٣

- ٣٢- التكملة على الإيضاح (١) ، لا بن علي الدين بن علي بن حميدون ،
الأندلسي المعروف بالبطولي .
- ٣٣- الفتحة لابن الحاج (٢) ، أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسي المتوفى
سنة ٦٤٧ هـ .
- ٣٤- حواشي مبرمان (٣) .
- ٣٥- التوائمة (٤) ، لا بن علي الشلوبي، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .
- ٣٦- الانتخام (٥) ، لأبي الله بن بشام البغدادي .
- ٣٧- المفتاح (٦) ، لا بن منصور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .
- ٣٨- شرح اليعاقبة السمرقندي (٧) ، لا بن منصور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ .
- ٣٩- شرح العاقبة الكافية (٨) ، لا بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧١ هـ .
- ٤٠- التمهيد (٩) ، لا بن مالك .
- ٤١- نوادر (١٠) ابن الأعرابي .
- ٤٢- نوادر أبي زيد الأنصاري (١١) .
- ٤٣- معاني القرآن (١٢) - للفراء .
- ٤٤- الشريف (١٣) ، لا بن كيسان المتوفى سنة ٢١١ هـ .
- ٤٥- الحقائق (١٤) لا بن كيسان .

-
- (١) الارتشاع الورقة ١٢٨ أ
(٢) الارتشاع الورقة ١٥٣ أ ، ١٥٨ أ ، ١١٣ أ ، ١٦٦ أ ، ١٣٦ أ ب
(٣) ارتشاع الورقة ١٨٢ ب ، ١٢٨ أ ب .
(٤) الارتشاع الورقة ١٣٦ ب
(٥) الارتشاع الورقة ٣١٤ أ
(٦) الارتشاع الورقة ١٠٨ ب ، ٣٦٦ أ
(٧) الارتشاع الورقة ١٦٧ ب ، ١٧٢ أ ب
(٨) الارتشاع الورقة ١٠٨ أ
(٩) الارتشاع الورقة ٢١٦ ب ، ٣١٢ أ
(١٠) الارتشاع الورقة ٣١٤ ب
(١١) الارتشاع الورقة ١٣٦ أ
(١٢) الارتشاع الورقة ١٣٦ ب
(١٣) الارتشاع الورقة ٢٠٢ أ ، ٣١٧ أ ب
(١٤) الارتشاع الورقة ٣٤٠ ب

- ٤٦- الايمان (١)
- ٤٧- الطهريات (٢)
- ٤٨- الهدايا (٣)
- ٤٩- المسكنات (٤)
- ٥٠- الهدايا (٥)
- ٥١- الهدايا (٦)
- ٥٢- الاغصان (٧)
- ٥٣- التذكرة (٨)
- ٥٤- كتاب الشمس (٩)
- ٥٥- كتاب الحجة (١٠)
- ٥٦- العسوف (١١)
- ٥٧- فتح الدليل (١٢) لاين بكر محمد بن يمين مات في النائة السادسة
- ٥٨- الواضح (١٣)
- ٥٩- المقنع (١٤) لاين الهادي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ
- ٦٠- صحيح الهادي (١٥)
- ٦١- الروضة الاثني (١٦) للسبيلي المتوفى سنة ٥٨٣ هـ

- (١) الارشاد الورقة ٣٥٨ ب ٣١٧٤
- (٢) ارتشاد الورقة ١٣٦ ب ٣١٢٤
- (٣) الارشاد الورقة ١١٠ ب ٣٢٠٤
- (٤) الارشاد الورقة ١٦٨ ب
- (٥) الارشاد الورقة ١٦٨ ب
- (٦) الارشاد الورقة ١٢١ ب
- (٧) الارشاد الورقة ١٠٦ ب ١٤٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤
- (٨) الارشاد الورقة ١٧٤ ب ١٨٦٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٥٦٤ ب
- (٩) الارشاد الورقة ١٦٨ ب ٣١٨٤
- (١٠) الارشاد الورقة ١٦٣ ب ١٢١ ب ١٧٥ ب
- (١١) الارشاد الورقة ٣٠٣
- (١٢) الارشاد الورقة ١٦١ ب
- (١٣) الارشاد الورقة ٣١٨
- (١٤) الارشاد الورقة ١٤٣ ب ١٥٤ ب ١٥٤ ب ١٥٤ ب ١٥٤ ب
- (١٥) الارشاد الورقة ١٧٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب
- (١٦) الارشاد الورقة ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب ١٢٢٤ ب

بما... علماء اللثة والنحو الذين ذكروهم ولعتمد عليهم :

ان علماء اللثة والنحو الذين اتبعه اليهم أبو حيان ، وذكروهم عرا حسة
في كتابه ، قد بلغ حدا كبيرا ، وسأقتصر هنا على ذكر العلماء الذين تردد اسمهم
ونقل عنهم خبر مسرة .

فمن علماء البصرة ذكر : الخليل ، وسهيب ، وهيب بن عمرو ، وأبا عمرو
ابن الملا ، ورواح بن حبيب ، وقنبر ، وأبو بهس ، والأخض ، الأوسد ، وغيرهم .

ومن علماء الكوفة ذكر : الكاشي ، والفراء ، وهشام الضمير ،
وشميط وغيرهم .

ومن علماء بغداد ذكر : ابن كهمان ، والزجاج ، والزجاجي ، والفارسي
وابن بني ، والزمخشري وغيرهم .

ومن الأندلسيين ذكر : ابن عصفور ، وابن مضا ، وابن مالك ، وابن
خروف ، والدعبلبي ، والشلوبين ، وابن الأراوة ، وابن الحاج ، وغيرهم .

٢ - الحدود والمصطلحات النحوية :

كان لاهتمام النحاة في الحدود والتعريفات ، أثر كبير في تأثرهم بالقواعد الهندسية وال فلسفية ، لأننا لا نجد هذه الدقة في التعريفات مثلاً عند سيبويه . كما جاءت عند من أتى بعده من النحاة المتأخرين ، فسيبويه كان يفتى في توضيح الأبواب النحوية بالتشثيل ، وذكر الشواهد (١) في أكثر الأحيان ، ولم ينزل فيما يندرج تحت التعريف ، أو يفتى عنه ، بل كان يحدد أحياناً إلى ذكر الأقسام النحوية عليها الباب (٢) .

ومن تقدم الزمن ، وتأثر النحاة بالفلسفة والمذاهب ، فقد ازدادت عنايتهم بالتعريفات ، وغالى بعضهم في ذلك ، حتى أوردت تلك التعريفات تعج بالفلسفة والفلسفة . وهذا هو عذا بهيرة جليلة عند النحاة المتأخرين ، كاهن الحاجب ، والرضي وابن النشاب ، وغيرهم . وإذا أردنا أن ننتهي إلى حقيقة أبن حبان في التعريف ، وتحليل الحدود ، فإنا نجد ذلك يسير في اثنين :
 الأول :

أنه كان يذكر الحدود والتعريفات في بداية الباب . فهو
 يورد تعريفاً عاماً لها ، ثم يشرح بتفصيل كامل لهذا اللفظ ، بحيث يحدد من المفهوم ، أو اللفظ الذي قد يلحق به . مع تعريفه لفظاً ولماً لاحقاً . فمن ذلك قوله في باب الإعراب (الإعراب في اللغة : الإبانة : الإعراب من حابسته إبان عنها . والتحسين : إعراب الشيء : حقيقته . والتفسير : إعراب : مادة الربيل ، وإعرابها الله : غير محسوس . والانتقال : إعراب : الدابة في سماعها : جالت . .

وأما الإعراب في الاصطلاح : فلهذه المائفة إلى أنه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر الحركات من الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي . وهو اختيار ابن خروف والمائفة : إلى أن الإعراب محنون ، وهو تغيير في آخر الكلمة ، أو ما كان آخر لمعامل يدخل عليها نفسها (٣) .

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٦ ، والمدارس النحوية د . شوقي ضيف ١٣٦٣

(١) ينظر الكتاب ١ / ٣٠٣ ، والمدارس النحوية ص ٦٤ .

(٢) الارشاد : ١٠٧ ص

وفي تعريف الحال يقول : (الحال : لنية : تذكر وتوحيث ، واسملاحا :
عبارة عن اسم منه وب تعيين نية صاحبها ، مبالغة له ، وب كيف (١)

الاتباع الثاني : كان يميل الى عدم الاعتغال في تحليل الحسود

والتريفات ، وذلك في أغلب ابواب الكتاب ، وكأنه كان يرى أن التريف وسيلة
لتبوير الوضع ، لا غاية مقصودة ، وأنه لا ضرورة تدعو الى هذا الاعتغال فسيبي
التحليل والبحث عما ينبغي تحت التريف ، وما يمتنع عنه . وهذا ما يتضح من
تدفعه في التمييز ، والحمد عن الاستدلال والتحليل . وإذا كان الهدف من
التريف والحد ، هو التبيين والوضوح ، فإن الابواب الواضحة ، لا تحتاج الى حشد
ورسم . ولهذا كثيرا ما نجد أبحاثا يرددها عبارة : ان هذا لا يحتاج الى رسم
ولا إلى حد (٢) .

ومن ذلك قوله في باب التابع : " وهو محذور بالمعنى ، ولا يحتاج الى رسم
ولا حد ، وهو التبع ، وعلاف البيان ، والتوكيد ، والهدل ، وعطف النسق " (٣) .

وفي تعريف التوكيد يقول : " التوكيد معلن ولغلي ، والمعلن تاسيس
بالفعل ، مفعولة فلا يحتاج الى حد ولا رسم " (٤) .

ولبيان مثال التمييز والجملة والسهولة في الحدود والتريفات ، أرد
أن أعرض تعريف باب الضمر - عند أبي جبار - ثم أبين مبالغة ابن مالك له .

يقول أبو جبار في باب الضمر : " هذه تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون
الكتابة والمكنى ، ولا يحتاج الى حد ولا رسم لأنه محذور " (٥)

(١) الارتشاع الورقة ٢٣١ أ

(٢) الحد : هو تعريف الشيء بصفات الذاتيه

والرسم هو تعريف الشيء بصفات التعريفية اللازمة فيه .

(٣) الارتشاع الورقة ٢٢٦

(٤) الارتشاع الورقة ٢٦٦ ب ، وفي رأيها ٣٠٤ ب

(٥) الارتشاع الورقة ١١٦ ب .

أما ابن مالك فانه يقول فيه "هو الموضي لتمييز مسماه مشعراً بتكلمه
أو غيره أو غيره". المراد بالتمييز بين المسمى المعين للمعنى أو في حكم
المعنيين، فذكره مخبراً للتكرار، وذكر الوضع مخبراً للمضاد، والمضاد هو ذي الأداة،
وذكر الإسماء بالتكلم أو الخطاب أو التسمية مخبراً للعلم، واسم للاشارة، والموصول
لأن كل واحدة منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة
منها على سبيل الهدل، بخلاف الضمرات، فان الضمر فيها باحدى الأحوال
الثلاث لا يصلح لغيرها" (١).

وهكذا نجد أن أبا حيان لم يهتم كثيراً بالعدد والتسريقات، فهـ
يسرر بالفتاوى، والمهمة بدقة وسرعة، فالتأثير والتأثير والحمد عن تحليل العدد
والتسريقات، دون ضرورة لذلك - تعد من السمات التي تتم بها حسنة
وتسريقاته، ولعتقد أن هذه التلوية محببة، لأنه ما دام معنى التريف، وتفسير
الموضي وانما في أكثر الأرباب النحوية، فلا ضرورة تدعو إلى الإسهاب فيما يدخل
تحت التريف أو يخفى عنه.

هذه إلى هذا أنه لم يحاول تفسير عدد منطليح نحوي، لأن هذه
الصعوبات قد اشتبه أمرها، رغم استعمالها.
وان أبا حيان في موضعه هذا يمثل مرحلة من مراحل التلويح للتفسير،
النحوي.

أما المصطلحات النحوية التي نستعملها الآن فقد عرفت بتلويحات قبل أن
تستقر على الشكل المتعارف، أو المألوف لدينا. وحينما أن ننظر في كتاب سيبويه
الذي يعد المصدر الأول الذي استقى منه النحاة علم النحو والمصطلحات، لنسرد
مادراً على هذه المصطلحات من تغيير وتداول.

فمن ذلك مثلاً :

١ - الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول (٢) "الفعل اللازم".

(١) شرح التسهيل لابن مالك ص ١١٠

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١.

٢- الفاعل الذي يتعداه فاعله الى مفعولين • وليس لك أن تقتصر على
أحد المفعولين دون الآخر • (١)

(المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر)

٣- باب ما ينتسب من المصادر لانه مذكر (٢) (المفعول له أو لأجله)

٤- يقدم بهويه التوكيد الى مكرر وغير مكرر (٣) (التوكيد اللفظي •

والتوكيد المعنوي)

ويعلق على هذا النسق • اسم الشركة • وعلى حروفه الاشرار (٤)

وقد اختلفت نظرية الى هذه الصلحات وتحددها • وذلك عند زمن
دوليل • حتى اننا نجد أن الكوفيين قد مالوا الى الاستقلال بمصطلحات
توزمهم من البصريين • (٥)

ومما يكن من أمر فان الصلحات النحوية قد مرت بمراحل
وتدرجت باذوار الى أن ثبتت واستقرت في القرن الرابع الهجري • وكان
دور النحاة الذين جاءوا بعد هذا الم يتجاوز الاختيار والتسليم بما شاع
منها • وربما اجتهد بعضهم فأتى بمصطلحات جديدة •

أما الصلحات النحوية التي استعملها أبو حيان في كتابه •
فقد وردت على الشكل الآتي :

١- أورد مصطلح المضمرة - وقال : هذه تسمية البصريين • وسماه
الكوفيين • الكتابة والمكنى (٦)

٢- أورد مصطلح المفعول المطلق • والمفعول له • والمفعول فيه •
والمفعول معه • (٧) وعلى الفاظ بهوية • وليس عند الكوفيين سوى
المفعول به • وأما ما أتى من المفعول : كالمفعول فيه • والمفعول

(١) ينظر الكتاب : ١٨/١

(٢) ينظر الكتاب : ١٨٤/١

(٣) ينظر الكتاب : ٣١٥/١

(٤) ينظر الكتاب : ٢٠٦/١ • ٢٤٢ • ٣١٥ •

(٥) ينظر مدونة الكوفة ص ٣٠٣ • ومدونة البصرة : ص ٣٢٤

(٦) ينظر الارشاد : ١١٦ ب • ومائتي القرآن للفراف : ١٦/١ • ٨٥/٢ •

ومائتي شلبي : ٣٣٤ • وشرح الفصيل : ٨٤/٣ •

(٧) ينظر الارشاد : ١١٥ • ١٢٠ • ٢٠١ • ٢٠٢ •

- الخالق ، والفعلول لأجله ، ومنه ، فهي عندهم أشباه مفاعيل (١) .
- ٣- أورد مصطلح ضمير الفصل ، وقال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل ،
يسمونه الفراء ، وأكثر الكوفيين عمادا ، ومنهم الكوفيين يسمونه دعامة (٢) .
- ٤- أورد مصطلح ضمير الشأن ، وقال : فأما ضمير الشأن فنذكر ، وضمير
الشيء مؤنث ، وهذا اصطلاح البصريين ، وسموه التزمين مجزولا (٣) .
- ٥- أورد مصطلح عطف النسق ، وقال : والنسق من عبارة الكوفيين ، وأكثر
ما يتناول سبويه باب الشركه (٤) .
- ٦- أورد مصطلح التمييز ، ثم قال : ياللف على التحيز التبيين والتفسير (٥)
ومن الواضح أن التمييز مصطلح بصري ، والكوفيين يسمونه التفسير (٦)
- ٧- أورد مصطلح اسم الفاعل (٧) ، وسموه الكوفيين الفعل الدائم (٨) .
- ٨- أورد مصطلح ما لا ينصرف (٩) ، والكوفيين يسمونه (مايجزى وما لايجزى) (١٠)
- ٩- أورد مصطلح التمسك (١١) ، وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله
بعض البصريين (١٢) .

- (١) ينظر شرح التصحيح - للأزهري : ٣٢٣/١ ، والهمج : ١٦٥/١ .
- (٢) ينظر الارتشاف : ١٢٦ ب ، ومعاني القرآن - للفراء : ٢٠٩/١ ،
٢١٢/٢ ، ٢٨٢ ، ٣٥٢ ، وشرح المفصل : ١١٠/٣ .
- (٣) الارتشاف : ١٢٥ ب ، وينظر شرح المفصل : ١١٤/٣ ، وشرح التسهيل
لابن مالك : ١٨٢/١ .
- (٤) الارتشاف : ٣٠٤ ، وينظر الكتاب : ٢٠٩/١ ، ٢٤٢ ، ٣١٥ ، ومعاني
القرآن : ٤٤/١ .
- (٥) الارتشاف : ٢٤٢ .
- (٦) ينظر معاني القرآن - للفراء : ٣٠٨/٢ ، ٣٤١ ، ٢٢٥/١ .
- (٧) الارتشاف : ٣٦٠ ب .
- (٨) ينظر الاشباه والنظائر : ٢١/٣ .
- (٩) الارتشاف : ١٠٩ أ .
- (١٠) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ١٢/٢ ، ١٢٥ ، ويجالى ثعلب
، ١٥٥ ، والمقتضب : ٣٠١/٣ .
- (١١) الارتشاف : ٢١٢ أ .
- (١٢) الهمج : ١١٦/٢ .

- ١٠- أورد مصطلح البهـ (١) ل . اسمه الكوفون الترجمة . (٢)
- ١١- أورد مصطلح عطف البهـ (٢) ان . وقال الأعلـ : هذا الباب يترجم له البصرون ، ولا يترجم له الكوفون . (٤)
- ١٢- أورد مصطلح لام الابتداء (٥) . وتسمى عند الكوفيين لام القسم (٦).
- ١٣- أورد مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله (٧) ، ونجد أن الفراء يسمي الفعل المبني للجہول باسم : الذي لم يسم فاعله (٨) . على حين نجد أن ابن مالك قد أطلق على هذا الباب اسم (النائب عن الفاعل) . ويبدو أن ابن مالك هو أول من أتى بهذه التسمية . قال أبو حيان : (لم أر مثلاً لهذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمصروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله) . (٩)
- ولا شك أن اصطلاح ابن مالك أولى لأنه يشمل كل ما ينوب عن الفاعل من مفعول به ، أو جار ومجرور ، أو ماعرف واختص من الظروف والصادر . نبيده أحياناً يستخدم المصطلح الكوفى والبصرون ، كما استخدمه لا التبرئة ، ولا النافذة للجہول (١٠) . والتبرئة من اصطلاح الكوفيين . (١١)

-
- (١) الارتشاف : ٣٠٢
 - (٢) ينظر شرح الأشعرى ٢٦١/١ . ومائى القرآن - للفراء : ٧/١ ، ٣٢٠ ، ١٣٨/٢ ، ٢٧٣ ، ٣٤٠ .
 - (٣) الارتشاف : ٢٦٩ أ .
 - (٤) الأشباه والنظائر : ١٦/٢ .
 - (٥) الارتشاف : ١٦٤ أ .
 - (٦) ينظر الانصاف : المسألة رقم (٥٨) .
 - (٧) الارتشاف : ١٨٦ ب .
 - (٨) ينظر مائى القرآن : ٣٠١/١ .
 - (٩) شرح التصريح - للزهري : ٢٨٥/١ .
 - (١٠) ينظر الارتشاف : ١٥٠ أ ، ٢٦٧ ب .
 - (١١) ينظر مائى القرآن - للفراء : ١٢٠/١ ، ومجالس تلخيص ص ١٣١ .

أسلوب الكتاب :

كان لا تملح ثقافة أبي حيان ، وتمتعه في نثر اللغة العربية أثر واضح في منهج التأليف ، والبحث ، وفي استقراء الممارس وتحليلها . حيث استطاع أن يجمع لنا تلك المسائل النحوية ، والحقائق العلمية بأسلوب يتسم في أغلب أحواله بالبساطة والدقة . وجاء أسلوبه معبرا عن لحيته في التفكير والتصوير ، وموضحا منهجه في التأليف . يمكننا أن نجمل ذلك في الأمور الآتية :

١- كان أسلوبه في كتابه يبدأ من النصوص والتفصيل ، فهو يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة ، ثم يستخلص منها لبيان أكثرها امتثالا . وأصحها نقلا ورواية . أن أنه يأخذ بالنقل والرواية أولا ، ثم بالاستقراء والتحليل ثانيا .

٢- كان يتحاشى التكرار في كلامه ، فإذا ذكر شيئا قبل مكانه أو في غير موضعه أشار إلى المكان الخاص به . ففي باب المبتدأ والخبر عند كلامه على حذف الخبر بعد إذا الفجائية ، يقول " ويصح أن تكون مفعولا للخبر ، نحو : خرجت فإذا زيد جالس . وسيأتي الكلام عليها في النصوص ان شاء الله (١) .

ويعد كلامه على حتى يقول : (لها حكم في المسبب تذكر فيه ، وحكم إذا انتصب الفعل بعد ها ، وعنده ذكره في نواصب الفعل ، وحكم إذا جاء بعد هذا المبتدأ والخبر ، وحكم في حروف الجر ، وعموماتها بعد د) (٢) .

وفي باب المبتدأ والخبر عند كلامه على (حاشا) يقول : (ثبت عن السرب أنها تصب وتجر ، وعندهم الكلام عليها في باب الاستثناء) (٣) .

٣- تنوع في تعبيراته بمعنى الالتزام التي اهتم بها أسلوبه ، وذلك مثل قوله : هذا المختار عندى ، وإياه أختار ، والجميع . . . والاختيار . . . والمختار أو المشهور والنفوذ . . . وذلك عند موافقته لرأي من الآراء .

(١) الارتشاد ١٥٦ ب (٢) الارتشاد ١٦٤ ب

(٣) الارتشاد ١٦٥ ب ، ونظير ١١٠ ، ١٥١ ، ١٠١

٨ - كان يذكر اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد كقوله فسي
 " لعل " : (وفيها لغات : هل حكايها مبهمة ، وحكاها الكسائي عن بني تميم
 ولمن حكايها القراء ، وعن حكايها الكسائي . . وعن الرازي بدل من اللام ، والنون
 بدل من اللام ، ووزن ، ولفظ ، وقيل : الشين بدل من الميم ، وقيل : هما
 لغتان . . والبعير بدل لئلا حكايها أبو عبيدة والألف بكسر الهمزة وباء
 لغتان . (١)

٩ - كان أحيانا يمتزج بالسائل النحوية دون أن يبدى رأيه فيها . (٢)

١٠ - إن شاعرة الاحياء والشول مع الالتئام بكل ماله صلة بالسائلة النحوية
 يبدى بها زافا في أسلوبه ، يقول في الكلام على كان وأخواتها : (وعذو الأفعال : كان
 وأخى وأخى ، وأمس ، ومثل ، ومات ، ومبار ، تحمل بوجبة وضفة ، صلة لما الظرفية ،
 وغير صلة ، ولين : موضوعة للثني ، ودام : صلة لما الظرفية . . وزال ، وانفك ،
 وقضى ، ونزع . . وزاد بمنزلة الهنداديين : ونى . . وزاد ابن مالك داء . . قيل :
 وسأنى صار آنى ، وعاد ، وآل ، وربع ، ودار ، وامتحال ، وارتد . . والحق قسرو
 ضمهم الزمخشرون وابن عميرة ، وأبو الهيثم ، غدا ، وراح ، بمعنى صار . (٣)

١١ - كان يمتزج أحيانا إلى شين معنى بمنزلة الكلمات التي يحسن بانها
 تحتل إلى شين ، فمن ذلك قوله : (وباء في الحال الفاظ مركبة تركيب خمسة عشر
 فيها ما أمه المحرف ، وذلك قولهم : تفرقوا شفر بفر ومشاء : مشتق . . يقال :
 شفر البلد إذا خلا من الناس ، وكانهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت
 منهم ، ويقال : اشتفر في القلاة أهد فيها . . وبفر النجم ببفر بفر إذا سقط
 وبان بالحر . . وشذر مذر ، يقال بفتح الشين والهم وكسرهما ، ومذراتها لشذر .
 والشذر : قال الذيب . والشذر : اللؤلؤ . والشذرة : القلامة . . وسيدرت
 البهضة : فسدت ، وسدرت مدمته بكسر الدال : فسدت . . وأخول أخول مشاء :
 شئت بحد . . ومنه تفرقوا أخول أخول . (٤)

(١) الارتشاق ١٨٣ ب وشطر ١٦١ ب

(٢) الارتشاق ١٣٠١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٤ ب

(٣) الارتشاق ١٦٣ ب

(٤) الارتشاق ١٤٠ ب

١٢ - تہدرفی اسلوبہ ہمدی اللغات الذویہ ، ولکن ذکرہما لہا ، کان
لتوضیح ماہمالہ من مسائل نحوہ (١) .

..

(١) الارشاد ٢٨٣ ١ .

الفصل الثاني

شواهد الكتاب

يتمثل الاستشهاد عند أبي حيان في القرآن الكريم، وماتاله السرب الفصحاء من نشر أو شمره. وكان القرآن الكريم على رأس المواضع التي اعتمد عليها في تحرير الأحكام والقواعد النحوية، لأن القرآن الكريم أحد ما يرجع تستقى منه الأحكام النحوية، فقد نزل بلسان عربي مبين، وحلت به نهاية كبرى في حقيقته ودراسته، وأحاطت به الله بهنائه... قال تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (١).

وكان تناوله لآيات القرآنية يسير على النحو الآتي :

١- كان لا يلتزم بنفسه معين في ذكر النحال الذي يأتي بهنائه في القرآن الكريم، فإما يأتينا بذكر الآية ثم النحال، وإما يأتينا بذكر النحال ثم الآية، من غير رد لك، بل يأتينا به في النحاة في هذا الشأن. من ذلك علامة على فصل الشرط، يقول في ترتيبهم ما في التقديم والتأخير، وإذا قلنا أن النحال بالفاء ارتفع على أغمار مبتدأ، فإن تقدم ما يهود عليه فهو كقوله تعالى: "وَمَنْ عَادُ فَنَنْقُمِ اللَّهُ مِنْهُ" (٢) أن فهو ينقُم الله... وان لم يتقدم ما يهود عليه كان الـ ذرف غير الأمر نحو: إن قسام ريد فهو غير، أي : فهو أي الأمر والشأن يقم عمرو. ومنه قوله تعالى: "أَنْ تَضِلَّ أَحَدُهُمْ فَتَذْكُرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُونَ" (٣). في قراءة من كسر همزة إن وفي فتذكر أي : فهو أي الأمر والشأن تذكر (٤).

٢- كان يورد الآيات القرآنية لبيان ما في بعض الكلمات من ذلك قوله : "وجعل بمنى سبيل قال ت إلى فجعلناه بها" (٥)، وقال تعالى (٦) "وجعلنا ذريته ذم الباقين" (٧).

ومن ذلك أيضا قوله في شذو : شذو بمنى : نحو لا يتصرف، وأعمال ذكره أكثر النحاة، قال تعالى: "فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَأْلَهُ" (٨) أي : نحو البهت (٩).

(١) سورة الجاثي الآية ١ (٢) سورة البقرة الآية ٦٥

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨١

(٤) الارتشاف ١٨٦ ب، وشذو ١٩٦ ب

(٥) سورة الفرقان الآية ٢٣ (٦) سورة البقرة الآية ٧٧

(٧) الارتشاف ٣٢٨ ب (٨) سورة البقرة الآية ١٤٤

(٩) الارتشاف ٢١٢ أ

٣- كان يستشهد بالقرآن الكريم عند ما نأبئة النحاة في مسألة نحوية .
من ذلك رده على ابن أبي الربيع ، قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الفصل بين نسم
وشن والتميم ، لا تقول : نسم في الدار ربلاً زيد . قال أبو حيان : والصحيح
جوازه ، قال تعالى (١) (شن للناسين هدلاً) (٢) .

٤- كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في تقرير بعض المسائل
النحوية وتوضيحها . من ذلك قوله : (وقد تروى عنى للاشفاق ، وذلك قلوسل .
وقد اجتنى من يشها للرجاء والاشفاق في قوله تعالى " وَنَسَى أَنْ تُكَلِّمُوا شَيْئاً وَنَسَى
خَيْرُكُمْ " (٣) ، و " عَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَنَسَى لَكُمْ " (٤) (٥) .

ومن ذلك أيضاً ما بناه في بابها لفعل فيه عند كلامه على " إذا " بقول :
(وتجنس بعد إذا جملة فعلية مصدرية مضارع كقوله تعالى (وإذا تتلى عليهم
آياتنا بينات) (٦) ، أو مصحوب بلم نحو قوله تعالى (وإذا لم تأتوهم بآية قالوا) (٧) .
أو بما في نحو (إذا جاءك المنافقون) (٨) أو مقدر قبل اسم يليها موافق للمفروق .
كقوله تعالى (إذا السماء انشقت) (٩) . . . (١٠) .

انتمائه بالقرآن واللهاجات :

كان القدماء بالمقرون على اللهجة لندة ، فيقولون مثلاً نذة لندة نسم ، ونذة
لندة نسم ، أو هذيل . . . وقد نهي أبو حيان نهي النحاة السابقين في اشارته
الى اللهجات التي وردت في كتابه .

— فأما ما نأبده بمزج اللهجة الى جزء من القبيلة ، كما في قيس (١١) ، ومض
بذيل ، ومض ربيعة (١٢) ، وناب من نهم وأسد (١٣) .

(١) سورة الكرم ، الآية ١٨	(٢) الارتشادات ٣١٨ ب
(٣) سورة البقرة الآية ٤١٦	(٤) سورة البقرة الآية ٢١٦
(٥) الارتشادات ١٢٤ ب	(٦) سورة سبأ الآية ٤٤
(٧) سورة الاعراب الآية ٢٠٣	(٨) سورة المنافقون الآية ١
(٩) سورة الانشقاق الآية ١	(١٠) الارتشادات ٢٠٥ أ
(١١) الارتشادات ١٢٦ أ	(١٢) الارتشادات ١٣٦ أ
(١٣) الارتشادات ١٢٠ ب	

- وأما ما كان يحكم على بعض اللغات بأنها ضعيفة (١) ، أو مشوهة (٢) ، أو فسيحة (٣) ، أو قليلة (٤) .

- كان كثير الحكاية من سبويه ، والفراء ، والسمائي ، وأبو زيد ، والأزهري ، وابن مالك وغيرهم .

- ومن اللغات التي ورد ذكرها في كتابه : لغة قيس ، وأسد ، وهذيل ، وسليم ، وقمطن ، وتجد ، وخص ، والحباز ، ونهم ، وصباح ، وبرسج ، وطي ، وبلحارث بن كعب ، والمالعة ، الوان ، غلفان ، عامر ، قريش ، بنو سعد ، بنو مالك ، بنو المنبر ، وشبة ، وريمة ، وعقيل ، وعسددان ، وشماعة ، وتذلب ، وككل ، وكثانة ، قيس ، ويكرين ، وائل .

- كان يأخذ بالنقول من اللغات ، ولا يذهب إلى استكراحيها ، يظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى " ولا تقربا هذه الشجرة " (٥) قرن الشجرة بكسر الشين ، وقرن أيضا الشجرة بكسر الهمزة ، والهاء المفتوحة بعد عا ، وكروهمرو هذه القراءة ، وقال : يقرأ بها إبراهيم مكة وسودانها . ويخفى أن لا يكرهها ، لأنه لغة منقولة فيها (٦) .

- كان أيضا يذكر اللغة ، ولا يذكروا ، دونا ، فيقول مثلا : وقال بعضهم إنها لغة ، مذيل ، وبعضهم أنها لغة عقيل (٧) ، أو يقول : ومن العرب أبوهم من العرب ، أو حكى عن ناس من العرب (٨) .

- كان شديد الاهتمام بلغات القبائل ، وقد ذكر ذلك بلبا في كتابه البحر المحیط . فقد بلغ عدد اللبجات التي عزا إليها أهلها وستين قبيلة (٩) . وقد ورد عنه أنه قال : كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه (١٠) . وهذا الاهتمام أيضا يرجع إلى ما بين اللهجة والقراءات والنحو من ارتداد وشيئ إذا القراءات تستمد في أوجه خلافها على ما بين اللبجات من غرور وخلاف ، وكما أن لبجات القبائل ما يبي إلا نحو من نحو اللغة الفصحى وليس ضد (١١) .

(١) الارتشاف ١٨٨ ، ١٦٤ ، ب (٢) الارتشاف ١٦٦ ، ب ١١٣

(٣) الارتشاف ١٢٠ ، ب ١٣٦ ، (٤) الارتشاف ٢٥٠ ، أ

(٥) سورة البقرة الآية ٢٥ (٦) البحر المحیط ١٥٨ / ١

(٧) الارتشاف ١٣٦ ، (٨) الارتشاف ١١٦ ، ١٢٦ ، ب ١٢٠ ،

(٩) يذ ر اللبجات السرية في التراث - د . علم الدين الجندب ١٢٦ ، ١٥٦

(١٠) المزمر ١٥٣ / ١

(١١) اللبجات السرية في التراث ١٥٦ .

القراءة ٢ :

عرباً، أي بيان القراءات بأنها : العلم الذي يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن الكريم (١) . وقد تسم القراءات الى قسمين : متواترة ، وشاذة .
ويذكر هذا التقسيم عند عرضه لطريقته في شرح البحر المحيد ، حيث يقول : (وترتيب
في هذا الكتاب أن أبتدي أولاً بالكلام على مفردات الآية . . ثم أشير في تفسير
الآية . . مما بدأ فيها القراءات الشاذة ، وستظهرها ذكراً توجه ذلك في علم
السرية ، فاعلم أن أهل السلف والخلق في فهم ما فيها (٢) .

وقد عرفوا القراءة المتواترة بأنها كل قراءة وافقت السرية مطلقاً ، ووافقت أحد
المصاحف الشاذة ، ولو تعددوا ، وتواتر نقلها ، وهذه هي القراءة المتواترة ، المقطوع
بها (٣) .

وأما القراءة الشاذة فهي كل قراءة فقه ، أو ما من الشروك المذكورة فهي
القراءة المتواترة (وكل ما صح منه ، واستقام وجهه في السرية ، ووافق لفظة
خط المصحف الإمام ، فهو من السرية الضويرة ، ولو رآه سبعون ألفاً مجتمعين
أو متفرقين ، فعلى هذا الأصل بنى قول القراءات من جهة كانوا ، أو عن جهة آلات
ومنى فقد وافق من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة (٤) .

وقد عني بالقراءة المتواترة والقراءات الشاذة . لأن هذه القراءات جاءت على
لغة العرب قياساً ، وشاذها .

وتتمثل غايته بالقراءة المتواترة فيما يلي :

١- كان يرجع بالقراءة الى اللغة يأتين لها شأناً فيرويه ، أو نظيراً
فهيها عليه . فقرأ يستشهد على بنو هذه الركة الشاذة من الأسماء
والأسماء على لغة تسم يقول في باب الإعراب : (وإذا كان حرف الإعراب
صحيحاً فلا يجوز إلا ظهور الإعراب فيه ، وهذا الركة منه . ثم أصحابنا بالشعر
وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر ولا في غيره ، وهذا يذهبهم إلى
بنو ذلك وإن كان قليلاً ، ومنه قراءة من قرأ " وَكُلُّهُمْ " (٥) يمكن التماس .

(١) البحر المحيد ١٤/١ (٢) البحر المحيد ٤/١

(٣) مقيد المترين ١٥ ، والنشر ١/١ ، والاعتان - للسيوطي ٢/١

(٤) النشر ١٤/١ ، والاعتان ٢/١

(٥) سورة البقرة الآية ١١٨ .

وما حكاه أبو زيد "ورسلنا" (١) وحكى أبو عمرو أن لفظة تميم تمكن المرفي من
نحو: يسلطهم وقراءة "بارئكم" (٢) و"مكر السيئة" (٣) في الوصل يمكنون
الضم واللام والهمزة (٤).

وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة المتواترة ورد على من يلحن قراءتها
بناءً في البحر المحيد: "قرأ سلمة بن محارب (يعقوب بن) يسكون التسيما
فراراً من ثقل توالي الحركات، وهو مثل ما حكى أبو زيد (ورسلنا) يسكون اللام...
ونحو من الجرد التمكن في حركة الاعراب، ويؤم أن قراءة ابن عمر ملحن... ثم
قال أبو حيان: وماذا ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بما نزل عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقت، فإنكار الجرد لذلك منكر، وما يدل على
صحة قراءة ابن عمر ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى (ورسلنا لديهم يكتبون)" (٥).

٢- عندما كان يحثي للقراءة يهين أن ليزا أسبلا في لذات القبائل، يقول:
"واهدال دماء عنها لغة، فذليله، قرأ عبد الله بن عمرو" ليسبنته على الحين (٦)

ويقول في نداء المخزوماء: "ونادى بها فيبني على الضم، ويلزم بعد هذا
نما للتهيب مفتوحة الهاء، وضمها لغة بني مالك من بني أسد، وقد قرأ "يا أمية
الساحر" (٧) (٨) (٩) (١٠) وكثير غيره لقوله تعالى: "ان تذان لساحران" (١١) وسرور السحر
على أنها جاءت على لغة بني منى العرب من أبناء الشقي بالالف هاشا، وذلك
أن بلخارث بن كعب، ونخسما، وزيداء، وقبائل من اليمن يجملون ألف الاثنين
في الرفع والنصب والندوة على لغة واحدة (١٢).

(١) سورة الزمر، الآية ٨٠

(٢) سورة البقرة، الآية ٥٤

(٣) سورة فاطر، الآية ٤٣

(٤) الارتشاد، ١٠ ب، والهمج ٥٤/١

(٥) البحر المحيد، ١/١٠٦، ١٠٦/١٨٨

(٦) سورة الزمر، الآية ٤١

(٧) الارتشاد، ١٦٥ ب، ونقد البحر المحيد، ١/٢٠٤، ٢٠٤/٣٠٧

(٨) سورة الزمر، الآية ٤١ (٩) الارتشاد، ٣٤٦ ب

(١٠) البحر المحيد، ٦/٢٥٠، ونقد البحر المحيد، ١/٢٧٧، على الشافية ١/٢٧٧

٣- كان يميل القراءة أيضا على لئلا يات الذوب لهلتهن لها تخريبها فصحا ،
من ذلك قوله تعالى : " انا احسن والاحسن " (١) ، قرأ نافي باثبات ألفا اذا كان
بعد ما ، حمزة مفتوحة ، أو مضمومة . . . وتقرأ الباقون ، بعد ألف ، و اجتمعوا على اثباتها
في الوقف ، واثبات الألف وملا ووقفا لغة بنى تميم ، ولغة غيرهم حذفها في الوصل .
ولا ثبت عند غير بنى تميم وحلا إلا في نسخة النسخة وقوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافي . . . بعد المشبه كفى ذلك عسارا

والأحسن أن تزيل قراءة نافي على لغة بنى تميم ، لأنه من اجزاء الوصل مجزئ
الوزن على ما تأوله عليه بعضهم ، قال : وهو ضمني بعد ، وليس ما يحسن الألف
به في القرآن انتهى ، فإذا حملنا ذلك على لغة بنى تميم كان فصحا (٢) .

٤- وإذا كانت القراءات متواترة ، فإنه لا يربط بينهما لمحتما ، وثبت روايتها ،
يقول في تفسيره لقوله تعالى " وإذ وعدنا موسى ارمسين ليلة " (٣) قرأ الجمهور :
وعدنا ، وتقرأ أبو عمرو : وعدنا بنينير ألف . ولا حاجة لترجيح أحد القراءتين على
الأخرى ، لأن كلا منهما متواتر في النسخة على نسخة السراء (٤) .

وعدم ترجيحه بين القراءات إنما يعود الى كندون أن القراءة سنة متبعة ،
وبسب قبولها ، والاعتبار اليها ، مستند في هذا المقام في عدم ترجيحه بين القراءات
المتواترة ، قال أبو حنيفة (رحمه الله) : تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين .
وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب البواقي : أن أبا الهيثم أحمد بن يحيى ثعلبيا ،
كان لا يربط الترجيح بين القراءات السلي ، وقال : قال ثعلب بن كلام نفسه إذا
اختلفت الأعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن ، فإذا
خرجت الى الكلام ، كلام النار فضلت الأقوى . ونسب السلف لنا أحمد بن يحيى
كان عالما بالتمويل واللغة متدينا ثقة (٥) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٨

(٢) البهر المحمد ١ / ١٨٨ ، ٣٢٣

(٣) سورة البقرة الآية ٥١

(٤) البهر المحمد ١ / ١٦٩ ، ١٣٧٣ / ٢٠٨٨

(٥) البهر المحمد ١ / ٨٧ ، ١١١ أيضا

٥ - كان يذكر القراءة المتواترة دون ان يحتج لها .
 ففى تفسيره لقوله تعالى (يسألونك عن الخمر والبكر قل فيها اثم كبير
 ومنافع للناس) (١) ، يقول " وقرأ حنزة والكسائي اثم كثير بالثاء " ووصف الاثم
 بالنشرة او باعتبار الاثنين ، فآنه قيل : فيه للناس اثم أى : اكل واحد من
 متاعها اثم ، او باعتبار ما يترتب على شربها من توالى المقاب وتضميفه . فجاب
 ان ينمت بالكثره ، او باعتبار ما يترتب على شربها مما يصدر من شاربها من الافعال
 والاقوال المحرمة . . . وقرأ الهاقون : كثير بالباء ، وذلك ظاهره ، لان شرب
 الخمر والقمار ذنبهما من الكباشرة وقد ذكر بعض الناس ترجيحاً لكل قراءة من
 هاتين القراءتين على الاخرى ، وهذا خطأ لان كلا من القراءتين كلام الله تعالى
 فلا يجوز تفصيل شئ منه على شئ من قبل انفسنا ، اذ كله كلام الله تعالى (٢)

ويقول ايضا فى قوله تعالى " اَلَا اِنَّ تَكُوْنُ تَبَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوْنَهَا بَيْنَكُمْ
 فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَلَّا تَكْتُبُوْهَا " (٣) : قرأ الهاقون يروونها على ان (يكون) تكون
 تامة ، وتجارة : فاعل بـ (تكون) . وارباز يروونها ان تكون ناقصة ، وخبرها الجملة
 من قوله (تدبرونها بينكم) (٤)

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٩ .

(٢) البحر المحيط : ١٥٧/٢ - ١٥٨ .

(٣) سورة القرة ، الآية : ٢٨٢ .

(٤) البحر المحيط : ٣٥٣ / ٢ ، وينظر ايضاً ٣٦٤/٢ .

٥ - كان كثير من القراءات المتواترة، والرد على من يلحن قراءتها ،
من ذلك وقوفه بأزاء الآية الكرمة " ما أنا به سرختم وما أنتم به سرخي " (١) ، قال :
قرأ حمزة : به سرخي ، بكسر الهمزة ، أجازها أبو عمرو بن العلاء ، وقطرب ، ومن لنفسه
بني بهي (٢) .

ثم يقول في البحر المحيط " وبما من أشهر من النحاة في هذه القراءة . قال
الفراء (٣) : لعلها من وهم القراء . . . وقال أبو زيد : نراهم غلوا ، فلفسوا
أن الهمزة تكسر لما بعدها . . . وقال الأئمة : ما سمعت بهذا من أحد من
العرب ، ولا من النحويين . . . وقال النحاة : صار هذا إجماعاً ، ولا يجوز أن
يحمل كتاب الله على التذوذ . . . وقال الزهري (٤) : هي ضمهمزة
واستشهدوا بهت مجزول :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ بِاتِّافٍ سَيَّ
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالرُّغِيِّ

وكانه قد رياء ، إضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء
الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تأتي إلا مفتوحة حيث قبلها الفصي
نحو : عمان ، فيها بالياء وقبلها ياء ، فإن قلت : بروت الياء الأولى مجرى الحركات
الصحيح لأجل الإدغام ، فكانها ياء وتمت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت
بالكسر على الأصل قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستمال المستفيض الذي هو
بمنزلة الخبر المتواتر تتناول إليه القياسات .

أما قوله : استشهدوا بهت مجزول ، فله ذكره غيره أنه لا غلب المبلى (٥) ،
ومن لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقول القائل : ما في أفعل كذا
بكسر الهمزة . . . وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه ، وانتفس
آثارهم فيها المثلث ، فلا يجوز أن يقال فيها أنها خطأ ، أو تبهية ، أو رديئة (٦) .

(١) سورة إبراهيم الآية ٢٦

(٢) الارتشادات ١٨١ ب

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥/١

(٤) التذات ٥١/٢

(٥) بقية ريباء شرح التوضيح ٦٥/٢ ، بحر الحروف ٢٠/٢

(٦) البحر المحيط ٤١٠/٥

ومن الواضح أن أبا حيان قد اعتمد في تشريح هذه القراءة والدفاع عنها على لغة بني عيني وعارض في ذلك ما ذهب إليه الأئمة في النجاشي والجرى . وهذه اللغة منقولة عن السوي ، ولا يمكن رد ما عرفت ذكر القراءات أيضا أن بعض المفسرين قد يخفرون المتكلم في الجار والمجرور في مثل الآية " في (١) " والهاء كسرت انهماك ^{للكسرة} التي يمد بها في (يمد في) واللسان فيها يمد من موضع واحد . ووجه واحد ، ففيها الانسجام ، وتقرى الايات بعضها من بعض . وذلك ما يميل اليه الهد و أمثال بني عيني (٢) .

ومن ذلك أيضا وثوقه إزاء الآيات الكريمة " يَوْمَ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ نُفْلَهُ الْكَبِيرَ " (٥) أجاز فيها قراءة الإسكان وقد هاجم النحاة هذه القراءة .

قال أبو حيان : " نقرأ البسحر يؤده بكسر الهمزة ، ووصلها بها ، وتقرأ قالسون بالفتح ، والهمزة ، وتقرأ أبوسر ، وأبوسر وخبرة والأفصر ، بالسكون ، قال أبو اسحق : وهذا الإسكان الذي روي عن عوف ، غلط بين ، لأن الهمزة لا ينهض أن تنجز ، وإذا لم تنجز فلا يجوز أن تسكن في الأصل . وأما أبوسر فأراه كان يخلط الكسرة ، فغلط عليه كما غلط عليه في " بارئكم " . وقد حكى عنه . وهو ضابط لشل هذا أنه كان يكثر كسرا ، فنفيا انتهى كلام أبي اسحق .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو اسحق ، من أن الإسكان غلط ليس بشيء . إذ هي قراءة في السبعة وليس متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو ابن الأثير ، فإنه عرس صحيح وسليح لغة وإمام في النحو ولم يكن لهذا سببه جواز مثل هذا . وفيه أجاز ذلك القراء (٦) . وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك بلغة لهاسن السوي ، وتجز في الومل والفتح ، وفيه روي أنه أن لغة عقيل وكلاب أنهم يخلطون الحركة في هذه الهمزة ، وإذا كانت بهذا فتعرك ، وأنهم يسكنون أيضا . . . ونسب بعض أبا حيان على أن حركة هذه الهمزة بعد الفصل الذائب منه حرك لوقت أو جز .

-
- (١) يتهر من القرآن ٧٥/١
 (٢) اللاميات السرية في التراث . د . أحمد علم الدين البند ١٢٣-١٣٤
 (٣) سورة الزمر الآية ١
 (٤) سورة آل عمران الآية ٧٥ (٥) سورة النمل الآية ٢٨
 (٦) يتهر من القرآن ٧١٣/١

بوز فيها الاشباح ، ويجوز الاختلاس ، ويجوز التلون ، وأبو اسحاق الزجاج ، يقال :
منه : أنه لم يكن إماماً في اللغة ، ولذلك ، أنكر على من كتب في كتابه الفصح ما ليس
بمن أن الله رب لا يتولى (١) .

وما يتولى رأى ابن حبان ، أنه قد قرأ بهذه القراءة ، وهي مقولة عن أبي
سعد بن الملا ، والكسائي ، وتفنن في لهجة عهول ، وكلاهما .

وأما القراءات الشاذة فلم يكن أبو حبان أول من اهتم بها ، واجتهد في
تخريجها ، بل نبت أن ابن أبي قد جمع القراءات في كتابه : المختص بالذي يقول
فيه : والقراءات على ضربين :

١ - شرباً اجتنب عليه أكثر قراء الأئمة ، وهو ما أوردته أبو بكر أحمد بن موسى
ابن حبان ، رحمه الله - كتابه التوسيع بقراءات السبعة . وغريباً تمدي ذلك ،
فساء أهل زماننا شاذاً ، أي غريباً عن قراءات التواتر السبعة القدم ذكرها ، إلا أنه
في شربها ، فيها نازع بالتشبه إلى قرائه ، وهو قولها الروايات من أمه ورائه ، ولعله
أو كثيراً منه ، وسأوفي الفسادة للبحث عليه . نعم ، وربما كان فيه ما تلطع به منته . .
لكن غريباً منه أن نرى فيه قوتها ما يسمى الآن شاذاً . . . لأن ابن أبي أن الصدول
منه أنها موهبة منه ، أو تسمية له . . فأننا نعتد قوة هذا السبب شاذاً ، وأنسبه
مع أم الله تعالى بقتله ، وأراد منا العمل بوجهه ، وأنه جهل به ، ومعرض
القول لديه (٢) .

وقد تناول أبو حبان القراءات الشاذة على النحو الآتي :

١ - كان يعمل على توبيخ هذه القراءات ، وتخريجها ، فيرجعها إلى اللغة ،
أو إلى لهجة من اللهجات العربية ، باحثاً لها عن شائد ، أو توبيخه .
من ذلك : حكى اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب ب " لم " . . وخسب
أبو حبان على ذلك قراءة من قرأ " ألم نشتن لك سيدك " (٣) ينصب الحاء (٤) . وفي
البحر المحجل قال أبو حبان : قرأ الجمهور ب " ثم " الحاء ، لدخول الجاء ، وقرأ أبو جعفر
بفتحها ، وخبره ابن بطيعة في كتابه على أنه : ألم نشتن ، فأبدل من النون الفاء ،

(١) البحر المحجل ٤٩٦/١ ينظر اتحاد القراءات المشتمل ٢٣٦

(٢) المستدرك لابن عسك ٣٢١/١

(٣) سورة الذبح الآية ١

(٤) الارتداد ١٨٤

ثم حذفها تخفيفاً . ثم قال أبو حيان : ولهذه القراءة تخرج أحسن من هذا كله . وهو أنه لئلا يفسد السرب ، حكاهما اللحياني في نوادره ، وهي الجزم بطن ، والتصبب (لم) عكس المسروق عند الناس (١) .

ومن توجيهه لهذه القراءات تخرجه لقوله تعالى " يدكم وبكم بثلاثة آلاف ، من الملائكة " (٢) ، يقول : قرأ الحسن بثلاثة آلاف يقف على الهاء . قال ابن عطية : ووجه هذه القراءة ضعيف ، لأن المناف والمضاف اليه يقتضيان الاتصال ، إذا هنا كالأسم الواحد . قال أبو حيان : والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من اجراء الوصل مجرى الوقف ، أبدلها هاء في الوصل ، كما أبدلها هاء في الوقف ، وموجود في كلامهم اجراء الوصل مجرى الوقف ، واجراء الوقف مجرى الوصل (٣) .

(٢) - كان أحيانا يسمي القراءة الشاذة دون أن يذكر لها توجيهها ، أو يحتج لها ، من ذلك قوله تعالى : اياك نعبد واياك نستعين . يستعين الهمزة وتشديد الهاء . وسها قرأ الرقاشي ، وكسر الهمزة ، وتخفيف الهاء وسها قرأ عمرو بن قاسد عن أبيه ، وبإبدال الهمزة المكسورة هاء ، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء ، وبذلك قرأ أبو الصوار الذنوي (٥) وفي قوله تعالى " الذي جعل لكم فراشا والسماء بناء " (٦) يقول : قرأ يزيد الشامي بساطا ، وطلحة مهزادا والفراش والمهاد ، والبساط ، والقرار والوطاء نظائر (٧) .

(٣) - كان يحتج أحيانا برأى اللغويين في توجيه قراءة شاذة ، لأنه يرى أن هذا الرأي له دليل ووجه من القيام ، يقول في تفسير قوله تعالى : (ومن يمش عن ذكر الرحمن نقم له شيطاناً فموله قرين) (٨) ، قرأ زيد بن علي بمشو بالواو . وقال الزمخشري على أن من ، بوضو له غير مضممة معنى الشرط ، وحق هذا القارئ أن يرفع نقموا انتهى . قال أبو حيان : ولا يتمين ما قاله إذا تخرج - هذه القراءة على وجهين :

- | | |
|--|-----------------------|
| (١) البحر المحيط ٤٨٧/٨ ، وينظر المحتجب ٣٦٦/٢ | |
| (٢) سورة آل عمران الآية ١٢٤ | (٣) البحر المحيط ٥٠/٣ |
| (٤) سورة النازعة الآية ٥ | (٥) البحر المحيط ٢٣/١ |
| (٦) سورة البقرة الآية : ٢٢ | (٧) البحر المحيط ١٧/١ |
| (٨) سورة الزخرف الآية : ٣٦ | |

احدهما : ان تكون " من شرطية " ويمشوا " مجزوم بحذف الحركة
تنديرا . وقد ذكر الاخفش ان ذلك لفظة هيض السرب ، ويحذفون حروف
الصلة للجائز . والمشهور عند النحاة ان ذلك يكون في الشعر لا في النظم .
والموجه الثاني : ان تكون " من موصولة " والجزم بسببها للموصول باسم
الشرط ، واذا كان ذلك مسوقا في الذي ، وهو لم يكن اسم شرط قط
فالاولى ان يكون فيها استعمل موصولا وشرطا .

قال الشاعر
ولا تحقن بئرا تريد اظ بها فالك فيها أنت من دونه عسع
كذاك الذي يهني على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع

اشدها ابن الاعراب . وهو مذهب الكوسيين ، وله وجه من القياس ، هو
انه لما شبه الموصول باسم الشرط ، قد خلت الفاء في خبره ، فكذلك يشبهه
به فيجزم الا ان دخول الفاء يقتضي اذا كان الخبر معها عن الصلة بشرطية
المذكورة في علم النحو ، وهذا لا يفهمه الهريسون (١) .

(١) البحر المحيط ١٦/٨

(٥) كان يصح احيانا عندما لايجد وجهها للقراءة الشاذة ، بأنها قسراءة
مشكلة . ففى تفسيره لقوله تعالى " مثلهم كمثل الذى استوقد نارا ، فلما أضاءت
ما حوله ذهب الله بنورهم " (١)

يقول : قرأ ابن السنيح كمثل الذين على الجبع ، وفى قراءة مشكلة لانا قد
ذكرنا ان " الذى " اذا كان اسما للذين فحذفت نونه تخفيفا لا يحدود الضمير
عليه الا كذا يحد على الجبع ، فكيف اذا سمن به ، واذا صحت هذه
القراءة فتخرجها : عدى على وجهه :

احدهما : ان يكون افراد الضمير حملا على التوهم المسبوق
بمثلته فى لسان العرب ، كانه نطق بمن الذى هو لفظ ومعنى كما
يؤزم بالذى من توهم انه نطق بمن الشرطية ، واذا كان التوهم قد وقع بين
مختلفى الحد ، وبما اجزاء الموصول فى الجزم مبرى اسم الشرط فهاجرى
ان يقع بين متلقى الحد وتو الذين ، ومن الموصولان ، مثال الجزم بالذى
قول الشاعر انشد ابن الاعرابي :

كذلك الذى يضى على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنيع

الثانى : ان يكون افراد الضمير وان كان عائدا على جمع اكفيا
بالافراد من الجمع ، كما تكفى بالمفرد الظاهر عن الجمع ، وقد جاء مثل
ذلك فى لسان العرب ، انشد ابو الحسن :

وبالهدو منا أسرة يحفظوننا صراخ الداعي عظام كراكره

اي كراكرهم .

والثالث : ان يكون الفاعل الذى فى استوقد لهم عاصدا
على الذين . وانط هو طالع طس اسم الفاعل المفهوم من استوقد .
التقدير :

استوقد هو أى : المستوقد . فيكون نحو قوله تعالى " ثم هذا لهم
من بعد ما رأوا الآيات " (١) أى هو الهداء المفهوم من هذا على احمد
الطويلات فى الفاعل فى الآية " (٢)

xxx

(٥) - كان ينفصل القراءة الشاذة لمخالفتها مواد ما أجمع عليه
المسلمون . من ذلك قوله فى قوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدَ
طَافٍ مِنَ الشَّيْطَانِ . تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُنْتَبِهُونَ " (٣)

قرأ ابن النسيم من الشيطان تأملوا . وفى صحف ابن : اذا طساف
من الشيطان طساف تأملوا فاذا هم مسرون . وينهى ان يحمل هذا ، وقراءة
ابن النسيم على ان ذلك من باب التفسير لا على انه قرآن لمخالفتهم
مواد ما أجمع المسلمون عليه من ألفاظ القرآن . (٤)

وفى قوله تعالى " فَلَمَّا خُرْجَتْهُمُ إِلَى الْجَنِّ انْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ التَّيْسُ
بِالْبَنَى فِي الْمَذَابِ الْكَبِيرِ " (٥) .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣٥

(٢) البحر المحيط : ٧٧/١

(٣) سورة الاعراف ، الآية : ٢٠١

(٤) البحر المحيط : ٤٥٠/٤

(٥) سورة صبا ، الآية : ١٤

يقول * قرأ ابن عباس فيها ذكر ابن خالويه ويهتقوب بخلاف غيره ،

تهبت :

ههنا للفتول ، وعن ابن عباس بن مسعود ، وابن ، وعلى بن الحسن
والضحاك قراءة في ، هذا الموضع مخالفة لسواد الصحف ، ولما روى عنهم
ذكرنا المفسرون ، انهم عن ذكرها صفحا على خاتمة في ترك نقل الشاهد
الذي يخالف السواد مخالفة كثيرة (١)

(٦) - كان يذكر آراء النحاة في توجيههم للقراءة الشاذة ثم يذكر

رأيه فيها :

ففي تفسير قوله تعالى * قُلْ أَغْوَى اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا نَاطِرَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ (٢) يقول * وقسراً الجمهور فاطر ، فوجه ابن عطية والزمخشري
ونقلها الحوفي على انه نعت لله ، وخرجه ابو الهيثم على انه بدل ، وكأنه
رأى ان الفصل بين الهدى منه ، والهدى أسهل من الفصل بين الضموت
والنبت اذ الهدى على الجمهور هو على تدارك التامل ، ، وقرئ شاذاً ينصب
الراء وخرجه ابو الهيثم على انه مفعول لولى على ارادة التكوين او بدل منه
او حال ، والمعنى على ، هذا أأبدل فاطر السموات والأرض خير الله
انتهى ، والاحسن نصبه على المدح ، (٤)

وفى تفسير قوله تعالى * اذ يمشاكم النهار منه منه ، وينزل عليكم
من السماء ماء ليطهركم به ، ويذهب عنكم رجز الشيطان ، وليربط على قلوبكم
ويثبت به الاقدام (٥) ، يقول * قرأ الشيباني يمشيكم جلاء ابن جني
صاحب اللوامع في شواذ القرآن ، وخرجه على ان ما بمعنى الذي ، قال ،
صاحب اللوامع ، وملته حرف البحر الذي هو ليطهركم ، والمائد عليه هو
ومناه :

(١) البحر المحيد : ٢٦٨/٧

(٢) ينظر الكشاف : ٩/٢

(٣) سورة الانعام ، الآية ١١

(٤) البحر المحيد : ٨٥/٤

(٥) سورة الانفال ، الآية : ١١

المراد

الذى هو ليظهرهم به انتهى • وظاهر هذا التخرىج فاسد لان لام كى لا تكون صلة • ومن حيث جعل الضائرا • وقال منناه الذى هو ليظهركم ولا تكون لام كى • نسى السلسلة • بل السلسلة • ولام الجور والجور • وقال ابن جنى : ما موصولة • وصلتها حرف الجر بما جره • فانه قال : ما للظهور انتهى •

وبهذا فيه ما قلنا من نجي • لام كى علة • ويمكن تخرىج هذه القراءة على وجه آخر وهو ان " ما " ليس بوسلا بمعنى الذى • وانه بمعنى ماء • المحدود • وذلك انهم حكوا ان السرب حذفت هذه الهزة فقالوا ما يا هذا يحذف الهزة • وتبين الدم • فيمكن ان تخرج على هذا الا انهم اجروا الوصل بجرى الوقف • فحذفوا التتوين • لانك اذا وقفت على ضربت ما • قلت : ضربت ما • يحذف التتوين • وابقاء الالف • اما الالف الوصل الذى نسى بدل من الواو • نسى عن الكلمة • واما الالف التى هى بدل من التتوين حالة النصب (١)

ونخلص من هذا الى ان ابا حيان لم يكن ادل من معنى بالقراءات • واحتج لها • بل سبقه الى ذلك عدد من النحاة • حيث تنهوا القراءات • وقسموها الى متواترة وشاذة (٢) • يقول الزركشى • عن هذه القراءات • وهو فن جليل • • • وقد اعتنى الاثني عشر • وانفردوا فيه كتبها كتاب الحجة • لاى على الفارسى المتوفى (٣٧٢ هـ) • وكتاب الكشف عن وجوه القراءات • وعللها • لمكى • وكتاب الهداية للمهدوى (ابو السهام احمد بن عمار المهدوى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ • (٣) •

(١) البحر المحيط : ٤٦٨/٤ • وينظر المحتسب : ٢٢٤/١

(٢) ينظر المحتسب - لابن جنى : ٣٥/١

(٣) البرهان فى علوم القرآن - للزركشى : ٣٣٩/١ •

كما عني بمشاهدة النحاة أيضا بمتابعة القراءات الشاذة ، فصنفوا كتباً في الاحتجاج لها " ومن أحسنها كتاب المحتجب ، لابن جنى ، وكتاب أبي البقاء ، وغيرهما : " (١) .

ونجد أن ضريح أبي حيان في تنبيهه للقراءات والاحتجاج لها ، يتفق مع ضريح المحتجب لابن جنى ، والحجة ، لأبي علي الفارسي ، وذلك في أنه ، يسرى القراءة ، ومن تروا بها ، ثم أنه كان يرجعها إلى اللبس ليلتمس لها شاهداً فهو يهمل ، أو يرجع بها إلى إحدى لهجات القبائل .

كما نجد أن نظرية أبي حيان إلى احترام القراءات ، والاعتداد بالقراءة والثقة بهم ، تتفق مع نظرية ابن مالك في ذلك ، يقول الدكتور عبد الرحمن السيد " وإن الباحث في كتبه - ابن مالك - يجد الآيات الكريمة منبثة فيها ، ضروية في صفحاتها ، لا تكاد صفحة تخلو من آية أو أكثر من آيات الكتاب الكريم ، سواء في ذلك المتواتر والاحتمال المتفق عليه والشاذ " (٢) .

ويقول أيضاً " كذلك كان يعتمد على القراءات الشاذة ، ويضعها في موضعها الساتق بها من حيث الثقة بها ، والقبول لها " (٣) .

غير أننا نجد أن أبا حيان كان فاضلاً حساساً إزاء القراءات الشاذة ونرى أيضاً أن أبا حيان قد تلمح في موقفه هذا إزاء القراءات موقفاً متأخراً النحاة الذين ضاعفوا بنظرهم من النحاة إلى هذه القراءات وذلك كظن المبرد ، والزجاج ، وقد صرح أبو حيان كثيراً بمسارعتهم لموقف المبرزين القراءات ، لأن القراءات لا تنجس ، على

(١) البرهان : ٣٣٩/١

(٢) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة - د . عبد الرحمن السيد ص ٦٣ ، وينظر أيضاً ص ٥٥ - ٧٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ .

الاستشهاد بالحديث النور الشريف :

و قد قضيتم الاستشهاد بالحد من القضايا الهامة التي دار حولها
بقار وملا شاكهم . وكما حذر هذا الملا في ايادات ثلاثة :

الایمان الاول : رفض اصحاب هذا الاتهام الاحتجاج بالحديث ففسس
المائل النجوة وكان في المبحث ابو يان و ابو الحسن بن الفاضل
المتمنى (٦٤٠ هـ)

٢- الاتهام الثاني : بسوء الاحتجاج به ، وكان من المومنين ابن مالك .

٣- الاتي به الثالث : وقد يرقف به ما بين الاتي به الأول والثاني ، وشمل
بهذا الاتي به العاطفي .

وقد طرأ ابن النجاشي امتناع المتقدمين من الاحتجاج بالحديث بقوله :
(تجوز الرواية بالمعنى أو السبب عند من ترك الأئمة - كسببه وضميره -
الاستسناد على إثبات اللزوم بالحديث ، ولعلنا وافى ذلك على القرآن ، وصريح
النقل عن العرب ، ولولا تسريح السلفاء به ، وإزالة النقل بالمعنى في الحديث لكان
الأول في إثبات فصح اللزوم كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أفصح العرب)

وقد يحدّ أبوحيان الأسباب التي دعت إلى رفض الاحتجاج بالحدِيث :
 وذلك فيما أتدّ على ابن مالك : حيث يقول : (فإما استدلاله بالآثار : فنقول :
 قد بين هذا المصنف في تسميته بالاستدلال بما وثق في الحديث في إثبات القول عند
 الكلمة في لسان العرب : بما روى فيه وما رأيته ، بدأ من المتقدمين ولا المتأخرين
 سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحويين
 المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، والمشتبهين المتأخرين كابن عمرو بن السلاء ،
 وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسهيب بن أئمة القيسيين ، والكسائي والفراء ، وعليس
 بن المبارك ، والاحمر ، وعثمان الضرير من أئمة النونيين ، لم يسلوا ذلك ، وتبعهم
 على ذلك المصنف المتأخرون من الفقيّهين ، ونحوهم من نحاة الأقاليم كحاة بغداد ،
 وأندلس ، وقد بين الكلام في ذلك في بعض المتأخرين الأذكياء ، فقال :

إنا تكلمت بالعالم ذلك لئلا يظنوا أن ذلك نفي لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به ، لجرى مجرى القرآن الذي في إثبات التوحيده الكلية به .
وانما كان ذلك لأشهر .

أما هنا : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فوجد قصة واحدة قد جرت فسي زمانه صلى الله عليه وسلم ، فقال فيه لفظاً واحداً ، فقلل بأنواع من الألفاظ بحسبهم .
يذهب الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ ، نحو ما روى من قوله عليه السلام : زوجتكم بما يملك من القرآن . ملكتموها بما يملك من القرآن . ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فتعلم قلما أنه لم يلفظ بحسب هذه الألفاظ ، بل لا ينبغي أنه قال بها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً براه فألفظه الألفاظ غيرها ، فأنت الرواة بالمراد ، وإذ هو جائز عندكم النقل بالمعنى ، ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم ، إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما في تبادر الدماخ ، وعدم شبهة بالكتابة ، والافتقار إلى الحفظ ، فالضابط فيهم من شبهة المعنى . وأما شبهة اللفظ ، فهذا أيضاً لا سيما في الآحاد ، في الطوال التي لم يسموها الراوي إلا مرة واحدة ، ولم تعد ، عليه فيكتفي . . ومن نادر في الحديث أدنى نادر علم اليقين أنهم يروونه بالمعنى .

الأثر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً ممن الرواة غير عرب ، بالفتح ، ولا تسلوا لسان العرب ، فقلعة النحوة فوق اللحن في نقلهم ومن لا يهملون ذلك . وقد وقع في كلامهم ، وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، ونظم قد لما ظهر شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بالفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأجملها ، وإذا تكلمهم بلسان غير لغته ، فلما يتكلم بذلك في أصل تلك اللغة ، على رتبة الإعجاز ، وتسلم الله ذلك من غير محلم إنساني ، ولا ملحق لها من أبلغ ما كان عليه السلام في التمرين توليب ، وهي الواقعة بين عليه من غير أهل لغته . . والمحدث - ابن مالك - رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الآثار ، منها بزمه على النحويين ، وما أمسين النادر في ذلك ، ولا يحجب من له التميز في هذا الفن . . وقد قال لنا قاضي القضاة به رالدين بن جماعة - وكان ممن أخذ عن ابن مالك - قلت له : يا سيدي ، هذا الحديث رواية الأمازيغ ، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام ، فلم ينجب بشي . . . وانما أجمعت الكلام في هذه المسألة لسبب .

بهته : ما بال التحسين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر .
ولا يستدلون بخاريون في الحديث ينقل المدون تاليفاً من مسلم وأصحابهما ، فمن
مال ما ذكرناه ، وأدرك السبب الذي لا يخله لم يستدل النجاة بالحديث (١) .

الاجابة الثانية : ومن الذين ذهبوا الى جواز الاستدلال بالحديث النبوي :

يقول الدمامي (وقد أكثر المذهب - ابن مالك - من الاستدلال بالاحاديث)
النهية ، ومضى : وخيان عليه ، وقال : ان ما استدل الله من ذلك لا يتم له لتلخيص
احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوشى بأن ذلك المتي به من لفظة عليه الصلاة والسلام ،
حتى تنو به الحجة ، وقد أجريت ذلك لهم ، وما يفتي في جواب رأى ابن مالك فيما قبله
بناء على أن اليقين ليس بالموجب في هذا الباب ، إنما الموجب غلبة الشك الذي هو
مضاد الاحكام الشرعية ، وكذا ما يترق عليه من نقل مفردات الاكفاك وقوانين الاعراب ،
فالان في ذلك كله كافي ولا يفتي أنه يخل على الذين أن ذلك النقل المحتسب
به لم يهدل ، لأن الأصل عدم التهديل ، ولا سيما التمهيد في هذا الرواية والتحسين
في نقل الاحاديث ، مما بين انقله والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل
بالمعنى ، ههنا ، بوعنده ، بمعنى التميز العقل الذي لا ينافي وقوع تقيضه .
فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ، ويشتدون في قولهم بجواز النقل بالمعنى .
فهناك من الذين من هذا كله أنها لم تهدل ، ويؤمن احتمال التهديل فيها مرجوحاً ،
فهناك ولا يقدح في صحة الاستدلال بها . ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى
انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحيد ، في يدون الكتب ، فلا يجوز تهديل
الناقل من غير خلاف بينهم . . . وتدوين الاحاديث والافعال بهد وكثير من
المرويات ، وفي المدر الأول قبل فساد اللذة ، من كان كلام أولئك المحدثين
- قد برته عليهم - . يسي الاحتجاج به ، وقايتهم يريد تهديل لفظة بلفظ يصح
الاحتجاج به ، فلا فرق بين المعنى في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك التهديل
- على تدبير التهديل - . ومضى من تميزه ونقله بالمعنى ، كما قال ابن صلاح .
فهو حجة في بابه - ولا يضر تدوين ذلك السامع ، في من استدل الله المتأخره
والله أعلم بالصواب (١) .

(١) التذبير ، والتكيد ، في شرح التمهيد : ١٦١ / ٥ " مغرر بسوط " .

وهذا الاقتراح للمسؤول : ١٢٠ ، وعزارة الادب للهنداد : ١ / ١٢٠ .

(٢) عزارة الادب : ١٢ / ١٥٠ .

الاتجاه الثالث :

وتم الذين وقفوا رسلاً بين الاتجاه الأول، والاتجاه الثاني . وقد قسمنا
 الشاطئين رأيهم . فبرزوا الاحتجاج بالاحاديث التي لم تنقل ألفاظها ، يقول :
 (وأما الحديث فليس قسمين : قسم يمتنع نفيه بغيره دون لفظة ، فهذا لم يقس
 به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف أعماء ناله بلفظه لم يورد خاسر ، كالأحاديث
 التي قصد بها بيان فساد ما على الله عليه وسلم كتابه ليهتدوا به ، وكتابه لوائل حسن
 خبره والأشكال الثبوتية ، فهذا يمتنع الاستشهاد به في المروية (١) ثم نجد ما يمتنع
 من منى الاستشهاد بالحديث فيقول : (لم نجد أحداً من التحويين استشهاداً بحديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يستشهدون بكلام أعلام العرب وسفهاءهم .
 الذين يهولون على أفعالهم ، وأعمالهم التي فيها الفخر والخيال ، وتركوا الأحاديث
 الصحيحة) (٢) . ونجد أيضاً ما أخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقاً ،
 يقول : (وابن مالك لم يفعل هذا التفصيل الذي لا بد منه ، ومنى الكلام
 على الحديث ، والثناء ، ولا أمر به سلفاً إلا ابن . يروى عنه أنه أتى بأحاديث في بعض
 المسائل ، حتى قال ابن الضائع : لا أعرف من يأتى بهذا مستدلاً ، أم من لم يورد
 التمثيل ؟ والذين أن ابن مالك غرضه به ، في إبداء مكانه بناء على امتناع نقل
 الحديث بالمعنى ، وهو قول ضابط (٣) .

ومما يمكن من أمره فإن حبس اللذة المروية (٤) بالقاعدة ، وقد حسم بهذه
 القضية والتمسك فيها ، عندما أجاز الاستشهاد بها ، حيث كان ذلك شيئاً جميلاً .

والمعنى هذا الذي إلى أن أجازها ، كان معشوداً في موقفه من الاحتجاج
 بالحديث ، واحتجاً لها على ابن مالك .

وإن كان قد في مؤلفات ابن حبان من الأحاديث ، لا ترقى إلى درجة الاحتجاج
 بها ، وإنما كان يورد ما ليس بهن :

الأول : أنه كان يورد الحديث لبيان معنى كلمة المروية ، من ذلك مثلاً :

- (١) . مجازاة الأدب للهنداد ١ / ١٤
- (٢) . مجازاة الأدب للهنداد ١ / ١٤
- (٣) . مجازاة الأدب للهنداد ١ / ١٣
- (٤) . بقية ربيعة حبس اللذة المروية ٧ / ٧

- ١- ما جاء عند الكلابي على ما حديث يقول : ما : ثامه بمعنى سكن ، ونه : لا يهولن أحدكم في الماء الدائم (١) .
- ٢- وما جاء هذا تفسيره للكلمة " الحميم " من قوله تعالى " يصب من فوق رؤوسهم الحميم " (٢) .
- يقول في الحديث : ان الحميم له سبعان رؤوسهم فينفذ الجمجمة حتى يدخل الى بؤفه فيسلب ما في بؤفه حتى يهرق من قدميه وهو الصهر (٣) .
- الثاني : انه كان يذكر الحديث في اثنا عشر مرة للمسائل النحوية ، ومن ذلك :
 - ١- ما جاء في كلامه على : واذا دخل الصهر بين ما التبيه ، واسم الاشارة ، ثم ذكر الحديث " ما أنا ذا يا رسول الله " (٤) .
 - ٢- وما جاء عند كلابي على حذف خبر لا النافية للجنس ، يقول : ومن حذف الخبر قوله تعالى : " قالوا لا خير " (٥) " قال فرب " (٦) ، ثم قال : ولا ضرر ولا طيرة ، ولا عدى (٧) .
 - ٣- وما جاء عند كلابي على ثلث وأربعين ما ، ان (ان) المكسورة اذا خففت أصلته ، ثم ان يترس بلام الفارقة بين ان المؤداة ، وان النافية ، ثم قال : وقد جاءت الالف محدوفة في قول الناحية :
 أنا ابن أبية الضم من آل مالك وإن مالك كانت كراء السارين

-
- (١) الارتشاف ١٦٥ أ ، ونه : شرحه في مصحح مسلم - كتاب الوتر - باب النسي عن البول في الماء الراكد ١٦١/١ .
 - (٢) سورة الحج الآية ١٠ .
 - (٣) البحر المحيط ٢٦٠/٦ .
 - (٤) الارتشاف ١٣١ ب .
 - (٥) سورة الشعراء الآية ٥٠ .
 - (٦) سورة شعرا الآية ٥٠ .
 - (٧) الارتشاف ١٦٥ أ .

وفيها وفي الحديث : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسن
الطهارة والمسل . أي : للكرام الميامين ولحبيب الحلوة . وذلك
للدلالة اللام على ان الخبر مثبت لا نفي (١) .

١- وما جاء في أثناء كلامه على مسوعات الابتداء بالنكرة وتخصيصها بالانفاضة ،
ذكر الحديث : " غُصَّ صَلَوَاتُ كَتَبْتَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْمَيَامِينَ " (٢) .

٥- وما جاء في أثناء كلامه على أن " بيد " تأتي للاستثناء ، قال : وتمازى بين
غيرها وتمازى إلى أن وصلتها وتوفي في الاستثناء والنقل ، وفي الحديث (٣)
" أنا أفهم من نزل بالضاد ، بيد أبي من قرى ، واسترغمت في بني سعد "

٦- وما جاء عند كلامه على معنى " من " أنها تأتي لابتداء النهاية في غير المكان ،
قال : ومثال دخولها لابتداء النهاية في غير المكان : قرأت من أول سورة
الهمزة إلى آخرها وأعطيت الفقرة من درسم إلى دينار ، وتقول إذا كتبت
كتاباً من فلان إلى فلان . وفي الحديث : من محمد رسول الله إلى الرسل
هناهم الرسل (٤) .

٧- وما جاء في أثناء كلامه على المضارع إلى ياء المتكلم على قلبهاو (مخرجو)
إلى ياء ، وأدغمها في ياء المتكلم ، يقول : وتذو الياء في غارس وشبهه
بفتوحه ، كقوله : (أوردني بنو) وأوردني حشرة
أوردني بنو وأوردني حشرة
عند الرقاد وسيرة لا تفلح
وفي الحديث : أوردني بنو (٥) .

٨- وما جاء في كلامه على يجوز افراد اسم التثنية أو جمعه إذا أضيف الـ
معرفة ، يقول : فإذا كان مضافاً إلى معرفة ، قال : عليه السلام ،
إذا أضيف إلى معرفة لا يخلو من التثنية ، الـ ، يكون مضاف اليه ،
وتارة تفرد ، وإن كانت مضافة لقوله تعالى " ولتجدنهم أحرض النار على
حياتهم " (٦) ، وتارة تزدج لقوله تعالى " وكذا لك جعلنا في كل قرية أكابر
مجرمين " (٧) . وفي الحديث : " ألا أهدمكم بأحبيكم إلى وأقربكم من مجالسكم "

(١) الارتشاد ١٨١ ، وفيه من الهدى إلى ١١٧ (٢) الارتشاد ١٥٥
(٣) الارتشاد ١١٨٠ ، وفيه من السالك ١٧٢ (٤) الارتشاد ١١٥
(٥) الارتشاد ١٨١ ، وفيه من السالك ٣٠٦
(٦) سورة البقرة الآية ١٦ (٧) سورة الانعام الآية ١١٣ .

بهم القيامة أحاسنكم أخلاقاً * ، فأفرد أسبباً وأرباباً وجنى أحاسن * (١) .

١ - وما يناء في كلامه على لزوم الأثر إذا استند الفعل إلى غير الفاعل المخدوم
وأورد على ذلك الحديث * قوموا بظلالكم * (٢) .

١٠ - وما يناء في كلامه على استمال كلمة (أيم) يقول : وقد شفاف أيم * الس
الكهنة والكاتب والذئ يقول : أيم المذمة لا ثمن * وفي الحديث :
* وأيم الذئ نفس بده * (٣) .

١١ - وما يناء في إنشاء كلامه على معقول الدفعة المذهبة ليدل على جواز اتباع معقول
الدفعة المذهبة بمعنى التواهي بأعدا الدفعة ، فإنه لم يسم من كلامهم ، هكذا
في الزباني . وقد ياء في الحديث في دفة الدجال * أمور (هذه) الهنسي
والهنسي دفة لهنه وهو معقول للدفة وهنهني أن يندار (٤) .

وفي ورود هذه الأحاديث عند هذان ، هذا لا يدفعا إلى القول بأنه من المعجزين
الاستشهاد بالحديث ، لأن ما أتى به من أحاديث في كتابه كان قليلاً ، فهـ
لا تتجاوز المعجزين حديثاً ولا تخرج بها إلى القول بأنه قد أباح الاستشهاد
بالحديث ، فهو على رأس من في الاستشهاد به ، وإن ما أتى به من أحاديث كان من
الاستثنائات ، أو كان يند من ذلك تأييد قبل ما ورد ، أو قاعدة نحوية ، أو أمثلة
معنى .

استشهاد بكلام فيجاء السرب :

وهو من هذا نشرهم ، وأبشالهم ، وثان في ديد القبائل التي تؤمن
في الاعتبار معيل خلاف بين النجاة ، وقد نقل لنا السيوطي تشدد البصريين وأنهم
كانوا أكثر تمسكاً من الكوفيين في ديد القبائل التي يؤمن بها .

- (١) الارشاع ٢٣٠ ، هذا في السالك بر ٤١١
- (٢) الارشاع ١٣٥ ، والتذهيل والتكامل ١٣١/٥
- (٣) الارشاع ٣٠٠ ب
- (٤) الارشاع ٢٢٢ ، وفي السالك بر ٣٦٦
- (٥) يند الاقتراء للسيوطي بر ٥٦ ، والمزاهر ١١١/١ .

وقد التزم أبو حيان بسوق البصريين، وله هذا البيت على ابن مالك نقله للفظة
لخم، وخزاعة... قال السيوطي بعد أن حدد هذه القبائل "ونقل ذلك أبو حيان
في شرح التفسير، مستترضا على ابن مالك - يعني في كتبه - ينقل لفظة لخم، وخزاعة،
وقصاصة ونهرهم، وقال: وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن" (١). وقد أكثر
أبو حيان من الاستشهاد بالأشكال الدرية، وله لك فيما كان يسوقه من أحكام نحوية
فمن ذلك:

١- قوله في أفعال القاربة: ولا يمحط الله من ربي إلا حين بعد عسى،
ولا التبرج بالخير منيها إلا في ضرورة، وفيما جاء في المثل قولهم: عسى
الخير أبشأ (٢).

٢- واستشهد على انحرار الفعل بعد "لو" بقولهم: لو ذات سوار لماتت (٣).
٣- واستشهد على مجيء "قد" بمعنى "سار" حيث يقول: وقد في قولهم:
شجذ شفرته، ويرون أرفق شفرته حتى قد كأنها حربة أن صارت (٤).

ومن الأمثال التي استشهد بها ابن هشام: ما بناه حاجتك (٥). وقولهم:
أنس من فهد، وأنس من غزال (٦)، وأورد ابن هشام (٧) وقصص الصلحان عدلي (٨)،
أحسباً وسره كحلة (٩)، الكلاب على الهلج (١٠)، كل شيء ولا شئمة حر (١١)،
والمنن كنون بدرهم (١٢)، وفي البيت (١٣) يؤتى الحكم، وتشتت تؤب الحلة (١٤).

(١) بشار الاقتراح للسيوطي ٥٧، والمزهر ٢٥٨/١.

(٢) الارتشاد ١٢٥، بشار مجالين في الطب ٣٠٢، واللسان ٢٨٤/١.

(٣) الارتشاد ٢٠٠، ب وجميع الأمثال ١١١/١.

(٤) الارتشاد ١٦٦، ب.

(٥) ضمن السالك ٥٣، والهي ١١١/١، بشار الكتاب ١٤/١.

(٦) الارتشاد ٢٢٥، ب وجميع الأمثال ٤٠١/٢.

(٧) الارتشاد ١١١، بشار الكتاب ١٢٢/١.

(٨) الارتشاد ٢٣٠، ب.

(٩) الارتشاد ٢١٦، ب وجميع الأمثال ٢٨٨/١.

(١٠) الارتشاد ١١٦، ب وجميع الأمثال ١١٢/١.

(١١) الارتشاد ٢٢٠، ب وجميع الأمثال ١٤٢/١.

(١٢) الارتشاد ١٤٨، ب وجميع لسان العرب ١٦٢/٢٠.

(١٣) الارتشاد ١١٥، بشار مجالين في الطب ٢٨/١.

(١٤) الارتشاد ١٢٥، بشار مجالين في الطب ٥٠١/١.

وقد بلغ عدد هذه الأمثال المرسومة التي وردت في كتابه ما يقرب من أربعين مثلاً .

والى جانب استشهاده بالأمثال النبوية القديمة فقد استشهد أيضاً بكلام فصحاء العرب من ذلك .

١ - استشهاده على الجوهري : الآية قوله : وما لم يتبع النعمت فيسه الضموت قول العرب : هذا حبيب ضيق حبيب بغير حبيب ، وحقه الرفع ، لأنه ويشت للحبيب ، لا لأخيه ، لكنه يقول : ما روت (١) .

٢ - استشهد بكلام نبي كرم الله وجهه في حذف الهمزة في التمجيد (٢) ، كما نبهه أيضاً يستشهد بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٣) .

٣ - وفي استشهاده على عمل من ركان يقول : " والسحيح أن لها صادر وقد علمتم أن الرب لسان أنما لها ، فقالوا : كذا ، ما لها من الفقر خير من كونك عليها من النفس " (٤) .

٤ - وما استشهد به على التهجيد بأن من أدركه من إبقاء عليها قوله : مرة يحفرها ، وهذا الذي قيل يأخذك . ثم قال : وهذا شاذ (٥) ، وذلك لأنه يصر أن (الأمثال لا تنير بل تستعمل على ما وردت) (٦) .

ونجد في توقف عند كثير من هذا الذي يمكن عن العرب ، مما يظهر أنه مخالف للقياس ، فهو يحذف ولا يقبل عليه ، لأنه يراه من المأذ أو النادر الذي لا يصح القياس عليه ، ولهذا فهو يقول في مثل (مرة يحفرها) وهذا الذي قيل يأخذك : والسحيح فمر ذلك على السماع ، لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه ، وهو نزر لا ينبغي أن نجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف ، وإقرار العمل منه ، ولا مرفوعاً ، ونقتصر في ذلك على مورد السماع (٧) .

ونخلص من هذا إلى أن أبا حيان في استشهاده بكلام فصحاء العرب ، وأمثالهم ، كان يقتصر على ما وجد منه في كتب المتقدمين ، ولم يتجاوز هذا الحد .

(١) الارتشاق ٢١٣

(٢) ينذر الارتشاق ٣١١ ب ١٥

(٣) ينذر الارتشاق ٣٥١ (٤) الارتشاق ١٦٤

(٥) الارتشاق ٢٨٦ ، ينذر الكتاب ١/ ٢٥١ ، ومجالس شبيب ٢١٧

(٦) التذيل والتكميل ٢/ ٥ (٧) التذيل والتكميل ١/ ١٦٦

الشواهد الشعرية :

إن للشواهد الشعرية في النحو والبيان موجبات وفقد أكثر النحاة من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي تشبه لهم ، أو تشبه عليهم ، ولعمدوا عليها في الدلالة على صحة القول في النحوة . ولا عجب ، فالشعر ديوان العرب ، قال ابن فارس : " والشعر ديوان العرب ، ومنه : فغلبت الأنساب ، وعرفت المآثر ، ومنه : لمت اللذة ، وهو حجة فيها أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شعراً شمر ، وشعر أحلى وأرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار بقديهم حتى يتعاهد ما بينها من الجسود فلا يمكن ، وإلى كل محتج ، فأما الاختيار الذي يراه الناس للناس فشيوات كل مستحسن منها (١) .

وقد حذت الشواهد الشعرية منذ القدم بالدراسة والتحليل ، فهذا الجوزي المتوفى (١١٥٠ هـ) يقول : " نزلت في كتابي ، بهيمة ، فإذا به ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف ، بيت فمرفت أصاً ، فأثلبها فأنبتها ، وأما الخمسون فلم امرت أصاً ، فأثلبها (٢) .

وقسم القدماء الشعراء إلى زعماء أربع ، وهي :

- ١ - الدهاقية الأولى : الشعراء الباطنيون ، فابن القيس ، والأعشى .
 - ٢ - الدهاقية الثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كحسان .
 - ٣ - الدهاقية الثالثة : المسلمون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير .
- والشريدق .
- ٤ - الدهاقية الرابعة : المولودون ، ويقال لهم أمهات الحديثون ، كبشار بن برد .
- وأي نواب (٣) .

واتفق علماء اللذة على صحة الاحتجاج به ، في الدهاقية الأولى والثانية ، وأما الدهاقية الثالثة ، فقد ذهب أكثرهم إلى صحة الاحتجاج بشعرها ، وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك ، كما في الخزائن ، فالهقيتان الأرماني : يستشهد بشعرها إجماعاً . وأما الثالثة : فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها .

(١) المزهر : ١٧٠ / ٢

(٢) خزائن الأدب للهنداد : ١٧٨ / ١

(٣) خزائن الأدب للهنداد : ٥ / ١

لكنه شعر
دور

وأنزاهم

وكان أبو عمرو بن العلاء "عبد الله بن أبي إسحاق" والحسن البصري "عبد الله بن شبرمة" والحنون الفرزدق ، والكثير "وذا الرمة" وأنزاهم .
في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً ، وكانوا يمدونهم من المولد يـ من
لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب (١) .

وأما الطبقة الرابعة : فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل
يستشهد بكلام من "وثق به" منهم ، وأختره الزمخشري فإنه استشهد بشعر
أبي تمام في عدة مواضع من هذا الفن ، واستشهد الزمخشري أيضاً في تفسير
أوائل البقرة من الكتاب بهيت من شعره وقال : وهو وإن كان محدثاً
لا يستشهد بشعره في اللذة فهو من علماء السرية ، فأجمل ما يقوله بمنزلة
ما يرويه . ألا ترى إلى قول السطّ : الدليل عليه بهيت الحماسة فيقنعون
برأيته وأثباته . (٢)

موقف أبي حيان من الاستشهاد بالشعر :

كان واسع الاطلاع على اشعار العرب ، ومهتماً بحفظها وروايتها ، ومستمسداً
عليها في الاستشهاد ، وشبهت الأحكام النحوية . حيث أن عدد الأبيات
التي ورد ذكرها في الارتشاف قد بلغت ألف وثلثمائة شاهد ، غير أنه من السهل
ملاحظة ما يلي :

١ - قلنا ينسب الشعر إلى أصحابه ، ولم أجد من جملة شواهد - في القسم
النحوي - إلا (٦٠) سنين بهت منسوبة إلى قائله . وربما عاد هذا
إلى أنه كان يرى أن هذه الأبيات مسروقة لدى الناس في ذلك العصر ،
فلا ضرورة تدعو إلى ذكر قائلها .

٢ - هناك أبيات كثيرة يروونها غير كاملة ، فبأني بشطر منها ، أو بجزء من
الشطر ، وفي الارتشاف ما ينارب من (٥٨٠) شاعداً جاء بشطر منها ،
أو بجزء منه . وربما عاد هذا أيضاً إلى أن ما يشفله هو ذكر الشاهد
النحوي من البهت ، وأنما شاعرة الحفظ بين الناس فلا داعي لذكر البهت
بشكله الكامل .

- (١) خزانة الأدب - للهنداوي : ٥/١ .
(٢) خزانة الأدب - للهنداوي : ٦/١ .

٢- صرح بأنه لا يحتج بشعر المولدين • ولأن من استشهد بشعرهم • وذلك
عندما تبرز • لتفسير قوله تعالى " وإذا لم عليهم قاموا " (١) • قال
الزمخشري : ألم على ما لم يسم فاعله • وجاء في شعر حبيب بن
أوس الدثاني :

مَا أَلَمَّا حَالِي نَمَتْ أَجَلِيَا تَلَلِيَهُمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرٍ أَشْيَبِ (٢)

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء
الديانة • فاجعل ما يفعله بمنزلة ما يريه • ألا تنزل قول اللمساء :
الدليل عليه بيت الحامسة • فيفتشون بذلك لوثوقهم بروايته • واعتنايه
انتبهى كلامه •

قال أبوحيان : وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به •
وقد نقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد بقول حبيب •
مَنْ كَانَ مَرِيئًا مُزْمِرًا وَمُسَوِّمًا كَذِبُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَبْذُولًا (٣)
وكيف يستشهد بكلام من هو مولد ؟ وقد حذف الناس فيما وقع له
من اللحن في شعره (٤) •

وفي مودان آخر من أبا حيان هو كذا على عدم الاستشهاد بكلام
المولدين • وذلك عند كلامه على استعمال الزمخشري بيت أبي فراس
الحمدي • في تفسير قوله تعالى " وإذا قول لهم تنالوا إلى ما أنزل
الله " (٥) •

قال الزمخشري : ومنه قول أدركته تعالى بكسر اللام للمرأة • وفي
شعر الحمداني (٦) :

تَعَالَى أَقَابُكَ الْبُيُوتُ تَعَالَى
وَالْوَجْهَ فَتَحَ اللَّامُ انْتَبَهَى •

-
- (١) سورة البقرة • الآية : ٢٠ •
(٢) ينارد يوان أبي تمام - شرح التهذيب : ١٥٠/١ •
(٣) ينارد يوان أبي تمام - شرح التهذيب : ١٢/٣ •
(٤) البحر المحيد : ١٠/١ - ١١ • والكشاف : ٣٠/١ •
(٥) سورة النساء • الآية : ٦١ •
(٦) ديوانه : ٢٢٥/٢ • ومدره : أبا جارتنا • ما أنبت الدعر بيننا •

قال أبو حيان : وأما قوله في عمر الحدائق : فقد صرح بعضهم بأنهم
أبو فراس ، والمالست ديوانه حتى الحسين بن برمالة ، قلم أجد ذلك فيهم ،
وهو حمدان كثرهون وفيهم عدة من القسراء ، وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم
لا حجة فيه ، لأنه لا يستشهد بكلام المولدين (١) .

ويقول أبو حيان في حذف " لا " من " سيما " : إنما يوجد في كلام
الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحنى بكلامه ، لأن حذف الحرف خان عمن
القياس ، ولا ينبغي أن يقال يحنى " إلا حيث " من ، ولم يحنى حذف " لا " من
" لا سيما " في كلام من يحنى به ، وإنما سمي ذلك في أئمة المولدين نحو قول
الحسين بن الضحاك الخليلي :

كل مشتاق إليه فن السوء فداء سيما من حالت الأحرار من دون مناه (٢)

وقد ورد عند أبي حيان شعر من لا يميز الاحتجاج بشعره على السوء

الآتي :

١ - كان يشل شعر بعضهم عندما لا يحضر شامد ، فقد مثل بشعر أبي تمام
عندما كان يتكلم على حذف الفيل في جملة رما ، وذلك بعد اتصال
" رب " بـ " ما " .

حيث يقول : ولم يحذف في ذلك شعر للمرب ، ولكن
وجدت في شعر أبي تمام (٣) :
مُسْ وَأَنْ يَدُلُّوهُمْ وَلَمَّا وَأَنْ تَعْقِبَ الْأَهَامُ فِهِمْ فَرِحَا
أي : فرحا بنرت أو أعادتهم (٤) .

٢ - كان أحيانا يورد شعر بعض الشعراء المولدين ، توضيحا لبعض المعاني ،
والألفاظ ، يقول في تفسيره لقوله تعالى : وما يمزج عن ربك من مثقال
ذرة في الأرض (٥) : عزب يمزج ، ويزب يكسر الزا ، وعزيا غساب
حتى : وفيه الودع المازج ، وقال أبو تمام (٦) :

(١) البحر المحمود : ٢٨٠ / ٣ .

(٢) الارتشاف : ٢٤١ ب . وفيه السالك : ١٢٤ .

(٣) رواية الديوان : تكتب بدلا من تعقب ، يندلج ديوان أبي تمام للتبريز :

١٤٥ / ٣ .

(٤) الارتشاف : ٢٦١ ، يندلج الارتشاف : ٣٦٢ ب .

(٥) سورة يونس ، الآية : ٦١ .

(٦) ديوانه : ٢٢٠ / ١ .

وَقَالَ نَابٍ مِنْ دُرَّاسَانَ جَاءَهَا قُلْتُ اِذَا مَاتَ اَنْضَرُ الرَّبِّ عَانَهُ (١)
 وقال في تفسير قوله ن. الى * وما كنتُ لَدَيْهِمْ اِذْ يُلْقُونَ اَقْلَامَهُمْ اَيْتَمُ
 بِكُلِّ مَوْثِقٍ (٢) : القلم معروف * وهو الذي يكتب به ... وقيل :
 هو مشتق من القلابة * وهي لبت ضاهية لثريته * والقلابة ايضا ما سقط
 من الذئفر اذا قلم * وقلت اظفاره اتخذت منها وصورتها *

وقال زهير (٣) :
 لَدُنْ اَسَدٍ شَاكِي السَّلاَحِ قَدْ تَلَّ لَهُ قَبْدٌ اَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ
 وقال المصنف في قوله بن (٤) :

يشبه الهلال وذلك نقص * قلابة الفرس شبه الهلال
 وفي تفسير قوله ن. الى * يَنْقُضُ بَنُوهُ وَتَسْوَدُ وُجُوهُ (٥) *
 يقول : الجصور على أن ابغضاني الزيادة * واسودادها على حقيقة
 اللون والبهاض * قال المفسرون : ويحتمل أن يكون ذلك تسويدا ينزل به
 الله بهم * على نحو حشرهم زرقا * وهذه أقبح المصاة * ومن ذلك قول
 بشار (٦) :

وَلِلْبَحْرِ عَلَى أَمْرِهِ عِلٌّ زَيْنُ الْهَيْمُونِ عَلَيْهَا أَوْجُهُ سَوْدُ (٧)
 ومن التسميات الذين مثل بشارهم أيضا هو شعر أبي الطيب
 المتين * وذلك عند كلامه على * بلم * حيث يقول : * ومن أبي عمرو
 كنه من السرب * تقول : يلحن يا نسوة * بكسر الهمزة المشددة *
 وزيادة * ساكنة * هما نون الانثى * وعليه جاء قول أبي الطيب
 الشنبل (٨) :

-
- (١) البحر المحیط : ١٤٦/٥ * ونظير البحر المحيط : ٥/٨ *
 (٢) سورة آل عمران * الآية : ٤٤ *
 (٣) ديوانه : ٢٣ * والقذذ : الغلبة اللحم *
 (٤) البحر المحیط : ٤٥٤/٢ *
 (٥) سورة آل عمران * الآية : ١٠٦ *
 (٦) ديوانه : ١٢٨/٢ *
 (٧) البحر المحیط : ٢١/٣ - ١٢ *
 (٨) ديوانه - شرح البرقوق : ١١٠/٢ *

قَدْ نَالَ قَدْرَ الْحَبِيبِ لِقَاؤُهُ^١ إِلَيْنَا وَقُلْنَا لِلْمُتَوَكِّلِينَ^(١)

١- كان أبو حيان يمثل أهبنا بأهبات من الدهر يمشك فيها أعين مصنوعة ؟ أم منحولة .
ويظهر ذلك في كلامه على نسيب الفيل المضارع بعد وأوالمية ففسس
بجواب الاستفهام : مثلا بقول الشاعر :

أَهْبَتْ رِيَانُ الْجَفَرِ مِنَ الْكُنْ وَأَهْبَتْ مِنْكَ بَلِيلَةُ الْمَطْمُوحِ ؟
ثم قال : ولا أدرك أعمومتهن كم لا ؟ (٢) .

وإن أن هناك بمعنى الملاحظات حول شواهد الشعرية ، تستحق التسجيل
وهي :

١- أن أبا حيان قد استشهد بأهبات لم يجرى قائلها ، وكان صدر ذلك
كتاب سيويه ، وهي من أهبات الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ولعل الذي جعل
أبا حيان يأخذ في هذه الأهبات - كغيره من سبقه من النحاة - هو ثقتهم
بسيويه ، وأنها من الشعر الذي به ، ولو كانت غير ذلك لما ذكرها سيويه .
وهذه الأهبات هي :

- ١- كَيْفِي مَاذَا عَلِمْتُ ، سَأَلْتُهُ وَلَكِنْ ، بِالْمُنِيبِ ، نَهْنِي (٣)
- ٢- مِنْ لَدُنْهُ شَوْلًا قَالَ إِعْلَانُهَا (٤)
- ٣- لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةُ لِلدَّاءِ (٥)
- ٤- هَذَا سِرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ بِدَرْسِهِ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَهَبًا (٦)
- ٥- وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَانَ شَدَاهُ حُتَّانَ (٧)
- ٦- وَكُنْتَ أَرْبَدًا ، كَمَا قَبِلَ ، سِدًّا ، وَإِذَا إِنَّهُ عَهْدُ الْقَسَا ، وَاللَّهَانِ (٨)

(١) الارتشاث : ٣٦٧ ب .

(٢) الارتشاث : ٢٥٣ ب . والتذهيل والتكميل : ١١٠/٥ . ونسب هذا البيت
في المتن : ٨٧٦ للشريف المرتضى المتوفى (٤٣٦ هـ) ولكن لم أجده
في ديوانه .

(٣) الارتشاث : ١٣٧ أ . ومختار الكتاب : ٤٠٥/١ وخزانة الأدب : ٥٥٤/٢ .

(٤) الارتشاث : ١٧٠ أ . ومختار الكتاب : ١٣٤/١ وخزانة الأدب : ٢٥/٤ .

(٥) الارتشاث : ١٨٧ ب . ومختار الكتاب : ٣٥٤/١ وخزانة الأدب : ٥١/٤ .

(٦) الارتشاث : ١٦٥ ب . ومختار الكتاب : ٤٣٧/١ وخزانة الأدب : ٣/٦ .

(٧) الارتشاث : ١٨٣ أ . ومختار الكتاب : ٢٨١/١ .

(٨) الارتشاث : ١٠٥ ب . ومختار الكتاب : ٤٧٦/١ .

- ٢- يا لقم من اللؤلؤ والمسلمي
يا لقم من اللؤلؤ والمسلمي (١)
٨- ونبيح الحن من دار غزل لهم
يوم كبر عتاده وحيله (٢)
١- دار لستد ناله من هواك (٣)
١٠- على أنس بهد ما قد منى ثلاثون للموت ولا كيدا (٤)

٢- استشهد أبو حيان بأنها قد امتثلت للرواية فنسبها إلى قائلها
ولكنهم أقروا الاستشهاد بها ولم يختلفوا في صحة الاحتجاج بها .

- وهذه الأبيات هي :
١- عجباً لتلك قضية . وانامي
فكم على تلك القضية لعجب (٥)
٢- ولتد من ولا ت ساعة ضد
ولتد من ولا ت ساعة ضد (٦)
٣- حننت نوار ولا ت هنا حننت
هذا الذي كانت نوار أجنت (٧)
٤- أما ابن التارك الهكف بشر
عليه الأمر توفقه وقوسا (٨)
٥- في ليلة لا نهد بها أحد
بكم علينا . إلا كواكبها (٩)
٦- يا سيد أما أنت من سيد
موتاً الأكفاف رجب الذراع (١٠)
٧- فما تكرو النفوس من الأ
سره فربة كحل الحال (١١)
٨- إذا أنت لم تنق فضو فانما
بريت الفس . كما يضو . نفع (١٢)
٩- فربما توافينا . بوجه قسم
كان ظهيرة تداد إلى دار السلم (١٣)
١٠- يحسبه الجاعل لم يعلما
شبه على كرشه . مساً (١٤)

- (١) الارتشاف : ٢٥١ من مخطو الكتاب : ٣١٩/١ .
(٢) الارتشاف : ٢٦٨ . والكتاب : ٥٢/٢١ .
(٣) الارتشاف : ٢٨٤ ب . والكتاب : ٦/١ .
(٤) الارتشاف : ٢٨٧ . والكتاب : ٢٠٢/١١ .
(٥) الارتشاف : ١١٧ . وهذا الخزائن الشاعر رقم (٨٨) .
(٦) الارتشاف : ١١٣ . وهذا الخزائن الشاعر رقم (٢٨٠) .
(٧) الارتشاف : ١٢٤ ب . وهذا الخزائن الشاعر رقم (٢٨٣) .
(٨) الارتشاف : ١٢١ . وهذا الخزائن الشاعر رقم (٢١١) . والكتاب : ٩٣/١ .
(٩) الارتشاف : ٢٢٢ ب . وهذا الخزائن الشاعر رقم (٢٢٢) . والكتاب : ٣٦١/١ .
(١٠) الارتشاف : ٢٦٠ ب . والخزانة - للهنداء الشاعر رقم (٢٣٥) .
(١١) الارتشاف : ٢٦٣ . والخزانة - للهنداء الشاعر رقم (٢٣٧) . والكتاب :
٢٧٠/١ . ٣٦٢ .
(١٢) الارتشاف : ٢٤٧ ب . والخزانة - للهنداء الشاعر رقم (٦٥٦) .
(١٣) الارتشاف : ١٨٢ ب . والخزانة - للهنداء الشاعر رقم (٨٧٤) . والكتاب :
٢٨١/١ . ٢٨١ .
(١٤) الارتشاف : ٢٨٢ ب . والخزانة - للهنداء الشاعر رقم
١٥٢/٢ .

٣- استشهد بأهيات قبل إتيانها بالخدمة • وهي :

- ١- حذر أمراً لا تفسد وأمن • ما لهن منجيه من الأقدار (١)
 فقد ذكر الهنداوى أنه يروى عن اللاحق المتوفى سنة (٢٠٠ هـ)
 أن سبيبه سأل عن شأنه في دونه (قيل) فعمله في هذا البيت (٢) .
- ٢- هم الفاعلون الدهر والأمر • إذا ما حشوا من محدث الأمر عظماً (٣)
- ٤- هناك أهيات قبل إتيانها من علي كتاب سبيبه • وهي من أنشأه
 الألفى • فالعازى • ثم الجوى • والهر • (٤) . وقد احتج بها أبو حسان •
 وهذه الأهيات هي :

- ١- ألم بأتك • والأنها • تسمى • بما لاقت لهن • مني زياد (٥)
- ٢- وما مثله في الثار إلا ملكاً • هو أمه • من أبيه • بقار • (٦)
- ٣- شأنا بها قتل • وما في دائها • وفاء • ومن الشاغيات الحوائم (٧)
- ٤- فزجعتوها بمنزلة • لن القلوب • أبي مراد • (٨)

وفي هذا البيت الأخير • جاء في الدررانة • : قال ابن خلف : هذا
 البيت يروى لهن من الدينين المولدين • وقيل هو لهن من المؤمنين من لا يحتسب
 بشعره • ثم قال الهنداوى : وهذا البيت لم يعتمد عليه في كتاب سبيبه •
 حتى قال السهرافى لم يثبت أحد من أهل الرواية • وهو من زيادات أبي الحسن

- (١) الارتشاف : ٢٦١ أ • والدررانة للهنداوى : الشاهد رقم (٦٠٥) •
 والكتاب : ٥٨/١ •
- (٢) الدررانة : الشاهد رقم (٦٠٥) ٤٥٦/٣ •
- (٣) الارتشاف : ٣٨٢ أ • والكتاب : ١٦/١ • والدررانة الشاهد رقم
 (١٦) •
- (٤) ينظر نشأة النحوي - للدكتور س ١٨ •
- (٥) الارتشاف : ٣٨٢ أ • والكتاب : ١/٢ •
- (٦) الارتشاف : ٣٨٢ ب • والكتاب : ١٤/١ •
- (٧) الارتشاف : ٣٦٢ أ • والكتاب : ١٤/١ •
- (٨) الارتشاف : ٣٨٢ أ • والكتاب : ١/٢ •

الأخضر في حواشي كتاب سيبويه • فأدركه به من النسخ في بعض النسخ • حتى
شرح الأملم وأمن خلف في جملة أبياته • (١) .

ويمكننا أن نضع الشواهد النحوية التي أوردها إلى طائفتين :

الطائفة الأولى : تمثل القواعد التي استشهد بها على القواعد والأحكام

النحوية التي كان يسوقها • وهي كثيرة • ومنها :

استشهد على مجيء (ما) رائدة بعد (رب) الجارة النكرة بقول الشاعر :

لَمَّا ضَمَّ يَسِيفٌ سَقِيلَ مِنْ يَمِينٍ وَطَمَضَ نَجِيلًا

وانها تأتي كافة • فتبينها ليجيء الفصل الخامس لحقوق قول الشاعر :

لَمَّا أَوْفَيْتُ فِي الْمَسْمُورِ تَوْفِيقُ تَوْفِي شَمْسَالَاتٍ

أو الفصل السادس لحقوق قوله :

لَمَّا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَوَيْتُهُ كَحِصْلِ الْعُقَالِ (٢)

واستشهد على وقوع (اذا) الفجائية بعد (بينما) • بقول الشاعر :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي مَقْعَدِ الْأَمَانِ إِذَا رَأَتْهُ الْكُنُونُ مُوَاوِي (٣)

الطائفة الثانية : تمثل الشواهد التي اعتمدها اليها قائلها • وهي التي قبلت

لضرورة الشعر •

وقد اختلفت النحاة في تحديد مفهوم الضرورة • ما جعل آرائهم تنهاه عن

في الأبيات التي جاءت بمراجعة من القواعد النحوية المألوفة •

قال الألويسي • ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر ما لا يقع

في النثر • سواء كان للمعاصرين من دوحه أم لا • ويؤمن من قال إنها ما ليس للمعاصر

منه من دوحه • وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره • على ما هو مبسوط في شرح ندائهم

القصيح لابن الطيب القاسي • وقد قال ابن مالك • فإن الضرورة مشتقة من الضرر •

وهو النازل ما لا بد في له • فويل آل مثلا بالعنان وغيره جائز لاختيار عند هؤلاء •

لكنه قليل • وقد رجع ابن مالك في شرح التمهيد فقال : ينبغي أن مثل عذا غير مستمر

مستمر • بالضرورة • • • والاختار القول الأول وهو قول الجمهور (٤) .

(١) الدراسة : ٤ / ٤١٥ • الشاهد رقم (٣١٩) .

(٢) بدار الارتشاف : ٢٦٤ •

(٣) بدار الارتشاف : ٢٥٥ •

(٤) مقدمة الفرائر - للألويسي ص ٦ •

ولكننا نجد أن مذهبهم لم يسمهم بتسمية الضرورة • بل أشار إلى الضرورة
الشبهية في باب ما يحتل الشبه ويقول : (لطم أنه يجوز في الشر ما لا يجوز في
الكلام ... وليس شيء يحدلون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) (١) .

وقد وضع ابن مالك مفهومه للضرورة في كتابه التسهيل حيث يقول : " وروى
الألب واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التري حكمة ولا الأصل ولا ذب الرأي والجدل
وتقول الآخر :

يقول الخن وأهدى السبم نادقاً إلى رنات صوت الحمار الجعد
وكذا قول الآخر :

ما كان الهجر يهد ولاها مرحاً مائراً يستهم الحزم نور رشيد
ومثله :

وليس الهن للجل مثل الذي هن له الرن أعلاً أن يمد خيلاً

واستدل ابن برهان على موصولة الألف واللام بدخولها على الفمـسـل
واستدل له قوى • لأن حرف التـسـيـف في الحـمـاءة بالاسم كحرف التـفـيـس في اخـمـاصه
بالفـل • فكما لا يدخل حرف التفيس على اسم • لا يدخل حرف التسيف على
فـمـل • فوجب اعتقاد الألف واللام في : التري • والهجـد • والهن • أسماء
بمعنى الذي • لا حرف تصريف • ثم يقول ابن مالك : وعندنا أن مثل هذا غيـسـر
مفـمـوت بالضرورة • لتكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم التري حكمة •

ولتكن قائل الثاني من أن يقول : إلى رنات صوت الحمار الجعد •

ولتكن قائل الثالث من أن يقول : ما من يريج •

ولتكن قائل الرابع من أن يقول : وما من يري •

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استلغته • فلي ذلك إعمار بالاختيار وعـسـم
الاضطرار ... (٢) .

(١) الكتاب : ٨ / ١ • ١٣ •

(٢) شرح التسهيل : ١٢٤ / ١ - ١٢٢ • ونظير حزانة الأدب : ٣٣ / ١ •

والنكت الحسان : ١٢١ ب • وشرح عدة الحفاظ وعدة اللفظ : ٥ •

وقد تدقّب أرحمان ابن مالك في ضرورة للضرورة • وأنكر عليه ذلك •
يقول : (وأما قول الصنف - ابن مالك - أن قائل الأول متعذر •
أن يقول بـدل (كـت منه) في :

مَنْ يَكْتُبُ بـسْ وَ كـتُ منه كالشجى بين حلقه والوريد
(أَلْفُ منه) •

وقائل الثاني متعذر من كذا • فهذا حديث من لم يفهم معنى قول
النحويين في ضرورة الشعر • فقال : وتكون القائل الأول من كذا • والقائل
الثاني من كذا • ففهم أن الضرورة في أصلهم • هي إلجاء إلى الفس •
فقال : بأنهم لا يلتجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقول كذا • فعلى زعمه لا توجد
ضرورة أصلاً • لأنه ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها • وتلم تركيب آخر غير ذلك
التركيب • فأنما يمتنع بالضرورة أن ذلك من تركيبهم الواقعة في الشعر المختص
به • ولا تقي في كلامهم النشر • وأنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام •

ولا معنى للنحويين بالضرورة أنه لا مدحمة عن النسخ بهذا اللفظ •
وأنما يمتنع ما ذكرناه • والا كان لا توجد ضرورة • لأنه ما من لفظ إلا ويمكن
الشاعر أن يغيره • وأما تغيير تلك الألفاظ بقولك : أك منه • • • فالذي ينطق به
الشاعر أمكن في الوزن • وأدعى في الدلالة • وإن كان لا يقع إلا في الشعر من
الذي يقال الصنف وغيره •

وإن كان على زعمه حسناً في الكلام • ولما الآن يمدد تبين ذلك •
إذ هو مخبر عن الشعر إلى علم البيان • ولتتأخر الألفاظ (١) •

وتعلم ما تقدم إلى أن النحويين قد أدلوا بالضرورة على ما ورد في
الشعر دون الشعر مدالفا للقواعد والأحكام التي أفردوا طالما استطاعوا أن يجدوا
تبريراً لهذه المخالفة • ولهذا فقد اختلفت آراؤهم في معنى الضرورة فتجسس
أن بعضهم يحكم على بعض الأبيات بأنها ضرورة على حين يحكم بعضهم عليها بأنها
ناهية أو سماعية جائزة • أو جائزة هي السمة • أو مناردة (٢) •
ومن هنا فإن للدوق اللغوي أثراً كبيراً في تفسير معنى الضرورة •

(١) التذيل والتكميل : ١٢٠/٥ • ونداء الأعيان والتأثير : ٢٤٤/١ •

وتصحيح القواعد : ١٢٣/٥ •

(٢) بندر شرح الأشموني : ٢٦/١ • ١٢٠ • ١٨٢/٢ • ١٨٦ • ٩١/٣ •

٦٢ • ١١/٤ •

وقد قسم أبوحيان الضريرة - كما قسمها النحاة - إلى قسمين : حسنة

وقبيحة .

والضريرة الحسنة : " ما لا تمسحون ولا تدعون منه النفس المتسرى ما لا يدعرب " وقصر الجعي المدد كحد ث الياء من فماليل ونحوه . وقد أجمع المتصور كزيادة ثها في فماليل ونحوه .

وأما الضريرة المستقبحة : ما تمسحون منه النفس كالأسما المددولة عن وصفها الأصل بتغيير ما من زيادة أو نقص (١) .

وأبوحيان يفرق للضريرة الضمنية بأها بملأ بها . كما فعل سيبويه فليس كتابه في باب ما يحتمل التسمي (٢) . وقد بين أبوحيان في هذا الباب كسبل ما يجوز أن يحسن للشاعر أن يستعمله في سحره ضريرة . ومن هذه الضرائر :

١ - حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع الجزم والنصب .

كقول الشاعر :
أهيت أسرى وتهمتي قد لقي وجيئك بالمشهر واليسك الذكي (٣)

٢ - حذف الفاء من جواب الشرط للضريرة . كقول الشاعر :
من بفعل الحسنات الله يفكرها والشر بالشر عند الله مثلان (٤)

٣ - أن تسكين نون (من) إذا أضيف من الضرائر الضمنية . كقول الشاعر :
رحمت وفي رجلوك ما فهوها وقد هدا نفسك من الشؤر (٥)

٤ - تدر المدد للضريرة . كقوله :
وهم مثل الناس الذي يكرهونه وأودن الوفا من حادث وقد يم (٦)

(١) الضرائر - للألويس : ص ٢٠ .

(٢) الكتاب : ٨ / ١ ص ٦٣ .

(٣) الارتشاف : ٢١٠٨ .

(٤) الارتشاف : ١٦٢ ب . ونظير الضرائر : ص ٦٤ .

(٥) الارتشاف : ٢٨٤ أ . ونظير الكتاب : ٢١٢ / ١ . والضرائر : ص ٦٤ .

٢٢٤ .

(٦) الارتشاف : ٣٨٥ أ . ونظير الضرائر : ص ٥٧ .

٥- حذف ضمير العنان أو اللبد إذا كان اسماً لأن أو احدهن أخواتها • كما

في قول الشاعر :
فلا تشتم المولى وتهلج أداته فإن به تثنى الأمور وتراعى (١)
يهد : فإنه تثنى الأمور •

٦- البدل بين المتلازمين • كالفصل بين المضاف والمضاف إليه • كقول

الشاعر :
كما تحط الكتاب بكسباً هماً يهدى بقارب أو ينسل (٢)

ولا أورد أن أهمل في سرد هذه الآثار التي وردت في كتابه •
لأنها لم تخرج مما أتى به النحاة من قبل • وهي منحصرة في الزيادة •
والنقص • والتقديم • والتأخير • والبدل (٣) •

(١) الارتشاف : ٣٨٦ ب • ومثل الضرائر : ص ٢٤ •

(٢) الارتشاف : ٣٨٧ • ومثل الكتاب : ١/١ • والضرائر : ص ١٤٤ •

(٣) مذكر الارتشاف : ٣٨٢ أ • وما بعده •

مميزات منهجه في الاستشهاد

نخلص من هذا الموضع لنرى أين جبان في الاستشهاد إلى أنه كسبان
واضحاً وسليحاً في موقفه بما يستشهد به من شمر أو قراءات ، أو غير ذلك .
فكان في استشهاد به بكلام فصحاء العرب وأشائهم ينسج على خيوط النحاة
الساهقين ، بما احتجوا به من كلام العرب وحكمهم وأشائهم . ولم يتجاوز ذلك إلى
إلى غيرهم .

وفي مواضع الشبهة نجد أنه لم يتوسل في إثارة الاستشهاد ، بمسائل
جمل مواضع مقصورة على شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة . فقد ذكر مسن
شعراء العصر الجاهلي شعراء لامون القيس ، والناطقة الذهباني ، وضوءه مسن
هذه ، ودارقة بن الهيد ، وزهير بن أبي سلمى ، وحاتم الطائي وسن
شعراء العصر الأموي ذكر ، حسان بن ثابت ، والحليمة ، وأبا ذؤيب
الهمداني ومن شعراء العصر العباسي ذكر ، عمار بن أبي ربيعة ، وكثير عزة ،
والأعرج ، والفردق ، وجبير ، وذا البية .

وهذا يكون قد أهدى الشعراء المحدثين من إثارة الاستشهاد
والاحتجاج ، وإن ما ذكره من أبيات لشعراء محدثين كأي تار ، والمتنبي ،
وبشار وغيرهم ، لا يخلو من موقفه في الاحتجاج ، لأن هذه الأبيات لم ترتفع
عنده إلى مرتبة الاحتجاج الذي حلق به شعراء الأبيات الثلاث ، إنما كان ذكره
ليبين بها الاستثناء ، أو زيادة في إضمار معنى ، أو تأكيد قاعدة . كما
أنه لم يبين عليها حكماً نوعياً ، وقد سمع غير مرة بأنه لا يستشهد بشعر الوليد بن
وإن كان يفتن بمقائل ذلك العصر .

كما أن ما نجده من أبيات لم يصرق قائلها ، وكان مسدداً كتاب سيبويه ،
فإن ذلك لا يوهن من قيمة مواضعه ، لأنه قد استلحق هذه الشواهد من الكتاب ،
ونسبه الأبيات إلى قائلها حادثة بعد سيبويه ، وإن عدم أسنادها إلى قائل
لا يهدأ الاحتجاج بها ، لأن سيبويه في دأب العناية ثقة ، ولو صح عدم الاحتجاج
بها لما ذكرنا . يقول الهمداني (ص ١٠٢) ، وأما الأبيات الضعيفة
في كتابه — سيبويه — إلى قائلها فالنسبة حادثة بعد ، انتهى بنسبتها أبو عمرو
الجبيري

ونعم بعض الذين يفتخرون في الشمر أن في كتابه أهيات لا تعرف . فيقال له : لست نذكر أن تكون أنت لا تعرفها . ولا أرى زمانك . وقد خرج كتابهم من إلى الناس . والعلما كثير . والتمهة بالعلم وتبرديه أكيدة . وشرفه . وفتش لها دلمن أحد من المتقدمين عليه . ولا أدنى أنه أتى بشمر منك . (١) .

يقول الأستاذ علي النجدي " وما أرى أن العلما في ذلك قد جاملوا سببه . أو غلوا في الثقة به . فانه إذا كانت الشواهد ألفا وخمسين . وكان مجهول النسبة منها خمسين لا غير . فعدل أن تنهل المجهولة حلا على المملوكة . وأن تنزل منزلتها في الاستقصاء وليس يقضى منها أو يدور إلى الاستدابة فيها أنها مجهولة النسب . لا يعرف أصحابها . ساهى ولا لا حسن . فقد تكون من أهيات مفردة قبلت عربيا . في طائعات فاهرة . أو من مقلدات وضائد . لم يقدر لها دين الرواية . ولا دأول الحياة . وقد يكون أصحابها من المدمرين أو المقلين الذين لا يملكون الناس . ولا يروى لهم الا قليل " (٢) .

وهما ربح أيضا عدم الانتباه بذكر اسم قائل البيت إلى أن هذه الأهيات كانت شائعة ومسروقة في الزمن الذي قبلت فيه . ثم تناهت الأيام . وجاءت أجبال لم تحتج أن تدرك اسم القائل . يضاف إلى هذا أن غاية اللغويين والنحاة كانت متهمة على ذكر موطن الشاهد في البيت . ولهذا أغفل ذكر نسبة كثير من الأهيات إلى قائلها .

يقول أحد الباحثين " وغلاصة بحثنا هذا أن الشمر عامة . وضربه الشمر الجاهلي . لا يحد وأن يكون في كتب النحور واللدة وسيلة للاستقصاء والاحتجاج . ومن هنا أهملت نسبة الكثير من قائله . أو نس على نسبة البيت إلى رجل غير من أمم القائل إليه " (٣) .

وأما القراءات فكان يرجعها على يد من اللدة . ومن يروايتها . ويحتسبها سواء أكانت مضمومة أم شاذة . يهمل أدلتها في المصحة . وعلاقتها

(١) مخزن الأدب : ٢٢٢ / ١ .

(٢) سببه أمام النحاة - على النجدي طبع : ١٤٥ .

(٣) مصادر الشمر الجاهلي . د . ناصر الدين الأسد : ١٨٠ .

بذرات القبايل العربية • وقد يحمل القراءة على لغة ضعيفة ان لم يجد لها سندا • ولا يشترك بها وان كانت ضعيفة (١) •

ولولا مرجع بين القراءات المتواترة • اقتداء بشطب أحد أشعة الكوفية • وكان يقول : " ما قرأ في المصنف لا يرد ولا يوجب شطب ولا يقله " (٢) •

والحجة الواضحة في تدرجه للقراءات هو الاهد من التوقيف والتكلف وحملها على أحسن الوجوه • وأسررها • تحيا من مذهبه التفسير • وحمل كلام اللسان على الأصح الوجوه • يقول : " وهكذا تكون عادتها في إيراد القرآن لا تسلسل فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه • وأهدنا عن التكلف • وأسرنا في لسان السور • ولما كن جعل كلام الله تعالى كسر أمم القيس • وغير الأعراس • يحمله حين ما يحتله اللفظ من وجوه الاحتمالات • فكنا أن كلام الله من أفصح كلام • فذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه " (٣) •

ونقول من هذا إلى أن أبا حيان كان ذا بصيرة عند ما أقر عند القراءات متواترة • أو عادية • ودافع من قرائنها • فهم لم يرتجلوا تليق القراءات أربابا • وأتت القراءة لا تسلسل في من يعرف القرآن على الأخص في المادة • والأقرب في الدلالة • بل على الأئمة في الأثر • والأصح في النقل • والرواية إذا ثبتت عندهم • لم يردوا قبايل ضعيفة • ولا شواهد • لأن القراءة سنة متبعة • يلزم قبولها والتسليم بها (٤) •

ولما كنا بهذه القراءات نستدل أن لساننا • ونسرد قولنا • ونحن أصابعها • ونحن لها النص والاعتقاد •

ونقول أيضا إلى أنه كان شديد التأثير بكتاب سبويه وتشددا في موقفه من الاحتجاج بالشعر • وإذا ما أردنا للفتنا أن نصاب الحياة وشؤونها • ونجملها تمهش معنا • ونسب منها • فإنه لا بد من الإلتفات إلى شعر من

(١) بذلج البحر المحال ١١ / ١٥٨ • ٢٢ / ١١٠ •

(٢) البصير : ٥٥ / ٢ •

(٣) البحر المحيط : ٣٦ / ١ • ٣٨٥ •

(٤) النشر : ١٠ / ١ - ١١ •

كانت لديه "صححة" ، وسالفة من الدنيا واللحن لأنه " من الخطأ أن تعد الفلسفة
كافيا مثاليها تتأخر مستقلة عن البشر " . وتنبئ كغواصها الغاصبة بها ، أن الفلسفة
لا توجد . براني أولئك الذين يفكرون بشكلين ، إما تحت جذورهما في أمان الضمير
الفردى ، ومن هنا تمتد قوتها لتفتح على هباء النار ، غير أن الضمير الفسردى
ليس إلا مقصرا من عناصر الضمير الجسدى ، وعلى هذا فتأور اللغات ليس إلا مقصرا
من الماهية تتأور الجماعات (١) .

ومن الخطأ أن نحصر هذه القواعد الشمسية في طائفة معينة من المشركين .
وقد أدرك بعض النحاة ذلك الموقف المتعدد ، فأجازوا الاستشهاد بضمير
المتن ، والممن ، وأين تمام . وليس هذا يستغرب ، فظهر لا " تفسيرات
وأساليب لا بد من الاستفادة منها في تطور اللغة وتوضيح قواعدها .

(١) اللغة - لغويين : ص ٢٣١ .

الفصل الثالث

الملحة والعامل والمطاع والشهاب

أثر الفتح والفلسفة في اللغة والقياس :

إن هذا الأثر له علاقة كبرى بالنظريات التي نشأت وتطورت فيها النحو العربي . فالنحو العربي ولد في البصرة ، وقد عرفت البصرة ، فلسفة اليونان ، وتأثيرها فيها في مذهبهم الكلامية ، وامتزجت الثقافات ، ولتخلط بحوث الفقه بهجسوت النحو ، وتسمت اصطلاحات الفقه إلى كتب النحو ، يقول ابن جنى : " لعلم أن علل النحويين ، وأرض بذلك أقرب ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفكرين " (١) .

وكانت اللغة النحوية في بدايتها بعيدة إلاه رالك ، والمرب تطلق بهيئتها على مذهبها وبهاقيها (٢) .

ثم اجتاحت البحوث الفقهية والكلامية النحو العربي ، وإن الشاهد هو أن العناية بالبحث في اللغة بين النحويين والنحويين العرب قد ظهرت واضحة كسل الرواج في القرن الثالث ، واتخذت صورة جديدة مهيمنة في القرن الرابع ، حيث نطقت العلوم الفلسفية إلى كل الأوساط (٣) .

وهنا أن ننظر في الخصائص حتى نرى امتدادها ، العناية بالملسة ، وقد عقد ابن جنى باباً عن اللغة : أكلامه من الفقهية (٤) . وتحدث عن حصل الفرق على الأصل والمكس (٥) ، وعن غلبة الفرق على الأصول (٦) .

وقد ألفوا في اللغة كتبها : الإيضاح في علل النحو للزجاج المتوفى (٣٣٢ هـ) ، وكتاب أسرار العربية لابن الأنبار المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) .

وكان القول باللغة مهيماً في القول بالهامل ، فالصامل يمد أثاراً من آثار البحث عن الأصحاب التي تلحقنا شجرة الأعراب ، ولقد كان التعليل في دراسة اللغة ، مشغولاً كذلك عن علل دلالة الصامل (٧) .

(١) الإيضاح : ٤٨/١ .

(٢) بدائر الاقتراح : ص ١٣٥ .

(٣) المتعلق بالسور واليهام ، عبد الرحمن بن عبد الله ، ص ٣٥ .

(٤) بدائر الخصائص : ٤٨/١ .

(٥) بدائر الخصائص : ١١١/١ ، ٢٠٨ ، ٣٠٠ ، ١٠/٢ .

(٦)

(٧) اللغة بين المصانعة والوصفية ، طاهر حسان ، ص ٤٦ .

أما القياس فكان يسودنا سبيلا يمتد على الكتلة في كلام العرب ، ولكن
 طعن أرسطو هجم عليه ، وقال بمعنى النجاة في القياس .
 وهذا دليلنا في كتاب لن الأدلة لاهن الأنهار فانه يبين لنا طعن
 السدائ وعلم الكلام على القياس . حيث نجد . باسم القياس الى قياس المصلحة ،
 وقياس الشبه ، وقياس الدار ، وأن الدار غير المصلحة . . . وما يلحق بالقياس
 من وجوه الاستدلال بالتقسيم ، والاستدلال بهيئة المصلحة (١) . وهذه كلها
 موازين مدافعة استفادها من علم المنطق في أصول النحو (٢) .

وان مدفعا من هذا الموضع يقتضيه هو بيان ما يعمل اليه هذا التراث
 النحوي من تأني بالخطي وعلم الكلام . ولكن كيف ينظر أبو حيان الى هذا التراث
 النحوي الذي وصله مقلداً بالمنطق وعلم الكلام ؟

رأيه في المصلحة :

أشار أبو حيان في مقدمة كتابه الى أنه يريد أن يقرب الأحكام النحوية
 حارة الاخرى التاد من التلهيل والتلليل - وأن رغبته في تجديد الأحكام النحوية
 من التلهيل أمر واضح في كتابه ، فهو حين يمد رحلها نحوا ، كان يكتفي
 بتسوية ما سمى منها ، ثم يورد ما يسر له من قواعد .
 وقد دعا غير مرة الى إدرار هذه التلهيل التي لا تجدي نفعا ، وأشهد
 على النجاة هذا التلهيل في تلليل الأحكام النحوية ، وإثباتهم الأحكام والسائل
 النحوية التي تستند الى صاع صحيح ، يقول : والنحويون مولعون بتسوية
 التلهيل ، وأو كانوا يضمنون مكان التلهيل أحكاما نحوية مستندة للصاع الصحيح
 لكان أبعد وأنفع ، وكثيراً ما ندللح أدراكاً في تلليل الحكم الواحد ، ومعارضات
 ومناقشات ، ورد بمضمون على يدن في ذلك ، وتطبيقات على زعمه فليس
 الحدود ، خصوصا ما يملكه متأخروا المارقة على مقدمة ابن الحاجب فقام من
 ذلك ، ولا يحصل في أيدينا في من السلم (١) .

-
- (١) هذا دليل الأدلة - لاهن الأنهار ١٥٥ وما بعدها .
 - (٢) هذا هو البركات الأنهار ، فاضل السامرائي ١٢٢ .
 - (٣) مزين السالك ٢٢٠ .

وهو بين أنه لا معنى لهذا الخلاف في التحليل والمقالة فيه ، لأنه لا ينهض عليه حكم تدقيق بلغة اللغة ، وذلك تعدياً من منهجه في تفسير وتفسيره .
ما عسر إرادته على الخلاف . وهذا الضمير أو اللفظ التلويح يخلصنا من تلك الأفكار اللطيفة التي تعود سموية النحو إلى : " تهيئتها " .

وما يوضح لنا موقف أبي حيان من التلويح بشكل جلي عما صرح به في المسائل الآتية :

- ١ - اختلف البصريون والكوفيون في أصل الإعراب ، فالاعراب عند البصريين أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض الساجدين أن الفعل أحق بالاعراب من الاسم . قال أبو حيان : " وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبر منصفه " (١) .
- ٢ - اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المتنازع ، ثم ذكر أبو حيان مذهب أقوال للنحاة في تحليل ذلك ، وقد علل على هذه الأقوال بقول نفسه : " ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا يفسد عليه حكم تطهيري " (٢) .
- ٣ - وفي مبحث الصرف بالأداة يقول : " ذكرنا سابقاً فيها مذهبين : - أحدهما : مذهب جسيم النحاة إلا ابن كيسان ، أنها أحاديسية الوضع ، وبني اللام ، والآل ألف والياء ياء ، وبها وجلة إلى التلويح بالساكن . والثاني : مذهب ابن كيسان ، أنها ثنائية الوضع نحو : " قد " و " هل " ، وسبقتها حمزة قبل .
- ثم قال أبو حيان : وهذا الخلاف في الأداة قليل الجسد ، ويحتمل الألسن حال من أداة التلويح ، كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التكبر ، وحذفها علامة للتلويح ، كلسان الفرس ، وبعضهم تدل على الأداة في التلويح بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كلسان الحمور ، وهذه كلها أوضاع لا تملأ " (٣) .

(١) الارتشاف : ١٠٦ ب ، وشمل الوحي : ١٥ / ١ .

(٢) التذهيل والتكميل : ٨٤ / ٥ ، والأدب السالفة رقم (٧٧) والأشياء

والناتج : ٢٤٤ / ١ ، والحي : ١٦٥ / ١ .

(٣) الارتشاف : ١٢٣ أ ، والحي : ٧٩ / ١ .

٤- اختلج النجاة في ناسب المشتكى " إلا " على ثمانية أقوال وقصد
علق أبو حيان على هذا الخلاف بقوله " مثل هذا الخلاف لا يجسمه في
كهرقائه " وفي الخلاف في رأي المعتز والخير وراقى الفاعل .
وناسب المفعول وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيها أدى إلى حكم
لفظي ومعنى كلامي (١) .

٥- وفي بحث المنحنيات يقول : " وكون الضاميل خمسة هو شرط في
المنحنيين وزعم الكوفيين أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد وعبر المفعول
به وما قبلها مشبه بالمفعول به وهذا الخلاف لا يجدي كهرقائه (٢) .

٦- ويحمد أن ساق اختلاف النجاة في وزن (أيا) واشتقاقها فإنه يقتضيه
" وليس في هذا الاختلاف في أيا ولا في وزنه كهرقائه (٣) .

٧- اختلج النجاة في أصل المشتكى فذهب الكوفيين إلى أن المصدر
أصل والفعل والوزن لغتان وذهب الكوفيين إلى
أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه

قال أبو حيان " وهذا الخلاف لا يجدي كهرقائه (٤) .

٨- وعند تعرضه إلى قول النجاة في أن التاء المفردة منبوبة للمتكملة ومفتوحة
للمناديب ومكسرة للمعاينة فإنه يأتين على ذلك بقوله : " وهذه
التأليل ٧ بحثان الهيأ لأنها دليل، وبهايات والوضحيات
لا تعلل (٥) .

وهكذا نجد أن أبا حيان كان يتعاضد ذكر الدلالة وسيل إلى تقرير
الحكم النحوي مجرداً من التأليل وبي أن الإغراق في الخلاف في مثل
هذه التأليل يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد لأن الخلاف إذا لم ينشأ عنه
حكم يثبث فينبغي عدم التماثل به .

(١) الارتشاف : ٢٦١ هـ ونظيره في التبيين : ٣٥٦/١ .

(٢) الارتشاف : ٢٦٥ هـ .

(٣) الارتشاف : ٢٦٣ هـ .

(٤) التبيين : ١٨٦/١ ونظيره في التبيين : ٢٨ (٢٨) .

(٥) التبيين : ٥٦/١ .

وأبو حيان على حق في موقفه هذا • ونظريته تقوم على أساس علمي •
سيظهر أن بهمدنا عن البحث فيما لا يفيد نطقاً • ولا يقوم لساناً • من
الخطأ • أو عما يهرق الدهن • وبهمدنا عن تدوين اللغة •

وبهذه النذرة إلى التساهل يكون أبو حيان قد أتاح لنفسه ضرباً من
الاجتهاد • بهد منه أن يخلصنا من تلك التساهل التي ما تزال مكان شكوى
في النحو العربي • وكأنه بهد أن يقول هكذا قالت العرب • فأما طريقة
الدليل فإن النظر إذا سلك على ما يسلل النحويون به لم ينته معه إلا الفقد
المرد • بل ولا ينته شئ • البتة • ولذلك كانت الهيبة منهم الحصول من
يقول هكذا قالت العرب • من غير زيادة على ذلك • (١) •

رأيه في العامل :

يعدل النحاة بالعامل منذ زمن قديم • يظهر ذلك مثلاً في كتاب
سيبويه في (باب ما يعمل على الفعل • ولم يجر مجرى الفعل • ولم يتكسب
تلكه) (٢) • و (باب من المصادر جرت مجرى الضارع في عمله ومعناه) (٣) •
والنحاة العامل تحت إدخال في كل أبواب الكتاب وبحسبه النحوية • وقد عد أحد
الباحثين " الأساس الذي يبنى عليه حديثه في مباحث النحو " (٤) •

ثم تابع النحاة الذين جاءوا بهمد سيبويه الاهتمام بالعامل • حتى
أصبح العامل في الممول • كالصفة العقلية في المحلول • والصفة لا يفصل
بينها وبين محلوليها • فوجب أن يكون العامل مع الممول كذلك • (٥) •

ولكن ما المقصود بالعامل ؟ يقول الهماني : (عامل الإعراب : وهو
موجب لتدبير في الكلمة على معنى المعالجة لا على اختلاف المعنى) (٦) •

(١) سر الفصاحة - لابن سنان الفطاحي ص ٢١ •

(٢) الكتاب : ٢٢ / ١ •

(٣) الكتاب : ١٢ / ١ • ونداء أيضاً : ١٢ / ١ • ٥٩ • ٦١ • ١٦٠ •

(٤) الدوائر النحوية • عرقى أبيه ص ٦٤ •

(٥) الأشباه والنظائر : ١٥٦ / ١ •

(٦) الحدود للهماني ص ٣٦ •

وقد سلك أبو حيان مسلكه القديما في العامل • بها يحدثه من التمسك
بأمرين في الكلمة • وهو لم يتأثر به مرة ابن من في إلغا العامل وعدم القبول
به • بل نجد أنها حيان يدعو إلى إلغا العلاقات في تقدير العامل • لعدم
ترتب حكم نطق عليها • والعامل عنه • موجود • وله أثر • وهي " أن الأصل
في العامل أن يكون من الفعل • ثم من الحركة ثم من الاسم • وأن العامل
لا يوزن أكثر من محل واحد • وأنه لا يجتمع ماملان على ما سئل واحد إلا في التقدير
بحر • ليس زيد بجهان (١) •

ومن مظاهر اهتمامه بالمامل • والحدث عنه هو ما نجده في كلامه
على العامل وذلك في باب التمسك بقول (العامل إما أن يتحد أو يتعدد •
أن يحد • فاما أن يتحد عليه أو يحد عليه (٢) وفي كلامه على الماسل
في (إذا) الشرطية (٣) •

ومنه حدثته عن العامل في الحال يقول : " ذهب الأكتسب
أن المامل في الحال • هو العامل في صاحبها • وهو الذي نختاره " (٤) •
وفي موطن آخر يقول : " ذهب قوم إلى أنه يجوز للعامل أن يحد في حاله
له في حال واحد • وإلى هذا ذهب • لأن الفعل لابد من فاعل
أو الواو يفعله يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين • وأما الإعلان فملا
يستحيل لها بها في حال واحد • إلا إن كانا قد بين أو لقيتموه فمستحسن
أن تقول : جاء زيد ضاحكا راكبا • لأنه لا يستحيل مجيئه وهو متلبس بهذين
الحالين • فاعلى هذا الذي قرناه من الفرق • يجوز أن يحد الحسان
لأن حال واحد • والعامل لهما واحد (٥) •

ومنه هذا الاهتمام بالمامل أيضا في باب العان • والاعتقـال
والتركيد (٦) • والحال (٧) • وحذف اليان (٨) •

- (١) ينظر الارتشاف : ١٠٦ • والتذهيل والتكميل : ١١٥/٥ •
(٢) الارتشاف : ٢٩٥ • ب •
(٣) الارتشاف : ٢٠٥ • والبحر المحيد : ٢٠٦/٧١ • والتذهيل والتكميل :
١٥٥/٥ •
(٤) الارتشاف : ٢٩٥ • ب •
(٥) البحر المحيد : ٧١/١ •
(٦) الارتشاف : ٢٠١ • وينظر التذهيل والتكميل : ١٠١/٤ •
(٧) ارتشاف : ٢٣٨ • ب •
(٨) الارتشاف : ٢٩٨ • ب •

وقد تحمل حذيقه من العامل : الاسماء اللغوية • والموامل المخرجة •
والموامل اللغوية تنقسم الى : افعال • واسماء • واكادات •
فمن الموامل من الالف افعال يذكرو مثلاً فعل كان وكلماتها في رفع المبتدأ •
ونصب الخبر • وقد تلحق بعض الالف افعال رائدة مثل (كان) وفي التحذير
والافعال فان الاسم منصوب بفعل مقدّر تقديره : احذر أو الزم أو شبههما من
الافعال • وان الفعل هو العامل في المفعول المطلق • والمفعول في نفسه •
والحال •

ومن موامل الاسماء يذكرو اسم الفاعل • خبر الحذر والموصوف • فانه
يحمل فعل الفعل • وكذلك اسم المفعول يحمل مفعله • والنسبة المنهية •
والحذر الذي يحمل فعل الفعل •

وهو بين ايضاً ان اسما الافعال لا تعمل • وهي متأخرة • بقول :
• وقياس العامل بحق الامالة اذا لم يكن مشعراً في نفسه ان لا يكون مشعراً
في مفعوله • نحو : عسى • وفعل التخييل • فكيف اذا انضاف الى مصدر
التعريف كونه لم يحمل بحق الامالة (١) •

فالفعل يحمل • لانه يحمل بحق الامالة • وما في مناه فهو محمول
عليه • ولذلك لا يمدلي ما اعطى للامال •

واما الموامل من الحروف • فثلاثها ما يحمل الجوز • وهي خاصية
بالدخول على الاسماء • وثلاثها ما يحمل الجزم • وهي خاصة بالدخول على
الافعال • ثلثها ما يحمل النسب • وهي قسمان •

قسم يمدح على الافعال مثل : ان • لن • إذن • كي • وقد يفسر
العامل • كما في (ان) المضرة التي تنصب الفعل المضارع بعد لا الجحود •
وفاء السهبة • وواو السهبة • • •

وقسم يدخل على الاسماء مثل : ان • لكن • لمت • لعل • فانها
تنصب الاسم • وترفع الخبر •

ومن الحروف ما يسهل الهم في اللسان الصغار • ومنها ما يجهن فملا
واحد • ومنها ما يجهن فملا • وهناك حروف تسهل شروط مثل : " لا " •
الناحية للجنس • و " ما " • الحجازية •

أقسام السوائل المستوية : فيظهر أخذ • بها عند كلامه على رافق البتة
والدهر • حيث افتتار مدح الكوفيين • وهو أن كلا من البتة والخبر قد
رعى الآخر • وهو اختار ابن جنى (١) •

وهكذا نجد أبا حيان متساقا مع النحاة في الاهتمام بالماسل •
والإحاطة بآرائهم في السوائل وأكثرها •

القياس : عرف العلماء القياس بأنه : " الجمع بين أول وثان • يقتضيه
في صحة الأول صحة الثاني • وفي فساد الثاني فساد الأول " (٢) •
أو هو " حمل فرع على أصل بصفة • وأجرا • حكم الأصل على الفرع " (٣) •
أو هو " العملية التي يخلق بها الذهن بصفة • أو كلمة • أو تركيبا لأنسوج
مبين " (٤) •

وقد عرف القياس منذ القديم • واعتبر به النحاة • ولم ينكره أحد من
اللغاة • لأن في ذلك انكارا للنحو • يقول ابن الأنباري : " لعلم أن انكسار
القياس في النحو لا يتحقق • لأن النحو كله قياس • ولهذا قيل في حده : النحو
علم بالمقاييس المستعملة من استقراء كلام العرب • فمن أنكر القياس فقد أنكر
النحو • ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوت بالدلائل القاطعة • والبراهين
الساطعة " (٥) •

ولا بد للقياس من أربعة أركان : أصل • وفرع • وحكم •
وملة (٦) •

(١) ينظر الارتشاف : ١٥١ ب • والاصناف المسألة رقم (٥) •

(٢) الحدود في النحو - للبرهاني ص ٣٨ •

(٣) لسان الأدلة - ص ٩٣ •

(٤) اللغة - قدوس ص ٢٠٥ •

(٥) لسان الأدلة : ص ١٥ • ينظر الاقتراح ١ ص ٣٢ •

(٦) ينظر الاقتراح ١ ص ٩٦ •

نحو

ولم تكن نظرية النحاة إلى القياس محل اتفاق ، بل نجد أن القياس عند
المفسرين يختلف منه عند الكوفيين ، ويرى هذا الخلاف إنما يعود إلى
الأمور التي أخذ بها كل مذهب .

فالمفسرون قد أخذوا من المسموح بقدر ، ونوا قولهم على التفسير
المطردة من كلام العرب ، ومن صادفهم من شواهد مخالفة لأقيمتهم ، فأنهم
يحملون على تأويلها ، أو يحلونها على الضميمة ، أو يحكم عليها بالشك وذ
والندرة .

وأما الكوفيين فقد اتسموا في السماع ، وقاسوا على كل ما سمع ، وكان
يكتفيهم شاهد واحد ليبنوا عليه حكماً أو استنباطاً للعادة .

وهذا الخلاف حول مسألة القياس قد امتد وترك أثره على من جاء من
النحاة ، وبلغ غايته عند أبي علي الفارسي (١) ، وابن جنبي (٢) وغيرها .
وإذا كان هذا طابع النحاة من السماع والقياس ، فما موقفهم من

حياتان ؟

موقفهم من السماع والقياس :

إن منهجه السماع في القياس يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب ،
واحترامه ، والتمسكه به ، يظهر ذلك في أنه لا يرفض ما وثق النحاة روايتها ،
وأنه لا يمتد برأى لا يستند إلى سماع ، وعلى هذا الأساس كان يحدد اختياره
لأراء النحاة ، وحكمها عليها ، كما كان لذلك أهل الكوفة في توجيههم
للمسائل النحوية .

وإن نصوص أبي حيان تكفي لنا من رأيهم في السماع والقياس ، يقول :
• فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولا يختلفون فيها رجحنا
عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه مقلداً عنهم أخذنا به ،
وما لم نفلح من لسانهم امارحناه ، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية .

(١) ينظر : أبو علي الفارسي ، عهد الفتح ، ص ٢١٩ .

(٢) الخصائص : ٢٢٧/١ ، ٢٥٧ ، ٨٨/٢ .

أنا ترجع فيها إلى السماع • فلا تثبت مخصصاً من الأحكام إلا بعد اثبات
نوعه • ولا تثبت شيئاً منه بالقياس • لأن كل تركيب له شيء يخصه • فلو
نسبنا شيئاً على شيء • لأمكن أن تثبت تركيباً كثيرة • ولم تنطق المفسرون
بشيء منها من أنوعها • والقياس الذي ذكره نحن في النحو إنما هو بعد
ظهور السماع • فلا تثبت الأحكام بالقياس إلا تثبت بها بالسماع من المفسرين •
ويكون في الآية إذا ذلك تأليس وحكمة لئلا يسهل السماع • ومن تأمل كتاب
مبهم وجد في أكثره ما لا يلائم هذه الطريقة التي اختارناها في إثبات الأحكام
بالسماع (١) .

من هذا يتضح لنا أنه يحتج بالنصوص المسموعة كأصل في الاحتجاج
بالقياس • وأن الأخذ بالسماع فيه حل لكثير من المسائل النحوية • وهو
في هذا الضريح يقرنا من النصوص المسموعة • والأماليق الفصححة التي
نطق بها المفسرون •

ومن الممكن حصر مذهب في السماع والقياس فيما يلي •

١ - كان أبو حيان يأخذ بالقياس ولا ينفذه • ويحتكم في قياسه إلى
أصول العربية •

فمنذ كلامه على الجملة الحالية السهوية مضارها بأداة نفس
يقول • " وإن كان حرف النفس (إن) نحو : جاء زيد إن يدري كيف
الطريق • فلا أحفظه من لسان المفسرين • والقياس يقتضيه جواز " (٢) .

وفي حين كلمة (هم) يقول ابن مالك : ولو قيل في حسم :
حسم • لم يمتنع • لكن لا أعلم أنه شيء • وقال أبو حيان : ينفذ
أن يمتنع • لأن القياس بأياه (٣) .

وفي تفسير قوله تعالى • " ومن يمش عن ذكر الرحمن نقيض له
مبطلنا فهو له قهر " (٤) • وهذه يمتنع بمرآت الكوفيين في توجيه
هذه القراءة • لأنه يمتنع أن لو أنهم • لئلا يوجبها من القياس (٥) .

(١) التذيل والتكميل ١٥٢/٣ (٢) الاختلاف : ٢٤٠ ب
(٣) المجموع : ١٧٧
(٤) سورة الزخرف : الآية : ٢٦
(٥) منتزح البحر المحيط : ١١٦/٨

٢- كان لا يتوسع في القياس ، فلم يأخذ المثال الدائم قاعدة بقياس عليها ،
وانما يهين قوله ، وأحكامه على الكثير ، يقول : " ولا يهين إلا على
الكثير المصروف من كلام العرب لا التادير العاد الذي لم يأت إلا في
مصر (١) .

فمن التادير عدم قياسه على القليل قوله : (وطم الفارس
أن " في " تراه في صورة الفارس نحو :

أنا أوسع إذا الليل جاء يقال في سواه ويرتد جسا

المعنى : يقال سواه ويرتد جاء ، ثم قال أروحان : وهو من
القلة بحيث لا يقاس عليه (٢) . ومن ذلك قوله : " وينا النكرة مع
" ما " تشبهها به " لا " نحو : ما بأس عليك ، شاد لا ينقاس .
وقال الشاعر :

وما بأس ، لوردة علينا تحية قليل كعل من يعرف الحق معها (٣)

ومن مثله اعتماد على الكثرة في القياس قوله : " وانفسدت
" لعل " بجوارده حول " أن " الناصبة على المضارع الواقع خبراً ، وكثر
ذلك في الشعر ، حتى لو قيل ذلك لجاء نحو : لعل هذا أن يقيم .
وقال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملوسة عليك من اللائي يدعوك أجدها

فتأوله بعضهم على حذف مضاف تقديره : لعلك صاحب
الإلزام ، وقيل : جعل الجنة الحد على سبيل الاتساع ، وقيل :
الدهر محذوف تقديره : لعلك تبطل لأن تلم ، و " أن " مفسول
له ، ثم قال أروحان : " وهذه التأويلات كانت تمكن لو كان لم يسرد
من ذلك إلا هذا البيت " (٤) .

(١) مذهب السالك ص ٦٥ .

(٢) الارتشاف : ٢٦٠ ب ، والمغنى ص ٢٢٦ ، والهرندج : الجلسد

الأسود ، وهو فارسي معرب .

(٣) الارتشاف : ١٢٢ ب ، والمغنى ص ٣١٩ ، والجنى الداني ص ٢٣٠ .

(٤) الارتشاف : ١٨٣ ب ، وينظر المغنى ص ٣٧٩ .

وهو في قياسه يعتمد على ما يقع على السنة العرب ، وأما
استدلاله بهذين ، فإذا ما اظن القياس من ذلك ، فإنه يشير إلى
ذلك بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقرب والأشهر .

كما أنه كان يرجع إلى القياس العربية ، والدواوين الشجرية
ليس مدى شيوخ الناهرة وأطرافها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم
على صحة القياس ، ولهذا كان يجدد يشير إلى معنى هذه الظواهر
بقوله : أن مثل ذلك ليس مستطرد .

وعلى هذا فإن القاعدة عند لا تنهت مثال أو مثالين :
" إنما ينهت هذا باستقرا جزئيات كثيرة ، حتى يتحصل من ذلك الاستقرا"
قانون كلي يندرج على الظن أن الحكم موطئ بذلك (١) .

وهو بهذا الضميمة إنما يريد أن يسمي الناهرة التي تقع على وجود
الكثرة ، على جواز القول " قد " على الحال التي يقول " وقال صاحب
الكتاب ، وقد تكلم على المسألة خلافا للكوفيين ، فإنهم يجهزون ذلك
دون قد ، الناهرة ، ولا سمرة ، قالوا : لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في
من الفعل وذلك لا يمتنع كما لا يستلزم الحال القدرة ، وذكر معنى الناهية
أن ذلك مذهب الأخفش .

والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير قد ، وتأويل الشئ " الكثرة
ضعيف جدا ، لأننا إنما نهى القياس العربية على وجود الكثرة (٢) .

وعلى هذا فإننا نجد ، يأخذ براء الكوفيين ويرفض رأي الهوسيين ،
وذلك عند ما رأى أن (من) قد تأتي له " الأربعة " يقول : " وجبا"
دخولها على الزمان في القرآن ، وفي أعمار العرب الفصحاء ، وكثرة كسرة
توجب القياس ، وتأويل الهوسيين لذلك من كثرته ليس بشئ " (٣) ، وفي
المجازة بكيف يقول : ومن أجازة صحت بكسرة إنما أجاز ذلك قياسا ،
ويطلب أيضا ألا يجوز المجازة من حيث المعنى إلا أن ثبت ذلك من لسان
العرب كثيرا ، بحيث يصير قانونا كليا ، يبنى على مثله القول (٤) .

(١) ضريح السالك ص ١٦٤ .

(٢) ضريح السالك ص ١٦٤ .

(٣) ضريح السالك ص ١٣٨ ، ويظهر الاتفاق : ١٢٥١ .

(٤) التذليل والتكميل : ١٢٤/٥ .

وهكذا نجد أنها حيان بمحاوله أنها أن يرسخ أن بناء القاييس
إنما يعتمد على وجود الكثرة • ومن أن القياس على الشاذ يرمى إلى
التهاون الدلالات • والمختلط الموضوعات (١) .

٣- لا يجوز عند • أنها قاعدة كلية لا يصل ظاهر فيه • وإنما يبنى القاعدة
على الدليل الذي لا يتطرقه الاحتمال •

(٢) فأي حيان لا يثبت الحكم بمحتمل تجوز فيه وجوه مختلفة • وقد
انكشف لذلك قاعدة أصولية وهي : " إذا دخل الدليل الاحتمال
مقطعه الاستدلال • ورد به على ابن مالك كثيرا من مسائل استدلال
عليها بأدلة يسهل التأويل • طبعها استدلاله على قصور الأخ بقوله :
أما الذي إن تدع له لمصلحة • بجهلك بما تنهى ويكفك من ينهى
فإنه محتمل أن يكون مفسوما بأصناف فعل أن الن • وإذا دخله
الاحتمال سقط به الاستدلال (١) .

واعتادا على هذه القاعدة أيها يرد على ابن مالك عند ما
ذهب إلى أن الحال قد تنى بعد (ما) التي للتعظيم بقول :
(وأما الاستفهام المقصد به التعظيم • فقال ابن مالك هو نحو :
يا جارة ما أنت جارة)

• (جارة) عند • منصوب على الحال • والمامل فيها (ما)
الاستفهامية بما تضمنت من معنى التعظيم • فكانه قال : ما أمرك
جار • وهذا تفسير معنى • وتفسير الأعراب أي عظيمة أنت في حال
كونها جارة • وهذا الذي قاله ابن مالك • قاله الفارس في البيت •
وأجاز أن يكون تعبيرا بده • يدل على تسمين التميز جـسـواز
دخول من عليه • وأجازوا في البيت أن تكون (ما) نافية • وأنست
اسمها أو نسبتها على ما تقدم من لغة العجم • وتعمق (ما) •
ولم يأت بعد (ما) هذه التي تطلق التعظيم ما يقدح بجس • الحال •
فلا ينفى أنها قاعدة كلية لمحتمل المادى له غير الحال (٢) .

(١) البيت : ٥٠ / ١ •

(٢) الاقتراح : ٧٦ • ومعنى التسهيل لابن مالك : ٤٦ / ١ •

(٣) الارتشاف : ٢٣٦ •

وقد كلامه على حذف أدوات الشرط بقول : " ولا يجوز حذف
أدوات الشرط (ان) ولا غيرها ، وقد جوز ذلك بعضهم فسي
(ان) قال : يرتفع الفعل بحذفها صفة أو يقدرها لا تسمى
مثاله صفة قوله تعالى "أو تدران من غيركم إن يمشيتم في الأرض فلبسناكم
مسيبة الموت تحسرونها" (١) ، ومثاله مقدرة لا تسمى قوله :
وإنسان عني يحمر الماء تارة ، فهدو ، وتارات جسم فهدسرف
أي : أن يحمر الماء ، وهذا ضعيف ، ولا تنى القواعد
الكلمة بالاحتلال العهد والداخلة من الآية (٢) .

٤ - لا يحتج رأيا إلا إذا عطفه السماع .

من أمثلة ذلك قوله عند الكلام على حذف الفعل بمسند
(٧) الملهية (في كلام ابن منظور ومبينا ابن الحسن الأندلسي
ما يدل على جواز حذفه إذا دل الدليل وثيقة " لا " ، قال :
كقولك : اضرب يد إمان أماء وإلا فلا ، أي فلا تضرب ، وبحسب
ذلك إلى سماع عن العرب (٣) .

وفي صيغة التعجب بقول " ولا تتصرف هذه الصبيغ " ،
لا تستعمل من (ما أفعل) مضارع ولا أمر ، ولا من (أفعل) مضارع
ولا مضارع ، وعند هشام فأجاري : ما أفعل هذا أن يوتى له
بمضارع فتقول : ما يحسن هذا ، وما قاله قياس ولم يسن فوجب
إطراحه (٤) .

ومن ذلك أيضا قوله في الرد على ابن مالك : بأن فاعل نسم
وليس لا يوجب تركها للفتيا " قال ابن مالك : ولا يمتنع التأكيد
اللفظ فتقول : يسم الرجل الرجل يد ، ويغنى أن لا يجوز
التأكيد إلا بسماع من العرب (٥) .

(١) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

(٢) الارتشاف : ٢٨٨ .

(٣) الارتشاف : ٢٨٣ ب ، واليهي : ٥٦/٢ .

(٤) الارتشاف : ٣٢٢ ب ، وفيه التمييز : ١٠/٢ .

(٥) الارتشاف : ٣١٨ .

ويقول أيضا : " ولا يؤمن فعل التسبب ، هذا مذاهب
الجمهور ، وأجاز الجبري تأكيد ، فقول : ما أحسن زيداً إحساناً ،
وأحسن زيداً إحساناً ، والقبول يقتضيه ، لكنه والله أعلم لم يسم
من العرب (١) .

• كان يذهب إلى استحباب التراكيب التي لا تصحها النصوص المسموعة .
من ذلك قوله : (ولما يحيى) (٢) حكاهما الخليل وسيبويه
والكسائي ، وهي قليلة الدور في كلام العرب ، فنهض أن يقتصر
فيها على التركيب الذي وقعت فيه بحوقله تعالى : (إن كل نفس
لنا عليها حاقدة) (٣) . وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول :
لم يأت من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيداً . تنبيه :
إلا أخوك ، وإلا زيداً . ثم قال أبو حيان : ونهض أن يتوقف فسي
إجازة مثل هذه التراكيب حتى يثبت سماعها ، أو سماع نظائرها من
لسان العرب (٤) .

وفي مودان آخر يقول في معنى التراكيب التي أجازها ابن مالك
• فالأحوط أن لا يثبت تركيب من هذه التراكيب التي أجازها ابن
مالك إلا بعد السماع (٥) .

ولفتاداً على السماع كان يرد في كلام النحويين الذين يتكلمون
اختراع أمثلة لم تملح بها العرب ، أو يخلق بها في الهمس :
" إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان :
أحد هما : أن تجعل الروابط في المبتدآت فليخبر عن آخرها ، وتجمعه
في خبر واحد لما قبله ، وهذا إلى أن يخبر عن الأول بمثل ما
ما بعده ، ويضاف خبر الأول إلى خبر مظهره مثله : زيد عنه خاله
أخوه أبوقائم ، والمعنى : أبو القاسم حاله من زيد قائم ، والأخيران :
يجعل الروابط في الإخبار فهو من بعد خبر الأخير بها آخر لأول .

(١) الارتشاف : ٣٢٢ .

(٢) سورة الطارق ، الآية : ٤ .

(٣) الارتشاف : ٢٣٠ ب ، والهمس : ٢٣٦ / ١ ، والجنى الداني ص ١٤٤ .

(٤) الارتشاف : ١٥١ .

وتال لستوشاله : رد هند الأخوان الذين صار يهودا عند هيسا
بإدنه . والمضى : الذين صاروا الأخوين عند هند بإذن زده .
قال أبو حيان : * وهذا المثال ونحوه ما وضعه النحويون
للاختبار والتحسين . ولا يوجد مثله في كلام العرب ^(١) . البرخ
وهذه النظرة : فان أبا حيان يعني لنا حلاً عاماً لكثير من
الأمور التي يحدسها معنى النحاة . وهي ما تزال موضع شكوى
في النحو العربي . ومن المعلوم أن مهالدة النحاة في قياس
التأريين العملية : كانت من الأسباب التي دعت إلى مضاعفة
الهجوم على مثل هذه التأريين . والدعوة إلى إلغاء هذا النوع من
القياس .

١- إذا اجتنب السماع والقياس اختار السماع على القياس .

من ذلك كلامه على صدر (فصل) التمدد : * أما فصيل
التمددي فالاختار أنه من له صدر ورفق في ذلك المصروع . وإن لم
يكن له صدر وجعلنا صدره : كقولنا قياساً على الأكثر . ومضى
النحويين أجازوا بدلاً من المصروع . ومضاهم لم يجر فملاً وإن كان لم
يكن له صدر .

وهذا أن الذهبان : لربنا نفوس . والاختار ما تقدم من القياس
عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده ^(٢) . وكان يقبل القياس
إذا وجد به سماع . من ذلك كلامه على مجيء : أفضل التفصيل عاملاً في
حالين . نحو : هذا مسراً أطلب منه وطهاً . إن السائل في الحالين
هو أفضل التفصيل . ومسراً حال من الضمير في أطلبه . وطهاً :
حال من الضمير الجزور في (منه) . لأن تقدم إحدى الحالين
على (من) وتأخر الأخرى عنها فاصل بين المفضل والمفضل عليه .
إذ لا يكون بهد (من) إلا المفضل . وإلى هذا الإعراب ذهب
المازني . وابن كيسان . والفارسي في أحد قوله . . . وذهب
الهرودي والزجاني وابن السراج والمورافي والفارسي في جعله السبي

ملياً

(١) السمع : ١٠٨ / ١ . والارتشاف : ١١٦٢ .

(٢) النكت الحسان : ٨٩ " مطلوباً " .

إن الحالين مضمونان على إسماء (كان) التامة صلة لـ (إذ) في الماضي
و (إذا) في المستقبل .

ثم يقول أبو حيان " ولا يكون هنا إسماء (إذ كان) ولا (إذا
كان) لأنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك وهذا الذي ذهب إليه هذا
الذهاب حسن في القياس إن وافقه سماع من العرب " (١) .

وبخلاصة القول إن أبا حيان يعني ضاية جديدة بالسماع ، وينسب
قياسه إلى السماع ، ولا يرتفع تلك الأحكام النحوية التي لا تطرد من
قواعد النحر .

(١) الارشاد : ٢٣٦ بـ والكتاب : ١١١ / ١ وشرح التصحيح : ٣٨٤ / ١ .

مميزات منهجه في السماع والقياس :

كان شديد العناية بالسموع ، ويوثق على القياس ، فكان يرى ^{بما} ~~بما~~ الف الكثرة الدائرة في كلام العرب ، فالسماع عند أولاً ، والقياس يعتمد عليه . فكل رأى واقع السماع كان نهراً له ، يهدي القشر عن كونه بصرياً ، أو كلفياً ، أو غير ذلك ونظرت هذه تعلم على فهم صيق لروح اللغة وتدورها ، لأن تعلم اللغة ، وسارسة أساليبها على وجهها الصحيح ، والنسج على طوائفها ، إنما يعتمد في المرتبة الأولى على السماع . ولهذا فإنه لا ضرورة تدعو إلى الإغراق في استنباط أساليب ، وأشئلة لم تنطق بهما العرب ، وكثيراً ما كان يهتد أبوحيان إلى تلك الأساليب أو التراكيب المصطنعة التي أبعدت عن الله ، وصرى العربية المصنوعة والأساليب الفصيحة ، وأنه ليس من غرض النحوي الدائر فيها لم تنطق به العرب ، وكان يعتمد في قياسه على ما شاع على السنة العرب ، وأطرد استعماله بينهم ، فإذا ما اتفق القياس مع ذلك ، فإنه يهتد الله بقوله : هذا هو القياس ، أو هو الأقرب

كما أنه كان يرجع إلى النصوص العربية ، والدواوين الشعرية ليرى مدى شمول الظاهرة وإدارتها ، ثم يتخذها كأساس في الحكم على صحة القياس .

وأبوحيان على حق في نظرت هذه ، لأن صياغة القواعد والأحكام النحوية صياغة دقيقة لا يهتد لها من الاعتماد على الاستقراء والإدارة في القواعد بحيث تصبح هذه القواعد كلاً تقاس عليه الجزئيات ، ولهذا نجد يرفض تعميم الظاهرة الشاذة أو القليلة ، فلا يثبت قاعدة أو حكماً بها . وهذه النظرية يعتمد رأى البصريين الذين يقيسون على ما كثر أدلته وشواهد ، وبخالف الكوفيين الذين إذا ^{صاحوا} ~~صاحوا~~ لفظاً في صر أو نادى كلام ، يعاونه بها أو ضلاً .

وكما تنفي ألا يهتد أبوحيان في استقراره للغة ، عند زمن معين ، لو فعل ذلك لقدما إنما كثر من الأحكام التي تساعدنا في حل بعض المشكلات النحوية ، هذا بالإضافة إلى أنه ^{بين} ~~بين~~ ما ماراً على اللغة من نمو وتطور .

من أصول أبوحيان :

اعتمد أبوحيان على أصول في بناء قواعد وأحكامه ، بحيث كانت هذه الأصول أو الأسس بمثابة توائيم مضمونة يهتد عليها .

ومن هذه الأصول :

- ١- المعروض والمعرض لا يجتمعان • قال أبوحيان " لا يجوز أن يجتمع بين إذا الفجائية والفاء الزائدة للجواب نحو : أن تغم فاذا زيد قائم • لأنها معروض فيها فلا يجتمعان (١) •
- ٢- حمل الشيء على نظيره أقوى من حمله على نفسه (٢) •
- ٣- العمل على الأكثر أولى من العمل على الأقل (٣) •
- ٤- الحاق الظاهر بظهوره أولى (٤) •
- ٥- لا يثبت الحكم بمحمّل مجهول فيه وهو مفصلة • قال أبوحيان " إذا دخل الدليل الاحتمال سلط به الاستدلال • وهذه القاعدة رد على أئمة مالك كثيرا من مسائل استدلال عليها بأدلة بعيدة التأويل (٥) •
- ٦- ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره (٦) •
- ٧- ما لا دليل عليه لا يلتفت إليه (٧) •

مظاهر التيسير والحمد من التكلف :

- ١- كان لسبادة علوم الكلام والخطاب على النحو أثر كبير فيما تركه لنا النحاة من آثار نحوية • فجاء أبوحيان محاولا التخلص من الاستدلال (٨) • ومظاهر الفقه والخطاب الناجمة في النحو •

(١) الارتشاف : ٢٨٣ ب • والأقهاء والنظائر : ١٢٥/١ - ١٢٧ •

(٢) منهج السالك : ٨٥ •

(٣) الأقهاء والدلائل : ١٢٠/١ •

(٤) منهج السالك : ٢١٥ •

(٥) الارتشاف : ٢٣٦ أ • والافتراء : ٧٦ •

(٦) التذليل والتكثير : ٢/٢ • ٢١/٥ •

(٧) ينظر البحر المحيط : ١٢٦/٢ •

(٨) الاستدلال : هو انتقال الإنسان ما يعرفه إلى ما لا يعرفه من طريق

الجمع على نحو معين بين لغاتها وأحكام مقرونة مسلم بها • تستخرج منها

بصورة أحكام أخرى ضرورية • والاستدلال المنطقي ثلاثة أنواع :

١- الاستدلال بالقياس • وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم كلي إلى حكم

جزئي •

٢- الاستدلال بالاستقراء • وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي إلى

حكم كلي •

٣- الاستدلال بالتشويل • وهو ما ينتقل فيه العقل من حكم جزئي إلى

حكم جزئي آخر •

وهو هذا الاستدلال المنطقي يظهر بوضوح في القياس • والاستقراء •

وخاصة في كتب المنطق •

ينظر المنطق والصوري والقياس • هذه يدوي : ١٠ •

وأن وجود بعض الألفاظ المطلقة في كلامه مثل : الماهية ، والاستقراء ، والقرينة ، والعام ، والخاص ، لا يحيط من قيمة ما كان يهتبه من تمسكهم وتفسيرها . لأن هذه الألفاظ قد كثر استعمالها بين النحاة ، وأباحت قائمة وبألولة في كتب النحو .

٢ - كان يومئذ التمسك بظاهر اللفظ ، والكلام ، ويتجنب ما لا ضرورة له . من ذلك " أجاز الزمخشري في قوله تعالى (ذَهَبَ اللَّيْلُ بِنُورِهِمْ) (١) أن يكون جواباً (لما) محذوفاً تقديره : خمدت . وقال الضمير " بنورهم " عائد على الطافين ، والبطنة : جواب سؤال مقدر . ولم يكتب الزمخشري بأن جواز حذف الجواب حتى أدمس أن الحذف أولى . قال : وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوفد بها هو أبلغ من اللفظ في إداة المعنى كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا ضاهين في ظلام متجهين متجهين على نوات الضوء . قال أبو حيان : وهو الذي ذكره نوح من الدوام لا طائل تحتها ، لأنه كان يمكن له ذلك لو لم يكن فلا قوله : فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم . وأما باقي كلامه بعد تقديره : خمدت إلى آخره فهو ما يحمل اللفظ ما لا يحتله ، وقد رتقاه بروجعلا محذوفة بدل دلها السلام . . ولا ينفي أن يفسر كلام الله بغير ما يحتله ، ولا أن يزداد فيه ، بل يكون الشرح ، أي المشرح من غير زيادة ولا نقص (٢) .

٣ - كان يتبع أسهل الأساليب تدريجاً وبعداً عن التكلف ، من ذلك قوله : " وتفرد (لما) أيضاً بتجاوز حذف مجزئها إذا دلت على حذفه دليل ، نحو : قاربت المدينة ولما . يهد : ولما أدخلها . وهذا أحسن ما تدبر عليه قراءة من قرأ " وإن كلاً لما " (٣) . خرجت على حذف الفعل المجزئ لدلالة قوله تعالى " لِيُؤْمِنُوا بِآيَاتِهِمْ وَلِيَعْمَلُوا الْإِحْسَانَ " (٤) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧١ .

(٢) الحجر المحجل ١١ / ٧٤ ، ٧٦ .

(٣) سورة هود ، الآية ١١١ .

(٤) الأرشاف : ٢٨٤ ، والتذليل والتكميل : ١٨٣ / ١٨٤ .

وفي قوله تعالى يقول : " وحمل " لا " في قراءة " لا " سبب فيه (١) على أنها تهمل ميل لول ضعيف لقلة لصال (لا) عسل (لول) فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة . والذى تختاره أن الخبير محذوف ، لأن الرفع في باب : " لا " العاملة ميل (ان) إذا علم لم تلفظ به بنوتهم ، وكثر حذفه عند أهل الحجاز ، وبه هنا معلوم ، فأحمله على أحسن الوجوه في الأعراب (٢) .

٤- كان يرى أن النحو وسيلة لفهم الأساليب ، ولهذا كان عند بدء العناية في التمهيد بين النحو والمعنى ، يقول في تفسير قوله تعالى : (ولن تفعلوا) (٣) مبيناً أثر الأداة ونوعها في تفسير الآية : " وكان النفس به (لن) في هذه الجملة دوين (لا) ، وإن كانتا أختمين في نفس المستقبل ، لأن في (لن) تركيداً أو تشديداً ، تقول لصاحبه لا أفهم فداً ، فإن أنكر عليك قلت : لن أفهم فداً ، كما تفعل فسي أنا منهم ، وأنت منهم فإله اللاحقين ، وما ذكره هنا مخالف لما حكى عنه أن (لن) تقتضي التثنية على التأيد . ثم قال أبو حنيفة : " وهذه الأقوال أغنى التوكيد والتأيد ، وفي ما قارب أقابل المتأخرين ، وأنا المرجوح في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة المبرزة . قال سيبويه - رحمه الله - ولن نفى لقوله سيفعل ، وقال : تكون (لا) نفياً لقوله : تفعل ولم تفعل انتهى . وعلى بقوله تفعل ولم تفعل - المستقبل ، فهذا ليس منه أنها نفياً للمستقبل ، إلا أن (لن) نفى لما دخلت عليه أداة الاستقبال ، و (لا) نفى للمضارع الذي يراد به الاستقبال ، فلن أخبر ، إذا هي داخلة على ما ذكره في الاستقبال الاستقبال ، ولذلك وقع الغلاف في (لا) عمل تختص بنفسه المستقبل أم يجوز أن تنفي بهذا الحال ، وثنا في كلام سيبويه - رحمه الله - معنا أنها (لا) تنفي الحال ، إلا أنه قد ذكر في الاستثناء

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١ .

(٢) البحر المحيد : ٣٦ / ١ . وهذا طريق المالكي ٦٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٤ .

من أدواته لا يكون • ولا يمكن حمل الشيء عليه على الاستقبال • لأنسه
يعنى إلا فهو لا تعاضد (١) .

• كان يحمل على بحالات أهل البهتان في تفسيرهم • ويظهر ذلك في
ردء على ابن الزمكاني عندما ذهب إلى أن " لن تنفى ما قرب • وأن
(٢) يمتد معنى النفس فيها • كما يمتد في التقى • وسر ذلك
أن الألفاظ متعاضدة للمعاني • و " لا " آخرها ألف • والألف يمكن
أداء الصوت به • بخلاف النون فإنها وإن دال اللفظ بها لا تفسخ
أولها من " لا " فلهذا كل لفظ معناه " (٢) .

قال أبوحيان : " ودعى بعض أهل البهتان أن (لن)
لشيء ما قرب • ولا يمتد على الفعل فيها • كما يمتد في التطيق
• " لا " من باب البهتان التي لأهل علم البهتان " (٣) .

وفي البحر المحيد يقول : " وكثيرا ما يشعن المفسرون
تفاسيرهم من دلالة الإعراب • يحمل النحر • ودلائل أصول الفقه •
ودلائل أصول الدين • وكل هذا مقرر في تأليف هذه الملم • وإنما
يؤخذ ذلك مسلما في علم التفسير • ون استدلال عليه " (٤) .

ويقول أيضا : " وربما ألحقت بشئ من كلام المصنف ما فيه
بعض مناسبات لدلول اللفظ • وتجذب كثيرا من آقائهم • ومناهم
التي يحملونها الألفاظ • ونزلت أقوال المحدثين الباطنية
المدرجين الألفاظ • القهية من مدلولاتها في اللغة إلى هذان افتوة
على الله تعالى • وعلى على كرم الله وجهه • وعلى ذريت • ويسمونه
علم التأويل • • • وهذه الملائكة لا يلتفت إليها " (٥) .

وفي تفسير قوله تعالى " المصن كذا " أنزل إليه فلا يكون في
صدره كذا (٦) • يقول : " وهذه الأقوال في الحروف

(١) البحر المحيد : ١٠٧/١ .

(٢) التبيان في علم البهتان - لابن الزمكاني ص ٨٤ .

(٣) الارتشاف : ٢٤٦ هـ .

(٤) البحر المحيد : ٥/١ .

(٥) البحر المحيد : ٥/١ .

(٦) سورة الاحزاب الآية ٢٦ .

المقطعة لولا أن المفسرين فحنوا بها كتبهم خلافًا عن ميلنا لضربنا حسن
ذكرها صفاً ه فإن ذكرها يدل على ما ينبغي ذكره من تأويلات الهاطمية
وأصحاب الآثار واليهود (١).

من هذا يتبين لنا كرهه لمذاهب أهل الفلسفة والنفطس
وأهل البيان ه وعدم الميلاته لها في تدمير الطواغر اللثوية والنحويّة
وذلك لما فيها من تأويلات بعيدة عن طبع اللسان العربي .

أثر المذهب الناهري فيها يبحث :

ذكرت المصادر التي ترجعت لأبي حيان أنه قد أخذ بالمذهب
الناهري ه ثم اختلف في روجه منه إلى المذهب الشافعي .

وهنا هنا أن تعرفه ن تأثره بالمذهب الناهري في مجالس
للمسائل النحوية ه وهل كان ظاهرياً حتى في النحو - كما قيل ؟

وقبل أن نعالج أثر المذهب الناهري في نحو أبي حيان ه فانه لا بد
من إلقاء نظرة سريعة على الأسس التي يقوم عليها هذا المذهب حتى
نستطيع أن نتلمس ذلك الأثر .

المذهب الناهري :

ظهر هذا المذهب أولاً في بغداد في القرن الثالث الهجري ه كرد
فعل لا سراف القتيبة في ال - حجاج ه وتحصيل الثمر أكثر ما يحتسب
بالإضافة إلى وتوهمه عند حد التقليد لأصحاب المذاهب الأربعة ه وقد قام
داود بن علي الأصبهاني المتوفى سنة (٢٢٠ ه) بالدعوة إلى المذهب
الناصري ه يقول المصنف البغدادي فيه : (إنه أول من أظهر انتحال
الظاهر ه ونفى القياس في الأحكام لولا ه وأما إليه فعلاً فمستسا
د لولا) (٢) .

وقال داود بن علي أيضاً : (إن المصادر والشجرة من النصوص فقط ه
لا علم في الإسلام إلا من الثمر) (٣) .

(١) البحر المحيد : ٢٦٦ / ٤ .

(٢) تاريخ بغداد : ٣٨٤ / ٨ .

(٣) ابن حزم - محمد أبو ذرّة ص ١٦٥ .

ثم قام بنقل هذا المذهب الى الأندلس عبد الله بن تاسم بن هـلال
المتوفى (٢٢٢ هـ) تلميذ داود النابري وهو الذي نسخ كتب أستاذه بخط
يده وأقبل بها الى الأندلس (١) .

وقد اشتهرت حملة العلماء على داود ومذهبه في حياته وبعد مواته .
يقول الشيخ محمد أبوزهرة " ولكن جاء بعد ذلك في القرن الخامس
الهجري القاضي ابن أبي بعلب المتوفى سنة (٤٥٨ هـ) وجعل للمذهب
الحنفلي مكانة رحيمة المذهب النابري من مكانه وحل محله (٢) .

وبها يكن رأي العلماء في المذهب النابري فإذ ذلك المذهب كانت
له حياة في الشرق . وكانت له حياة في الغرب (٣) .

وفي الوقت الذي خلفه شوذ ذلك المذهب بالشرق وحل محله
المذهب الحنفي . كان يحيا حياة قوية في الأندلس . إذ ظهر فكري هو
ابن حزم الأندلس المتوفى (٤٥٦ هـ) وأخذ يقرر المذهب الظاهري في
قوة وصدق ويناضل عنه في غير رفق (٤) .

وكانت أهم الأول التي قام عليها هذا المذهب هي :

- ١ - انه مذهب يأخذ بالألفاظ بناوادرها اللدنية .
- ٢ - يحتمل النسخ . ولا يرجع إليها بأي وجه من أوجه القياس . ويستبعد
من الكتاب والسنة قرينة دون تلك أو تأويل .
- ٣ - سند الإجماع يستند على النص . ولا إجماع إلا عن نص . والنص هو
الدليل . وعلى هذا فهم ينفون القياس . لأن النسخ قد جاءت بكسل
ما هو محذور . وما هو مباح . ولا حاجة الى قياس بعد هذا .
- ٤ - ان كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوز . ولا يفكر في علة مستبطنه
منه . فالتصور الصوري لا يبحث عن ملل لها . قال ابن حزم :
قال تعالى " لا يُسألُ مَا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسألُونَ " (٥) . فأخبر تعالى

(١) ينظر فتح الباب : ٣٥٩/١ .

(٢) ابن حزم - محمد أبوزهرة : ص ٢٢٢ .

(٣) ينظر ابن حزم - محمد أبوزهرة : ص ٢٢٨ .

(٤) ابن حزم : ص ٢٢٩ .

(٥) سورة الأنبياء الآية : ٢٣ .

بالفرق بينهما ومنه ، وأن أفعاله لا تجوز فيها (لم) ، وإذا لم يحصل لنا أن نسأله عن من من أحكامه وأفعاله : لم كان هذا ؟

فقد بدأت الأسباب جملة ، وسقطت العلل البتة إلا ما نص الله تعالى عليه أنه فعل أمر كذا ، لا جل كذا ، وهذا أيضا مما لا يقال عنه ، فلا يحل لأحد من العباد أن يقول : لم كان هذا السبب ؟ ولم يكن لغيره ، ولا أن يقول : لم جعل هذا الشيء سببا دون أن يكون غيره سببا ، لأن من قال هذا السؤال فقد عصى الله عز وجل ، وألحد في الدين (١) .

ولم يكن أثر المذهب الظاهري طويلا على تفسير الآيات القرآنية ، بل امتد أثره إلى النحو والصرف ، فقد تأثر ابن خلدون في الكتاب المتوفى منسقة (١٥٢ هـ) وكان متعصبا إلى المالكية ، وقد هداه الحال إلى ثورة الموحدين ، ولكن (١) يتأثر أن الموحدين لم تكن ثورتهم سببا وحسبها بل كانت من ذلك ثورة فكرية ودينية ، فمزمع أرادوا مقاومة التقليد للمذاهب في الفقه ، وتأثيره مذهب نفا في الدعوة هو مذهب المالكية الذي يعتمد على النص . . . فكانت ثورة الموحدين ضد العلم المعتمد على التأويل فأنهت طابع الحرية في الدين على الفروع ، وأنهت من جهة أخرى طابع الثورة على الشقاق ، وحاولت إثبات صحة جهة فريضة تقام على جهة العلم والفلسفة ، فتورة الموحدين على الفقه نفا عنها ثورة اللغويين ابن خلدون على النحو وطريقته هي دأب الفقه في الثورة على المذاهب ، لا قياس ، ولا تأويل ولا رأي (٢) .

وقد استلهم ابن خلدون هذه الثورة لا في عمله على الفقه والفقه ، وإنما في جملة على النحو ، والنحاة ، إذ وجد مادة العريضة تتفخيم بتقديرات وتأويلات ، وتعليلات ، وأهية ومبعض وآراء كثيرة (٣) . وتشمل ثورة ابن خلدون في كتابه (الرد على النحاة) الذي يقول فيه : " قصد في

(١) الأحكام في أصول الأحكام : ١٠٢/٨ ، وقد انظر ١٣٦/٤ ، ١٤٢/٨ ،

وتاريخ الفكر الأندلسي ص ١٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية العدد السابع المجلد ٢٢-٢٣ .

لعام ١٤٥٣ مقال الدكتور داه حسين .

(٣) ينظر المداد في النحوة ص ٣٠٥ .

هذا الكتاب أن أعدل من النحوما يستغنى النحون عنه ، وأنه على مسسا
أجمعوا على ذلك ، فمن ذلك انه ما هم أن النصب والخفروالجزم لا يكون
٧١ بحامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بحامل لفظي بحامل معنوي ، ومبروا
من ذلك بمعارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد
والنصب الذي في عمرو ، انما أحدثه ضرب ، وذلك بين الفساد ، وقد صرح
بذلك ابن جنى وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل
اللفظية المعنوية : وأما في الحقيقة ومما روي الحديث فالعمل من الرفع
والنصب والجر والجزم ، انما هو لا متكم لنفسه ، لا لنفس غيره (١) .

ولم يقتصر قصده من كتابه على هذا ، بل طالعها بما ساقط المثلث
الثواني والثواني ، وما يجب أن يستلزم من النحور العمل الثواني ،
والثواني ، وذلك طالع ، وال السائل عن زيد من قولنا : قام زيد ، ولم رفع ؟
فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع ؟ فالسواب أن يقال
له : كذا لداقتهم المرفوع ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر (٢) .

ولم يكن ابن مضا أول من نادى بهذه الآراء ، بل سبقه الى ذلك
ابن حزم الذي يقول : " وأما علم النحور فالى مقدّمات محفوظة عن المرفوع
الذين تزيد معرفة تفهمهم لأمعان بلانتهنم ، وأما العمل فله فائدة " (٣) .
ابن مضا أيضا

وسواء أن العرب قد أذوا أو في حليم شئ على شئ في القياس ،
يقول : (والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشئ وتحكم عليه بحكمه ،
وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك
جبل ، ولم يقل ، قوله ، فلم ينهون الى العرب ما يجتهد به بعضهم بعضا ،
وذلك أنهم لا يفهمون الشئ ، يحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم
الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تسمية الاسم بالفعل في العمل ،
وتسميهم (أن وأما) بالأفعال المتعدية في العمل (٤) .

(١) الرد على النجاة ، ص ٨٥ ، وبنار الفصاحة ، ١٠٦/١ .

(٢) الرد على النجاة ، ص ١٥١ .

(٣) التقريب لحد الطحاوي والمدحذ ، إليه ، ص ٢٠٦ .

(٤) الرد على النجاة ، ص ١٥٦ .

وقد اختلفت فتاوة الباحثين المحدثين الى موقف ابن مضاء من انكساره
 هذه . فضمهم من رأى أنه قد حصل على تطور النحوروتيسوره (١) . وضمهم
 من يرى أن الدافع الى دموع ابن مضاء هو الشهرة التي كان يطمح الي تحقيقها
 وهي أن يكون املا مقهورا في العربية (٢) . وضمهم من يرى أنه لم يتصد
 للنحورين بقصد ادعاء النحوروتيسوره . بل انه قد فرغ الى أن يرد عليهم لسا
 يحصله بين عقيدة بالاجتهاد (٣) .

وضمهم من يرى أن ابن مضاء مجدد من ناحية . ومن ناحية أخرى
 متلف من ناحية فلسفة القرن الوسطى (٤) .

ويقول الدكتور تمام حسان أيضا : " ولما كان ابن مضاء يحالي المسألة
 بلاجاً منطقياً أيضا . وان كان قد بين فساد وجهة نظر النحاة . وقد تسوط
 في كتابه في دعوى لا يمكن السماح بها . ومن أن العامل النحوي هو المتكلم
 فهو إن كان قد ألفى مائلاً فقد فرغ مائلاً آخر لا تجهزه الدراسات اللغوية
 الحديثة . لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه . وإنما بحسب القواعد (٥)
 ثم يقول في موبان آخر (فجعل - ابن مضاء - اللغة بذلك أمراً فردياً
 يتوقف على اختيار المتكلم . ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي
 هو الغرض خصائصها (٦) .

ومهما يكن من أمر . فإن ثورة ابن مضاء ذهبت في واد . لأن
 قواعد النحور قد أثبتت على أسس وأول . وبذلك لها النحاة الأفاضل كل
 ما في استاعتهم في سهيل إقامة صرح هذه القواعد . وان فهو بهج
 التدهير لم تستدع أن تحرك أو تزحزح . ولما في التراث النحوي . بل بقس
 كل من على ما هو عليه . واعتقد أنه إذا ما أردنا أن نقدم إصلاحاً للنحو .

(١) ينظر مقدمة كتاب الرد على النحاة . د . مشهور في سنيك

(٢) ينظر الاتجاهات النحوية في الأندلس - د . أمين السيد - ص ٢٨٩ .

٢١٣ - رسالة دكتوراه .

(٣) ينظر : النحو السري - نقد ولما - د . ابراهيم السامرائي - ص ٩٨ .

١١٥ .

(٤) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع - ص ٢٧ . مقال
 للدكتور طه حسين .

(٥) مناهج البحث - د . تمام حسان - ص ٢٣ .

(٦) اللغة العربية - منهاها . ومنهاها . د . تمام حسان - ص ١٨٥ .

فإن ذلك مقصور على ما يهين لنا عمله ، فمثلا إن القياس أمر مستبعد ،
وإنما نستطيع أن نستبعد من القياس ما كان قائما على الافتراض ، وبعدها عن
واقع اللفظ وروحها .

كما أنه نستطيع أن نستبعد فكرة الدليل ، والافتراض في البحث حسن
ذلك ، ويكتفى من ذلك بالعلة التعليمية .

وأما العامل ، فإن إنكاره فيه إنكار للنحو ، وفي إنكاره تكون قد أدخلنا
الخلل والاضطراب في السائر والأحكام النحوية التي تلي عليها تراتيبا
النحوي . فمثلا إن استعمال (أن) في الأساليب المرفوعة يوجب لنا بيان
الاسم منصوب ، والمرفوع مرفوع ، وإن وجود (كان) في الأساليب المرفوعة
يشير إلى أن الاسم بعده مرفوع ، والمرفوع منصوب وهكذا

وإن وجود العامل يدل أيضا على مكان الحركة الاعرابية الذي يحسب
أن تأتي عليه من رفع أو نصب أو جر ، ويوضح لنا أيضا نوعها . وليس معنى
هذا أن المتكلم يرفع وينصب بنفسه ، وإنما يتم ذلك بحسب القواعد التي
تعارف عليها الناس وهم استعمالها بينهم .

كما أن تأثير بعض المحدثين بدعوة ابن مفا قد أدى إلى تعقيد
الأمر ، لا تهيب ، لأن طريقتهم ما زال غير واضح ، وأن من يرى عدم
مس أو حذفه ، فإنه مطالب بأن يوضح بدلا منه ، ولن نأتي نظرياتهم هذه
أكثر ما لقيته دعوة ابن مفا .

ولست أود الإفاضة في هذا الموضوع ، لأن الذين يهتفون هو مسمى
تأثير ابن حبان بدعوة ابن مفا .

أبوحيان وأبن مضاء

يمكننا حصر آرائه الاثنان والافتراق بين ابن حيان وابن مضاء فليس

الأمر الآتية :

١ - تأثر أبوحيان بأبن مضاء في دعوته الى دمج التماثيل التي لا تجدى نفعا . يقول أبوحيان : " ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الهند وغيرهم وحصفت فيهم ما كتبوا . . . وعليت باستقراؤها أن الأحكام التي اذتمت عليها لا تحتاج الى تحليل أصلا . وأن كل تركيب كفى يحتاج فيه الى وس من السماع . وأنها لا يدخلها شيء من الأهمية . وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان . وأم أر أحدا من المتقدمين به على ادراج هذه التماثيل الا قاض الجماعة الامام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب الشرة في النحو . فإنه يضمن على المعلنين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما دخلوا به كتبهم من ذلك (١) .

ورب أبوحيان أيضا أنه لسا بحاجة الى تلك التماثيل لئلا يحتاج الى معرفة الأحكام النحوية المستندة للسمع يقول : " والنحويون مولعون بكثرة التماثيل . ولو كانوا يضعون مكان التماثيل أحكاما نحوية مستندة للسمع الصحيح لكان أجدي وأبقى . . . (٢) .

وهو يرفض أيضا تحليل الأمور الوضعية . فعلم المصنعة من الوضعيات . والوضعيات لا تحتاج الى دليل . . . فلا يقال : لستم جاء هذا التركيب في قوله : زيد قائم هكذا كما لا يقال : لستم قال للعين : الدارف . وللعل : الليل ٢ ولا يقال : لستم كانت حروف المفارقة : الهزة والتاء والنون والها ٢ . . . فهذا كله تحليل يسيل بسدر العاقل طه يبرأ من حاكمه فغلا من مستبداه . فهل هذا كله الا من الوضعيات . والوضعيات لا تعلل (٣) .

(١) منهي السالك : ص ٢٣٠ .

(٢) منهي السالك : ص ٢٣٠ .

(٣) منهي السالك : ص ٢٣٠ .

- ٢ - تأثر به في إسقاط الأحكام النحوية التي لا تستلزمها النصوص السمعية .
 ٣ - تابعه أيضا في إلغاء التمايز غير العملية ، لأنها من وضع النحاة ، ولا يوجد نتائجها في لسان العرب .
 ٤ - كان أبرحيان يميل إلى أنه لا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهر ، وتكلف عقاب يربح بها معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ (١) .
 ٥ - ومن مظاهر تأثره بالظاهرة أيضا أنه رفض كل تفسير لم يؤيد به حديث ، يقول في تفسيره لقوله تعالى (ثم اتخذتم العجل من بعده) وأنتم ظالمون (٢) . وظاهر قوله : ثم اتخذتم العجم ، وأنتم كلهم عهدوا العجل إلا هارون . وقد نقض المفسرون عن ابن عباس والمسدي وغيرهما قصدا كثيرا مختلفا في سبب اتخاذ العجل وكيفية اتخاذه ، وانجرح ذلك لأخبار كثيرة الله أعلم بصحتها ، إذ لم يشهد بصحتها كتاب ، ولا حديث صحيح فتركنا نقله لك على ما دتنا في هذا الكتاب (٣) .

وفي تفسير قوله تعالى : فأتخذتكم الساعة وأنتم تعلمون (٤) ، يقول : " ولو ذهب ذاهب إلى أن المعنى وأنتم تعلمون أجابسة السؤال في حصول اليقينة لهم لكان وجهها من قولهم : نظرت الرجل أي : انتأرت . . . لكن هذا الوجه ليس بمقول قلا أجسر على القول به ، وإن كان اللفظ يحتمله (٥) .

- ٦ - أراد ابن منبأ أن يفتق دائرة القياس ، حتى قال منه أحد الباحثين : " حاول أن يفسد باب القياس ، ويلقي نهائيا اندلاقا من نزعتهم الظاهرية (٦) .

(١) البحر المحجل : ١١/٣ .
 (٢) سورة البقرة : الآية ١٠١ .
 (٣) البحر المحجل : ٢٠١/١ .
 (٤) سورة الصافات : الآية ٥٥ .
 (٥) البحر المحجل : ٢١٢/١ ، منظر : ٤٣٢/٨ ، ٣٦/٨ ، ٣٠٨/١٠ .
 (٦) الرد على النحاة ص ٢٨٣ . ونظر مقدمة الكتاب أيضا ص ٣٧ .

وكما رأينا أن أبا حيان لا يدعو إلى النشأ القهاس ، وأنه كان يأخذ به .

٧- نجد ابن مضا يدعو في كتابه الرد على النحاة إلى النشأ نظرية العامل ، فهو يرى خطأ أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعوا لغباراً فانهمسوا لا يتعلقان بعامل محذوف ، وأنه لا عامل ولا عمل . ونجد ، أيضاً ، ينكسر انصار (أن) بعد " فاء السببية " وروا المحبة

لما أوجمها فانه لم يدع إلى النشأ نظرية العامل ، بل سلكه سلك النحاة السابقين ، في الاعتناء بالعامل ، ويظهر ذلك في حديثه عن العامل في التثنية والتوكيد ، والابتداء والخبر وقد بينت رأيه في ذلك ، ولا ضرورة إلى تكراره هنا .

وخلاصة القول أن القول بظاهريته أبي حيان في النحوي ، وأنه كان ظاهرياً في النحوي - كما قيل - إنما هو قول مطلق وأمر بالغ فيه ، لأن تأثيره بالذهب الظاهري في منهجه النحوي كان محدوداً ، ولا يمكن أن نقوله - أن القول بأن نحوي كان نحوي ظاهرياً ، وإنما الذي نستطيع أن نقوله - هو أن تأثير أبي حيان بالظاهريته في منهجه النحوي ، كان كتأثيره بأي مذهب نحوي آخر ، فانه يأخذ منه ما يتفق مع منهجه وتفكيره في التفسير والسهولة .

الفصل الرابع

أبو حسان وأبو الحسن

أهوجيان واليهودون :

جاء أهوجيان في وقت وجد فيه نفسه أمام تراث نحوي ضخم ، لكنيسة لم يذهب أمام هذا التراث وما فيه من مسائل وأحكام موقفاً محايداً ، وإنما كان يختار ما يراه جديراً بأن يتبن ، وليس معنى هذا أنه كان يخفي نزعتيه نحوية في النجاة دون غيرهم ، بل دعه أكثر اختياراته تشير إلى نزعتيه اليهودية . . .

وليس في دأقه البحث حصر كل أو عرض كل المسائل النحوية التي وقف إزاءها أهوجيان ، ثم يرجع بحرقه منها ، وإنما سأكتفي بمعرض نماذج كافية بحيث نستطيع من خلالها أن نعرف منهجه النحوي .

من المسائل التي وافق فيها اليهودون :

١ - اختلف اليهودون والكرطيون في اشتقاق الاسم " ذهب الكرفيون إلى أن الاسم مشتق من الوم - وهو العلامة - وذهب اليهودون إلى أنه مشتق من الشو - وهو الملو ، وقد ذهب أهوجيان إلى ما ذهب إليه اليهودون يقول : " واليهودون يقول مادته سين وميم وواو ، والكوف يقول : وار ، وسين ، وميم ، والأرجح الأول " (١) ثم ملل ذلك بقوله : " لقولهم : أميت وسيت ، وسين وأسام ، وليسو كان على مذهب الكرفيون لقالوا : أوسيت ، ووسيت ، ووسم ، وأوسام ، وأدعاء أن هذه التصانيف كلها من باب القلب لا ضرورة تدعو إلى ذلك " (٢) .

وقد أخذنا الدراسات اللغوية المقارنة في العهد الحديث عن الخلاف في هذه المسألة ، حيث أثبتت هذه الدراسات أن كلمة (الاسم) من المواد الثنائية القديمة في العبرية ، وأنها كذلك في اللغات السامية الأخرى ، فالسین والميم مادة الكلمة ، وقد جنى بالآلة للتحويل إلى النطق بالساكن ، وهو السين ، يقول الدكتور حجازي : " وقد بحثت الكلمة في ضوء المصحح المتأخر ، ويرى معظم

(١) البحر المحيط ١ / ١٤٠ ، وبنار الانصاف المسألة رقم (١) .

(٢) التذليل والتكميل ، ١ / ٢٣ .

الباحثون أنها من كدمل ثنائي وهو السين والهمزة أو الشين والهمزة . نسسم
تأخرت بعد هذا في الاتجاه الثلاثي . والألف التي تليها في الخط العبري
في هذه الكلمة هي ألف وصل (١) .

٢ - وافق أبوحيان البصريين في أن المصدر هو الأصل في الاشتقاق .
والفعل . واسم الفاعل . واسم المفعول . وسائر الأسماء التي فيها
مادة المصدر وطوع استقلت من المصدر . خلافا للكوفيين الذين ذهبوا
إلى أن الفعل هو الأصل . والمصدر مقلوبه (٢) .

ويرى ولغسون أن رأى البصريين غير صحيح . لأنه يجمع
لصل الاشتقاق من الأصل في جميع أحوالها السامية . ويرى أن هذا
الرأى قد أخذ من البصريين عن الآريين (٣) .

٣ - اختلف البصريون والكوفيون في كدمل المصدر المتكلم " أنا " فذهب
البصريون إلى أن المصدر ثنائي . وهو مؤلف من الهزة والتنون .
والألف الأخيرة رائدة . أنى بها لبيان الحركة . وإذا وصلت
حذفها كما تحذف الياء في الوصل . وذهب الكوفيون إلى
أن الألف بعد التنون من نفس الكلمة . أي أن المصدر هو مجسم
الأحرف الثلاثة . بدليل إنبات الألف وحلا . وقد اتبع أبوحيان
مذهب البصريين حيث يرى أيضا . أن الهزة والتنون هو المصدر .
والألف رائدة (٤) .

(١) علم اللغة السامية - د . محمود خجاري - ص ٢٠٢ . ٣١٠ ،
ونظير تاريخ اللغات السامية - لولغسون ص ٢٨٣ ، ودراسات
في اللغة العبرية - د . خليل يحيى تاي - ص ٥٦ ، والنحو العبري
- إبراهيم الصامرائي ص ٤٣ .

(٢) (١) ارتداد : ١٦٥ ب . ونظير الإصحاح في مثل النحو - للزجاجي
ص ٥٦ ، والانساف المسألة رقم (٢٨) .

(٣) بنظر : تاريخ اللغات السامية - ولغسون : ص ١٤ .

(٤) الارتداد : ١٦٦ أ . ونظير في الفصل ١٩٣/٣ . والاشباه
والنظائر : ١٦٦/١ .

٤ - اختلف المصريون والكوفيون في أصل ضمير الفاعل (هو ه هي) فذهب المصريون إلى أن (هو ه هي) أصلان ه وعلى حين ذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الياء وحدها ه وما تهق زوائد .

وقد ذكر أبو حيان في البحر المحيد أن : " هو : اسم مركب من حرفين ه وما الياء والواو ه والياء أصل ه والواو زائدة ه بدليل سقوطها في الثنية والهمزة في (ما ه وهم) والأصل حسرف واحد يدل على الواحد الفرد " (١) ه وهو في هذا الرأي يتفلسف مع رأي الكوفيين ه لكنا نجد ه في الأرشاف يعود رأيا آخر يوافسق فيه المصريون ويرى أن (هو ه هي) بهملتها الاسم (٢) .

وإن ما أثبتته الأدبيات اللغوية القارئة ه تجعلنا نطمئن إلى رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الياء وحدها هي الضمير وما تهق زوائد ه فقد أثبتت هذه الأدبيات بعد تحليل الضمائر المعروفة في ضوء اللغات السامية على أساس تحليل قيمة كل ضمير إلى مكوناتها ه أن للضمير الأساس هو الياء " (٣) .

٥ - ذهب مذهب المصريون في أن كان وأخواتها يرفعن البتة ه وينصبن النصب ه على حين ذهب الكوفيون إلى أن البتة هان على رفعه الأول ه والدمر تصبه هان (٤) .

٦ - اختلف المصريون والكوفيون في هير (ان وأخواتها) ه فذهب المصريون إليها الرافعة له ه وذهب الكوفيون إليها لم تعمل فيها ه فيما ه بل هو يان على رفعه لها ه ولها ه قال أبو حيان : " وكسوت هذه الأحرف رابعة الهمزة هو مذهب المصريون وهو الحق " (٥) .

(١) البحر المحيد : ١٣٣ / ١ ه ينظر في شرح الفصل : ٩٦ / ٣ ه والانشاف المسألة رقم (٩٦) ه

(٢) الأرشاف : ١٢٢ ب ه

(٣) علم اللغة : د ه حجاز م ٢٠٠ ه يناير : تاريخ اللغات السامية - لولفسون م ٩ ه والتطور النحوي لبرجستراس م ٥٢ ه والفلسفة اللغوية لبرجس زبدان م ١١٦ ه

(٤) الأرشاف : ١٦٣ ب ه ونظر في شرح الامتنى : ١٠٦ / ١ ه

(٥) التذيل والتكميل : ٤٦ / ٢ ه والأرشاف : ١٧٦ ب ه والهمزة : ١٣٤ / ١ ه

من الرأى أن رأى البصريين أكثر اتساقا واتفاقا في تفسيره
القولاء وأحكامها .

٧- يرى أبو حيان أن (لعل) لا تأتي بمعنى الاستفهام خلافا
للكوفيين (١) .

٨- اتفق البصريين في تقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمره
على حين يرى الكوفيون أن القسمة ثنائية (٢) .

٩- يرى أن (هَلْ) ليست من أدوات العطف بخلاف الكوفيين (٣) .

١٠- اتفق البصريين في أن (نعم) و (و) فعلان ماضيان لا يتصرفان
بخلاف الكوفيين في أنها اسمان (٤) .

١١- اختلفوا في إعمال اسم الفاعل مثل فعله أن يعتمد على نفي أو استفهام
وأن يكون مكبرا . خلافا للكوفيين - إلا الفراء - الذين لم يلبسوه
دون اشتراط ذلك (٥) .

ويذهب البصريين هو الأقرب إلى استدلال الأساليب العربية
الصحيحة . كما أنه لا ضرورة لدمر إلى استعماله .

١٢- كيف لا يجر بها . خلافا للكوفيين ودارب . ويرى أيضا أنه لا يجوز
الجازاة مسن حيث المعنى إلا أن يثبت ذلك في لسان العرب كثيرا
بحيث تدبر ثانيا كليا يثنى على مثله الفراء . فلا يثنى أن يلتفت
إلى مثل النحاة يقولهم : كذا . يثنى أم لا . وكيف تجلس أجلس .

(١) البحر المحيط : ١٣/١ . ١٢/٦ . والارتشاف : ١٢٧ أ . ونظر
الجاني الداني - للمرادى ص ٨٠ .

(٢) الارتشاف : ٣١٤ ب . والنكت الحسان ١٦ ب . ونزار : معاني
القرآن - للفراء : ١٦٥/١ . ١٦٦ .

(٣) الارتشاف : ٣٠٥ أ . والبحج : ١٣٨/١ .

(٤) الارتشاف : ٣١٧ أ . والتذيل والتكميل : ٢/٢ . ونظر الانصاف
السألة رقم (١٤) . والنكت الحسان : ١٦ ب .

(٥) الارتشاف : ٣٦٠ ب . وطريق السالك : ٣٢٢ . والبحج :
١٥/٢ .

وقال المرادون نقل الكسائي عن أهل الحجاز (سؤا فسل) ،
بعد فالفاء من غير ضرورة ، فدل على أنها لغة (١) .

وفي الحقيقة من المستحيل أن نحكم بأن السين حرف قد انقطع
من سوف ، لأننا نجهل تلك المراحل - أن وجدت - التي تطورت بها
كلمة (سوف) ، وإن القول بأنها حرف مستقل ، فهو مقتطع من شيء هو
الأقرب إلى واقع اللغة .

١٤ - الخبر بعد (ما) العجاجة مضمياً بها ، لا يستقل حرف الجر وهو
الهاء ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا أصل لـ "ما" ، وأن ما
بعد ها منه أو غيره ، وأن الهمزة تنصب ، ينزع الخافض ، وهو
الهاء (٢) .

١٥ - إذا وقعت (إن) بعد (ما) العجاجة نحو : ما إن زيد قائم ،
فإنها تكون (ما) من العمل ، خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى
أن (إن) نافية قد أتت بعد "ما" تؤكد (٣) .

وهو صاحب التصريح أن هذا القول مردود " فإن المرب
قد استعملت (إن) الزائدة بعد "ما" الموصولة الاسمية
والحرفية لشيئها في اللفظ (ما) النافية " بما أن التثنية زائدة ،
لم يكن الزادتها بعد الموصولتين مسوغاً (٤) .

١٦ - إذا لا تسيل الجزم إلا في ضرورة الشعر ، نحو :
استغن ما أغناك ربك بالناس ، وإذا تصبأ فمادة فتجمل (٥) .

(١) الجنى الدانى : ص ٤٥٨ .

(٢) الارشاف : ١٥٠ ، ١٧١ ب ، وبنظر الانباء المسألة رقم
(١١) .

(٣) الارشاف : ١٧١ ب ، وبنظر الجنى الدانى : ص ٢١٠ ، والنكت
الحسان : ١٦ ب .

مرآة المفردات

(٤) شرح التلويح : ١٦٧/١ ،
(٥) الارشاف : ٣٨٣ أ ، وبنظر المننى : ص ١٢٨ ، والضرائر

للألويس : ١٥٦ .

وقد نسب المرادى : جواز الجزم به (إذا) مطلقا إلى الكافرين (١) .

١٧ - اسم الواقع بعد لولا مبتدأ مرفوع بالابتداء (٢) .

١٨ - ذهب - وفانا لمهينين والمهينين - إلى أن، حيث تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى الفرد ، وأما ما جاء نحو :

ونطمعهم تحت العجا بعد فهمهم بهيئ العرافين حيث لى المعائم
فهو من النادر (٣) .

١٩ - هم الكافرين أن (أن) تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه (واتقوا الله
أن كنتم مؤمنين) (٤) .

على حين يرى أبوجهان أن (إن) الشرطية لا تأتي بمعنى (إذ)
خلافًا للكافرين (٥) .

وقال المرادى : " ولم يثبت في اللغة أن (إن) بمعنى (إذ)
وأما قوله تعالى " إن كنتم مؤمنين " فقول : (وإن) فيه شرط محض ،
لأنها أنزلت في ثقیف ، وكان أول دخولهم في الإسلام ، وإن قد رنا
الآية فيمن تقرروا بأنه فهو شرط مجازي على جهة التبالغة ، كما
تقول : إن كنت ولدی فأطاعنی " (٦) .

٢٠ - يرى أن الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن يحد بحرف النداء ،
لهذا : " اللهم يسمعني اللهم المدة من ثم النداء " والجمع
بينهما من الدوائر ، كقوله :

إني إذا ما عدتُ الصَّأ أقولها اللهم يا اللهما .

(١) الجنى الدانى ص ٣٦٨ .

(٢) الارتشاف : ١٤٦ ب ، والاصناف المسألة رقم (١٠) .

(٣) الارتشاف : ٢١٦ أ ، والمنتقى ص ١٧٧ ، والذرائع - للأوسى

ص ١٥٨ . وتحت العجا : أدنى أوساطهم .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٥٧ .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢٨٨ ب ، والمنتقى ص ٣٦ .

(٦) الجنى الدانى : ص ٢١٣ .

خلافًا للكوفيين فانهم يجهلون ذلك في السعة (١) .

٢١- ذهب الكوفيين الى أن الهم العدد في (اللهم) ليست عوضاً عن

(يا) التي لاتظهر في النداء ، وذهب البصريون الى أنها عوض عن

(يا) التي لاتظهر في النداء ، وقال الكوفيين : إنما قلنا ذلك

لأن الأصل في (يا الله) أنها بغير (يا) كما كثر في كلامهم

وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للتخفيف .

وقد علم أبو حيان على رأي الكوفيين هذا بقوله : " وعندهم

أن الهم العدد بقية من جملة حذفته قد روي : أنها بغير ، وهو

قول سخيف لا يحسن أن يقول من عنده علم (٢) .

ويرى الأستاذ عبد القادر المغربي : " أن أصل كلمة (اللهم)

هو (ألوهيم) في العبرية ، لأن الجمع باللغة العبرية ، يكون

بزيادة يا ، وهم على آخر الكلمة ، وقد اتخذت العبرية الياء والهم

للدلالة على الجمع ، في الاسم الظاهر ، ولكنها قلبت النون ميماً

مثل جمع (يديون وصالحون) ، ثم ينتهي الى التول بأن في اللغة

العبرية آثاراً باقية من اللغات السامية ، وأن الهم الدالة على الجمع

من أحسن تلك الآثار ، كما أن صيغة الجمع في العبرية تفسد

أحياناً الهالدة والتمظيم ، لا التمدد والكثرة ، كما أن معنوس

المبالغة والتسامح لم يستند في الروايات إلا من جهة الجموع

العبرانية (٣) .

وذهب الأب انستاس الكرمل الى : " أن هذه الهم

قد جاءت لانعنائهم ، وذلك عندما رأى أن الهم في كلمة (البلهيم)

للتعظيم ، وإن كان في حد ذاتها للجمع ، فهو تنبيه قسوس

المبرانيين اليهم ، ومعناها بالحرف (الاله) ، وهم لا يجهلون

به إلا الواحد الفرد ، وإن جمعوه للتعظيم (٤) .

(١) الأرتشاف : ٢٨٣ ب ، ونظر المقتضب : ٢٤٢/٤ ، والضرائر

للألويس ص ١٨٢ .

(٢) الأرتشاف : ٣٤٦ ب ، ونظر الأتشاف المسألة رقم (٤٧) ، والأعباه

والنفاثر : ١٦٢/٢ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ١٦٠/٨ .

(٤) مجلة لجنة الصرف - الكرمل : ١٣٢/٦ ، السلة السابعة سنسنة

١٩٢٦ م .

وقد أكد هيرميس لهذا ان هذا المعنى للميم بقوله " وما يحسن ذكره في هذا المقام أن الميم في العربية تلحق بأواخر الأسماء للتعظيم • فمثال رجل يحرم أي : يحركهم • وتري بين دلالة هذه الميم • ومع الجمع علاقة مائة • بحيث يكاد يثبت أن كليهما واحد • لأن التثنية والكثرة صورتين متقاربتين الشكل في ذنبتنا (١) •

ومغلاصة القول : أننا نوافق الكوفيين على أن هذه الميم ليست موحداً من حرف التثنية • ولا نوافق البصريين وأبا حيان الذين جعلوها بدلاً من (يا) • لأن التثنية المألوف في اللثة أن زيادة الحرف على الاسم إما للمبالغة • وإما للتقوية والتفخيم (٢) •

وإن زيادة الميم في (اللهم) قد جاءت للتعظيم والمبالغة • لا بد لأن من حرف التثنية • كما يعتقد البصريين وأبو حيان • وتسلطنا أن هذه الميم قد جاءت للتثنية والمبالغة لا بد لأن من حرف التثنية • بدلنا من هذا لا يقدم لامة فيها • وعلى هذا فاننا لا نعد ما جاء من الأسماء الفاسدة التي جمعت بين الياء والميم في (يا اللهم) من باب الضرورة الشعرية • وإنما نعوأملوب قبول لا ضرر من الأخذ به واستعماله •

٢٢ — اختلط النحاة في إظهار أن بعد " كي " نحو : بعثت كي أن أزورك • فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهارها إلا في ضرورة • وجسور الكوفيين لذلك في السمة •

قال أبو حيان : " والمحمول أن إظهار (أن) بعد كسسين المتعيل بها (ما) كقوله : فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تفسر وتؤدما • وأما بنهر (ما) فلا أحسنه (٣) •

(١) الفلسفة اللدنية ص ١٢ •

(٢) الصاحبين ص ١٦١ من ١١ •

(٣) الأرتشاف : ٢٤٧ • والتدويل والتكميل : ١٤ / ٥ • والانتصاف المسألة

رقم (٨٠) • والمعنى ص ٢٤٧ •

٢٣ - اتبع مذهبهم وجعلهم البصريين في أن المرفوع بعد (إذ) و (إن) (الفرطية) في نحو : (وإن أحد من المشركين استجارك) (١) ، يهرب فقلنا لفعل معدوف لا مبتدأ (٢) .

٢٤ - ذهب الكوفيون ، وجماعة من البصريين كالأخفش والفارسي إلى أن (لا سيما) من أدوات الاستثناء ، وذهب البصريون إلى أنها ليست من أدوات الاستثناء .

قال أبو حيان : " والمصحيح أنها ليست من أدوات " (٣) .
والحق ما اختاره أبو حيان ، لأن قولنا مثلا : أحب الفرائس
ولا سيما التفاح ، فإن " لا سيما " تفيد التلميح ، لا الاستثناء ،
والذكر بعد وا ليس مستثنى ، بل يهتد على أوليته بالحكم النسب
لما قبلها .

٢٥ - اتبع البصريون في أمثال الثاني في باب التنازع (٤) .

٢٦ - يرى أن (ليس) لم يثبت كونها عاطفة ، خلافا للكوفيين الذين
يرون أنها تكون حرفا عاطفا (٥) .

والشبه في استعمال ليس في الأساليب المهمة أنها تستعمل
للنفي ، لا للمعطى .

٢٧ - يرى أن (أن) تقع مفسرة لضمون الجملة ، وكون أن تأتي للتفسير
هو مذهب البصريين ، وقد أنكر الكوفيون (أن) التفسيرية (٦) .

٢٨ - ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كما) ، وينصبون
التضارع بها ، بشرط أن لا يحصل بعدها شيء ينال ، واستشهدوا
بقول الشاعر :

(١) سورة التوبة ، الآية ١٠٦ .

(٢) ينظر الارتقاء ٢٨٥ ب ، وهم الفصل ١٠ / ١ .

(٣) منبج السالك ص ١٢٢ ، والهج ٢٣٦ / ١ .

(٤) الارتقاء : ٢٣٦ .

(٥) الارتقاء : ١٢٥ أ ، والجنس الداني ص ٤١٨ .

(٦) الارتقاء : ٢٥٦ أ ، والنبي ص ٤٢ .

وطرفه إما جئت فاحبته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر.
أراد : كما يحسبوا .

وقد ذهب أبو حيان مذهب البصريين في أن (كما) لا تأتي
بمعنى " كما " ، وأن " كما " في البيت كحلها " كما " وحذفت
الياء للضرورة (١) .

وقال الفارسي : " الأهل : كما حذفت الياء " وقال ابن
مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب
الفعل بها لتبيينها في المعنى (٢) .

وأرى أنه من الأفضل أن تصد الكاف للتعليل ، و " ما "
مصدقة ، والتقدير : لأهل حسابهم .

٢٩ - يرى أنه لا يزال غير (كان) ، خلافا للكوفيين الذين أجازوا زيادة :
أصب وأصبح في التعجب ، وحكوا : ما أصبح أبوها ، وما أمسى
أدناها ، يمتون : الدنيا (٣) .

وإذا كما قد أجزنا زيادة كان في التعجب ، فإن رفض زيادة
أصب ، وأصبح أمر غير مقبول ، ولا فسر من قبول هذا الأسلوب ،
واعتبار زيادة فيها .

٣٠ - يرى أن " أن " حرف تفسير ، نحو هذا الذي بشرني : الأبعد ،
خلافا للكوفيين في أنها حرف عطاف (٤) . والصحيح أنها
التفسيرية ، وما بعدها عطاف بيان (٥) .

والأول مذهب البصريين لدخوله من التكلف والتعقيد .

(١) ينظر : الارتشاف : ٣٨٥ ب ، وينظر الجنى الداني ص ٨٣ ، والانصاف

السألة رقم (٨١) .

(٢) المنى ص ٢٣٥ .

(٣) الارتشاف : ١٩٦ ب ، ٣٢٣ أ ، وينظر شرح الكافية : ٣٠٦/٢ .

(٤) الارتشاف : ٢٥٦ أ ، ٣٠٥ أ ، والمنى ص ١٠٦ ، واليهج : ١٣٨/٢ .

(٥) الجنى الداني ص ٣٤ .

- ٣١ - اتبع المصيرين في أن (كأن) لا تفارق التنبيه ، على حين ذهب الكوفيين إلى أنها تكون للتنبيه (١) .
- ٣٢ - أن تعصب اللسان المضارع ولا يهتم بها لئلا تكون للكوفيين (٢) .
- ٣٣ - أن أسماء الأفعال تعد أسماء أفعال ولا أفعال ، خلافاً للكوفيين (٣) .
- ٣٤ - اختلف النحاة في جواز وزن الماضي لمجرى لكان وأخواتها ، فذهب البصريون إلى جواز ذلك مطلقاً ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط اقتران الماضي بقد ظاهرة أو مقدرة لتفيد تعصب الماضي من الحال ، وقد اختار أبو حيان مذهب البصريين لكثرة في كلام العرب يقول : " فقد كثر السماع بضمير قد دلالة ونشأ في القرآن وغيره : قال تعالى " ولقد كانوا عابدين لله " (٤) . وقالت العرب : أصبحت نظرت إلى ذات التانهر .

وقال : وقد كانوا فأسس الحى ساوياً .
وقال : ثم أضخوا لعب الدهر بهم (٥) .

وما ذهب إليه أبو حيان يتفق مع منهجه في الانتصار لما سجع ركزت شواهد .

- ٣٥ - اتبع مذهب البصريين الذين لا يقولون أن تقع اللام المؤكدة فيس جهر " لكن " على نحو ما تقع في جهران ، وذهب الكوفيون إلى اجازة ذلك واحتجوا بقول الشاعر :
- يلوئنين في حبّ ليلى ، مرادى
ولكنى ، من حبه لعميد .

-
- (١) ينظر الارتشاف : ١٧٢ ، ينظر الجنى الدانى ص ٥٢٣ ، والمنشئ ص ٢٥٤ ، والجمع : ١٣٣/١ .
- (٢) الارتشاف : ٢٥٦ ، والمنشئ ص ٤٥ ، والجمع : ١١/٢ .
- (٣) الارتشاف : ٣٦٥ ، والجمع : ١٠٥/٢ .
- (٤) سورة الأحزاب ، الآية : ١٥ .
- (٥) الارتشاف : ١٦٦ ، والبحر المحيط : ١١٤/٤ ، ١٨٢/٨ ، والمنشئ ص ٨٣٣ .

واحتج اليهود بأن ذلك ما لا يعول عليه • وحملت السلام
على الزيادة (١) •

أبو حنيفة

وما ذهب أبو حنيفة إليها من أن يعول عليه من عدم الاعتداد بالشاذ
٢٦ - لم يجوز أن يفسد بين " لن " ومحولها بالعرباء • خلافا للكوفيين (٢) •
٢٧ - اختلف في (يذ) فقال اليهود : يحمله • وقال الكوفيون : مركبة •
ثم اختلف الكوفيون في تركيبها • فقال الفرأ : أصلها (من ذو) : متين
الجارة • و " ذو " الطائفة •

X

وقال غيره : أصلها " من إذ " من الجارة • وإذا الظرفية •
قال أبو حنيفة : " والتركيب دعوى لا يقن على صحتها • لم يسل •
بل هي واضحة الفساد (٣) •

• وبه ولي أن (يذ) مركبة من (من والد) • ثم حذفت الهمزة •
وبعد تركيبها أصبح لها حكم جديد •
٢٨ - ذهب الكوفيون إلى أن لا استغناء بـ (آل) والأصل في ما لزيد :
بـ آل زيد • وهو أبو حنيفة " أن اللام أصل وليست بـ (آل) " (٤) •
وهن السحب أن نظروا بالدليل الذي بين لنا انتقال لام
الاستغناء من (آل) إلى الـ • وروى المستعمل عليها • والأقرب إلى
واقع اللغة أن نقول إن لا الاستغناء أصل • وليست بـ (آل) •
٢٩ - لا يستثنى في التوبة عن الآلة بالفتحة • فلا يقال : وامسسه
وأنت تتركه • وامسره • خلافا للكوفيين (٥) •

-
- (١) الارتشاف : ١٨٠ ب • ونظر معاني القرآن للفرأ : ٤٦٥/١ •
والإبصار المسألة رقم (٢٥) • والمنى ص ٣٠٧ •
(٢) البحر المحيط : ١١٨/١ • واللمع : ٣/٢ •
(٣) منج السالك ص ٢٥٥ • والارتشاف : ٢٠٥ ب • والانصاف المسألة
رقم (٥٦) وشرح الفصل : ٤٦/٨ •
(٤) الارتشاف : ٢٥١ • وشرح الكافية : ١٣٤/١ • والجنى الدانسي
ص ١٠٤ •
(٥) الارتشاف : ٢٥٢ • واللمع : ١٨٠/١ •

- ١٠- ذهب مذهب البصريين في أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجعود ، وبعد حرف المرادفة (الى) أو (كي) الجارة . وبعد فاء السببية ، وروا المعية ، خلافا للكوفيين الذين يرون أن هذه الأحرف تأتي الناصبة بنفسها ، أو أن الفعل منصوب بالصرف أو الخلاف .
- ١١- انتهى مذهب القصريين في أن التمييز لا يكون إلا نكرة (٢) .
- ١٢- ذهب الكوفيون إلى أن (كم) اسم مركب من (ما) زيدت عليها الكاف ، فصارتا جميعا كلمة واحدة . . وذهب البصريون إلى أن (كم) مفردة ، واستدلوا بقوله : إنما قلنا أنها مفردة ، لأن الأصل هو الأفراد ، وإنما التركيب لغيره . . وبالأصل ، نحن عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل ، فسر إلى إثبات الدليل ، بعدوله عن الأصل . واستدحاج الحال أحد الأدلة المعتمدة (٣) . وفي هذا الدليل يظهر الإصراف في التلخيص ، والهدم من يوم اللغة .
- ونجد أن أبا عبيان بناسر البصريين في رأيهم فيقول : كم اسم مركب ، لا مركب . (٤) .
- ويرى بعض المحدثين إلى أن (كم) أصلها من " الكاف " و " ما " (Ka - Ma) (٥) .
- ونرى من يرون أن (كم) منحوتة من كاف التشبيه و " ما " الموصولة ، لأنها في أخوات الصرية (كما) فكان الأصل في مؤداهما الاستفهام عن العائدية أي : أنه كان يتقدم بها ما مقاد (مثل ماذا) وبلا استعمال الخصص لا استفهام عن الكمية العددية . (٦) . ولعل فيما توصل إليه المحدثون فيه ما يميز رأي الكوفيين .

(١) بتاريخ ١٧ رمضان ١١٦٣هـ / ١٧٩٠م ، وانصاع المألفة

• (Y1, Y2, A1, A2, Y3)

(٢) ينظر البحر المحيط ١١١/١ والمرجى ٢٥٦/١

(٣) الانصاف السألة رقم (١٠) .

(١) بندر البحر المحيط ٢٦٤/١، والبحر ٢٥/٢

(٥) انوار النور - لبرجسترامر ص ١١٩٠٣٥

(٦) الفلسفة الذرية لجرجي زيدان ص ٢٨٠.

١٣- اختلف النحاة في افعال (إن) الضعفة ، فذهب الكوفيون الى أنها لا تحمل ، وذهب البصريون الى أنها تحمل كالشدة عملاً واحكاماً . وقد اختار أبو حيان مذهب البصريين لأن السماع يشهد لهم في تخفيفها واحكامها . (١) .

وقال المراءى : " وبطل قولهم - يحذف الكوفيين - أن من المرب من يثقلها ، بعد التثنية عليها وهي شدة ، فيقول : إن صراً لطلق حكاة مبهمة " (٢) .

والأولى رأي البصريين ، لأن الدجاج يثقل له ، وعذا ما يثقل أيضاً مع مذهب أبي حيان في اعتناؤه واحترامه للمسرح . كما أنه اذا كان الكوفيون قد ذهبوا (٣) الى أن (أن) الضعفة تحمل في المفسان النصب مع العذب من غير بدل ، فمن الأولى أن تحمل (أن) بحسب تخفيفها .

١٤- اتهم مذهب البصريين في عدم التسديد من الصاد والبهاض (٤) .

١٥- يحمل الحد رعل الفصل مظهرها لا مضمراً ، بخلاف الكوفيين ، فانهم يسمون أجازوا افعالهم مضمراً (٥) .

١٦- اختلف البصريون والكوفيون في تركيب (لكن) ، فهي بسيطة أم مركبة ؟ فذهب البصريون الى أنها بسيطة ، وذهب الكوفيون الى أنها مركبة ، واحكامها أن يثبت عليها (لا ، والكاف) ، وقال القراء : لكن مركبة ، اصلها (لكن أن) ، فطردت الهزة للتثنية ، ونون لكن للمساكن .

(١) ينظر الارشادات ١٨٦ أ ، والتذهيل والتكميل ١٢٣/٥ ، والبحر المحیط ١٠٥/٣ ، والاصناف المسألة رقم (٦٤) ، والنكت الحسان ٢٥ ب

(٢) البنى الداني ر ٣١٥ ، ينظر الكتاب ٢٨٣/١

(٣) ينظر الانصاف المسألة رقم (٧٧) .

(٤) الارشادات ٣٢٥ أ ، والاصناف المسألة رقم (١٦) ، والنكت الحسان ١٥٠ أ

(٥) الارشادات ٣٥٨ أ ، والتذهيل والتكميل ٦٤/٧ ، والنكت الحسان ٢٧ ب

وتعلمون الفرائد ١٥٤/١ .

قال أبو حيان " ومن غريب ما قيل في لكن أنها مركبة من كلم شسلا (٧) للثني والكاف للدهاء، وأن التي للاثبات والتعظيم، وأن الهجزة حذفست لاستتفال، وهذا قول فاسد، والله صريح أنها بسيطة (١) .

وبما رجع، هذا الاضطراب في أقوال القدماء بتركيبها إلى أنها مادة البنسما، وقد أثبت الباحثون المحدثون أنها مركبة من (لا) و (كن) التي تعني في السبئية (هكذا) بمعنى (لا كن) : ليس كذا (٢) .

وبعد وأن هذه الكلمة يدل عليها التركيب، لا البساطة، وفي اثبات دعوى التركيب ثبوتية لهذه ذهب الكوفيين .

١٧- ذهب إلى أن المصدر الطون بسما، عمل فعله . خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه إذا وقع بعد المصدر منصوب، فهو باضمار فعل يفسره المصدر من لفظه، كقوله تعالى " أو إلهام في من ذى مغربة يتيماً (٣) .

١٨- ذهب الكوفيين والبريد إلى أن واو ربا محروبة، وأن الجربا الواو لا (رباً) المحذوفة . قال أبو حيان " والمشهور أن الجرب بعد ها باضمار (رباً بعد واو) (٤) . ونوط ذهب الكوفيين (٥) لأن قلبيدة البسبين أن حروف الجرب لا تاجل، مرة (٦) . ويرى أبو حيان أيضاً أن (رباً) حروف جرب، وليست اسما، بل ألفا في ذلك الكوفيين (٧) .

١٩- ذهب ابن أبي البرون إلى أن (لا ت) أصلها (ليس) فقلبت باؤهما ألناً، وأبدلت سينها تاء، كراية أن تلتقي بحرف التنين، وقال أبو عبيدة وابن الداراة : أنها كلمة مكونة من (لا) النافية والتاء الزائدة في أول الميم . وذهب الجمهور إلى أنها مصروف نفس أصله (لا) ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في (ليست) و (ليست) .

-
- (١) البحر المحمود ٣٢٢/١ والتذليل، والتكميل، ٤٣/١، وشرح المفصل ٧٦/٨ والمغنى ص ٣٨٤، والنكت الحسان ١٦٦ .
 (٢) التلويح ص ١١١، والفلسفة اللغوية ص ٧٧ .
 (٣) الأرشايف ١٣٥٩، وشرح الأسماء ٥/٤، والصح ١٣/٢ .
 (٤) الأرشايف ١٢٥١، ١٦٣، والمقتضب ١١٦/٢، ٢٤٧ .
 (٥) مدار المنى ص ٤٢٣، والجنى الداني ص ١٥٤ .
 (٦) النكت الحسان ٣٦ ب .
 (٧) ينظر الأرشايف ٢٦٢، والمغنى ص ١٧٩، والجنى الداني ص ٤٣٨ .

وذهب أبو حيان إلى موافقة الجمهور حيث يقول : (والصحيح أنها " ٧ " زادت عليها التاء ، ولم يستبدل من السين ولا ملهدة في حين ، خلافاً لمن ذهب إلى ذلك) (١) . وذهب بعض المحدثين إلى أن (لا ت) اشتقت من (٧) (٢) وبمضمون يرن أن (لا ت) هذه تصحيف لـ *Loait* الآرامية التي يرى برجستراسر أنها مركبة من (٧) واسم معناه الوجود ، وأن ما يسمى *Loit* لا يريد (٣) وبما يمكن من أمر فان النحاة قد أدركوا أن (لا ت) مركبة ، وقد أكدت الدراسات الحديثة تركيبها .

أبو حيان وأئمة البصرة :

لكن تكامل لدينا صورة صحيح أين حيان وموقفه من نحاة البصرة والاحاطة بأرائه وفاته لا بد لنا من معرفة موقفه من بعض أئمة نحاة البصرة الذين كان لهم بعض الآثار ، والخطاير والفتوحات التي انبثرت منها عن البصريين ، وقد وافقهم أبو حيان على بعضها ، وخالفهم في بعضها الآخر .

١ - أبو حيان والدليل بن أحمد :

ذهب الدليل إلى أن (لن) مركبة من (لا ، ن) حذفت همزة (أن) فدلها هم ، حذفت الألف لالتقاء الساكنين . وذهب أبو حيان إلى أن (لن) حرف نشي ثنائي الوضع ، لا مركبة من (لا ، ن) خلافاً للدليل . (٤) .

وما يجعلنا نستطيع التيقن بتركيبها هو ما نجد من تقارب لفظي بين (لن) و (لا ، ن) بالإضافة إلى تقاربهما المعنوي ، وهو النفس والاستقبال ، وقد أكدت الدراسات الحديثة القول بتركيبها ، فتصد ذهب برجستراسر إلى أن (لن) مركبة من (لا ، ن) (٥) . وقال آخر

(١) مخرج السالك ص ٦٥ ، والتذهيل والتكميل ٢٦ / ٢ ، والبحر المحيبي ص ١١ / ٢ ، والنكت الحسان ٢١ / ب .

(٢) التذوق النحوي ص ١١١

(٣) في النحو القديم ص ١٠٠ ، والمفرد ص ١٦٠ ، والتطور النحوي ص ١١١

(٤) التذهيل والتكميل ٦٥ / ٥ ، والبحر المحيبي ١٠٢ / ١ ، والنكت الحسان ٥١ ب

(٥) التذوق النحوي ص ١١١

(لن مفعولته من لا النافية ، وأن المندوبة ، فقصدا وبها في بساىء
أمرها نفى المصدر الذى يلحق فيه معنى الاستقبال ، ثم أطلقت لنفس
الاستقبال (١) .

٢- ذهب الدليل الى أن (ميم) مركبة من (مء ، ما) . . . ولكنهم
استفهموا التكثير فأيدها من الداء الأولى داء ، وجعلوها كالشئ الواحد
على حين اختار أبو حيان فيها الهمزة (٢) .
وذهب المحدثون الى تأييد الدليل في تركيبها ، قال برجستراسر " وقد
تضاعف (ما) لتأدية معنى الابهام والتكثير فتصير (ميم) بساىء
(ما ، مء) (٣) .

وقال سيبويه " ويجوز أن تكون مء كالميم الهمزة (ما) (٤) .

ورأى سيبويه نحو الصحيح عندي .

٣- ذهب الدليل في أحد أقواله الى أن (الذن) مركبة من (اذ) و (أن)
قال أبو حيان والصحيح أنها غير مركبة (٥) .

التكثير

٢- أبو حيان وسيبويه :

استأثر كتاب سيبويه بثناء كبرة من النحاة فكان مصدرا لهم الأول الذى
ينهلون منه علم النحو والسر . فمكثوا على دراسته وشرحه ، وفيه .
صحتنا أن نرجح قد رأينا كبراً من اختلاف النحاة الى اختلاف فهم في فهم كتاب سيبويه ،
وتجليل أحكامه .

-
- (١) الفلسفة اللغوية لجرى ليدان ص ٧٨
(٢) بدار القشاش ١٨٩ ب ، والتذليل ، والتكميل ٣١٧ ، والنكت الحسان ٥٦
(٣) التذليل والنحو ص ١٢٣ ، والفلسفة اللغوية ص ٧٨
(٤) الكتاب ٢٣ / ١
(٥) التذليل والتكميل ٦٦ / ٥ ، والبيان الداهين ص ٣٦٢ ، والهج ٦ / ٢ .

ومعها يكن من أمره فقد تحول ما ذكره سيهويه في كتابه من قوليد النحوي
والدورثي إلى " ما يشبه نجوما قطبيه ثابتة " مثال النجاة بعدة إلى اليهم يستندون
بأغولتها في سبلحشهم وصنفااتهم " (١) .

فكان أبو حيان يحد كتاب سيهويه من أجل كتب النحوي وأغزرها فلما يقول
" والكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب " إذ هو المطالع على علم الإعراب والمبسط
من معالجه ما دون والطوط من لسانه ما عجز . فجدد من تأقت نفسه إلى علم
التفسير وترقت إلى التفتيش فيه والتدبر في أن يحتكس على كتاب سيهويه ، فهو فسر
هذا الفن الممول عليه والمستند في حل المشكلات إليه " (٢) .

وان اعتماد أبو حيان على كتاب سيهويه في كل حركات وسكنات أمور واضح
ويلاحظ القارئ أنه يحاول أن يملأ كتاب سيهويه في ارتقاءه وكثرة ورود لسان
سيهويه في الارتقاء فقد يزل به بالحرف (س) فيقول مثلا : قال : س : وس :
س : ويدب س : وكان كثير الدفوع منه وإذا حاول أحد انكار رأى سيهويه
فانه يرميه بعدم الفهم . يقول راداً على الفخر الرازي ، وذلك عندما تعرض لتفسير
قوله تعالى " والشار والشارقة فاقطوا أيديهما " (٣) " قرأ الجهمي :
والشار والشارقة بالرفع والرفع في " والشار " و " الشارقة " على الابتداء ، والخبر
محذوف والتقدير : هما ينلن عليكم ، أو هما قرأت عليكم الشار والشارقة
أي حكهما . وقرأ حمص بن عمر والشار والشارقة بالنصب على الاشتغال ، قال
سيهويه : الوجه في كلام السرب النصب كما تقول : هذا فاضويه ولكن أبيت
العامية إلا الرفع . يعني عامة القراء والمفسرين . ولما كان معظم القراء على الرفع
فأوله سيهويه على وجه يبيع ، وهو أنه يبيد . بهذا ، واليه خبر محذوف لأنه لو جعله
بنداً والخبر فاقطوا . والكان تدبها على وجه الوجه في كلام السرب . وقد تجاسر
أبو عبد الله محمد بن عمر المدهو بالفخر الرازي ، على سيهويه ، وقال عنه مالم يقله ، فقال
الذي ذهب إليه سيهويه ليس بغير . يدل على فساد وجوه الأول : أنه طعن
في القراءة المنقولة بالمتواتر عن الرسول وعن كلام الأمة وذلك باطل قطعاً ، قلت
بذا تقول على سيهويه ، وقلة فهم عنه " (٤) .

(١) الدواوين النحوية ص ٦١

(٢) البحر المحيط ٣/١

(٣) سورة المائدة الآية ٢٨

(٤) البحر المحيط ٣/٢٧٦ ، ٢٧٧

وبن اجلال ابن حيان لا آراء سبويه ودفاعه عنها . فانه لم يقف عند الحدود
التي رسمها سبويه . بل دبت به مخالفه في بعض الآراء القليلة أو النادرة .

ولا يحتاج مؤلفه من سبويه فاني سأعرض بعد المسائل التي توضح ذلك .

١- (لما) التعليلية حرف عند سبويه تدل على مطابقة بأخرى وبسبب

السببية . وقد ذهب ابن السراج ، وأبو علي الفارسي الى أنها ظرف زمان بمعنى
حين . قال أبو حيان " والمصحح مذهب سبويه " (١) .

وقال المرادي أيضا موصفا صحة رأي سبويه (والمصحح ما ذهب اليه سبويه) لا وجه : أحدهما : أنها ليست فيها من علامات الأسماء .

الثاني : أنها تتأهل لو . وتحقق ثنائيلهما . أنك تقول : لوقام زيد قسام
مرو . ولكنه لما لم يتم لم يقسم .

والثالث : أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها مابلا فيها .

والرابع : أنها تدبر بالتعليل ، والشروع لا تدبر بالتعليل .

والخامس : أن جوابها قد يفتن به (اذا) الفجائية كقوله تعالى (فليأثم بأثامها إذا هم عليها يفتكون) (٢) . وما بعد (اذا)
الفجائية لا يعمل فيها قبلها (٣) .

٢- مذهب سبويه أن (لما) مركبة من (ان) و (ما) . أدغت نون (ان)

في (ما) فصارت (اما) . وقال غير سبويه : ليست (لما) مركبة من
(ان) و (ما) . ولا معنى له (إن ما) .

قال أبو حيان " وهذا البداهة . فلهذا أول الأصل البساطونية
لا التركيب " (٤) . ولكن دعون التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٣- ذكر سبويه أنه من الأماكن التي تقع فيها (أن) رائدة . هو وتوحيها بين

(لو) ولعل القسم . نحو : والله أن لو فعلت لفعلت .

(١) الارتشاف ٢٦٠ ب ، والمغني ٣٦٦ ، والنكت الحسان ١٢١ ب .

(٢) سورة الزمعر الآية ٤٢

(٣) المغني الداني ص ٥٦٥ .

(٤) ينشر الارتشاف ٣٠٧ ب ، والجنى الداني : ٥٣٤ .

وقول الشامسة :
فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وذهب ابن مسعود إلى أنها حين " يومها لهذا الجواب بالقسم .

قال أبو حنيفة " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه " (١) .

٤ - يقول أبو حنيفة (١) وتسمية " لو " امتناعية ليس بجهد ، بل المبالغة
الصحيحة (لو) لها كان سيق لوقوع فهو ، وهي عبارة سيبويه (٢) .

وقد وضع الرمادي صحة رأي سيبويه بقوله : " ومبالغة أكثرهم : لو حشره ،
امتناع لامتناع ، أي قد دل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه مبالغة
ظاهرة ، لأنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب (لو) امتناعاً فسيحاً
فأنت قد ألتزمه ذلك غير لائق ، لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض
المواضع . كقولك لطائر : لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً ، فإلتزامه
محكم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . . . وكذا قول عمر في صبيح رضى الله
عنها : (لو لم يخلق الله لم يخلق) فعدم المصيبة محكم بثبوتها ،
لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم المصيبة ، فالحكم بثبوتها على تقدير
ثبوت العرف ، أولى . فهذا الأثر ، ولو هو ما دل على فساد قولهم :
لو حشر امتناع لامتناع (٣) .

٥ - ذهب ابن جني إلى أن (من) تزداد موصفاً ، كقول الشامة :
أنتج أن نفساً أناها حياضها . فلو أن من بين جنبيك تدفع

قال ابن جني : أراد فلو أن من التي بين جنبيك تدفع ، فعذب (عمن)
وزادها بعد التي موصفاً .
قال أبو حنيفة محتجاً بقول سيبويه (وقد سيبويه على أن " من " لا تزداد) (٤)

- (١) ينظر الارتفاع ٢٥٥ ب ، والكتاب ٤٥٥ / ١ ، والخراب ١٠٣ / ١ ، والمغنى ٥٠٠ .
(٢) البحر المحيط ٢ / ١٥٢٠٠ ، ٨٨ / ١ ، والمغنى ٣٣٢ .
(٣) البنى الداني سر ٢٢٢ - ١ / ١ .
(٤) الارتفاع ١٦٠ ب ، وينظر البنى الداني سر ٢٤٨ .

٦- ان كان الاسم المركب تركباً بالجملة، فمصر سبويه على أنه لا يجوز
توحيده، وزعم ابن مالك أن سبويه أجاز توحيده بالجملة، وكرر ذلك فس
تأنيده، وهو فاعل منه، وهو فهم على سبويه (١).

٧- ذهب سبويه إلى أن تكون الميم في (ح) من ضرورات الشمره قال :
وقد جعلها اشعر (هل) حين اضطر فقال :

وَيْهِي مِنْكُمْ، وَهَوَىٰ مَعَكُمْ، وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَا مُا

ثم يقول أبوحيان (وليس التسيكين مقبوضاً بالشعر كما زعم بعضهم، بل
ذلك لغة لعمرو السرحي) (٢) وقد بهاء أن التسيكين لغة ربيعة وزعم (٣)
وهو محجى بالليل أنها لغة بالاجليان (٤).

٨- ذهب الدليل وسبويه إلى أن (كأ) مركبة من (أن) و(كاف)
التعبيه، وأن أصل كان زهداً أسداً، وإن زهداً كالأشد، فالكاف للتعبية
وأن مؤنثة له.

قال أبوحيان "والأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتعبية كالكتاب" (٥)
ولعل بعد السند بهذه الكلمة هو اللان جعلنا لانليج فيها وهو
التركيب، لأن التركيب ظاهر في (كان) وربما كانت هذه الكاف بقية
من كلمة حذفت، ولم يبق فيها إلا هذا الحرف (الكاف) ثم تركب مع
(أن) وأصبح لها بالتركيب معنى وحكم جديد لم يكن قبله. وقد ذكر
بعض الحديثين أن الأصل في مؤنث الكاف هو التعبيه، يدل ليل كونها
هكذا في بقية اللغات الفرعية أما أنها لم تظهر أنه فقد من السريسة
وحفظ في أخواتها، فهي في الدهرانية بقية (كن) بقادها (كذا)
وبها يفسدون زهد كالأشد، وزهد كذا الأشد (٦).

-
- (١) الارتشاف ٣٥٤ ب
(٢) طبع السالك ٢٣٣، والبحر العميق ٨٠/٧، والكتاب ٤٥/٢
(٣) مدار المتن ٤٢١، والجلد الثاني ٣٠٥
(٤) مدار المتن الفرع ٣٠٣/١
(٥) الارتشاف ١٧٧ أ، وطبع السالك ٢٢، والكتاب ٢٦٨/١، والهج ١٣٣/١
(٦) الفلسفة اللغوية ٧٦.

١- لم يحفظ سببه الجر (عدا) و (خلا) ، وإنما نقل الجر بهمسسا
الاختصار .

قال أبو حيان " ثبت بالنقل الصحيح من العرب ، أن (حاشا) و (خلا)
(عدا) تصب الأسماء بها في الاستعانة ، ونحو : فإذا انجر كن حروفا .
وإذا انصب كن أفعالا . وهذا اليد ، ونحو ذهب الجرس والمارنسي .
والمهرج والزجاج ، وهو الصحيح ، لأنه قد ثبت من العرب الوجهان (١) .

١- اختلف في دخول (ما) في (حاشا) فخرج من ذلك سببه ، وقيل :
لو قلت : أتوس ما حاشا ليدا ، لم يكن كلاما ، وأجاز ذلك بعضهم على
قلة . ثم قال أبو حيان ، وهو ممن من كلامهم (٢) .

وما سمع من ذلك قول القاصر :

رأيت النار حاشا قريشا
وأنا نحن أنفسنا فملا

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إمامة أحد الناس إلى ، ملحاشا فاطمة (٣)
ولا أريد أن أحط في سرد الأمثلة التي تبين ما لله سببه عند أبي حيان من ثقة
ولعجب ، لأن هذا الأمر طاع في أكثر مواضعه . ويمكن أن نحصر موقفه من سببه
في اتجاهات ثلاثة :

١- أنه كان يتبع سببه ويختار ما يقوله ، ويبدو ذلك في أكثر المسائل التي
يحلها .

٢- أن مخالفته لسببه كانت قليلة جدا ، وقد ظهر ذلك كما رأينا في استدراكه
على سببه على أنه لم يحفظ الجر (عدا) ، وأن (كان) بسيط مست
لامرئية ، ودخول (ما) على حاشا . . وأن عسكن من (مع) ليس
محمولا بالضم .

٣- كان أحيانا يذكر رأي سببه دون أن يسليق .

(١) الإرتشاف ٢٢٦ أ ، والكتاب ١/ ٢٧٧ ، والادعاء المسألة رقم (٢٧) .

النكت الحسان ٢٢٣ ، وتعليق الفرائد ١/ ٣٣٦ ب

(٢) الإرتشاف ٢٦٦ ب ، والكتاب ١/ ٣٧٧ .

(٣) بذار البنى الداني ص ٥٦٥ ، وشرح التصحيح ١/ ٣٦٥ .

٣- أبو حيان والاختصاص (أبو الحسن، سعيد بن محمد التوفسي
سنة (٢١٥ ع)

١- أجاز الاختصاص أن تشي (إذ) مفعولاً به كقوله تعالى " واذكروا إذ أنتم
قليل " (١) ، ل (إذ) مفعول به ، ثم قال أبو حيان : واختار أن
لا تكون مفعولاً به (٢) .
وقال المرادي (ومن لم يرد ذلك جعل المفعول محذوفاً) (إذ)
ظرفاً عاملاً لذلك المحذوف والتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ
أو واذكروا حالكم إذ ويحذف لك (٣) .
وأن أنه من الأفضل أن تأخذ بـ (إذ) لأن القول بـ (إذ)
مفعول به يفتنيها عن تقدير مفعول به ل (اذكروا) ، وفي هذا بعد من
التقدير .

٢- ذهب الاختصاص أيضاً إلى أن (بها) مركبة من (هـ) (وا) (ما) ، وقد
اختار أبو حيان فيها البساطة (٤) ، ولكن دعوى التركيب فيها أظهر من
أقول ببساطتها .

٣- ذهب الاختصاص إلى أن (كات) الهمزة الزائدة لا تتعلق بشئ ، وقد أنكر
عليه ذلك أبو حيان (٥) .
والمشهور عند النحاة أن حرفاً لا يربطها من أن تتعلق بالفعل ،
أو ما في معناه .

٤- لم يجز الاختصاص الفصل بين المتصديقات والاسم بشئ ، لا تفصل ؛
ما أحسن في الدار ، لأن الفصل هنا ضعيف لا يتصرف .

-
- (١) سورة الانفال ، الآية ٢٦
(٢) الارشاد ٢٠٣ ، والجنى الداني ١٨٢
(٣) الجنى الداني ١٨٨ ، ومنظر المثنى ١١٢
(٤) الارشاد ١٨٤ ، به والمثنى ٤٣٦ ، والهي ٥٢ / ٢ ، والفك الحسن ٥٦
(٥) الارشاد ٢٥٨ ، والجنى الداني ٨٦ .

قال أبو حيان " وقد ثبت الفعل بهما بذلك في لسان العرب، ونشرهما
وناميهما، فمن النحويين من يذهبون كقولهم " وما أحسن في الهمزة لقاها " وأكثر في اللزات مطاوعها " (١)

وقول الشاعر :
ما أحسن ما أحسن في اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سهل إلى الصبر (٢)

ذهب الأخفش إلى أن (أن) الزائدة تصبغ المخارج وهي زائدة
واستعمل بالاسماع والقياس، أما السماع فتوله تعالى " وما لنا ألا نقاتل فـسـ
سهل الله " (٣) ، (وما لكم ألا تقاتلوا) (٤) ، وأن في اليمين زائدة
كقوله (وما لنا لا نؤمن بالله) (٥) .

وأما القياس : فهو أن الزائد قد عمل في نحو : ما جاءني من أحمد
وليس زيد يثائم .

قال أبو حيان " ولا حاجة له فيما استعمل به ، والشهور عند العرب أن عمل
(أن) في المخارج النصب " (٦) .

وقال السراي في رد على المحذور " ولا حاجة له في ذلك ، أما السماع
فمحتمل، أن تكون (أن) فيه صيغة منتهية الجملة (ما لنا) لتضمنه معنى :
ما طمعنا . وأما القياس ، فلأن حروف الجر الزائدة مثل غير الزائدة ، فـسـ
الاختصاص بها عمل فيه بخلاف (أن) فانها قد وليها الاسم ، فـسـ
قوله : كان طيبة . . . على رواية البصر " (٦) .

ومن الواضح أن ميزان التفضيل عند أبي حيان هو ما اتفق مع الأصول
النحوية ، وما اشتهر بين النحاة ، ومن هنا كان خلاقه مع الأخفش .

(١) ضريح السالك ص ٣٨١ ، وحاشية الديلم ص ٢٤/٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٦

(٣) سورة التوبة الآية ١٠

(٤) سورة المائدة الآية ٨٤

(٥) الارشاد ص ٢٤٦ ب ، والاصنام المسألة رقم (٧٧) ، والجنى الداني ص ٢٢٢

(٦) الجنى الداني ص ٢٢٣ .

- ٦- استدلال الاخضر، على اسية (على) بقول العرب : سَوَّيْتُ عَلَى ثَمَابٍ .
وقول الشاعر :
هَوْنٌ عَلَيْكَ هَلْ بَانَ الْأَمْسُورُ يَكْفَى الْإِلَهَ مَقَادِيرُهَا
قال أبو حيان : " ولا يلزم في نحوه : هَوْنٌ عَلَيْكَ ، ولا في سَوَّيْتُ عَلَى ثَمَابٍ ،
أن تكون اسماً ، فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في (الى) نحو قوله
تعالى (وَهَزَبَ إِلَيْكَ) (١) (وَاعْتَمَّ إِلَيْكَ جُنَاحُكَ) (٢) ، ولا نعلم
خلافاً في : هَزَبَ (الى) فَيُخَذُّ (هَوْنٌ عَلَيْكَ) ونحوه على ما ذكرنا عليه
(وَهَزَبَ إِلَيْكَ) (٣) .
- وهكذا نجد أنها حيان لا يقبل تلك التفسيرات التي لا تتفق مع الأصول
النحوية .
- ٧- ذهب الاخضر الى أن (كان) قد نزل واستدل بقوله تعالى :
" إِنْ السَّاعَةِ آتَتْ أَكَادَ أَخْطَبِيهَا " (٤) ، وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان (٥) .
- ٨- قال أبو حيان : " يجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام ، نحو : أين زيد ؟
أو مضافاً إليها نحو : صبيحة أليوم سفرنا ، بخلافاً للأخضر واليازجي .
فإنها أجازا زيد كبت ، ومروان (٦) .
- ٩- قال أبو حيان : " لا يجوز دخول (لعل) على (أن) فتقول : لعل أن
زيد أقام ، ولا على كان ، فتقول : كان أن زيد أقام ، ولا على (لكن) ،
فتقول : لكن أنك منحللت ، بخلافاً للأخضر ، في إجازة ذلك في ثلاثتها (٧) .
وقال البصرى : " وهذا ردي في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمم
في المبتدأ ، وإن لا يبتدأ بها " (٨) .
- ١٠- ذهب الاخضر الى أن (إذا) الفجائية حرف على حين ذهب أبو حيان الى
أنها ظرف مكان (٩) - وهو ذهب المبرد (١٠) .

(١) سورة مريم الآية ٢٥ (٢) سورة القصص الآية ٣٢
(٣) الارتقاء ١٦١ ب ، والرجل الداني ٢٤٤ ، ٢٧٢
(٤) سورة مريم الآية ٢٥ (٥) مدار الارتقاء ١٧٦ ب ، والبيح ١٢٦ / ١
(٦) الارتقاء ١٥٦ أ ، والبيح ١٠٢ / ١
(٧) الارتقاء ١٨٦ أ (٨) البيح ١٣٥ / ١
(٩) الارتقاء ١٥٦ أ
(١٠) مدار المشتبب ٥٧ / ٢ ، ٦٧ / ٣ ، والحنن ص ١٢٠ .

٢- أبو حيان والمبرد المتوفى سنة (٢٨٥ هـ)

١- أنكر المبرد أن تكون (لولا) حرف جبر وذلك إذا وليها الضمير المتصل .
كالياء ، والياء ، والكاف ، زلماً أن النحويين إنما أخذوا ذلك من قول

الشاعر :
وَكَمْ مَوَانٍ لَوْلَا نَ طَحَّتْ كَعَابِي
بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلْبِ النِّيقِ مَضْهِي

ثم قال : وهذه القضية فيها لحن كثير .
قال أبو حيان : وإنكاره ليس بشئ . هـ إذ نقلها الأئمة الأثبات ، وأما أنهم لم
أخذوا ذلك من البيت المذكور ، بل قد أنشدوا في ذلك :

ولولا لك لم يمرض لأحساننا حسن

ونال آخر :
أَهَيْتُ بِمَعْنَاهَا مِنَ الْيُسْرَيْنِ لَوْلَا لَهَذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجِجْ (١)
وكان سببه من أن (لولا) إذا وليها ضمير مثل : لولاك ، ولولاء ، كانت
حرف جبر ، وما بعد ها مجرور بها (٢) .

وقال اللطيف : أتفق أئمة اللغويين والكوفيين ، كالخليل وسيبويه
والكسائي والفراف ، على رواية لولاك عن العرب ، فإنكار المبرد له هذا من
والحق ، ما ذهب إليه أبو حيان وذلك لكثرة ما ورد عن العرب من ذلك ، وهذا
ما يتفق مع مذهبه .

٢- في حذف لام الأثر وإبقاء عليها هـ قال : مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في

ضبيعة كقوله :
مَحْدٌ تَقْدِرُ تَسْلُكُ كُلِّ نَفْسٍ إِذَا مَلَحَتْ مِنْ شَيْءٍ تَهَالَا
ومذهب المبرد طبع ذلك على أن في الأثر وزعم أن هذا البيت لا يحذف
قائله من اتصاله أن يكون هـ رأه وطبعت الياء ، استغناءً بالكسرة .

(١) ضبيح أسالكت ٢٣١ ، والاشتقاق ٢١٥ هـ ، والاشتقاق ٢٣ / ٢ هـ .

والاشتقاق المسألة رقم (١٢) .

(٢) الكتاب ٣٨٨ / ١ .

(٣) الجزء الثاني ص ٦٠٥ ، منظار تلميذ الفرائد ٢٥ / ٢ هـ ، والمفنى

قال أبو حيان : " والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشبر " خلافا للمبرد إذ من ذلك أنها في الشعر " (١) .

ومما جاء في كتاب سيبويه (٢) فإنه يشهد بأن أبي حيان .

٣- ذهب المبرد - ولما للكرهين - إلى أن (واو) رب (حرف جر) لنهايتها من (رب) وأن الجهر بالواو ليس بها (رب) المحذوفة . واحتج بأن الشعر " يفتتحون بها أحيانا فبأنه اسم كتول رؤبة : وقائم الأضمار ، وأما المحدثون فثبتته الأعلام للآخ الغفقى

قال أبو حيان " والمفسرون أن الجر بعد ما نحوها مبر (رب) ، كما أثيرت بعد الفاء قبل " (٣) .
وقد حل المبرد أنها " بجواز فتحه بعد الفاء على " في نفس التكميم ، وهو فتح كونها عاطفة ، أن واو العطف لا تدخل عليها ، كما تدخل على واو القسم ، نحو :

ووالله لولا تمره ما حببته ولا كان أدنى من عهدٍ ومشرق (٤)

وقال المبرادى أيضا " ولا حجة له ، في افتتاح القصائد بها ، على أنها مفسر عاطفة ، لا مكان إسقاط الراوى فيها من أولها ، ولا مكان عطفيها على بعض ما في نفسه " (٥) .

وعلى هذا فالمفسرون عند أكثر النحاة أن الجهر (رب) لا بالسواو ، واللاحق بالاتباع ما كان مفسورا .

٤- قد ونفذ لا يجوز أن الظاهر من اسم الزمان ، أو الصدر ، وقد أجاز المبرد أن يجر الزمان بحرفي هم الحس ما رأيت هذا أو مسنده .

(١) ينظر الارتشاف ٢٨٢ ، والتدويل والتكميل ١٣٥/٥ ، والجنسي

الداني ص ١١٣ ، والقتضب ١٣٢/٢

(٢) الكتاب ٤٠٨/١

(٣) الارتشاف ٢٥٩ ، ونظير الكتاب ٣٠١/٢ ، والانصاف المسألة رقم (٥٥)

(٤) المناس ص ٤٧٣

(٥) الجنى الداني ص ١٥٤

قال أبو حيان* والصحيح الضح (١) وقد رأى الجبرد أيضا بأن
المرب لم تغل ذلك* (٢).

٥- ليعتلف النحاة في الفصل بالظرف أو العبرور حال كونها متعلقين
بالفعل الدال على التمتع، كقولهم:

ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب

وقول أوس بن حجر:
أقيم بدار الحزن، مادام حزنها، وأحر إذا حالت بأن تحولاً

فصل، فإذا الظرفية بين أحرو وبين قلعه بأن تحول.

ودهب الأختى والجبرد وأكثر الهمزة إلى الضح، وذهب الفراء* والجبرم
والنازى والزجاج والفارس وابن خروف والشلوبين إلى جواز الفصل.
قال أبو حيان* وهو الصحيح التصور* (٣).

٦- ذهب الجبرد إلى أن (أما) ظروب مثل (أذا، وإذا)، وقد أنكر
أبو حيان عليه ذلك وذهب إلى أنها ظرفية* (٤)، وهو مذاهب
سبعة* (٥).

٧- ذهب الجبرد - وفقاً للكوليين - إلى أن حتى تجر الضمير، واستشهد

بقول الشاعر:
فلا والله، لا يلقي أناسي، فتى، حثاك، بها ابن أبي يزيد،
وهذا عند البصريين ضرورة.

قال أبو حيان* ولا ينفى القياس على حثاك في البيت، فيقال ذلك في
سائر الضائرة وانتهاها الغاية في حثاك لا أخيه، ولا أدري ما ينسب

(١) الارشاد ٢٠٦ ب (٢) ينظر الجمع ٢١٧/١
(٣) ينظر الارشاد ٣٢٢ ب، وحاشية الديلم، ٢٤/٣، وشرح التصريح ١٠/٢
(٤) ينظر الارشاد ٢٨٤ ب
(٥) ينظر المنطق، ص ١٢٠.

ههنا يحتاجه ، فليحل هذا البيت ^(١) .

وما ذهب إليه أبوحيان يفتن مع طبعه في أن حاجة في ههنا
البيت لم يبلغ الكثرة التي تستوي القيان عليه .

ومعنى الغاية في هذا البيت أمر غير مستبعد ، لأن معناه : أن الناس
لا يجدون فتى لقضاء حاجاتهم حتى يأتوا ابن أبي يزيد ، فإذا أتوه
وجدوا راضيه ما يطلبونه .

—

(١) طبع السالك ص ٢٣٥ ، ونظر المفتي ص ١٦٧ ، والبيح ٢ / ٢١ ،
والشراة ١٤١ / ٤ .

المسائل التي وافق فيها الكوفيين :

لم ينفصل أبو حنيفة عن آراء الكوفيين ، بل وقف عندهما ، وتبناها بالدراسة والتحليل ، وكان يأخذ بها عند ما يرى أنها جيدة بالاتفاق ، ولأنها فيها حكمة ، أنه كان يقف في صف البصريين ، ويوافقهم في أكثر المسائل ، حين يجد أن المداد في جانبهم ، كما أنه كان يقف في صف الكوفيين حين يرى الدليل في جانبهم . ولها ذلك فأنسى ما عرغ في أهم المسائل النحلة التي وافقهم فيها .

١ - اختلف البصريون والكوفيون في الراجح للمبتدأ والخبر ، فذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فأنزلوا فيه : فذهب قوم السبكي أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا . . . وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فيها يتوافقان . قال أبو حنيفة : الذي نختار من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر ، وهو المختار ابن جني (١) .

ويجد أن أبا حنيفة عناق قد أنصت مع النحاة في تحليلهم لرفع المبتدأ والخبر ، وهذا من الأمور النادرة التي تعرض لها ، وهذا الخلاف يشمل جملة ذهنية بمعية عن روح اللغة .

٢ - اختلف البصريون والكوفيون في استعمال (من) فذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان . واحتج الكوفيون بقوله تعالى : " لسجد أسد على تقوى من أول يوم " أحق أن تنضم فيه (٢) .

وقول زهير بن أبي سلمى :
لئن ألبس رُبَّ مَنَّم الجِرد
أنت من من حجج ومن دهر
فدل على أنه يلمز .

(١) الارتعاف ١٥١ ب ، ونظر الانصاف المسألة رقم (٥) .

(٢) سورة التوبة الآية ١٠٨ .

قال أبو حيان: (ولا تكون - من - لا يتدأ الفاية في الزمان عند البصهيون *
وقد كثر ذلك في كلام العرب ، نشرها ونظمها ، وقال به الجبرد والكوفيين *
وابن درستويه ، وهو الصحيح ، وتأويل ما كثر وجوده ليس به جيد) (١) .

وقال المرادي أيضا : (وتأويل البصهيون ما ورد من ذلك تعسف) (٢)
وما لاختاره أبو حيان يتمشى مع منبهجه في الانتصار للآراء التي كسرت
شواهد ما ورد السماع بها .

٣- اختلف النحاة في لعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية فذهب أكثر
البصهيون والفرس أنها لا تعمل شيئا ، ومذهب الكوفيين - خلا الفرس -
أنها تعمل عمل * ليس * .

قال أبو حيان : * والصحيح جواز لعمالها ، إذ قد ثبت ذلك لغة لا عمل
العالمة تشرا ونظما . فمن النثر : إن ذلك نافعا ولا ضاركا
وقال لغرابي : إن قائما . يريد : إن أنا قائما ، حذف الهمزة ، ونقل حركتها
إلى نون (إن) وأدغم .

ومن النظم قول الشاعر :
إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أَعْضَفِ الْجَانِينِ (٣)

وما جاء من ذلك أيضا قول الشاعر (٤) :
إِنْ الْمَرْءُ مِتًّا بِانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَأَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وهذه الشواهد ترد على أكثر البصهيون والفرس الذين ذهبوا إلى أن
(إن) النافية لا تعمل شيئا - وهنا نجد أن أبا حيان يقف بجانب
الكوفيين لأن السماع الكثر يؤيده رأيهم .

(١) ٧١ رثاء ٢٥٦ أ ، وضح السالك ص ٢٣٨ ، والانتصاف السألة رقم ٥١

(٢) الجنى الداني ص ٣٠٩

(٣) بنظر الارتشاع ١٢٢ ب ، وضح السالك ص ٦٥ ، والجنى الداني

ص ٢٠٩ ، والجمع ١٢٥/١ .

(٤) بنظر شرح ابن عقيل ٣١٧/١ .

٤- مثنى وثلاث من ألفاظ العدد تُطع من الصرف للمدل والوصفية، ولا يقسَّم عليها إلى التسمية في غير ما روى أنه ممنوع عن المرب من مِخْسٍ ومِشَارٍ ومِشَرٍ، قال أبو حيان " والسومع عند الكوفيين والبصريين عِشَارٌ ومِشَسِرٌ . ومِخْسٌ ومِخَسٌ ، ورياحٌ وصريحٌ ، وثلاثٌ ومثلثٌ ، ومِثْنٌ ، وأحادٌ ومُوحِدٌ . فقامر، على هذا الكوفيين سُداسٌ ومِسدَسٌ ، ومِشَاعٌ ومِشَعٌ ، ومِشَانٌ ومِشَنٌ ، ومِشَاعٌ ومِشَعٌ ، وترك البصريون القياس واقتصروا على مود السماع ، وقهله يقاس على ماسع من فُعال لا على ماسع من مُفعل . وقيل : يقاس بالهناءن . وهو الصحيح لسماع ذلك من السرب ، فتقول : مُوحِدٌ ، وأحَادٌ إلى مِشَرٍ ومِشَارٍ ، وحكى الهنأين أبو عمرو الشيباني (١) .

٥- ذهب الكوفيين إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد نفى ، أو ما جرى مجراه ، قال عثمان محال ضربت زيدا بل أخاك . على حين يرى البصريون أنه يجوز العطف به (بل) في الكلام الموجب نحو : قام زيد بل عمرو . قال أبو حيان : (وكون الكوفيين ، وهم أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسب بعد أيحسب له ليل على عدم سماعه من العرب ، أو على قلة سماعه) (٢) . وهذا الكلام يوحى بأنه يوافق الكوفيين في رأيهم هذا .

٦- اختلف البصريون والكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، فذهب الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بغير الظرف وحروف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحروف الجر .

وقد أجاز أبو حيان الفصل بالمفعول . - وثقاقا للكوفيين - - يقسول : وأما الفصل بالمفعول بين المجرور والمختوف كقراءة ابن عامر (وكذا لك زين لكثير من الشركين قتل أولادهم شركائهم) (٣) فقد جاءت نظائره فليس أشعار السرب ، والصحيح جوازه . وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر (٤) .

(١) لا تشاف ١١٢ ب ، والتذييل والتكميل ، ٦٢/٥ ، والهمج ٢٦/١

(٢) لا تشاف ٣٠٨ أ ، والمفني من ١٥٣ ، والهمج ١٣٦/٢

(٣) سورة الانعام الآية ١٣٢

(٤) لا تشاف ٢٨١ ب ، وينظر لا تشاف المسألة رقم (٦٠) وشرح الأسموني

٣٢٧/٢ ، واتحاف فضلاء البشر ٦١٧ ، والنشر ٢٥٣/٢ - ٢٥٦ .

ثم يدافع عن هذه القراءة بتوله (وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى المهرى الصحيح الحضر ابن عامر الاخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان المهرى) (١).

وقد ضعف القراء هذه القراءة (٢) . على حين نجد أن الاخفش (٣) قد انتصر لها ، وكذلك ابن جنى (٤) .

وند أنى أبو حيان بأدلة وجع يهين فيها صحة هذه القراءة ، بقسول (وقد وجد نظير هذه القراءة في لسان المهرى ، وإن كان قليلا ، والقراءة تأتي على الأصح ، والفصح ، وعلى الكثير ، وعلى القليل . قال أبو جندل

الظاهر :
يُفَرِّقُونَ بَيْنَ السَّهْلِ وَالْكَافِجِ بِالْتَّاجِ فَسَرَّ الْقَطْنَ الْحَالِجِ

وأشد ثعلب : فإن نكاحها مطاير حرلم
وأشد الاخفش : فزججتها بمرجة . نَحَّ الْقُلُوبَ أَيْ مَزَادَهُ

ولجواز ذلك وجه من القياس ، لأن الفعل كجزء من المائل فيه ، فكانه لم يفسل بينهما ، لأن رتبة التقديم واقتضائه له أشد من اقتضائه للمفعول . وإذا كان من لسانهم مسوعا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا كان جديراً أن لا يكون منوعا (٥) .

وما ذهب اليه أبو حيان في اختيار مذهب الكوفيين ، هو مذهب السماع والاستعمال اللغوي ، ثم (ما معنى أن يتسامحوا - أن البصريين - فس الفعل بالظرف والمجرور ؟ ولم لم يتسامحوا في غيرها ، ثم ما معنى هذا التسامح ، وكان اللغة ملك هو لا يصرفون أمرها ، ويقعدون طرائقها ، ويرتبون أبنيتها على نحو ما يملطه فاههم أسلوبهم في التفكير النحوي) (٦) .

(١) البحر المحیط ٢٢١/٤

(٢) ينظر معاني القرآن ٨١/٢

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٢/٢

(٤) ينظر الخصائص ٤٠٦/٢

(٥) منهج السالك ص ١٠٦

(٦) النحو المهرى د . ابراهيم الصامرائى ص ١٢١-١٢٢ .

٧- كان محتج برأي الكوفيين في توجيه بعض القراءات ولا يعمرون أن هذا الرأي له وجه من القياس وذلك في قوله تعالى (ومن بعض من ذلك تفسير الرحمن نفوس له شيطاناً فهو له قرين) (١) . وقد مضى ذكر ذلك (٢) .

٨- كان يأخذ بالقراءات التي تخالف مذهب البصريين ، قال بصريون لم يجوزوا المطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ، وقد خالفهم في ذلك أبو حيان ، فأجاز المطف على الضمير المجزور - وفقاً للكوفيين - دون اشتراط إعادة الخافض . يظهر ذلك عند تفسيره لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تسالون به والأرحام " (٣) ، حيث يقول (وما ذهب إليه أهل البصرة وتذهب فيه الزمخشري ، وابن عناية من استحاج المطف على الضمير المجزور إلا بإعادة الجار لمعلاً لهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك . . . ولما استبعد ينقول نواة البصرة ، ولا غورهم من مخالفهم ، فكيف حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام السرب لم ينقله البصريون ، وإنما يصرح ذلك من له استحجار في علم العربية) (٤) .

ويبدو أن الذي جعل البصريين يضيفون هذه القراءة في هذه الآية ، هو ما ذكره سيبويه من أنه لا يجوز المطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، (٥) .

أما أبو حيان فلم يعبأ بقول البصريين ، وإنما اتبع الكوفيين لأنهم رأوا أن السداد بجانبهم ، وقد قال غير مرة بأن العلم لهم مقصوراً ، ولا مقصوراً على ما نقله ، وقاله البصريون ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه (٦) . وصرح غير مرة أيضاً بأنه لا يعتمد مذهب جمهور البصريين بل يتبع الدليل .

٩- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الضرر ، وأنه ذهب إلى أنه لا يجوز .

أبو الحسن الخفاف من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

(١) سورة الزخرف الآية ٤٣

(٢) سورة النساء الآية ١

(٣) البحر المحيط ١٥٨: ٣ ، ١٤٦/ ٢ ، ٤٦/ ٨ ، والثكت الحسان ٤٦ ، ٤١

والانصاف المسألة رقم (٦٥) ، واتحاف فضلاء البشر ١٨٥ .

(٤) فندار الكتاب ٣٨٩/ ١ .

(٥) فندار البحر المحيط ٣٦/ ٢ ، ٤٩٦ .

(٦) فندار البحر المحيط ١٤٦/ ٢ .

الاعتراض

قال أبو حيان : " وقد انقصوا مطلقا خلافا لأكثر البصريين في النقص مطلقا
يرد عليهم سماع ذلك من العرب " .

قال الشاعر :
قد علمت أذنت بني السعلاة وعلمت ذاك مع الجسرا
أن نغم ما كولا على الخسرا يمشي في السمل والليها
يا لك من تعريين شمسسا

مه (السلى) و (الغوى) و (الليها) وهي مقصورة

وقال طرفة :
لها كبد ملها ذات مسرة وكفحان لم ينقر ظواهما الجهل

وقال النجاشي :
والمرء يله بلا السر سال تناسخ الاعلال بعد الاعلال

ومذهب الكوفيين جواز ذلك وتبهم ابن ولاد ، وابن خروف ، وزعماء
سببه دل على جوازه في الشعر (١) .

١٠ - وافق الكوفيون في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، والله ذهاب
الانفص ، والفارس ، وابن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى
أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر .

وقد احتج أبو حيان بقول الأنخل :
دال الأرزاق بالكتائب إذ هو مشبه غائلة النفوس غدور (٢)

وهو أن الذي جمل أبا حيان بأخذ يرى الكوفيين هو ثبوت سماع ذلك
وكثرة (٣) .

١١ - كان يرى أن القراءات لا تجزى على مله البصريين ، وتتلوه دون غيرهم ،
بل القراء ، من الكوفيين كقرا الهرة . يقول في تفسير قوله تعالى

(١) ينظر الارتشاف ٣٨٢ أ ، والانصاف المسألة رقم (١٠١) ، والضرائر

للأوسى ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) ارتشاف ٣٨٤ ب ، والتذيل والتكميل ٧٤ / ٥ ، ونظر الانصاف المسألة
رقم (٧٠) ، والضرائر للأوسى ص ١٣٤ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٢٧٥ / ٣ ، والانصاف المسألة (٧٠) .

(١) وإن تُهَدَّ وأما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيشفق لمن يشاء (١)
 * قرأ ابن عامر وعاصم وزيد ومحقوب وسهل يرفع الراء على القطع أي :
 فهو يشفق، وقرأ باقي السبعة بالجرم عطفًا على يحاسبكم ، وبالتنصب على
 اشعار أن فينصبك منها مع ما بعد ها بعد ومرتفع معطوً على صد وفتوحهم
 من الحساب تقديره : يكن محاسبة فسفرة وتمذهب : ويرى الزمخشري
 أن يرفع الراء في اللام لا حسن ويخطئ خطأ فاحشاً ، ثم يقول أبوحيان :
 وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي من الإدغام الذي منه البصريون
 يكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً ، وهذا لا يجوز أن يحتقد في القراءة أنهم غلطوا ،
 وما فرقوا بين الإخفاء والإدغام ، فان لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله
 البصريون فقط ، والقراءات لا تجب على ما علمه البصريون ، ونقلوه دون غيرهم ،
 بل القراءة من الكوفيين بكادون يكونون مثل قراءة البصرة ، وقد اتفق على
 نقل الإدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ،
 ومحقوب الحصري وكبراء أهل الكوفة الرواس والكسائي والقراء ، وأجازوه ،
 ورووه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم
 حجة على من لم يعلم . (٢)

١٢ - اختلف النحاة في المطع على الضمير المرفق ، فذهب الكوفيون إلى
 أنه يجوز العطف على الضمير المرفق المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت
 وزيد ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على فتح في صورة الشمر ،
 وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تركيد أو فصل فإنه يجوز معه المطسّف
 من غير فتح .
 قال أبوحيان : * وقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من غير اشتراط
 فصل ، والسامع الكبير يعضدهم . (٣)

- (١) سورة البقرة الآية ٨٤
 (٢) البحر المحيط ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٢ ، ونظر الكشاف : ٢٢٠ / ١
 (٣) التكت الحسان ٢ : ٤٧ ، ونظر الانصاب السائلة رقم (٦٦) .

١٣ - إذا أضيف الظرف الى فعل معرب، فهذا ذهب الكوفيين أنه يجوز الاعراب
والبناء، وهذا ذهب البصريين الاعراب، ولا يجوز البناء. وقد اختار أبو حيان
ذهب الكوفيين محتجا بقوله تعالى " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " (٢٥١)

١٤ - ذهب البصريون - الا لاخفى - الى أن الفعل الماضي الواقع حالا
لا يد مع من قد ظاهرة، أو مضمرة. خلافا للكوفيين الذين قالوا :
لا تحتاج لذلك لكثرة وقوع الجملة حالا بدون قد، والا صل عدم التقدير
لا سيما فيها كراستعماله.

قال أبو حيان : " والصحيح جواز ذلك - أي دون تقدير قد - لا ظاهرة
ولا مضمرة - لكثرة ما ورد منه بغير قد، وتأصل الشئ الكثير ضيف جدا
لأننا إنما نهى القايين المربية على وجود الكثرة. وهذا كله مذهب
لا يكون الفعل الماضي غير متصرف وهو (ليس) فإنه لا يجوز دخول
(قد) عليه، بل اجتماع الضمير والواو أكثر من انفراد الضمير، قال
تعالى " ولا تيمموا الخبيث منه تفقن " ولستم يأخذيه " (٣).

وقال الشاعر:

لئن سبني بغيري ولست بمنتهى
وتوص بغير أنت عنه بمنزول

وقال غيره:

قتلت أباك بنوقته منوة
إذ جرت ليس على أبوك إزار

فقوله تعالى " ولستم يأخذيه " وقول الشاعر: ولست بمنتهى، جملتان
في موضع الحال، وقد دخلت الواو على ليس، وقول جرير: ليس على أبوك
إزار، جملة في موضع الحال أيضا، ولم تدخل الواو عليها. وما جاء من
وقوع الماضي بغير قد، وبغير واو، وقوله تعالى " أو جاءكم حصيـرت
صدقهم " (٤)، وقال تعالى " عذرا بغاضتا ردت إلينا " (٥) أن سرودة
وبما اختاره أبو حيان يتفق مع مذهبه في احترام السماع، واعتماد ما كسرت
شواهد.

(١) سورة البائدة الآية ١١٦

(٢) غنار ضميم السالك ص ٢٨٨، والبحر المحيط ٤/ ٦٢/ ٢٥٥.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٦٧ (٤) سورة النساء الآية ١٠

(٥) سورة يوسف الآية ٢٥

(٦) ضميم السالك ص ٢١٤، والا ارتفاع ٢٤٠ ب، والنكت الحسان ٣١ ب

والانديان المسألة رقم (٣٢)، والمغنى ص ٨٣٣.

١٥ - اختلف النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون الى انسه
لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها ، واليه ذهب البصريون . وذهب البصريون
الى انه يجوز تقديم خبر ليس عليها ، كما يجوز تقديم خبر كان عليها ، وقد منع
ذلك الكوفيون قياسا على فعل التعجب ، ونعم ، ونعم ، ونعم ، وبنى بجامع مصدر
التعجب . وأما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى " ^١أَلَمْ يَأْتِهِمُ الْبَيِّنَاتُ ^٢مُصْرَفًا ^٣مِنْهُمْ " (١) ، ووجه الدليل من هذه الآية انه قدم معمول خبر ليس
على ليس ، ولولم يجوز تقديم خبر ليس على ليس ، والا لما جاز تقديم معمول
خبرها عليها ، لأن معمول لا يقع الا حيث يقع العامل (٢) .

وقد مال أبو حيان الى رأى الكوفيين ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى
" ^١أَلَمْ يَأْتِهِمُ الْبَيِّنَاتُ ^٢مُصْرَفًا " يقول (وقد انتهت جملة من دواوين العرب ، فلم
أظفر بتقديم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله الا ما دل عليه ظاهر هذه الآية) ^٣وقوله (٣) عر

نائبها يزاد الى الجاهل كمنه البيان في الخبر ^١استأذنتهم
وفي موطن آخر يصح موافقته للكوفيين حيث يقول (ومنه الكوفيون وأبو الحسن
وابن السرى والبرقي ، وبه أقول . لأن ليس يدل لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في
فعله ، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف ، كمنه ، ونعم ، ونعم ، وفعل التعجب
وهذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها أبو البركات بن الأنباري الى
موافقة الكوفيين (٥) .

ومما يكثر من أمر فان أبا حيان لم يوافق الكوفيين الا بعد أن استقرا
دواوين الشعر ، ولما وجد أن الدليل بجانبهم فقد انتصر لهم . فانت ترى أن تقديم
الخبر لم ينع في كلام العرب ، (ولكن الذي أجازوه اتبع هذا الأسلوب المنطوق ،
وعر لما جاز تقديم معمول الخبر ، فن الأول أن يقدم العامل ، وهذا الأسلوب ليس
من اللغة ، ولا تجوز اللفظة هذا النهج المنطوق في علاج القضايا النحوية (٦) .

- | | | | |
|-----|---|-----|--------------------------|
| (١) | سورة هود الآية ٨ | (٢) | الانصات المسألة رقم (١٨) |
| (٣) | البحر المحيط ٢٠٦/٥ | (٤) | التذليل والتكميل ٢/٢ |
| (٥) | الانصات ١٠٥/١ ، ومنظر فتح التصريح ١٨٨/١ | | |
| (٦) | النحو المبرور د . ابراهيم السمراني ص ٧٧ . | | |

أبو حيان وأئمة الكوفة :

رأينا فيما سبق أن لأبي حيان بعض الآراء مع علماء البصرة ، وكذلك نجد له مواقف مع بعض علماء الكوفة ، إذ كان لهم بعض الآراء أو المقترحات .

أبو حيان والفسراء :

- ١- ذهب الفسراء إلى أن (لن) هي (لا) ، أبدلت ألفها نونا ، وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان (١) . وجاء في الفصل أن الفراء يذهب إلى أنها (لا) ، والتون فيها بدل من الالف ، وهو خلاف الظاهر ، وسواء من علم الفريب (٢) .
- ورد على الفراء أيضا بأن هذا القول لا لأن (لن) هي (لا) ، إذ كانت (لا) تجحد الماضي والمستقبل والدائم والأشياء ، ولكن لا تجحد إلا المستقبل وحده (٣) .
- ويرى المرادى أن قول الفسراء ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها ، ولأن (لا) لم توجد خاصة في موضع (٤) .
- كل هذه الأقوال تجملنا نستبعد قول الفراء ، ولكن ليس معنى هذا أننا نوافق أبا حيان الذي ذهب إلى عدم تركيبها ، بل أن تركيب (لن) ممن (لا ، أن) أمر غير مستبعد .
- ٢- ذهب الفسراء إلى أنه يطرد جعل (قعد) بمعنى صار . قال أبو حيان : ويقدر في (قعد) بمعنى صار على مورد السماع (٥) . وفي الحقيقة

(١) ينظر البحر المحيط ١٠٢/١

(٢) شرح الفصل ١١٢/٨

(٣) تاج المبرور ٣٣٦/١

(٤) البنى الداني ع ٢٢٢ .

(٥) الأرفصاف ١٦٦ أ ، والبحر المحيط ٢٢/٦ ، وحامضة

البيان ١٢١/١ .

يفضل أن لا يتجاوز (قد) الموضع الذي استعملته فيه
المرب (١) .

٣- أنكر القراء أن يكون (هُنْ) من الأسماء الستة . قال أبو حيان " وهو
محتاج ينقل سببه والاخض عن العرب " (٢) .

وهو وإنها لينة قليلة ، ولكن أكثر النحاة اتفقوا على جعل - الهن - من
الأسماء الستة . قال سيبويه " وأعلم أن من العرب من يقول : هـنذا
هـنوك ، ورأيت هناك ، وهررت بهنك ، ويقول : هـنوا فيجره مجسري
الأب " (٣) .

٤- يقول أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى " أفلم يهتس الذين آمنوا " (٤) ،
" أنكر القراء أن يكون يهتس بمعنى (علم) ، وزعم أنه لم يسمع أحد ممن
العرب يقول : يهتس بمعنى علمت انتهى . وقد حفظ ذلك غيره ، وهذا
القاسم بن ميم من ثقات الكوفيين ، وأجلائهم ، نقل أنها لفظة
هوزان ، وابن الكلبي نقل أنها لغة لحى من النخج ، ومن حفظ حجة
على من لم يحفظ " (٥) .

٥- أجاز القراء أن يفصل بين (لم) وممولها في الكلام ، بالشرط نحو :
لم إن تزنى أرك . ويرى أبو حيان أنه لا يجوز الفصل بينها وبين ممولها
إلا في الشعر (٦) .
وما يتوى رأى أبي حيان أن ما جاء مسموعاً من ذلك إنما جاء فسخ
الشعر لا في الكلام (٧) .

(١) ينظر شرح الكافية ٢١٢/٢

(٢) الارتشاف ١٠٦ ب ، ينظر شرح الأشموش ٣٢/١

(٣) الكتاب ٨٠/٢

(٤) سورة الود ، الآية ٣١

(٥) البحر المحيط ٣١٢/٥

(٦) الارتشاف ٢٨٤ ب

(٧) ينظر المفتى ص ٣٦٦ ، والجنى الداني ص ٢٦٦ .

١- أجاز الفراء في قوله تعالى " وما بكم من نعمة فمن الله " (١) أن تكون " ما " في معنى جزاء ، ولها فعل مضارع ، كأنك قلت : ما بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، وإن ظهر فهو مجزوم وإن لم يظهر فهو مضارع ، كما قال الشاعر :

إن البقل في أنوالنا لا تضيق به
أراد أن يكون فاعلها (٢)

قال أبو حيان : وهذا ضميم لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد (أن) وحدها (٣)

والأولى بالاتباع رأي أبي حيان ، لأنه يمكننا جعل ما اسم موصول ، قال الفراء " ولو جعلت " ما بكم " في معنى الذي جاز وجعلت صلته (بكم) و (ما) حينئذ في موضع رفع بقوله (فمن الله) وأدخل الفاء كما قال تبارك وتعالى " قُلْ إِنْ أَمَرْتُ بِأَنْ تُصَلُّوا مِنْهُ فَأَنْصَرِفْ " وكل وصل مثل " من " و " ما " و " الذي " فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضان الجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء (٤)

٢- ذهب الفراء إلى أن (اذن) إذا تقدمها الفعل ، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال : صاحبك اذن أكرم . قال أبو حيان " ولأننا نحفظه عن المصنفين في ذلك ، بل يحتم قولهم أنه يشترط في عملها أن تكون صدره أن لا تدخل لأنها لم تنصرف ، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل ، ويحتمل أيضا أن يقال تدخل لأنها إن لم تنصرف لفظا فهي صدره في النية لأن النية بالمفعول التأخير " (٥)

(١) سورة النحل ، الآية : ٥٢

(٢) معاني القرآن - للفراء : ١٠٤/٢ - ١٠٥

(٣) البحر المحیط : ٥٠٢/٥ ، ومنظر البحر : ٢٢/٢

(٤) معاني القرآن - للفراء : ١٠٥/٢

(٥) الألباء والنظائر : ٢٥٢/٢ ، ومنظر المتن : ص : ٣٢

البنی الدانی ص : ٢٦٢

مفضل أعمال (إذن) في هذه الحالة لأنها لم تفصل عن الفعل ،
وتقدم ما عليك لا ينفي صدارتها ، فهي معدرة في النية ، والنية بالفسول
التأخير .

٨ - ذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع به (لولا) .
على حين ذهب أبو حيان الى أنه مرفوع بالابتداء (١) .

ولكن التشاغل في مثل هذا لا يقدم شيئا ذا منفعة للغة وأساليبها .

٩ - أجاز الفراء وهشام دخول ان الكسرة على (أن) المفتوحة
نحو : إن أنك قائم بمجبنى ، وقد منح ذلك أبو حيان (٢) ، وهو رأى
سببه (٣) .

١٠ - في بحث باب المصروف يقول أبو حيان (من ثنائية الوضع ،
لا ثلاثية أصلها (ضا) حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال ، خلافا
للكتابي والفراء في دعواهما ذلك .

وقد استدلا بقوله :
بذلنا ما بين الخطى فيهم
منا أن ردت الشمس حستى

وكل من يد ذكر حيا
أغاب شيدهم قبر الظلام

فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فاعلى هذا هي ثلاثية .

وذهب الجمهور الى أنها ثنائية وأولوا البيت على أن (ضا) مصدر
منى بمعنى إذا قد استعمل ظرفا ، كخفوق النجم أى تقدير أن رد قسطن
الشمس وموازنته الى أن غربت ، وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب (٤) .

ومن المصير أن نصل الى دليل نرشح به رأى الفراء ، لأن ذلك
يستلزم معرفتنا بالتطور الذى طرأ على هذا الحرف ، وماهنا نجهل مراحل
ذلك التطور ، فانه لم يبق أمامنا سوى أن نقف على الصورة التى وجد عليها
علما بأن البحث في مثل هذا لا يجدى نفعا .

(١) ينظر الارشاف : ١٤٦ ب

(٢) ينظر الارشاف : ١٨٤ أ

(٣) ينظر الجنى الدانى ص : ٤٠٦

(٤) المرجع : ٢٤٤/٢

١١- ذهب الفراء الى أن (زيد) في مثل : قام وقعد زيد ، قد ارتفع بالفعلين ، أى : أن (زيد) فاعل للفعلين مما ، وخالفه في ذلك أبو حيان حذراً من اجتماع عاملين على معمول واحد (١) .

١٢- أنكر الفراء سماع تقدم ضمير الشأن في باب (كان) وذلك مثل : كان زيد قائم قال أبو حيان : " واختلفوا في هذا التركيب فأجازوه الجمهور ، وأنكر الفراء سماعه وهو صحيح بوجوده في كلامهم (٢) .

والدليل على صحة تقدم ضمير الشأن في كان قوله :
إذا مَتَّ كان الناسُ شِفَاءً شامِتٌ وآخرُ مَنْ بالذى كُتُّ أصنعُ

وقال آخر :
هى الشِّفاءُ لَدائى لو ظفرتُ بهما ولحنُ مِنها شِفاءُ الداءِ مَهْذولُ (٣)
وعلى هذا فإنه لا محل لانتكار الفراء ذلك .

١٣- ذهب الفراء الى أن (إلا) مركبة من (أن) المخففة وـ من (٧) التى للنفي ، وقال أبو حيان " إلا " بسيط لا مركب خلافاً للفراء (٤) .

أبو حيان وشملب : (أبوالمعالي أحمد بن يحيى شملب الشرف سنة ٢٩١ هـ)

١- ذهب شملب الى أن (كلاً) مركبة من كاف التشبيه ضمت السين (٧) التى للرد ، فجعلنا كلمة واحدة ، وشددت اللام ليخشن الكاف من مناهما التشبيه .

قال أبو حيان (وهذه دعوى لا يقم عليها دليل) (٥) .

وهى عند سيهون والخليل والمبرد والزجاج وأكثر المشهورين حرفة معناه الردع والزجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك (٦) .

(١) ٧١ رشاف : ١٠٦ ، والجمع : ١٠٦/٢ .

(٢) ٧١ رشاف : ١١٦ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٦/١ ، وشرح التسهيل : ١٨٥/١ ، وشرح الأنموذج :

٣٢٠/١ .

(٤) النكت الحسان : ١١٢ ب .

(٥) التذييل والتكميل : ١١٢/٥ ، والجمع : ٧٤/٢ .

(٦) المفتي : ٦٤٦ ، والجنى الدائى ص ٥٢٨ .

وهو التركيب في (لا) أظهر من القول بمده ، لأنه ليس من المستبعد أن تكون مركبة من كاف التشبيه و (لا) ، وبعد التركيب أصبح لها معنى جديد ، وحكم جديد .

٢- ذهب ثعلب إلى أن (أى) لا تكون موبولة أصلاً ، وقال : لم يسمح أبهم هو فاضل جامي . بتقدير : الذى هو فاضل جامي .

قال أبوحيان : وهو صحيح بثبوت ذلك في لسان السرب ، قال الشاعر :
أما النساء فآهون أبهم أرى للعب أهلاً فلا انفك مشغوراً
وقال آخر :

إذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أبهم أفضل (١) .

٣- منع ثعلب جواز تقديم المفعول له على عامله .

قال أبوحيان : والسامع يرد عليهم .
قال الشاعر : فما جزعاً ورب النار أبهم . ولا حرجاً على الدنيا عاراني

وقال آخر :
طربت وما شوقاً إلى البهيم أطرب ولا لمهاض وذو الشهب يلعب (٢)

٤- ذهب ثعلب إلى أن (عس) حرف وليست فعلاً .

قال أبوحيان : * أن القول بحرفية الكلمة (عس) قول ، لا ينبغى التشاغل به ، لقيام الدلائل القداحية على بطلانه (٣) .

أن المشهور عند النحاة أن (عس) فعل واستدلوا على فعليتها باتصال ضائر الرفع البارزة بها ؟ نحو : عسيت ، وعسيت ، ولحان تأء التأنيت لها نحو : عست هند أن تقم (٤) .

٥- منع ثعلب الإغهار بالجملة القسمية ، وقد أنكر عليه أبوحيان أن الإغهار (٥) . وما يقوى رأي أبي حيان هو كثرة ما جاء صموماً من ذلك ،

(١) ينظر ارتشاف : ١٢٢ ، وضمي السالك ص ٢٩١ ، والمفنى ص ١٠٦ .

(٢) ينظر ارتشاف : ٢٠٠ ب ، والهمج : ١١٥/١ .

(٣) الارتشاف : ١٢٤ ، والتذيل والتكمل : ٩٦/٥ ، والمفنى ص ٢٠١ .

(٤) ينظر الجنى الداني ص ٤٦٦ .

(٥) ينظر : الارتشاف : ١٥٧ ب .

قال تعالى (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لقد خُلفَهم في الصالحين) (١) .
 (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهوتَّهم من الجنة عُرفًا) (٢) (والذين آمنوا
 جاهدوا فينا لنهدينهم سُبُلَنَا) (٣) . فقد جاء الأخبار في هذه الآيات جملاً
 قصيرة (٤) .

—

-
- (١) سورة المنكحوت : الآية : ٦ .
 - (٢) سورة المنكحوت : الآية : ٥٨ .
 - (٣) سورة المنكحوت : الآية : ٦٦ .
 - (٤) ينظر المصحح : ٩٦/١ .

نتائج الدراسة السابقة :

بعد أن انتهت آراء وموقفه من البصريين والكوفيين ، فقد خرجت بهذا
نتائج تحدد موقفه ، وتكشف لنا عن اتجاه تفكيره النحو .

(١) - كان يوافق البصريين في مسائل كثيرة ، كصب النحان بعد حتى ،
وأو ، وفاء السببية ، وروا المية بأن مضمرة وجها ، وأن نسم ونس فسلان ،
وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية فاعل لفعل محذوف ، وأن الصدر أصل
والفعل مشتق منه .

وبجانب ذلك كان يأخذ برأى الكوفيين في مسائل مختلفة ، ومن ذلك
أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، وأن من التجارة تأتي "بتدأ"
النهاية الزمانية ، وأنه يجوز الحذف على الضمير المجزوء دون اشتراط إعادة
الضام ، وأنه يجوز الفصل بين الضام والضاف اليه بمنه الطرف والجسار
والمجزوء

وهو في أكثر آرائه يفتخ غالبا الى البصريين ، لأنه يرى أن الصواب
بجانبهم ، وأن الدليل يفسده رأيهم ، وإذا ما رأى أن الدليل بجانب الكوفيين
فانه سرفان ما يقد في فهمهم ، فهو يوافق الكوفيين مثلا في بعض آرائهم
لأن السماع يؤيدهم ، وأحيانا يرفض تلك الآراء لأن السماع يخالفهم .

وكان لموقف الكوفيين من القراء والقراءات أثر في موافقة أبي حيان أيضا
على آرائهم ، ومخالفة آراء البصريين في ذلك .

معنى هذا أنه كان يقيم مذهبه على الانتخاب من الذئب البصري
والكوفي ، مع نزعة شديدة الى البصريين .

٢- كان يردد أبو حيان حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كقوله : ذكر
أصحابنا ، وقال أصحابنا وأحيانا يردد كلمة أصحابنا ويقصد النحاة الأندلسيين
كأبن مفلح ، وأبن الفائق ، والجزولي ، والسهمي ، والشلوبن ، وأبى
الحسن الأندلسي ، وأبن مالك (٢) . . .

(١) ينظر ارتشاف : ٢١٦ ب ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ب ، ٢٤٤ ،
٢٥٦ .

(٢) ينظر ارتشاف : ٢١٢ ب ، ٢٤٢ ب ، ٢٥٦ ب .

ولكن التعصب بأحاديثنا عند حديثه عن البصريين لا يمتنع بالضرورة
أنه بصري المذهب إنما يشير - كما اعتقد - بهذا المذهب إلى اتفاقه مع
البصريين في الآراء التي يذكر مع ذكرها هذا التعصب . لأن الضيق الشديد
يسير عليه ، هو الذي يحدد اتجاهه التحوي ، وقد دللنا هذه الدراسة على
أنه كان ينتج في أكثر آرائه اتجاهها بصريا مع عدم انخافه رأى الكوفيين والأخذ به .
أن أنه كان ينزع بنزع أهل البصرة أحيانا ، وينزع أهل الكوفة أحيانا أخرى ،
وأحيانا يختلف مذهبها بما يتشبه مع اتجاه تفكيره التحوي في الانتخاب والاستقلال
بالرأى .

فهو ينجح نهج الهنداديين في المنهج بين المذهبين مترسبا في ذلك
مذهبهم فكان تارة ينتخب ما يراه متشبا مع مذهب من آراء البصريين ، وتارة
ينتخب من آراء الكوفيين .

وما أحب أن أنتهي إليه هو أن أبا حيان بغدادى ذو نزعة بصريّة ،
وأن نحوه لا يمكن عدة نحواه ربما خالصا كما ذهبت الدكورة ضد بجة وغيره
من الباحثين بل كان مخلدًا من المذهبين مع نزعة شديدة للبصريين .

٣- هناك بعض المسائل النحوية التي لا تحل إلا من طريق المقارنات
اللغوية بين اللغة العربية وأشباهها الساميات ، وذلك مثل الحاق الهم فـس
(اللهم) والبحث في تركيب لكن ، ولين ، ومهما ، وأنا ، وهو ، وكم . . .

نجد أن أبا حيان لم يوفق في نظريته الهميا ، وهو معذور في ذلك
لأن البحث في المقارنات اللغوية هو اتجاه حديث في دراسة اللغة ، ولم
يعرف إلا في وقت متأخر .

الفصل الخامس

أبرحيسان والهنداديسرن

أهوجيان والهنداديين :

د. هـ أكثر الباحثين على أنهم عندما يتعرضون إلى التحريف في فهمهم أو الكوفة ، أو البصرة ... أن يتكلموا على نشوء هذه المذاهب (١) وهى تكون مدونة أم لا . ويفرغون أنفسهم أحيانا في البحث عن المؤسسين الحقيقيين لهذه المذاهب . ولهم من جهة هذا البحث : مخوف غار ذلك . لأن د. راستا ضحية على تحويرهم ، وما تركوه من جهد في المسائل الفرعية .

ولكن الشئ الذي يمكن أن نقوله هو أنه بعد أن ترسخت أركان النحو العربي وفريقه ، وبلغ النحو درجة كبرية من النحو والكمال ، بحيث أصبحت إضافة إلى ذلك من الأمور المعهدة ، فقد وجد في بغداد حاجة بذلوا جهدا كبيرا في المسائل النحوية ، وكان لهم بها رأى ، وذلك بعد أن تمثلوا بنحو البصريين والكوفيين ثم اختاروا من كل منهما ما يتفق مع ما يأخذون به من نزعة سماعية أو قياسية . ومن الملاحظ أن آراءهم كانت تميل إلى الفردية ، فحينئذ بعضهم قد انتصر للبصريين ، وبعضهم للكوفيين ، وبعضهم قد أمسك بالمعصاة من الوسط .

ويمكننا حصر النتائج التي تبرز بها النحو عند الهنداديين فيما يلي :

- ١ - بسط المذهبين البصري والكوفي ثم الاختيار أو الانتخاب بينهما .
- ٢ - المنح بين هذين المذهبين ، ثم الخوض برأى يجمع بين مزايا المذهب البصري والمذهب الكوفي .
- ٣ - كانت لهم بعض الآراء الاجتهادية .

(١) لمراجعة وجود الدراسة الهندادية ينظر : أهوزكيا الفراء - د. د. أحمد مكي الأنصاري ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ . وتاريخ النحو - د. محمد الأفغانسي ص ٩٣ . ضحى الإسلام - أحمد أمين : ٢١٨/٢ . دراسة الكوفية - د. محمد المحمدي ص ٧٠ . المدارس النحوية ص ٢٤٥ ، أهوجيان النحوي - د. خديجة ص ٣٠٤ ، أهوجلي الفارسي - د. عبد الفتاح شلبي ص ٤٤٦ . الرماني النحوي - د. مازن المبارك ص ٣٤ . نشأة النحو - لاطنطاي ص ٩١ . البحث اللغوي عند السريدي - أحمد مختار عمر ص ٩٨ . مجلة مجمع دمشق المجلد ١٤٣ ، الجزء ٩ ، ١٠ . بحث لطف الراوي . الدراسة الهندادية - محمود جني محمود - (رسالة دكتوراة) بجامعة القاهرة ١٩٧٦ .

وعلى نحو ما كان أبوحيان يختار ما يراه صوابا من آراء البصريين والكوفيين ، فإنه كان أيضا ينتخب ويختار ما يراه صحيحا من آراء البغداديين ، وقد هـمرا بالاتباع ، ومخالفتهم فيما يراه غير صحيح ، وفيه بُعد عن الأصول النحوية . هذا هو النهج الذي سار عليه أبوحيان ونرى الذكورة عذبة أن موقف أبي حنبلان من البغداديين كان غامضا ، وأن هذا الغموض يرجع إلى أن البغداديين قد وافقوا الكوفيين في أكثر آرائهم ، ولهذا يرد عليهم هذه الآراء (١) .

ويضاف إلى هذا أيضا أن ما نلسمه من غموض إنما يعود إلى أن هؤلاء البغداديين لا يؤلفون وحدة في التفكير أو النهج ، لأننا نجد أن لكل واحد منهم آراء انفرادية وخواطر ، واقتراحات تتفق أحيانا مع البصريين أو الكوفيين وأحيانا تخالفهما .

ولبيان موقف أبي حنبلان من البغداديين فاني سأعرض لموقفه لهم عند ما يشير إليهم كجماعة من الجماعات النحوية ، ثم أبين موقفه من أهم النحاة الذين ينتسبون إلى المذهب البغدادى .

أما بالنسبة إلى النقطة الأولى : فإن أبا حنبلان كان قليل الإشارة فى كتابه إلى البغداديين كجماعات وإذا أردنا أن نطلب موقفه منهم فإنه يتشبه فيما يلى :

١- ذهب البغداديون - وفقا للكوفيين - إلى أن (هله) من أدوات الاستثناء ، نحو : أكرمت المبيد هله الأحرار . ولأنهم رأوا ما بعد هـ خارجا عما قبلها فى الرفع ، من حيث كان مرتبا عليه ، لأن معنى أكرمت المبيد هله الأحرار : إن إكرامك للأحرار يزيد على إكرامك للمبيد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها ، لأن (الا) لا تنسج مكانها ، ولأن ما بعد ما لا يكون من جنس ما قبلها . . . كما أنه لا يجوز فيما بعد ما إلا الخفض .

(١) أبوحيان نفسه . . . ٢١٠ .

وقال أبوحيان : * والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء * بل ليست
أن ما بعدهما لا يكون من جنس ما قبلها ، ومن حيث دخول حرف المطفف عليه ،
ولم يتقدم بها استثناء (١) .

٢ - أنكر عليهم جواز تشبيه أجمع أو جمعها ، يقول : * وأجمع وأكث وأبصح ،
وأبشع بمعنى (كل) ، فهو كـ (أجمع) . . . ولا يمتنع ولا يجمع وما بعده ،
خلافا للكوفيين والبغداديين وابن خروف من أصحابنا (٢) .

٣ - ذهب البغداديون - وفاقا للكوفيين - إلى جواز إعمال أسماء
المصادر ، فأجاز الكسائي والفراء وعشام * عجيبت من كرامته زيداً ، ومن طامسك
طامسا * واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها وعن * الخيزر
والقوت والد هن فلا تقول : عجيبت من خبزك الخيزر ، ولا عجيبت من دمنك رأسك ،
ولا من قوتك عيال الله وأجاز ذلك الفراء ، وقال هشام : ولا يمتنع القياس ، ولا يجوز
هذا عند البصريين إلا أن اضطر شاعر فيستعمل اسم المصدر استعمال المصدر .

قال أبوحيان : * والذي أذهب إليه في هذا الموضع من هذا النوع
أن المنصوب بعده ليس منصوبا باسم المصدر ، ولا أجزى من المصدر مصدر
العمل ، بل هو منصوب بأضمار فعل يفسره ما قبله (٣) ، والأولى بالاتباع
رأى البغداديين بعده عن التكلف والتقدير .

٤ - أجاز البغداديون - وفاقا للكوفيين - خفض المصطوف على المنصوب ،
فتقول : هذا ضارب زيداً وعمرو ، على موضع زيد . وملوا على ذلك قول
امرئ القيس :

وظل طيأة اللحم من بين منضج
فحفظوا * أو قد ير * على موضع * ضمهف * لأنه لا يجوز خفضه بإضافة اسم
الفاعل الذي هو منضج إليه . ثم قال أبوحيان : * ولا حجة في ذلك ، ولا في

(١) منهج السالك ص ١٧٦ ، والارتشاف : ٢٣٠ ب ، ٢٦٤ ب ، والجنسي

الداني ص ٤٢٥ .

(٢) الارتشاف : ٣٠٠ ب .

(٣) منهج السالك ص ٣١٧ .

كونه مجسوراً على الجوار ، لأن قبله مجسوراً وهو (موا) إذ يمكن حمله على تقدير
(مضج) مضاف إليه كانه قال : أو مضج قد ير ، فحمله وحمله بمنزلة التمسك
لتقدم ذكره (١) .

٥- مال الى الهدهد بين في جوار التعجب من الأفعال الناقصة نحو
ليس ، وما زال . فأجاز نحو : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن ما
لا يزال يذكرنا زيد (٢) .

أبرحمان ونحاة بندهاد :

كان لأبرحمان مواقف من هؤلاء النحاة الذين كان لهم آراء انفرادية
بها ، أو آراء شاذة فيها فخرهم من النحاة القدام .

أبرحمان وابن كيسان سنة ٢٦٩ هـ :

اختلف المرحومون لابن كيسان في مذاهب النحوي ، فعد ، بعضهم
بصرياً ، وعد ، بعضهم كوفياً ، وعد ، بعضهم من الذين خلطوا بين المذاهبين فلم
يكن بصرياً ولا كوفياً (٣) .

وفي الحقيقة ، أن ابن كيسان كان من النحاة الذين يمزجون بين النحو
البصري والكوفي ، مع نزعة شديدة الى الكوفيين ، فهو بندهادى الذهبي ،
وذنزعة كوفية (٤) .

وهنا هنا أن نهين موقف أبرحمان من ابن كيسان وآرائه النحوية :

(١) مضج السالك : ٣٣٨ ، ونظر شرح الأشموس : ٤٢٢/٤ .

(٢) نظر مضج السالك : ٢٧٩ .

(٣) لمراجعة هذا بنظر : طبقات الزبيدي : ص ١٢٠ ، وشرح التصريح :

١٨٩/١ ، ٨٨/٢ ، وروكلمان : ١٢١/٢ ، والفهرست : ١٢٦ .

والدراسة الهندسية : لحيود حسن محمود .

(٤) ولاستزادة بنظر الانصاف المسألة رقم : ٤ ، ١٢ ، ٥٢ ، ١٨٠ ، والبعج :

٦٠/١ ، ٧٨/١ ، ١٥٨ ، ١١٥/٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

١- ذهب البصريون الى أن (أنت) مركبة من اسم وهو (أن) ، وحرف وهو (التاء) ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أن (التاء) من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم . وذهب ابن كيسان الى أن الضمير هو التاء ، وهي تاء فعلت ، وكثرت به (أن) وزيدت الهم للثبوت ، والآلف للثبوت ، والنون للتأنيث . قال أبو حيان : وهذا الذي اختاره (١) .

وقد أقرت الله راسات الحديثة المقارنة تركيب (أنت) من (أن) و (التاء) قال هرجستراسر : ان الضمائر المتصلة للمخاطب مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي مثل : ذهبت وجلست . ومن مقطع (أن) وهو ما يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فان الذين ذهبوا الى التركيب قد أقرت الله راسات الحديثة وجهة نظريهم .

٢- أجاز ابن كيسان أن يفصل بين فعل التعجب والتعجب نفسه بـ (لولا) نحو : ما أحسن - لولا بخله - زيداً ، وأحسن - لولا بخله - يزيد قال أبو حيان : ولا حجة له على ذلك (٣) .

وأن ما أجاز به ابن كيسان لم يسمع عن العرب ، ولكنه قاسه على ما السبب أخرى ، وقد رفض ذلك أبو حيان تشبهاً مع شبهه في رفضه للأشلة التي ليس ينفذها السامع .

كما أن سبويه قد أشار الى الثلاث من فعل التعجب ومفعوله ، فقال في : ما أحسن عبد الله : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر " ما " ولا تنهـل شيئاً عن موضع ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا (٤) .

(١) ينظر الأرتشاف : ١٢٢ ب ، وشرح الكافية : ٩/٢ ، وشرح التصريح : ١٠٣/١ ، والهمج : ٦٠/١ .

(٢) التطور النحوي : ٤٨ ، وتاريخ اللغات السامية : ٩ ، والفلسفة اللغوية ص ١١٩ ، تعليق د . مراد كامل .

(٣) ينظر الهمج : ٩١/٢ ، والفكت الحسان : ٤٩ أ ، وشرح الكافية : ٣٠٩/٢ ، وشرح التصريح : ٩٠/٢ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٢/١ .

٣- ذهب أبو حيان إلى بقاء عمل (ما) الحجازية إذا توسط مسمول
الخبر بينهما وبين الاسم ، وذلك إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو : ما اليوم نريد
داعياً ، وما بسيف زيد ضارباً .

أما إذا كان المسمول المتوسط غيرهما فلا يجوز نصب الخبر ، نحو : ما
طعامك زيد أكل .

ثم قال أبو حيان : " خلافاً لابن كيسان فإنه يجيز نصبه ، من علبه
أحمد بن منصور الشكري في أرجوزته ، قال :

وما جواه له الفلام واكسب	قلبي للجواز بلغني ناصب
إلا ابن كيسان من المذهب	فإنه أجاز نصب الركب (١) .

وهنا نجد أن ابن كيسان قد ذهب مذهب الكوفيين في إجازة نصب
خبر ما العاملة عمل ليس ، وذلك إذا تقدم بها مسموله . أما أبو حيان فقد منع
ذلك تشبهاً مع رأي البصريين .

٤- ذهب ابن كيسان إلى أن (أم) أصلها (أو) أهملت واوها مما
فتحولت إلى منى يزيد على منى أو .

قال أبو حيان : " ومن دعوى بلا دليل ، ولو كانت كذلك لا تنقص
أحكامها ، وهما مختلفان من أوجه (٢) .

إن رأي ابن كيسان رأي غريب ، والأولى أن نأخذ كلا من (أم) و (أو)
على ظاهرهما ، ولا ضرورة إلى هذا التكلف والتعقيد .

٥- منع ابن كيسان إشتراك المسمول معه مع ما قبله في حال أو خبر ،
كما يشترك المتماطين فيهما ، وذلك نحو : جاء زيد وهما ضاحكين ، وكان
زيد وهما مذكورين ، أي : أنه لا يجوز الجمع بين ما قبل الواو ، وما بعدهما في
حال أو خبر ، وذهب الأغصني إلى إجازة ذلك . يقول أبو حيان : (وإجازته

(١) الإرتشاف : ١٢١ أ ، واللمع : ١٢٢ / ١ .

(٢) الإرتشاف : ٣١١ ب ، والجنى الداني : ٢٠٥ . واللمع :

الأخفش - واختاره ابن مالك - اجراً - واو مع اجراً - واو الـمـاء - فيطابق
الاول والمنسوب على معنى مع ، فتقول : كان زيد وعمراً مذكراً ، وجاء زيد
وعمرأً ضاحكين ، ومع المـاء هـ ابن كيسان وإياه اختار (١) .

٦ - اعترض النحاة وجوب تكرار (لا) النافية للجنس ، إذا انفصل
بـمـحـوـبـها ، أو كان مرفقة ، كقوله تعالى " لا فيها غول ولا هم عليها
مشرّفون " (٢) ، ونحو : لا زيد في الدار ولا بكر . قال أبو حيان " خلافا للمبرد
وابن كيسان فانهما يبيزان أن لا تتكرر ، وذلك عندنا لا يكون الا ضرورة " (٣) .

٧ - قال أبو حيان : (لا تكون - لعل - بمعنى كي ، خلافاً
لفطرب وابن كيسان) (٤) وقد نسب ابن هشام هذا القول الى جماعة منهم
الأخفش ، والكسائي ، وحملوا عليه " فقولا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى " (٥)
ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين ، أن : اذها على
رجائكما (٦) .

وقد ذهب سيبويه والمبرد الى أنه ليس في (لعل) معنى التعليل ،
وانما هي للترجي ، ومجوزة للمباد ، يقول المبرد : ومن هذا الباب
قول الله عز وجل " أسمعهم وأبصر " (٧) ، ولا يقال لله - عز وجل -
تعجب ، ولكنه خن على كلام المباد ، أن : هو " من يجب أن يقال لهم :
ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت ، ومثل هذا قوله " فتولا له قولاً ليناً ،
له له يتذكر أو يخشى " ، ولعلنا للترجي ، ولا يقال ذلك لله ، ولكن
المعنى - والله أعلم - اذها أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذي ترجوان
به ، ويرجوه المخلوقون تذكر من طاهره (٨) .

- (١) الارتشاف : ٢١١ ، وشرح الكافية : ١١٨/١ ، والبيح : ١٢٢/١ .
- (٢) سورة الصافات ، الآية : ٤٢ .
- (٣) الارتشاف : ١٨٢ ب ، والبيح : ١٤٢/١ ، والجنى الداني ص ٢١١ .
- (٤) البحر المحيط : ١٣/١ .
- (٥) سورة طه ، الآية : ٤٤ .
- (٦) المعنى ص ٣٧٩ ، ونظر حاشية الصبان : ٢٧١/١ .
- (٧) سورة مريم ، الآية : ٣٨ .
- (٨) البقتهب : ١٨٣/٤ ، ونظر الكتاب : ٢٧/١ ، والجنى الداني
ص ٥٨٠ .

ومن الواضح أن أبا حيان متأثر بقوله هذا بقول سيبويه والبريد .
والذي أصل الهمزة هو أنه لا يمكننا إغفال معنى التعليل في المسائل ،
ويظهر ذلك في قولنا : اقرأ كثيرا لذلك تتجيب . ومن ذلك أيضا ما حملته
الأخفش والكسائي على التعليل قوله تعالى " لعلكم تشكرون " (١) ، " ولعلكم
تبتدون " (٢) ، أي : لتشكروا ، ولتبتدوا . وقال الأخفش في (لعل)
يتذكر (نحو قول الرجل لباحبه : افرح لعلنا نتفدى ، والمعنى : لتتفدى) (٣) .

٨- أجاز ابن كيسان تصغير صيغة التعجب (أفعل بنه) قياساً على
(أفعل) فبند ، يصح أن تقول : أحسن بنه ، وأحسن نه ، قال أبو حيان :
" وأما تصغير أفعل بنه قياساً على (أفعل) فلا يجوز ، لأنه لم يسم من
المرب (٤) .

وقياس ابن كيسان لا يخلو من ضعف ، لأن ما جاء من صيغة (ما أفعل)
مصرفاً بعد قللاً ، قال الشاعر :
يا أُمْلِجْ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَوٍّ لِيَاكُنَ الضَّالَّ وَالسَّامِرَ (٥)
كما أن النحاة عندما صغروا (أفعل) إنما صغروه لأنه اسم أفعل
التفضيل ، وذهب البصريون إلى القول بفعلية ، وأما صيغة (أفعل) فهى
(فعل) ولهذا فانه يضاف تصغيرها .

١- أجاز ابن كيسان في القسم اظهار الفعل الذى يشتمل على معنى
القسم بها ، الواو نحو : حلفت والله لأقوين ، أقست والله لأذهبن .

قال أبو حيان : " لم يحفظ ذلك ، فان جاء فمؤول على أن حلفت كلام
تام ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل (والله) متعلقه به (حلفت) (٦) .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٥٣ .

(٣) ينظر الجنى الدانى ص ٥٨٠ .

(٤) الارتشاف : ٢٢ ، وضح السالك ص ٣٨٣ .

(٥) ينظر حاشية الأعمش : ٢١/٣ .

(٦) الهمج : ٣١/٢ .

يبدو أن ما ذهب إليه ابن كيسان من الآراء التي انفرد بها ، ولم يقبل
النحاة ما ذهب إليه ، ولهذا فإن أبا حيان قد أنكر عليه ذلك .

ونخلص من هذا إلى أن أبا حيان كان يخالف ابن كيسان في أكثر آرائه
وأن هذا الشيء كان يرجع إلى انحراف ابن كيسان عن القياس ، والأخمس
بآراء الكوفيين ، وإلى بعض الآراء الانفرادية التي انفرد بها .

أبو حيان وأبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ :

اختلف أيضا في المذهب النحوي لأبي علي الفارسي ، فذهب بعضهم
بعضها ، وذهب بعضهم بغيره أديا (١) .

وفي الحقيقة أن من ينظر في آرائه النحوية يجد أن أبا علي الفارسي
كان من الذين يمزجون بين التحوين الهندي والكوفي ، ولكنه يميل إلى مذهب
الهنديين (٢) .

وما ينبغي هنا هو أن نبين موقف أبي حيان من آراء أبي علي الفارسي :

١ - أنكر الفارسي الجربة (لعل) ، وتناول قول الشاعر :
فقلت : ادع أغري ، وارفع الصوت جبهة لعل أبي المنوار ، منك ، قريب
بأنه يمتثل أن الأصل : لعله لأبي المنوار جواب قهيب ، فحذف
مردف قهيب ، وضمير الشأن ، ولم لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى فسى
لام الجرب ، ومن ثم كانت مكسورة .

قال أبو حيان : والجربة (لعل) لغة حكاها أبو عبيدة ، والأخفش ،
والفراء ، وأبو زيد ، وقال أنها لغة عقيل ، ومن أنكر الجرب بها محجى بنقل
هو (٣) .

(١) ينظر طبقات النحويين : ص ١٣٠ ، والفهرست : ص ١٠١ ، نبروكلمان :

١١٠/٢ ، والداوس النحوية ص ٢٥٥ ، وأبو علي الفارسي ص ١٠٥ .

(٢) ينظر مثلا : الجمع : ١٠٠/١ ، ١٩٤ ، وشيخ التصحيح : ١٨٨/١ ،

٢٤٨/٢ ، ٣٤٣/١ ، ٢٢/٢ .

(٣) ٧١ رتشاف : ١٨٣ ب ، والجمع : ٢٣/٢ ، والفكت الحسان :

٢٢٦ .

وما ورد مسموعا عن العرب يقوى ما ذهب اليه أبوحيان ، فقد نقل الجسر
 (ليل) أئمة موثوق بهم ، كما أن الجرب (ليل) قد نسب الى ابن عقيل ،
 وقال الشاعر :

لعلَّ الله يُمكنسَ عليها جباراً ، من زهير ، أو أسيد
 وأنشد كريب بن سعيد :
 لعلَّ الله فضلكم عليها بشي ، أن أمكم سرير (١) .

وقد رد ابن هشام على الفارسي بقوله : (وهذا تكلف كبير ، ولم يثبت
 تخفيف ليل ، ثم هو صحيح) بنقل الأئمة أن الجرب (ليل) لئمة قوم بأعيانهم (٢)
 وقال المرادي أيضا : * إن تخفيف ليل لم يسمع في هذا البيت ، كما
 أنها لا تشمل في شعر الشان (٣) .

وقال الدمامني : * ولا وجه لذلك ، بد نقل الأئمة الثقات أنه لغة لقوم
 من العرب (٤) .

٢- قال أبوحيان : * ومن زعم أن كان الناقصة لا صدر لها ، فذهب
 مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيبويه الجن ، مصدر
 كان الناقصة ، والأصح أنه لا يلفظ به معها ، فلا يقال : كان زيد قائما كونا (٥) .

٣- ذهب الفارسي الى أن قوله :
 كالجوت لا يرويه شي يلبسه يصح ظمان وفي البحر فمه
 من الضرورات ، بقاء على أن الميم حقا ألا شئت في الشعر .
 قال أبوحيان : * والصحيح جواز ذلك في الشعر والنظم (٦) .

(١) ينظر ضريح السالك ص ٢٣٥ ، والجنس الداني ص ٨٣ ، وشرح ابن

عقيل : ٥/٣ .

(٢) المغني ص ٣٧٧ ، وتعليق الفرائد : ٢٥/٢ ب .

(٣) الجنس الداني ص ٥٨٥ .

(٤) تعليق الفرائد : ٢٠٥/١ ب .

(٥) البحر المحيا : ٦٠/١ ، وشرح السالك ص ٥٤ .

(٦) الارشاف : ١٠٧ ، ينظر شرح الأشموني : ٤١/١ .

يقول ابن مالك راداً على الفارسي : " وهذا من تحكاته المأهية مسيئة
الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في التثنية والنظم ، وفي الحديث الصحيح : الخُشُوفُ
فمُ الصائم أطيبُ عند الله من نوح المسك (١) .

٤- ذهب سيهويه إلى أن اسم الإشارة ، وحروف الجر لا يمتلأن فمسي
المفعول معه .

وقد أجاز أبو علي الفارسي في قول الشاعر :
لا تعجبَنَّك أنْ رأيتُ قد جُمِعَتْ (هذا) رَدَائِي مَأْوِيًا وَسِرِّيَا

بأعمال اسم الإشارة في (سرياً) على أنه مفعول معه ، لأن اسم الإشارة
في مثل أشهر . قال أبو حيان " وهو خلاف ظاهر كلام سيهويه ، بل العامل فيه
هو قوله : مظهرها (٢) .

٥- ذهب الفارسي إلى أن "حيث" تقع مفعولاً به ، وذلك عند تخرجه لقوله
تعالى " اللَّهُ لَعَلُّهُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ " (٣) حيث يقول : فالقول في العاقل
في حيث أنه لا يخلو من أن يكون (أعلم) هذه المذكورة أو غيرها . وإن عمل (أعلم)
فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو غير ظرف . فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أعلم)
على حسب ما عمل في أحوج في ساعته في قوله : فإننا وجدنا المريض أحوج ساعةً .

لأن المسمى بـ "حيث" : أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت ، ولا يوصف الله
بأنه أعلم في مواضع أو أوقات كما تقول : زيد أعلم في مكان كذا ، في مكان كذا ،
أو زمان كذا ، فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون العامل أعلم هذه ، وإذا لم يجوز
أن يكون إياه كان فعلاً يدل عليه أعلم ، وإذا لم يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً كسا
ذكرنا كان اسماً ، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الانتصاب (٤) .

وقد أنكر أبو حيان وقوع (حيث) مفعولاً به على السعة ، أو غيره ، لأن مثل
هذا الإعراب (تأباه قولك النحو ، لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظرف

(١) شرح التمهيد : ٥٣/١ ، ونظر شرح التمهيد : ٦٤/١ .

(٢) الارتشاف : ٢١٧ ب ، ونظر حاشية الصبان : ١٣٧/٢ ، وشرح التمهيد :

٣٥٣/١ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٤ .

(٤) الحجة - لأبي علي الفارسي من ١٨ - ١٩ .

التي لا تتصرف ، وشذ إضافة لدى اليها ، وجرحها بالها ، ونحوها على أن الظرف الذي يتوسخ فيه لا يكون إلا متصرفا ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على المفعول ، ولا على غيرها ، والذي يظهر لي أن إقرار حيث على الظرفية المجازية ، على أن تضمن أعلم معنى ما يتمدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علما حيث يجلس رسالته ، والظرفية هنا مجاز (١) .

وقال ابن هشام : وقد تنق (حيث) مفعولا به وفقا للفراسي (٢) .

ولا يخلو ما ذهب إليه الفراسي من تكلف وتعمد ، والأولى عدم الإخراج (حيث) عن ظرفيتها ، لأن ذلك يرمي إلى التكلف في تقديرنا صهيبيسا ، فمثلا عندما حمل على قول الفراسي فقد قرروا التناصب (يعلم) محذوفا مدحولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ، لأن أفيد التفضيل ، ينصب المفعول به ، وإذا أولنا به (عالم) جاز أن ينصبه في رأى برس النحاة (٣) .

٦- ادعى الفراسي الإجماع على جواز توسط خبر ليس ، قال أبو حيان : ليس يصحح ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه (٤) .

٧- الخبر إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا فإنه يتملق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، وذلك عند أبي حيان ، وأما الفراسي فإنه يرى أن الجار والمجرور هما الخبر ، وليس هناك عامل محذوف معلقا به (٥) .

٨- قال أبو حيان : ليس فعل ماض ، خلافا لأبي بكر بن شقير (٦) ، وللفراسي في أحد أقواله ، أذ زعا أنها حرف نفى مثل (ما) (٧) .

(١) البحر المحيط : ٢١٦/٢ ، والارتشاف : ٢١١ .

(٢) المغنى ص ١٧٦ .

(٣) ينظر المغنى ص ١٧٢ .

(٤) الارتشاف : ١٦٦ ، وينظر شرح الكافية : ٢١٧/٢ ، وشرح التصريح :

١٨٧/١ .

(٥) ينظر المحج : ١٦/١ .

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسين ، من نحاة بغداد توفي سنة ١٧٢ هـ ، بنية

الرعاة : ٣٠٢/١ .

(٧) البحر المحيط : ١٣٨/١ ، والمغنى ص ٣٨٧ .

وقال الملقى : ليس : ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ،
ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه والفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل • وزعم
أبو علي أنها حرف • فالذي ينبغي أن يقال فيها ، إذا وجدت بغير خاصية
من خواص الأفعال • وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية • أنها حرف • لا غير
ك (ما) النافية • كقول الشاعر :

تهدى كتابي بغيراً • ليس بغيرها • إلا ابتداره إلى موتها (١)

والذي يظهر أن كلمة (ليس) كانت تستعمل حرفاً للدلالة على منسب
النفي • ثم كثر استعمالها • متصلة بضمائر الرفع البارزة • وتأء التانيث الساكنة •
فأخذت صورة جديدة • وحكما جديداً • ثم غلب النحاة القول بفعليتها على
حرفيتها •

١ - ذهب بنو تميم إلى أن (لا) تهطل عمل (ليس) • كما تهطل عمل
" ما " العجائزة • حكى سيبويه : ليس الطيب إلا المسك •

قال أبو حيان : " وقد جهل الفارسي هذه اللغة • فتأول ما حكى
سيبويه بتأويلات مصادمة للنص " (٢) •

وقد تأول أبو علي ما حكى سيبويه كما يلي :
١ - أن في (ليس) ضمير الشأن • والطيب مبتدأ • والمسك خبره •
وربما أنه لو كان كذلك لدخلت لا على الجملة • فكان يقال : ليس إلا الطيب
المسك • كما قال الشاعر :

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن • ولا يستطیع المرء نفعا • ولا ضرا

وقد أجاب أبو علي عن هذا بأن (لا) دخلت في غير موضعها • وتظير
ذلك قوله تعالى " إن ندائن إلا ظناً " (٣) • وقول الأعشى :

أحل به الشيب أثقاله • وما اغتره الشيب إلا أغترا

وأجيب بأن الآية والبيت محذوران على حذف الصفة • لفهم المعنى •

(١) وصف المبانى - للملقى ص ١٤١ • والجنى الداني ص ٤٩٤ •

(٢) الارتشاف : ١٦٨ ب •

(٣) سورة الجاثية • الآية : ٢٢ •

ب - أن يكون الداليم اسم (ليس) ، والخبر محذوف ، و (إلا المسك) بدل منه كأنه قيل : ليس الداليم في الوجود إلا المسك .

ج - أن يكون الداليم اسم (ليس) و (إلا المسك) نسبت له ، والخبر محذوف ، كأنه قال : ليس الداليم ، الذي هو غير المسك داليماً في الوجود (١) والذي يضاف هذه التأملات نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم (٢) .

ولو أن الفارسي اكتفى بالقول بحرفية (ليس) ، وأنها تفيد النفسى ، أو أن بني تميم يرفضون الخبر بعد ما عند انتقاضي النفي به (إلا) لكان أغناساً من هذه التفرجات التي لا تدخل من تكلف .

١٠ - أجاز أبو علي في (زال) الناقصة التي مضارعها يزال أن تكون تامة ، قياساً ، قال أبو حيان : ولا يحفظ ذلك (٣) .

١١ - منع الفارسي زيادة الباء بعد (ما) التسمية . قال أبو حيان : " والصحيح جواز ذلك ، وهو كثير جداً في نشرهم ونظمهم ، ومن نص عليّ جواز ذلك سبويه والفرّاء (٤) .

وقال المرادي أيضاً : " والصحيح الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم (٥) .

١٢ - من أوجه (لما) أن تختص بالماضي ، فتقتضى جعلتين ، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، وهي حرف وجوب لوجوب ، وفيها مذهبان : أحدهما : أنها حرف ، وهو مذهب سبويه .

والثاني : ظرف بمعنى حين ، وهو مذهب أبي علي الفارسي . وقد نقد أبو حيان مذهباً إلى القول بأن (لما) ظرف لا محسوف ، يقول في تفسير قوله تعالى " قُلْ لَّما قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دُلَّيْهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَاهِيَةً الْأَرْضِ " (٦) : وجواب (لما) النفي الموجب ، وهذا يدل على أن (لما)

(١) الجنى الداني ص ٤٩٦ ، وينظر المثنى ص ٣٨٨ .

(٢) ينظر الجنى الداني ص ٤٩٨ ، والمثنى ص ٣٨٩ .

(٣) لا رشاش : ١٦٥ ، وينظر : شرح التصريح : ١٨٥/١ - ١٨٦ .

(٤) لا رشاش : ١٦٤ ، والبحر المحيط : ٥٥/١ ، ٦٧ ، واللمع : ١٢٧/١ .

(٥) الجنى الداني ص ٥٤ .

(٦) سورة سبأ ، الآية : ١٤ .

حرف لا ظرى ، خلافا لمن زعم ذلك ، لأنه لو كان ظرفا لكان الجواب هو العامل
وما دخلت عليه ، وهي نافية ، ولا يحيل ما قبلها فيما بعدهما ، وقد مضى لفسا
نظير هذا في يوسف في قوله : (وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ مَا كَانَ
يَخْفَى مِنْهُمْ مِنَ اللَّهِ) (١) (٢) (٣) .

وفي موطن آخر يقول : * وأما مذهب سيهه فلما حرف لا ظرى ، وهو
حرف وجوب لوجوب ، ومذهب سيهه هو الصحيح (٢) .

وقال المرادى : * والصحيح ما ذهب إليه سيهه ، لأوجه : أحدها :
أنها لو فيها نفي ، من علامات الأسا ، والثاني : أنها تقابل "لو" ، تحقيق
تقابلها أنك تقول : لو قلنا زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم لم يقم ، والثالث :
أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها مالا فيها ، كما قال أبو علي .

ويلزم ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها ، لأن العامل في الظرف
يلزم أن يكون واقعا فيه ، وأنت تقول : لما قتلت أسا أحسنت إليك اليوم ، وقال
تمالى : (وَطَاءَ الْقُرَىٰ أَهْلَكَائِهِمْ نَارًا تَأْكُلُ) (٤) ، والمراد أنهم أهلكوا بسبب
ظلمهم ، ٧ أنهم أهلكوا حين ظلمهم ، لأن ظلمهم متقدم على اندازهم ، واندازهم
متقدم على اهلاكم ، والرابع : أنها تشعر بالتمليل ، كما في الآية المذكورة ،
والظروف لا تشعر بالتمليل ، وهذا استدلال ابن عفور على حرفتها
والخامس : أن جوابها قد يقتضى به (إذا) الفجائية كقوله تمالى : فلما جائتكم
بأياتنا انا هم منها يضحكون (٥) ، وما بعده (إذا) الفجائية لا يمل فيها
قبلها (٦) .

وما ذهب إليه الفارسي ٧ يمكن استمهاده أيضا ، والأولى بالاحتجاج
ما ذهب إليه ابن مالك من الجمع بين المذهبين حيث يقول : (إذا ولي (لما)

(١) سورة يوسف ، الآية : ٦٨ .

(٢) البحر المحيط : ٢٦٦/٢ ، والبيح : ٢١٥/١ .

(٣) منظر البحر المحيط : ٢٥٠/١ ، ١٠٦/٣ .

(٤) سورة الكهف ، الآية : ٥٦ .

(٥) سورة الزخرف ، الآية : ٤٧ .

(٦) البنى الدانى ٥١٥٠ ، ومنظر النكت الحسان : ١٢١ ب .

فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى (إِذْ) ، فيه معنى الشرط ، أو حرف
يقنع ، فيها معنى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو جملة
اسمية مع إذا المفاجأة أو القاء ، وربما كان ماضياً مقرباً بالقاء ، وقد يكسرون
مضارعاً (١) .

٢٣ - ومن الآراء التي صرح أبو حيان بأنه يوافق الفارس فيها .
اختلف النحاة في كان الواقعة بين فعل التمجيب ، وما التمجيس
نحو : ما كان أحسن هذا ، وذلك على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها زائدة
لا اسم لها ولا غير ، وهو مذهب أكثر الكوفيين والفارس .

والثاني : أنها كان التامة واسمها ضمير المصدر أي : ك كان مـ
أي الكون ، وهو مذهب السمرقاني وخطاب البارد .

والثالث : أنها كان الناقصة ، واسمها ضمير يعود على (مما) ،
وخبرها فعل التمجيب ، وهو مذهب البصريين ، ونقله بعضهم عن البصريين ،
ولا ينجح عندهم ، ثم قال أبو حيان : وهذا أهدأ الأقوال من الصواب ،
والأحسن مذهب الفارس (٢) .

وفي اختيار أبي حيان لهذا مذهب الفارس بعد عن التكلف والتمقيد ،
لأن كان في مثل هذا الاستعمال مجردة عن الحدث ، ولا تدل إلا على
الزمان ، وهو لا يوجب مرفوعاً ، ولا منصوباً .

(١) التسهيل : ٢٤١ .

(٢) الارتشاف : ١٦٩ أ ، وضيح المالك ص ٣٨٢ .

أبو حيان والزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ)

كان أبو حيان قاسياً في نقاشه في الزمخشري، وكثيراً ما كان يرميه بالضعف في النحو، وعدم فهمه لكتاب سيبويه . والسؤال الذي نود الإجابة عنه عليه هل كان الزمخشري كما وصفه أبو حيان ؟ وهل هناك سبب يمكن وراء ذلك ؟ ولبيان هذا الأمر فأتى لبعض المسائل النحوية التي ناقشها فيها .

١- أخذ عليه تلحينه للقراءات المتواترة ، يقول الزمخشري : وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم (١) يرفع القتل، ونصب الأولاد ، وجسر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفتا، بينهما يغير الظرف ، فليس لو كان في مكان الضرويات ، وهو الضمير لكان سجعاً مردوداً ، كما سيج ورد : في القصور أبي مزادة .

فكيف به في الكلام المنشور ؟ شكك به في القرآن المجزى بحسن نظمته وجزالته . قال أبو حيان : ولا التفات أيضاً لقول الزمخشري . . . وأعجب لمجس ضيف في النحوي يرد على عرس صريح مدغم قراءة متواترة موجود نظيره في لسان العرب . . . وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراءة والأئمة الذين تخريرتهم هذه الأئمة لنقل كتاب الله شيقاً وغريباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومصرفتهم وديانتهم (٢) . . . ويرى ابن عطية أيضاً أن هذه القراءة ضئيلة فسي استعمال العرب . وقال الفارسي أيضاً : هذا قبيح قليل في الاستعمال (٣) .

وهنا نجد أبا حيان قاسياً في حكمه على الزمخشري فهمه بالمعجزة ، وبضعفه في النحو ، لأن دراسة اللغة وفهمها لولم مقصوداً على أبنائها ، وفي تراثها النحوي عدد كبير من العلماء الذين هموا في اللغة والنحو وفي تفسير كتاب الله وهو لا لم يكونوا من العرب ، بل من الأعاجم . كما أن الزمخشري لم يكن ضيقاً في العربية أو غيرها من العلوم التي تهدي لها بالدرس والتأليف ، فكتبه

(١) سورة الانعام الآية ١٣٧

(٢) البحر المحيط ٢٢١/٤ ، ونظار الكشاف ١٣٨/١

(٣) بنظر البحر المحيط ٢٢١/٤ .

قيمة كلها، تشهد له بالقراءة والتمكن، وقد كتب الله لها الذلود، ونسب
الانتفاع بها على مواليد مصر (١).

ولعل هذا التحامل على الزمخشري يرجع الى تلك النظرة الاعتزالية التي
يقفها الزمخشري أمام الآيات القرآنية، الذي يقول، فيه أبوحيان (وهذا الزمخشري
لفلسفه في محبة مذهبه يكاد أن يدخله في كل ما يتكلم به، وإن لم يكن مكانه (٢)
وكثيرا ما كان يرى أبوحيان أن الزمخشري يحمل اللفظ ما لا يحتمله وقد رتقده
وجلا محذوفة لم يدل عليها الكلام، ولتتمشى مع مذهبه الاعتزالي (٣).

إن الحساس الشديد للدفاع عن القراءات عند أبي أحيان، واعتساق
الزمخشري للمذهب الاعتزالي وتلحيته للقراءات المتواترة، كانت من الأسباب التي
جملت أباحيان بنقم عليه. ولكن هذه النقم لم تكن دائما، بل نجده يمدح
أحيانا، ويظهر الى ما وقع فيه من أخطاء. يقول، (وهذا الرجل - الزمخشري -
وإن كان أوتى من علم القرآن أوفر حظ، وتجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ،
ففي كتابه في التفسير أشياء منتقدة، وكنت قريبا من تسطير هذه الأخطاء، وقد
نظمت فهدا في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله، واستطردت الى مدح كتاب
الزمخشري، فذكرت شيئا من محاسنه، ثم نهيت على ما فيه مما يجب تجنبه، ورايت
أشياء ذاك هنا لينتفع بذلك من يفعل كتابي هذا، ويتنبه الى ما تضمنه من
القبائح (٤).

٢- أخذ عليه عدم فهمه لكتاب سيبويه، وذلك عندما ذهب الزمخشري
الى أن (ولا شيء من بناء * أفعل * مطاوعا ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب
سيبويه، وذلك عند الكلام على الفصل كب من توله تعالى " أفن يمشى مكبا على
وجهه أهدي، وأمن يمشى سويا على صراط مستقيم) (٥). قال أبوحيان (ويكفى
حال من اكب، وهو لا يتمدى، وكب متشد، قال تعالى " فكبت وجوههم في النار " (٦).

(١) ينداء مجلة مجمع اللغة العربية الجيزة السابع عشر ص ٣١، مقال

لسلاستاز على النجدي (٢) البحر المحيط ٢/٢٢٦

(٣) ينداء البحر المحيط ٣/١٣١، ٤/١٣١، ٥/٢٠١، ٦/١٣٠، ٧/١٥٩، ٨/٢٠٧، ٩/١٤٢،

١٠/٨٤، ١١/٦٦

(٤) البحر المحيط ٢/٨٥ (٥) سورة الملك الآية ٢٢

(٦) سورة النمل الآية ٦٠

والهجرة فيه للشغل في الشئ " أو الصيرورة ، وساطح كب انكب ، تقول : كيهتسبه فانكب . وهذا الرجل كثير التهيج بكتاب سيويه . وكم من ندر في كتاب سيويه .
عسى يدعوه ، ويغيره حتى أن الامام أبا الحجاج يوسف بن معزز صنف كتابا يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري ، وما جهله من ندر في كتاب سيويه (١) .

٣- ذهب الزمخشري الى أن (لوبا) مركبة من (لو) و (ما) قال أبوحيان : والدان لغتاه البساطة فيها لا التركيب (٢) . وذهب ابن مالك الى أنها مركبة (٣) .

وبه وإن دعوى التركيب أظهر من القول ببساطتها .

٤- ذهب الزمخشري الى أن (لن) تفيد تأييد النفي . قال أبوحيان ولا تقتض النفي على التأييد خلافا للزمخشري (٤) .

وقال ابن هشام : ولا تفيد (لن) تأكيد النفي خلافا للزمخشري فبي كشافه ، ولا تأييد ، خلافا له في أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل . قيل : ولو كانت للتأييد لم يقيده منفيها باليوم في (فلن أكلّم اليوم أنسياً) (٥) ، ولما كان ذكر الأبد في (ولن يتنوّه أبداً) (٦) تكراراً ، والأصل عدمه (٧) .

ويرى ابن عصفور أيضاً أن ما ذهب اليه الزمخشري دعوى لا دليل عليها (٨) وفي شرح التصريح * ولا تقتض (لن) تأييد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى * فلن أكلّم اليوم أنسياً * ولزم التكرار بذكر * أبداً * في قوله تعالى * ولن يتنوّه أبداً * ولم تجتمع مع ما عولفتها النهاية في قوله تعالى * فلن أهرج الأرض حتى ياذن لي أبي) (٩) وتأيد النفي في (لن يخلقوا ذباباً) (١٠)

-
- (١) البحر المحيط ٣٠٣/٨ (٢) البحر المحيط ٤٤٢/٥ ونظر الكشاف ٥٨٦/٤
(٣) ينظر حاشية الصبان ٥٢/٤
(٤) البحر المحيط ١٠٢/١ ، وشيخ المفصل ١١١/٨ والكشاف ١٥٤/٢
(٥) سورة مئة الآية ٢٦ (٦) سورة البقرة الآية ١٥ (٧) المنى ص ٣٧٤
(٨) البنى الداني ص ٢٢٠ (٩) سورة يوسف الآية ٨٠
(١٠) سورة الحج الآية ٢٣ .

لا تُسخر ارضي لامن مقتضيات لن • ولا تقتضى تركيد ان النفس خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير " لَنْ تَرَانِي " بل قولك لن اقم محتمل لان تهدي به أنك لا تقسم ابداء وانك لا تقسم في سخر ارضه المستعمل وهو موافق لقولك لا اقم في عسدم افادة التاكيد والتأيد (٤) .

والا زل ان نبقى (لن) على افادتها نفي الفعل وتخليصه للاستقبال .

• ذهب الزمخشري الى ان (قد) تأتي بمعنى (صار) ففي قوله تعالى " لا تجعل مع الله الهسا آخر فتقدم مذموماً مخذولاً " (٣) ، جمسـلـ مذموماً خبيراً لتقدمه •

قال أبوحيان : ان قد بمعنى صار مقصورة على المثل : شحـنـدـ مفرقة • متى قدمت كأنها حرة • ومن قال قد بمعنى صار فقد ذلك الى غير هذا الموضع فقد أخطأ (٤) .

فأبوحيان لا يريد أن نقوس في استعمال قد بمعنى صار ، لأن ما جاء من ذلك كان قليلاً ويقتصر به على المثل •

٦- ذهب الزمخشري - وفقاً للقارص - الى أن الهاء انما تزداد مع (ما) المبنية السالبة • ولا تزداد مع (ما) التسمية • قال أبوحيان : والصحيح جواز ذلك وهو كثير جداً في شعرهم ونثرهم • ومن نثر على ذلك سيبويه والفراء ، ونحوه الفراء على أن أهل نجد يجرّون الخبر بالهاء كثيراً ، فإذا أمضوا رفياً (٥) •

وقال المرادي : والصحيح الجواز ، لسماعه في أشعار بني تميم (٦) .

٧- يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى " ولا تعد عيناك عنهم " (٧) •

وانما عدى به (عن) لتضمن عدا معنى (تبارك) ، في قولك : نبت عنسه عنه • وعلت عنه عنه : اذا اقتحمته ولم تعلق به •

(١) سورة الاعراف الآية ١٤٣ (٢) شرح التصريح ٢٢٦/٢ - ٢٣٠

(٢) سورة الاسراء الآية ٢٢

(٤) ينظر شرح السالك ص ٥٢ ، والبحر المحي ٢٢/٦

(٥) الارتقاء ١٧٤ أ (٦) الجنى الداني ص ٥٤

(٧) سورة الكهف الآية ٢٨ •

قال أبوحيان : وما ذكره من التضمن لا ينقاس عند البصريين ، وإنما
يذهب إليه عند الضرورة ، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوصفى ، فإنه
يكون أولى (١) . وفي الحقيقة إن ما ذهب إليه أبوحيان يبعدنا عن هذا
الاضطراب المعنوي الذي يجعلنا أن نتصور معنيين في جملة واحدة لفعل
واحد . والأولى أن نلتزم اللفظ على استعماله الحقيقي ، ولا نلجأ إلى التضمن
إلا عند الضرورة .

٨ - ثوب (ما) الصديقة عن طرف الزمان ، وتوصل في الفالسب
بماض ، حيث نحر : لا أصحك ما ذكر فاروق ، وذهب الزمخشري إلى أن (أن)
تجى ، ظرفية على غرار (ما) الزمانية ، وتشاركها في التباينة ونحو : جئتك
أن تصلى العصر ، أي : زمن صلاة العصر ، وفي الزمخشري على هذا المعنى
قوله تعالى : أن آتاه الله الملك (٢) . أي وقت أن آتاه . و (لا) أن
بمعنى قوام (٣) ، أي : حين تصدقهم .

قال أبوحيان : ولا يعرف ذلك أكثر النحاة (٤) .

وقال الرازي : ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهرة ، فلا يعدل
عنه (٥) .

وقال السيوطي : لم يتم دليل على كون (أن) ظرفية مثل (ما) (٦)

(١) الهجر : ١١٩/٦ ، ونظر الكشاف ٢/٢١٢

والتضمن : أن يوصف فعل أو مافى معناه في التبيين موصوف
آخر ، أو مافى معناه ، فيعطى حكمه في التحديد واللتزم ومجموع
اللفظ العربية هو أنه قياس لا سماعي ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين ، الثاني : وجود قرينة تدل على
ملاحظة الفصل المتروك من معناه اللبس . الثالث : ملائمة التضمن
للذوق العربي . ويوصى الجمع لا يلجأ إلى التضمن إلا لفرض
بلاغي . مجلة مجمع اللغة العربية ١/٣٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥١ (٣) سورة النساء الآية ٢٢

(٤) الارتشاف ١٢٤ ب ، والمفنى ص ٤٠١ ، والجمع ١/٢٢ ، والكشاف ١/٥٥

(٥) الجنى الداني : ٣٣١ (٦) الجمع ١/٢٢

يصدتوا

١ - ذهب الزمخشري - وفقاً لابن جنى وابن مالك - الى ان الجملة

تبدل من المفرد ، كما في قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالدين حاجةً^(١) وبالشام أغرن^(٢) كيف يلتقيان^(٣)

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى ، كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين
تندثر التقيان . قال أبو عبيان : وما استدعى به لا تقوم به حجة^(٤) .

وقال الدمامني : محتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة منه بهما
على سبب الشكوى ، وهو استعمال اجتماع هاتين الحاجتين^(٥) .

١٠ - قال أبو عبيان : في تفسير قوله تعالى " لا يملكون شيئاً ولا يحقون^(٦) " . قال الزمخشري أن : ولو كانوا على هذه الصفة لا يملكون شيئاً قط ، حتى يملكو الشفقة ولا عقل لهم انتهى^(٧) . ثم علم أبو حيان على قول الزمخشري قاطلاً : فأتى بقوله قط بعد قوله لا يملكون ، وليس بفصل ماخر ، وقد ظرف يستعمل مع الماضي لا مع غيره ، وقد تكرر للزمخشري هذا الاستعمال ، وليس باستعمال عرس^(٨) . والمشهور في استعمال (قسط) أنها تختص بالأفعال المنفية المنصرف معناتها الى الماضي .

وقال ابن هشام : وتختص بالنفي ، يقال : ما فعلته قط ، والماضي يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحسن^(٩) .

١١ - أجاز الزمخشري حذف ما عطف عليه أم ، فقال في قوله تعالى " أم كنتم شهداء^(١٠) " : يجوز كون أم متعلة على أن يقد رقبها محذوف ، كأنه قيل : أتدعون على الاتبياء اليهودية ؟ أم كنتم شهداء ؟ إذ حضره نقسوب الموت .

قال أبو حيان : لا تعلم أحداً أجاز هذه الجملة ، ولا يحذف ذلك لافى ضمير ولا غيره ، فلا يجوز : أم زيد ، وأنت أقام عمرو أم زيد . ولا : أم قام خالد ، وأنت تهيد : أخن زيد أم قام خالد . والسبب في أنه لا يجوز الحذف أن اللام في معنى أي الأمرين وقع ، فهو في الحقيقة جملة واحدة ، وإنما يحذف

(١) ينظر الارتشاق ٣٠٤ ، وحاشية الصبان ١٣٢/٣ ، والنجم ١٢٨/٢

(٢) ينظر شرح التصريح ١٦٣/٦ (٣) سورة الزمر الآية ٤٣

(٤) الكشف ١٣١/٤ (٥) البحر المحیط ٣١١/٢ (٦) (٧) (٨) (٩)

(١) الضنى ٢٣٢ ، والنجم ٢١٤/١ ، ١٠٩/٢٠ (٢) سورة البقرة الآية ١٣٣

المحطوف عليه ، ينهض المحطوف مع الواو والفاء اذا دل على ذلك دليل ، نحو قولك : بل وهو جواباً لمن قال : ألم تضرب نهداً ؟ (١) .

١٢ - ذهب الزمخشري الى أن خبر (أن) الواقعة بعد (لو) يلزم كونه فعلاً . قال أبوحيان : وهو وهم ، وخطأ قاحل ، قال تعالى " ولو أن مافى الأرض ، من شجرة ، أو ظليم ، (٢) ، من شجرة تهنى ل (ما) وهو فى التفسير فى موضع الحال من الضمير الذى فى الجار والمجرور المنقل من العامل ، فيه ، وتقديره : ولو أن الذى استقر فى الأرض كائنات من شجرة ، أو ظليم ، غير ل (أن) فيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري ومعى العجم من منه قوله : إن خبر (أن) الجائئة بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً ، ولا اسماً مشتقاً ، بل يجب أن يكون فعلاً ، وهو قول ، باطل ولسان العرب طافح بالزيادة عليه . قال جيسر :

ولو أنها عصفورة لحسبت حساً مضمومة ، تدعو عبداً ، وأزناً

وقال آخر :

ما أطيب السهر لو أن الفتى حجره تنبوا له نواه ، عنه وهو ملهم
وهو كثر فى لسانهم (٣) .

وقال ابن مالك : وقد حمل الزمخشري ادعاء اضمار (ثبت) بهسن (لو) و (أن) على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنه أن يكون اسماً ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو : لو أن نهداً حاضراً ، وما منه شائع ، ذائع فى كلام العرب كقوله تعالى : " لو أن مافى الأرض ، من شجرة ، أو ظليم ، " .

وكقول الراجس :

ولو أن حملاً مدركاً الفسلج أدركه ملاعيب الرسلج

قال المراهى : قلت : الذى ينهض أن يحمل عليه كلام الزمخشري أنه منع كون خبرها اسماً مشتقاً ، والتزم بالفعل ، حيث لا مكان لوضعه ، قحاً ، لحسن طلبها للفعل . وأما إذا كان الاسم جامداً ، فيجوز ، لتعد رضى الفعل منه .

(١) البحر المحيط ٤٠١/١ ، والهمج ١٣٢/١ ، والمعنى ص ٦٥ ، والكشاف ١١٣/١

(٢) سورة لقمان الآية ٢٧

(٣) ينظر البحر المحيط ١٩٠/٧ ، والبصير الداني ص ٢٨١ ، ونظير الكشاف ٥٠١/٣ .

كما فصل ابن الحاجب ، ألا ترى قوله في الفصل : ولو قلت : لو أن زيدا
حائراً لم يجر . لم يجر . ولم يجر لغير المعتق . وإذا عمل على هذا
لم يرد عليه قوله تعالى : " ولو أن ما في الأرض من شجرة أو ظليم " ولا نحو :
ولو أنها عصفورة . . . وإنما يرد عليه : لو أن حياً مذكراً القلاج . وللجيب
عنه أن يقول : إن هذا البيت ونحوه من النادر فلا يرد عليه (١) .

وقال ابن هشام (٢) " وقد وجدت آية في القنزل وقع فيها الخبر
اسماً مشتقاً ولم يتبه لها الزمخشري ولا ابن الحاجب ، ولا ابن مالك ، وهي
قوله تعالى (يودوا لو أنهم يادون في الأعراب) (٣) .

وهي الدامني أن (لو) في هذه الآية مصدرية لا شرطية لجيشها يمد
فصل دال على التنزي (٤) . والأولى ما قاله أبوحيان لخلوه من التقدير
والتكلف ، ولأن الشواهد تؤيده .

١٣ - جعل الزمخشري الجملة الواقعة بعد (إلا) في مثل قوله
تعالى " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " (٥) صفة لقية . وقال :
الجملة واقعة صفة لقية ، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما ، كما في قوله تعالى :
" وما أهلكنا من قرية إلا لهما مذبح " (٦) . وإنما توسطت لتأكيد لصرف
الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جامي زيد عليه ثوب ، ويأمن وعليه
ثوب انتهى (٧) .

قال أبوحيان : وهذا الذي قاله الزمخشري ونحوه فيه أبو القاسم ،
لأنهم أحداً قاله من النحويين ، وهو مني على أن ما بعد (إلا) يجوز أن
يكون صفة ، وقد ضموا ذلك ، قال الأخفش : لا يفصل بين الصفة والموصوف
بـ (إلا) ثم قال : ونحو ما بناه في رجل إلا راكب قد يره : إلا رجل راكب ،
وفيه فيه يجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو علي القاري : تقول : ما مررت بأحد
إلا قائماً ، فقام حال من أحد ، ولا يجوز إلا قائم ، لأن (إلا) لا تميز بين
الصفة والموصوف (٨) .

- (١) ينظر الجني الداني ٢٨١ = ٢٨٢ ، وشرح الفصل ١/١ - ١١
(٢) ينظر المفتي ٣٥٦ (٣) سورة الاحزاب الآية ٢٠ (٤) حاشية الصبان ٤٧٤
(٥) سورة الحجر الآية ٤ (٦) سورة الشعراء الآية ٢٠٨
(٧) الكشاف ٥٧١/٢
(٨) ينظر الارتشاف ٢١٣ ب ، والمفتي ٤٧٧

ثم يقول : وأما كون الواو تزام لتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، فغير معهود
في كلام النحويين : لو قلت : جامي رجل وعامل على أن يكون وعامل صفة
لرجل لم يجوز ، وإنما تدخل الواو في الصفات جوازا إذا عطف بعضها على بعض ،
وتغاييرها لولها ، ونحو : مروت يند الكرم والشجاع والشاعر ^(١) وفي موطن آخر
يقول أيضا (ويكفي ردا لقول الزمخشري أنا لا نعلم أحدا من علماء النحوذ حسب
إلى ذلك) ^(٢) وقال ابن مالك : وما ذهب إليه الزمخشري من توسل الواو بين
الصفة والموصوف فاسد ، لأن مذهبهم في هذه المسألة مذهب لا يترك من
البصريين والكوفيين ممول عليه ، فوجب أن لا يلتفت إليه . وأيضا أنه منسب
بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدخل على الجمع بين ما قبلها وما بعد ها ، وذلك لئلا
يستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال للماطف موكد .
وأيضا أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال أنها أكدت
لصوقها ، وأيضا أن الواو ، ولو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى
المواضع بها موضع الحال ، ونحو : ان رجلا رايه سديدا سديدا ، فراه سديدا : جملة
نعت بها ، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال ، بخلاف ولها كتاب
معلم ، فأنها جملة تصلح في موضعها الحال ، لأنها بعد نفي والنفي صالح
لأن يجوز ، صاحب الحال ^(٣) .

ان رأى الزمخشري رأى رايه ، ولكن فيه مخالفة لقول النحاة . وغير
معهود في كلام النحويين .

١٤ - ذكر الزمخشري في الكشف ^(٤) أن التحقيق في (اذا) الفجائية
أنها اذا الكائنة بمعنى الوقت ، الطالبة ناصبا لها ، وجملة تغاير الهمزة مضمومة
في بعض المواضع بأن يكون ناصبا فملا مخصوصا ، وهو فعل العاقبة ، والجملة
ابتدائية لا غير ، فتقدم قوله تعالى " فاذا حبالهم وحصولهم خيل إليه " من سحرهم ،
أنها تنس (٥) . فجاء موسى وقت تخيل من سحرهم وخيل إليه . وهذا
تشكيل ، والمعنى : على مقابلاتهم سحرهم مخيلة إليه السحر . وقال

(١) البحر المحيط ٢/٤٤ (٢) البحر المحيط ٦/١١٥

(٣) مختار شرح التصحيح - الحاشية - ١/٣٧٧

(٤) مختار الكشف ٣/٧٣

(٥) سورة طه الآية ٦٦ .

في قوله تعالى " ثم اذا انتم بشر تنثرون " (١) ثم فاجأتكم وقت كونكم بنفسكم
منتشرون (٢). وقال في قوله تعالى " فلما جاءكم بآياتنا اذا هم منها يضحكون "

فان قلت : كيف جاز ان تجاب (لما) (اذا) المفاجأة ؟ قلت : لان فعل
المفاجأة معها مقدره وهو عامل الضرب في محلها (٣) كانه مثل لما جاءكم واخبرواكم

قال ابي حيان : ولا تعلم نحوها ذهب الى ما ذهب اليه هذا الرجل من
ان (اذا) المفاجئة تكون منصوبة بفعل مقدره تقديره : فاجأ : هل الذاهب
فيها ثلاثة مذاهب : أنها حرف فلا تحتاج الى عامل ، وهذا ذهب اليها ظريف
مكان ، فان صح بعد الاسم بعدها بخبر له كان ذلك الخبر عاملا فيها ونحو :
خرجت فاذا زيد قائم ، فقام ناصب (اذا) كان التقدير : خرجت ففي المكان
الذي خرجت فيه زيد قائم ، وهذا ذهب اليها ظريف زمان والسامل فيه الخبر ايضا .
كانه قال : ففي الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم ، وان لم يذكر بعد الاسم خبره
او ذكر اسم منصوب على الحال كانت (اذا) خبرا للبتداء ، فان كان البتداء
جُزئاً ، وقتنا اذا ظريف مكان كان الامر واضحا ، وان قلنا ظريف زمان كان الكلام
على حذف ان : ففي الزمان منصرف زيد .

وما ادعاء الزمخشري من اضمار فعل المفاجأة لم ينطق به ولا في موضع
واحد ، ثم المفاجأة التي ادعاها لا يدل المعنى على أنها تكون من الكلام
الساتر ، هل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه (اذا)
نقول : خرجت فاذا الأسد ، والمعنى : ففاجأني الأسد ، وليس المعنى :
ففاجأت الأسد (٥) وما كان اغنا عن هذا الخلاف لو اكتفى بالقول بأن
(اذا) حرف يدل على المفاجأة دون البحث عن الناصب لها ، لأن ذلك
لا يقدم شيئا جديدا الى اللغمة .

(١) سورة الرعد الآية ٢٠

(٢) ينظر الكشاف ٤٧٢/٣

(٣) سورة الزخرف الآية ١٧

(٤) ينظر الكشاف ٢٥٥/٤

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٠/٨ ، والجنى الدانى ص ٣٧٩ .

١٥- وذهب الزمخشري الى أن العامل في (اذا) هو الجواب ، وجعل من ذلك قوله تعالى * اذا وَقَّتِ الواقعة ، ليس لوقتها كاذبة (١) . قال : فان قلت : هم انتعيب (اذا) ؟ قلت : ب (لير) ، كقوله : يوم الجمعة لير لي شغل ، أو يمحذوف ، معنى : اذا وقتت كان كيت وكيت ، أو باضمار اذكر انتين (٢) .

قال أبوحيان : أما ناصبها ب (لير) فلا يذهب نحون ، ولا من شدا شيئا من صنعة الازراب الى مثل ، هذا ، لأن ليس في النفي ك (ما) و (ما) لا تصل فلكل ليس ، وذلك أن (لير) مسلوقة الدلالة على الحدث والزمان ، والقول بانها فعل هو على سهيل الجار ، لأن حد الفعل لا يمتد على عليها والعامل في الطرف انما هو ما يقع فيه من الحدث ، فلذا قلت : يوم الجمعة أقوم ، فالقهرام واقع في يوم الجمعة ، و (لير) لا حدث لها . فكيف يكون لها فصل في الطرف (٣) .

ومن الملاحظ أن الزمخشري قد أغرى نفسه في البحث عن العامل في (اذا) وقد انشأ معه أيضا أبوحيان في هذا الأمر ، وما كان أغنانا عن هذا الخلاف لو أنهم اكتفوا بالقول بأن (اذا) ظرف متضمن معنى الشرط . دون أن يبدوا في ناصبها . وكما نتمنى من أبي حيان أن يقول في مثل هذا ، أن البحث عن ناصب (اذا) لا يترتب عليه حكم نطق وينتهي عدم التشاغل به .

١٦- كان سيويه وجمهور البصريين يذهبون الى أن همزة الاستفهام اذا جاءت في جملة محذوفة بالواو أو الفاء ، أو ثم تأخرت حروف العدا ، يد هسا لما لها من العدا ، وذلك مثل قوله تعالى * أَلَمْ يَسْمُرُوا * (٤) * أَفَلَا تَعْقِلُونَ * (٥) (أَوَلَمْ يَسْمُرُوا) (٦) .

وذهب الزمخشري الى أن همزة في مكانها الأصلي ، فمر أن السطيف على جملة مقدرة بها من المعارف ، ففي قوله تعالى * أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَاحًا * (٧) ، يقول : ألقاه للسطيف على محذوف ، تقديره : أنهلكم فضرب

- | | |
|--|--------------------------|
| (١) سورة الواقعة الآية ٢٥١ | (٢) الكتاب ٤/٥٥٥ |
| (٣) ينظر البحر المحيط ٨/٢٠٢ ، والجنى الداني ٦٩ : ٦ | |
| (٤) سورة يوسف ١٠٦ | (٥) سورة البقرة الآية ٤٤ |
| (٦) سورة الرقم الآية ٦ | (٧) سورة الزخرف الآية ٥ |

فكم ذكره انكاراً لأن يكون الأمر على خلاف ما قدم من انزاله الكتاب، وذلك لقسمة
قرأنا غيرها، لم نقلوه ولم يملوا به، انتهى (١).

قال أبو حيان: "ان المذهب الصحيح قول من يذهب والفريقان ان الفاء
والواو منون بهما التقديم، ليعطف ما بعدهما على ما قبلهما، وأن الهمزة تقدمت
لكن الاستفهام له صدر الكلام، ولا خلاف بين الهمزة والحرف" (٢). وقد
ذكر أبو حيان أن الزمخشري قد رجع عن قوله هذا في بعض تصانيفه إلى قول
الجماعة (٣).

وقال ابن هشام: "من حذف قولهم - الزمخشري ومن أخذ به - ما فيه
من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع، أما الأول: فله عوى حذف
الجملة، فإن قولهم بتقديم بحرف المعطوف، فقد يقال: انه أسهل منه، لأن المتجوز
فيه على قولهم أقل لفظاً، من أن في هذا التجوز تنبيهها على أصالة شئ في شئ،
أو أصالة الهمزة في النص، ومن: وأما الثاني: فلأنه غير ممكن، في نحس
(أفمن هو قائم على كل نفس بما كتب) (٤) (٥).

وقال ابن مالك: "وقد نقل الزمخشري، في معظم كلامه في الكتاب، عن
هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، مطوفاً عليها،
بالمعطوف، ما بعد."

وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى (٦).

والأولى ما ذهب إليه أبو حيان وغيره بأن الفاء أو الواو محلها قبل الهمزة
لكن قدمت الهمزة، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وفي ذلك عند عمن
التكلم، والتقدير.

١٧- أخذ عليه شتمه بالنحو، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: "ها أنتم
أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله" (٧).

(١) الكشف ٢٣٧/٤ (٢) البحر المحیط ١٠٦/٣٥٥/٨

(٣) ينذر التذليل والتكميل ١٤١/٥، والبغى الداني ٣١٠

(٤) سورة الرعد الآية ٣٣ (٥) المفتى ص ٥

(٦) شواهد التوضيح والتبيين ص ١٢

(٧) سورة آل عمران الآية ١١٠

قال الزمخشري : والواو في (وتؤمنون) للحال ، وانت ابها مسن
لا يجهنكم ان : لا يجهنكم والحال ، انكم تؤمنون بكتابتهم كله .

قال أبو حيان * وهو حسن ، الا أنه فيه من الصنعة النحوية ما يفد شيء ،
وهو أنه جعل الواو في (وتؤمنون) للحال ، وأنها منتصبة من لا يجهنكم ، والمضارع
المثبت اذا وقع حالا لا يدخل عليه وار الحال ، تقول : جاء زيد يضحك ، ولا يجسوز
ويضحك . فأما قولهم قمت وأصك عينه ، ففي غاية الشذوذ ، وقد أول على اغمار
يبتدأ ، ان : قمت وأنا أصك عينه ، فتصير الجملة اسمية ، ويحتمل ان هذا التأويل هنا
ان : لا يجهنكم وأنتم تؤمنون ، بالكتاب كله ، لكن الأولى ما ذكرناه من كونها
للصنف (١) .

والأولى رأى أبو حيان لخلوه من التكلف وتشبيهه مع القواعد النحوية .

نتائج الدراسة السابقة :

لقد أفاد أبو حيان من آراء البصريين والكوفيين والبغدادية ، وكانت له
مناقشات مع كبار النحاة منهم .

وكما قد رأينا أنه كان قليل الاشارة الى نحاة بغداد اذا ناقش ذلك
بذكره لا آراء البصريين والكوفيين ، ولعل ذلك يرجع الى أن هؤلاء البغداديين
لا يؤلفون وحدة في التفكير أو المذهب ، بل كانوا موزعين الى بصرين أو كوفيين ،
هذا بالإضافة الى آرائهم التي انفردوا بها . ولهذا نجد أن أبا حيان كسان
مخالفا لهم في أغلب آرائهم التي ناصروا بها الكوفيين ، معتقدا في ذلك المس
عدم السماح ، وعدم القياس على القليل .

علاقته بابن كيسان :

ان ابن كيسان وان كان يبنى آراءه على الأصول النحوية التي اصطلاح
عليها النحاة ، كالسماح والقياس والتعليل ، لكنه كان مغرقا في القياس ، ولهذا فقد
وردت فيه تراكمات غير معصومة نحو : ما أحسن - لولا - بخلافه زيد - كما أجاز

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٠ - ٤١ ، ومختار الكشاف ١ / ٤٠ - ٤١ .

تصغير (أقبل به) قياساً على صيغة (أقبل) - وقد أنكر عليه أبو حيان ذلك .

كما نجد أن أبا حيان يخالفه فيما كان يشتق لنفسه من آراء تدغم بها عن المشهور بين النحاة .

وليس معنى هذا أنه كان يخالفه في كل ما جاء به من آراء ، بل نجده موافقه في بعض آرائه ، من ذلك اختاره التركيب في الضمير أنت ، وفتح اشتراك المفعول معه مع ما قبله في حال أو ضمير .

ملاحظته بأبي على الفارسي :

إن أبا حيان وإن كان يتفق مع الفارسي في الأصول التي كان يأخذ بها في دراسة النحو ، لكن هذا لم يدخل دون مناقشته ، ومخالفته له في بعض المسائل .

ويمكننا أن نرجع مخالفته له إلى أن أبا على كان شغوفاً بالقياس ، وقد نقل عنه أنه قال : " أن أدلى " في خمسة مسائل ما يراه الرواية أحسن ، إلى أن أدلى في مسألة واحدة قياسية (١) .

كما أنه كان يخالف سيبويه في بعض آرائه ، ومن هنا فقد أنكر عليه أبو حيان هذه الآراء .

وكان أبو حيان مستحسن رأيه في بعض المسائل فآخذ به من ذلك أن كان الواقعة به ، فبالتمجيها والتسجيها إنما هي كان التامة .

وهذا أن دل على من فأنما يدل على الاستقلال في الرأي واتباع الدليل الذي يتفق مع وجهة نظر كل منهما .

ملاحظته بالزمخشري :

كان للوقفة الاعتزالية التي وقفها الزمخشري أمام الآيات القرآنية أثر في ردود أبي حيان عليه . فكان يأخذ عليه أنه يحمل اللفظ ما لا يحتمله ، وقد رتاد يسر وجلا لم يدل عليها الكلام كما كان يأخذ عليه تلخيصه للقراءات المتواترة .

(١) الخصائص ٨٨/٢ ، ومعجم الأديباء ١٥٥/٣ .

وقد اكثر ابو حيان في كتابه البحر المحيط من مناقشته • وقد لخص تاج الدين
احمد بن مكتوم المتوفى (٧٤٩ هـ) هذه المناقشات في " الدر اللقيط من البحر
المحيط " وهو مطبوع في عاشر البحر المحيط •

كما ألف يحيى الفاروى القاسم المفوس كتاب " المحاكمة بين ابي حيان وابن
عطية والزمخشري " (١) قصد فيها توضيح الصواب في هذه المناقشات التي
دارت بينهم •

ومما يمكن من امر فان ابا حيان كان متعاملا على الزمخشري بوصفه له بأنه
اعجمي ضعيف في النحو • وأنه لا يفهم كتاب سيبويه • لان دراسة اللغصة
والابداح فيها ليس مقصورا على ابناءها فقط • ولما انا قد ذهب بعيدا • ألم تر ان •
عددا لا بأس به من ائمة النحو واللغة هم من المعجم • • يضاف الى هذا ان الزمخشري
كان اطارا من ائمة النحو •

وكيف بعد الزمخشري ضعيفا في النحو ؟ وقد ترك لنا ما يقرب من خمسين مؤلفا
في النحو واللغة والتفسير • ولكن قاتل الله الغضب •

ونخلص من هذا الى ان هذا النهج الذي اتهمه نحاة بغداد من المزج
بين النحويين البصري والكوفي • وقد ساء الدراعات النحوية حتى وقتنا الحاضر
مع الاجتهاد الذي تستلزمه متطلبات العصر •

(١) من هذا الكتاب نسخة مطبوعة في معهد المخطوطات العربية برقم (٢٥٩)

الفصل السادس

• يوحنا ونحاة الأندلس •

أبو حيان ونحاة الأندلس :

كانت معرفة أهل الأندلس بالنحو الكوفي أسبق من معرفتهم بالنحو البصري ، فقد ذكرت المصادر أن جوهى بن عثمان المتوفى (١٦٨ هـ) أحد طلاب السلم الأندلسيين قد وفد على المشرق ، ولقى الكسائى والقراء (١) ، وأخذ عن الكسائى كتابه فى النحو ، وعاد به إلى الأندلسيين ، ويتوايتدارسون هذا الكتاب حتى منتصف القرن الرابع الهجرى ، إلى أن جاء الأفشينق (محمد بن موسى) المتوفى سنة (٣٠٧ هـ) إلى المشرق ، وأخذ كتاب سيبويه عن أبى جعفر الهنسى ، وانتسخه ، وأدخله الأندلس (٢) . كما أن محمد بن يحيى الرياحى المتوفى سنة (٣٥٨ هـ) من الرحلة إلى مصر ، قد لقي أبى جعفر النحاس ، وروى عنه كتاب سيبويه ، ثم أدخله الأندلس .

وقد أقبل طلاب الأندلس على كتاب سيبويه يتدارسونه بشغف ، ويتنافسون فى فهمه ، وشرح مسأله . لكن هذا الاهتمام الشديد بالكتاب لم ينج من أذهانهم الذهب الكوفى . ومهما يكن من أمر فإن الأندلسيين قد عرفوا المذهبين الكوفى والبصرى وتأثروا بهما .

ولا أريد أن أطيل الكلام فى هذا الموضوع ، لأنه قد كثر الكلام به ، وإنما الذى أود إثباته هنا هو أن علماء الأندلس قد عكفوا على دراسة كتساب البصريين والكوفيين ، والبغداديين ثم انتخبوا منها ما يتفق ، ومنح كل نحوى منهم من حيث الإهداء بالرواية والسماع والقياس . ثم حاولوا أن ينفقوا بينهما السبب ذك التراكب النحوى ، ويتشكك ذلك فى بعض الآراء التى يتقسم بالاجتهاد ، أو فى شروحهم ومختصراتهم .

ولكى نثبت ما يذله أبو حيان من جهل فى تطور النحو ، وما أتى به مسن آراء واجتهادات ، بحيث يستلج على ضوء ذلك أن نوضح منهجه فى التفكير ، ونسزله بين نحاة الأندلس ، فانه لابد لنا من التمرس إلى النحاة الأندلسيين الذين كثر ذكرهم فى كتابه ، وكان له معهم مواقف . ومن أشهرهم :

(١) يندار طبقات الزيدى ٢٢٨ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ١٠ / ١٠٢

(٢) يندار طبقات الزيدى ص ٣٠٥

١- أبوحسان السبيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) :

عن أبوحسان * أن السبيلي عاين النازي في التمدن، وإن كان فمرده فوج
عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سوى إليه ذلك من شيخه أبي المعين بن الطراوة *
فانه لم يأخذ إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النجاة كثير الخلاف لما علمه
النحويون، وقد صنف كتابا في الرد على سيبويه، وعلى الفارسي، وعلى الزجاجي^(١)

ومن المسائل النحوية التي ناقشه فيها :

١- ذهب السبيلي إلى أن (ميم) قد تخلى عن الاسمية، وتكون حرفا،
إذا لم يمد عليها من الجمة فهو قول زعيم :

وميم تكن عند امرئ من خليفة^{١٥٩} وان خالها تخفى على الناس، تعلم^{١٦٠}

قال : فهي هنا حرف بمنزلة (ان) بدليل أنها لا محل لها.

وقد أنكر عليه ذلك أبوحسان، وذهب إلى أن (ميم) خبر تكن، وخليفة
اسمها، أو مبتدأ، واسم تكن ضميرها، والشارف خبر^(٢).

وقال المرادي (ان تول السبيلي ذهب)^(٣).

٢- ذهب السبيلي إلى أن (ان واخواتها) يندرجن الاسم، وأن الخبر
باق على رفضه الذي كان عليه قبل دخولهن - وهو ذهب الكوفيين -
واستدل على ذلك بأنها أضعف من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملين^(٤). ثم
يقول (وبدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يلزمها، لأنه لا يلى المائل
ما قبل فيه غيره، فلو عملت فيه أولم يلى، كما يلى كان خبرها، يلى القبل فمفعوله^(٥) .

ورد عليه ذلك أبوحسان، وذهب إلى أن (ان واخواتها) يندرجن الاسم
بصرفن الخبر^(٦).

بعض الأخطاء والنظائر :

- (١) التذيل والتكميل ١٣٩١/٥
- (٢) الارشادات ٢٨١ ب، وانك الحسن ٥٦ أ، والجمع ٥٨/٢، والمغنى ٤٣٥
- (٣) الجنى الدانى ٦١٢، (٤) الجمع ١٣٤/١
- (٥) نتائج الفكر - للسبيلي - ص ٢٨٠ (رسالة جامعية)
- (٦) الارشادات ١٢٦ ب، والتذيل والتكميل ٤٢/٢ ب

٣- في بحث المفعول المطلق يقول أبو حيان : " ينصب المصنوع بالفاعل ، إن كان من لفظه وهو جار عليه ، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به بفعل مضمحل مضمحل يجوز إظهاره ، والتقدير من قعد قموداً : فعل قموداً ، وقال ، تليق هذه السهيلي كذلك إلا أنه قال هو منصوب بمفعول آخر ، ولا يجوز إظهارها . وهذا من مذهب ركنان مخالفان للعلماء الجمهور من غير حاجة لذلك " (١) .

ولكن وجدنا أن السهيلي لم يقل ما أسنده إليه أبو حيان ، هل إن السهيلي يرى أن المفعول المطلق ليس مفعولاً به ، وأنه منصوب بما تضمنه لفظ الفعل ، وذلك حيث يقول " العامل فيه إذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو الفعل بنفسه ، وإنما هو ما يتضمنه من معنى (فعل) الذي هو قاء ، وعين ، ولام ، لأنه إذا قلت : ضربت ، وتضمن ضربت معنى (فعلت) ، لأن كل ضرب فعل ، وليس كل فعل ضرباً ، وإذا كان الأمر كذلك ، ففيها منصوب بفعل المدلول عليها بضرب ، حتى كأنه قلت : فعلت ضرباً " (٢) .

كما أن السهيلي قد ذكر غير مرة أن ما يتضمنه الفعل من معنى (فعل) لا يقع بعده إلا مفعول مدلول (٣) .

٤- ذهب السهيلي إلى أنه لا يجب ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية ، بل على الابتداء ، وإن كان في موضع خبر أو نعت . وقد خالفه فسي ذلك أبو حيان ، قال : " نقول في زيد خلفك أبوه ، فأبو مرفوع بالظرف على الفاعلية ، ويجوز أن يرفع على الابتداء ، والظرف خبره ، والجملة من الابتداء والخبر ، خبر عن زيد ، هكذا تلقينا هذا الأعراب من أفواه شيوخنا " (٤) .

٥- ذهب السهيلي إلى أن (واو) القسم هي واو العطف في الأصل ، قال أبو حيان : " ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصلها

المطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله :
أرقت ولم تهجد لعمري هجعة
والله ما هجري به حس ولا مشر (٥)

ومن الواضح أن رأى السهيلي لا يخلو من تكلف واضطراب .

(١) ٧١ رشتاف ١١٦٥ ، والبرج ١٨٧/١

(٢) نتائج الفكر - للمصنف ، الورقة ٨٧ أ (القسم المصحف)

(٣) بذائر نتائج الفكر الورقة ١٨٨ أ

(٤) ٧١ رشتاف ١١٦٦ ، و نتائج الفكر ٣٥٨

(٥) بذائر ٧١ رشتاف ٢٦٨ ب ، وضمين السالك ص ٢٣٦ ، وأما السهيلي ص ٤٤ ، والبرج ٢٦١/٢ .

(٦) - ذهب السهيلي الى ان (لا) الطلبية ، هي (لا) النافية وان الجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ قال ابو حيان (من غيب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ، ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها (لا) التي للنفي ، قال لان الناهي يطلب نفس الفعل ، وتركه كما يطلب الامر وجوده ، وقد تدخل (لا) النافية بين الجار ، والمجذور نحو : جئت بلا زاد ، وبين الناصب والنصب نحو : اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الامر لكنها اصبحت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، كما قالوا : ظلت ، يهدون : ظلت ، فكان الاصل اذا نهيت للاتذنب كما تقول في الامر : لتذهب ، فاصبحت اللام لم تذكر .

ثم قال ابو حيان : وهذا الذي قاله في غاية الشذوذ ، لان فيه ادعاء ، اضمار لم يلفظه قط ، ولان فيه اضمار الجازم ، وهو لا يجوز الا في ضرورة ، ولا يصح تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، واخشى ان لا تقول ، فانه هنا لفظ بالمامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالمامل يوما قط ، فلا يحفظ من لسانهم للاتذنب ، لا فسي نشر ولا في نظم ، فهذه كلها دعاوى لا برهان عليها ، وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفهم يصحهم على ان (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل ، وان الجزم بها نفسها ، لانهم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل (١) .

والحق ما ذهب اليه ابو حيان في ان (لا) الطلبية اصل بنفسها (٢) لان قول السهيلي هذا دعوى لا دليل على صحتها .
والاولى بالاتباع ما ذهب اليه ابو حيان لما فيه بحد عن الاضطراب في استعمال (لا) في الاساليب المهمة ، كما انه يتفق مع ما اجمع عليه النحاة .

(١) الاشياء والنظائر : ١١/٣

(٢) ينظر الارتشاف : ٢٨٣ ب ، والجنى الداني ص ٣٠٠ ، المعنى ص ٣٢٧

والجمع : ٥٦/٢ .

ابو حيان وابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٢ هـ) •

أولى ابو حيان آراء ابن عصفور وكتبه غاية عظمة ، فقد قام بتلخيص بعضها وتسهيل ما عسر منها ، وإزالة ما علق فيها من غوض ، وكثيرا ما كان يقف عند آرائه النحوية ويناقشها • ومن ذلك :

(١) - ذهب اكثر النحاة الى انه لا يفصل بين اذن وبين الفعل ، بغير القسم فان فصل بينهما بغيره ألفهت ، واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : اذن غدا انكرت •

قال ابو حيان " والصحيح ان ذلك لا يجوز " (١) •
ويبدو ان ذلك لم يسمع عن العرب ، ولهذا انكر عليه ابو حيان ذلك ، وقال المرادى " ولم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منه " (٢) •

(٢) - ذهب ابن عصفور الى ان " كآين " يدخل عليها حرف الجر ، نحو : يكآين تبيع هذا الثوب • • قال ابو حيان " ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع " (٣) •

ويبدو لس ان ابن عصفور قد اجاز دخول حرف الجر على " كآين " قياسا على دخول حرف الجر على " كم " مثلا • والحق ما ذهب اليه ابو حيان •

(١) الارشاف : ٢٤٨ ب ، وينظر : الثوب : ٢٦٢/١ ، والمغنى : ص ٣٢٢

(٢) البجنى الدانى : ص ٣٦٣ ، وينظر : حاشية الصبان : ٢٨٩/٣

(٣) الصمغ : ٧٦/٢ ، والمغنى : ص ٢٤٧ •

٣- ذهب ابن عصفور الى انه لا يجوز أن يكون الثمل الماضي حالا وحتى تكون منه (قد) مذكورة أو مضمرة . وذهب أبو حيان الى اجازة ذلك لكثرة ما ورد منه بشير قد . (١) .

وما جاء مسبوفا بأنه يقول رأى أبي حيان .

٤- ذهب بعض النحاة الى أن (لن) تأتي للدعاء ، وأن الفمسل بعدها دعاء ، واستدلوا بقوله تعالى " فلن أكون ظهيرا للمؤمنين " (٢) ، ويقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ نَسَمَ لَا زِلَ تَلَكُمُ خَالِدًا أَعْلُوهُ الْجَهَالِ

وقد اختار ابن عصفور هذا القول .

وقال أبو حيان " والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء " (٣) .

والشهور في استعمال (لن) أنها تكون للنفي لا للدعاء ، ويمكننا حملها في هذا البيت على النفي المحض .

٥- ذهب ابن عصفور وأبو الحسن الأبهدي الى جواز حذف مجزوم (لا) الطلبية ، وإبقاء (لا) وذلك اذا دل عليه الدليل نحو : اضرب هذا إن أساء ، وإلا فلا .

قال أبو حيان : " ونحتاج ذلك الى سماع عن العرب " (٤) .

٦- يقول أبو حيان : ((وانفردت معها من " من وما " بأنها لا يدخل عليها حرف الجر ، ولا تنضاف اليها ، فلا تقول : على معها تكن ، أو لا جهنمة معها تقصد أقصد ، وقد وهم ابن عصفور فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حشر في الجر) (٥) .

(١) ينظر منهج السالكين ، ١ ، والقريب ١٥٣/١

(٢) سورة القصص الآية ١٢

(٣) لا تنضاف ٢٤٦ ب ، والبحر المحيط ١١٠/٧ ، والمفنى ٣٢٤٠

(٤) لا تنضاف ٢٨٣ ب ، والبرق ٥٦/٢

(٥) لا تنضاف ٢٨٤ ب .

٧- أخذ على ابن عصفور عدم إطلاعه على أعمار العرب ، وذلك فسى
مسألة اختلاف الكوفيين ، في جواز تقديم التمييز إذا كان السائل فيه فمستحلاً
متصرفاً ، نحو : تصيب زيد عرقاً ، فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك
المازني والمبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

قال أبو حيان : " وبه قال هذا الناطم - ابن مالك - وهو الصحيح لكثرة
ما ورد من التواهد على جواز ذلك ، وقياساً على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أَتَجْبُرُ لَهْلَى الْفَرَانِ حَبِيبًا ؟ وما كان نَفْسًا بِالْفَرَانِ تُطِيبُ

فقدم " نَفْسًا " على " تَطِيبُ " .

وقد تأوله ابن عصفور زاعماً أنه لم يجز ذلك إلا في بؤس واحد من الشعر ،
فلا حجة فيه ، لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ، وذلك منه
عدم اطلاع على أشعار العرب ، وتقليد لبعضهم تقدم ، بل قد جاء من ذلك
جملة تنفي على مثلها القول (١) .

وابن عصفور يرى (أن الرواية إنما هي ، وما كان نفساً ، وقد روي : وما كان
نفساً بالفران تطيب بالثناء ، فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة
للنفس ، وتكون نفساً خبراً لكان ، كأنه قال : وما كان حبيبها نفساً بالفران طيباً ،
وجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من روى بالياء على أنه من تذكير النفس (٢)

وما يشهد لصحة ما ذهب إليه أبو حيان قول الشاعر :

خِيبتَ حَزْمِي فِي إِهْدَائِي الْأَمَلَا وما أَعْوَيْتُ وَهْمَهَا رَأْسِي اشْتِمَلَا
وَمِثْلِهِ : أَنَفْسًا تُطِيبُ بِهَمَلِ الضُّمَمِ
وَدَاعِي الْفُؤَادِ بِهَادِي جِهَارَا ؟

(١) منهج السالك ص ٢٢٨ ، وينظر الانصاف المسألة رقم (١٢٠)

(٢) شرح الجمل - لابن عصفور ٢/ ٢٦٨ .

٨ - ذهب ابن عصفور الى أن (غدا وراج) اذا كانتا ناقضتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركهما في الحروف ، وقد تكونان بمعنى صار . واذا كانتا ناقضتين فهما للدلالة على السهر في الوقت الذي يشاركهما في الحروف .

قال أبو حيان * وأما غدا وراج فالصحيح ليس من أفعال هذا الباب - كان وأغواتها - وحيثما تشديركونها ناقضتين الى سماع من العرب . (١) .
ويقول الرض * اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى (ان اغدوا على حرثكم) (٢) . وراج بمعنى رجع في الراج وهو ما بعد الزوال الى الليل ، ونحو : راج الى بيته ، فلا يربط في تأويلها .

وأما نحو قوله : يروح ويخدر داهنا يتكحسل

فان كانا بمعنى يدخل في الراج والغداة فهما ناقضتان ، فلا يقع اذن من كونهما ناقضتين . (٣) .

وقال أبو علي الشلوبين * لا فرق بين غدا وراج ، وأضحى ، وأمس ، اذ كل منها معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف ، فكما أنك اذا قلت كان زيد في السماء أو الصباح أو الضحى ، أو الضحاه ، لم يستقل دون غيره ، كذلك اذا قلت كان زيد في الغد وفي الراج لم يستقل دون غيره ، وانما هذه أفعال هذا الباب ألا تستغنى بالاسم الذي بعدها عن الخبر ، كما قال سيبويه . فهتغنى أن تكون غدا وراج ، وان لم يكن معناها صار كما أصبح وأمس وأضحى . وان لم يكن معناها صار ، لأن معناها كان في الغد والراج ، كما أن معنى أمس وأصبح وأضحى ، كان في السماء والصباح والضحى والضحاه (٤) ، والرائ الذي أرتضيه هو قول الرض .

(١) الارشاف ١٦٦ أ ، والمقرب ١٣/١ ، والهمع ١١٦/١

(٢) سورة القلم الآية ٢٢

(٣) معجم الكافية ٢١٢/٢

(٤) التوطئة - لا يربط على الشلوبين ص ١٨٢ .

١ - ذهب ابن عصفور الى أن (لا ت) تعمل في (هنا) نحو:

لا تـ هنا ذكرى جهنـ

فـ هنا اسمها وذكرى الضـ

وقوله : حنت نوار، ولا تـ هنا حنت

وذهب ابن مالك وأبو حيان الى أن (لا ت) معلقة وهنا نصب على

الظرفية (١).

وإن أن ما ذهب اليه أبو حيان أقرب الى الصواب، لأن فيه اقترارا

لـ (هنا) على ظرفيتها، وهي من الظروف التي لا تنصرف.

١٠ - قال أبو حيان : " وجـ " فـمـل الذي لا يدل على اسم الفاعل بمعنى

مفعول نحو : قتل، وجرح، وطعم، وصبح، ولا يحمل عمل مفعول، فلا يقال :

مررت برجل، صبح غلامه أن : صبح، وأجاز ابن عصفور أعماله، مفعول،

ويحتاج اثبات ذلك الى سلاح (٢).

١١ - ذهب ابن عصفور والشيخ أبو الحسن الأندلسي الى أن (كلما) في

مثل : كلما استدعيتك فإن، زرتني فـمـد ي حر، مرفوعة بالابتداء، وإن جعلت الشرط

والجواب خبر.

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يمسح (كلما) في الذكر الحكيم

الا منصوبة مثل : (كلما أضا لهم مشوا فيه) (٣)، (٤).

١٢ - وفي تخفيف الياء من (لا سيما) يقول أبو حيان : (ويجوز تخفيف

الياء من لا سيما حكاه الأخفش، وابن الأعرابي، والنحاس، وابن جني، وفي ذلك

رد على ابن عصفور إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء (٥).

(١) ينظر الهمج ١/ ١٢٦، والمقرب ١/ ١٠٥، والجنى الداني ص ٤٨١،

وشرح الأسموني ١/ ٤٣١.

(٢) الارتشاف ٢٦٤، والهمج ١/ ١٧٧.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠.

(٤) ينظر التذيل والتكميل ١٧٧/ ٥، والارتشاف ٨٩ آ ب، واللمنى ص ٢٦٨.

(٥) الارتشاف ٢٦٩ ب، وفتاوى شيخ السالك ص ٢١٢.

وما ورد من ذلك قول الشاعر:

فها لنقود وبالايمان لا حياء
عقد وفا به من لعظم القرب (١)

١٣- رد أبوحيان على ابن عصفور في حذفه عائد الصلة ، فقال
السيوطي في موضع حذفه عائد الصلة إذا كان مجزوا يجوز حذفه في صور :
أحد إما أن يجرها غافة دقة ناسبة له تنهها نحو (فاقني ما أنت قاض) (٢) أو :
قاضيها ، وزعم ابن عصفور أن حذفه ضمني جدا ، ورد أبوحيان ، بورد ، في القرآن ،
وبأنه منصوب في المعنى (٣) .

١٤- في نهج : (ماذا) يقول أبوحيان : (الرابع من الأحوال أن تذلل
" ما " عن الاستفهام ، و " ذا " من الإشارة ، وتستعمل مجتمعا موصولا ، وعليه :
دعي ماذا علمت ، سأنتقم ، ولكن بالسنيب ، نهيتني

وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح ، وتأول البيت ، وقال الناس قاطبة
في فهم ذلك عن سببه (٤) .

وذهب سببه إلى أن (ماذا) اسم واحد بمنزلة الذي .

وقد تأول ابن عصفور البيت بقوله " لا تكون (ماذا) مفعولا لـ (دعيس) ،
لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لـ (علمت) ، لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها
ما هو ، ولا لحذف بقسوة سأنتقم لأن علمت حينئذ لا محل لها ، بل (ما) اسم
استفهام مبتدأ ، وذا موصول ، غير وعلمت صلة ، وعلل دع عن العمل بالاستفهام (٥)

وقد رد ابن هشام على ابن عصفور بقوله " إذا قدرت (ماذا) بمنسب
الذي ، أو بمعنى شئ ، لم يمتنع كونها مفعول دع ، وقوله " لم يرد أن يستفهم عن

معلومها " لأن له إذا جمعا ، (ماذا) مبتدأ وخبرها ، ودعواه تعليل دعى مروي
بأنها ليست من أفعال القلوب (٦) . ويبدو أن ابن عصفور قد أخذ رأيهم

- (١) ينظر شرح الأصول ٥١١/٣ (٢) سورة طه الآية ٧٦
(٣) ينظر الجمع ٩٠/١ (٤) الارتشاف ١٣٧ أ والهجرات المعجم ١٨٥/٧
(٥) الكتاب ٤٠٥/١
(٦) شرح الجمل - لابن عصفور ص ٣٨٥ والجمع ٨٤/١
(٧) المفتى ص ٣٦٦

هذا من الفارسي الذي يعني أن تكون (ماذا) اسما موصولا ، قال : لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب (١) .

١٥ - كان يأخذ عابه عدم حفظه لكتاب الله تعالى . يقول ، فليس أم النقطة : وتدخل على أسماء الاستفهام كقوله (أما إذا كنتم تعملون) (٢) . وهو كثير فصيح ، خلافا لما في شرح الصقار الذي كتبه عن ابن عصفور ، فإنه ادعى أنه لا يحفظ منه إلا قوله :

أَمْ هَلْ كِهْرِيهِي لَمْ يَقْضِ عِيْرَتَهُ
إِشْرَا لَأُحِبَّهُ مِنْ أَلِيْنِ مُشْكِرٍ
وقوله : أَمْ هَلْ لَا نَسِي فِهْكَ لَا نَسِي .

وأنه من الجمع بين أداني معنى ، وهو قليل جدا ، وفي كتاب الله تعالى :
• أما إذا كنتم تعملون • • أَمِنْ يَذَا الَّذِي هُوَ جَنَدُ لَكُمْ • (٣) • أَمِنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ • (٤) .

وفي الفرة : يدخلون ، أم على جميع آلة الاستفهام إلا على الهمزة ، قال :
فأصبح لا يدري أيمنكم فيكم على حسنة الدنيا أم كيت يذهب ؟
وذكر الآتين . وقال الفراء : لا يجمع بين الاستفهامين في موضع واحد .
لا يجوز : أ أين قمت ؟ وأ أينهم في الدار ؟ وأهل زيد في الدار إلا في ضرورة
الضرورة . وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة ، وعدم حفظ
كتاب الله تعالى .

وقد دخلت على كيت بوند قوله :
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تَعْلَى الْمَلُوكِ بِهِ
وَمَنْ أَنْفِ إِذَا مَا ضُنْ بِاللَّيْنِ (٥)

١٦ - ذهب ابن عصفور إلى أن حذف النون من (مِنْ) إذا ولها ماكن ،
من الضرورات ، كقول الشاعر :
كأنهما (يَلَان) لم يتنهدرا
وقد مر للداهية من بعدنا عر

(١) ينظر الجني الداني : ٢٤١ ، والمفني : ٣١٦
(٢) سورة التحمل الآية ٨٤ (٣) سورة الملك الآية ٢٠
(٤) سورة الملك الآية ٦١
(٥) إرتشاف : ٣١١ ، والمفني : ٢٧ ، والجني الداني : ٢٠٦ .

قال أبو حيان " انه ممن شاع لا قليل ولا ضرورة ولو تنبهنا دوان حسن
السرب لا يفتن من ذلك شي * تنبيهه فكيف يجعل قلبا أو ضرورة بل هو كنهسر *
يجوز في معصية الكلام " (١) . وان ما جاء من شعر يشتغل على هذه الناعسة
يوهم ما ذهب اليه أبو حيان ، ومن ذلك قول الشاعر " (٢) :

نحن رُكْبٌ يُلْجَنُّ فِي رِزَا ناسٍ فوق طاهر لها شخص الجمال

وقول المنيعة بن حنبل " (٣) :

إني امرؤ حَتْلُيٌّ حين تَسْبُنْسِي لا يلعبتك ولا أعوالي العوف
يوهم من العتاك حد فانون " من " (٤)

وقول الحارث بن عبد الله المخزومي :

عاهد الله أن نجا بلنأيا له سودت بعد ها حرمها (حرمها)

أراد من النأيا ولكنه عذ غاثون لقرب مخرجها من الملام فكانت
كالحرثين يلتقيان على لغز فيحذف أحدهما .
وقول الشاعر " (٥) :

لقد ظفر الزوارق في اليد بما جاوز الآمال بلا شر واقتل
وقول عمر بن أبي ربيعة :

فلان يئن الصبر نفسى أو تمث إذا أنبت جبل من حباله فانقضب
قوله : فلان : أي : فمن الآن .

وقول جميل بن منية :

وما أنت بلا شيا أنسى قولها وقد قويت نضوى أمير تهدي ؟

قوله : بلا شيا أن : من الأشياء . كل عذا يشهد لصحة ما ذهب
اليه أبو حيان .

(٢) ينظر الخصائص ١٠٢/١

(١) الهمج ٢٠٠/٢

(٣) اللسان ١٥٤/١٢

(٤) ينظر شرح التصريح ٢٩/٢ .

أبو حنيفة وابن مالك :

استأثرت آراء ومؤلفات ابن مالك بمناخ كبرى عند أبي حنيفة ، فقد أطلعنا النظر فيها ، وتعمق في دراستها ، وشرح فاضلها ، وقربها من أئمة دارين . وهو الذي جسر الناس على مختلفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح فاضلها ، وأنز نفسه ألا يقرأ تلاميذه إلا في كتاب سيبويه أو في تصنيف ابن مالك أو مصنفاته (١) .

ونظير هذا الاهتمام في شرحه لألفية ابن مالك في كتابه منتهج السالك ، وشرحه لكتاب التمهيد في كتاب (التذليل والتكميل) ، ثم اختار له فسي الوصاف .

وهذا الاهتمام الشديد أدى إلى أن يتدقق فيها أتى به من آراء ، وأن يرد حركات وسكانه ، وكأنه في علمه ، هذا يريد أن يحاكي المبرد في تحته لسبب . وما أخذ عليه عدم مثوله بين يدي الشيخ (٢) ، وأنه كان ضعيف الاستنباط من كلام سيبويه ، يقول : (والضعف - رحمه الله - قد أكثر من الاستدلال بما أشر في الأثر متفقاً برحمته على التحوين . وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صاحب من له التميز في هذا الفن ، ولا استبحار ولا إمامة ، ولذلك تصرف استنباطاته من كلام سيبويه ، ونسب إليه هذا ، وبهم من كلامه ، فاعلم لم يذهب إليه سيبويه ، ولا أرادها ، وقفت له على ذلك ومنها : زعمه أن مذهب سيبويه أن الفعل المبني للمفعول أصل بنفسه ، ومنها زعمه أن مذهب سيبويه أن (إن) النافية تمل عمل ، (ما) النافية ، ومنها زعمه أن تزخم الجملة جائز ، وغير ذلك . والسارفين ، بالكتاب ، ومقاصده ، والساكنون على قرائمه والجمع بين أطرافه ، هذا الفسنة

(١) ينظر نفح الطيب ٢٢٥/٣ ، وثبت البيان ٢٨٠ ، وشذرات الذهب ١٤٦/٦

(٢) ينظر البحر المحيد ٣٢٦/٤ ، لكن المصادر ذكرت أن ابن مالك قد أخذ

العلم في الأندلس عن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان ، الكلاعي الذي ذكرنا في الذي وصفت بأنه كان نحوياً ماهراً ، ومثلاً مبروقاً (ينظر نفح الطيب ٤٢١/٢) ، كما أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، وأنه جلد إلى أبي علي الشلوين أهما (نفح الطيب ٤٢١/٢) ، (٤٢١) . وأنه أخذ التراجم من أبي المبرور أحمد بن مسعود (نفح الطيب ٤٢١/٢) ، وفي الشام جلد إلى علي بن محمد بن عبد الصمد أبي الحسن السخاوي ، وإلى أبي صادق الحسن بن دهاج (نفح الطيب ٤٢١/٢) ، والرافض بالرفعات ٣٥٦/٣ .

في ذلك ، قد ل ذلك على أنه حين ينظر في كتاب سببه ، إنما ينظر نظر مسن
لم يتفق فيه من أحد (١) .

وقد مرزا الباحثون . هذا الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان الس
المؤثر الآتية :

الأول : أرجعت المذكورة خديجة هذا الخلاف بينهما إلى أن ابن
مالك كان مالا إلى الكوفة ، ومتأهيا لهم في كثير من المسائل والآراء ، في حين
كان أبو حيان مالا إلى الهنديين متأهيا لهم في أكثر المسائل (٢) .

الثاني : أن أبا حيان كان يحسد ابن مالك على ما كان عليه من مكانة
علمية ، وأن هذا الحسد هو الذي دفعه إلى عدم الأخذ به ، أو حضوره لسه
مجلسا (٣) .

الثالث : عزاء يحيى الباشون إلى أن غرور الشباب ، والثقة بالنفس جملا
أبا حيان يعتمد من ابن مالك (٤) .

ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تعدها من الأسباب الواضحة في تفسير
هذا الخلاف ، لأنه لا نستطيع أن نرد ذلك إلى الحسد أو غرور الشباب ، لأننا
لا نملك له لملا ماديًا يؤقتنا على صحة هذا الادعاء ، بل هذا غريب من التكهن
ويحتاج إلى دراسة نفسية ، ولن يكون هذا الأمر إلا بحضور الأشخاص أنفسهم ،
وهذا أمر مستحيل تحقيقه .

(١) التذليل والتكميل ، ١٦٦/٥ ج

(٢) أبو حيان التوح ، ص ٣٣٦

(٣) ينظر نفح الطوب ، ٢٧/٢

(٤) ينظر مجلة العربي ، ١٣٣ ، العدد ١٦٦ ، شبير ١٣٧٢ . مقال

الدكتور عبد السلام مكي بعنوان : ابن مالك الأندلسي .

والذي الذي يطعن فيه الباحث في تفسير ذلك أن إباحة ما قد جاء به ابن مالك ، وأن نحو ابن مالك قد صادف شهرة لم يجد بها دعوى في هذه ، وحدث لنا تراثا نحوها ضخما ، وهذا في التحول أثره البالغ في الدراسات النحوية فكان هذا الأمر متطلب من أبي يان أن يقف أمام مصنفاته وآرائه ، ويشرح فيها نظرية العالم لهجوم ما يراه مريباً من تلك المطائى والأحكام . وكأنه يريد أن (ينزل) هذا التراث النحوي الذي انتسب إليه ابن مالك . ثم يفتح فيه من خلال ذلك آراءه واجتهاداته . ولعل هذا ما يفسر لنا مدحه لابن مالك والثناء عليه في بعض المواضع التي يرى أنه أحسن فيها وأجاد ، ثم ذمه له في بعض المواضع التي يرى أن استنباطاته قد ضللت فيها .

أي أن موقفه هذا من ابن مالك يمد نتيجة طبيعية ، ولازمه ، ساعدت على فرضها ظروف ذلك العصر الذي شاع فيه غلب المسائل النحوية ورجحها ، والتحقيق من صحة الأحكام وتقريرها . وغلاصة القول : إن قبحه لابن مالك ، يمد علامة من علامات التفكير الشرع وظاهرة صحية ، تدل على نشاط علمي .

وقد شهد تراثا النحوي تأثيرا لثل هذا الخلاف مثلا بين أبي حيان وابن هشام وبين السهيلي وابن عسرون ، وبين البرد وسبيبه ، وبين الكسائس والفراء ، بحيث نستطيع أن نقول ، إن مثل هذا الخلاف قد أصبح سمة بارزة تميز بها نحونا العرب منذ نشأته حتى الآن ، وكل هذا لا يمكن إخراجنا من دائرة البحث العلمي ، ويعد شروا أساسيا في تقدم أي علم وتطوره .

ولا يحتاج موقد أبي عيان من ابن مالك فاني سأكتفي ببعض المسائل النحوية التي تساعدنا على كشفه ، وتقيم موقعا كل منهما .

سكن تلمذ المسائل :

١- قال أبو حيان (وفيه اثنتان) ، وغير الأثنتين ، وغير الأثنتين ، هذا أفضل التفصيل فهو يمد غيره ، يقول : هذا أهل الرجلين ، وأفضلها هذه أحسن النساء (١) .

ولكن ابن مالك اعتد فيها ذهب إليه على شواهد (٢) قد وردت عن العرب في نشرهم ونظمهم ، وكان الأولى بأبي حيان ألا ينكر عليه قوله ، وذلك لشبهتها مع مذهبه في احترام ما سمع عن العرب .

(١) الارتشاف ١٦٠ أ (٢) ينظر شرح التمهيد ، ١٤٠ / ١ - ١٤١

٢- ذهب ابن مالك الى أن لغز المعارف : ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم الضمير القائب السالم من ايهام ثم الضاربه ثم ضمير السامع ثم الموصول ثم المحرف بالانفاد .

قال أبو حيان * ولا تعلم أحدا فصل في المضمر، وتعل العلم أعرب من ضمير القائب الا بن مالك . والذين ذكروا أن لغز المعارف المضمر قاله على الاطلاق ثم يلوه العلم . والذي أختاره أن المعارف خمس : أعرفها : الملمس الشخصي ثم المضمر ثم المصغر ثم ذوال . وأن المضمر والمصغر وهذا ال : كليات وضماً جزئيات حالة الاستعمال ، لا ترك أن كل متكلم يقول : (أنا) ، وكل مخاطب يقال له : أنت ، وكل قائب يقال له : (هو) وكذا أسماء الإشارة بمسار بهذا الكل قريب ، و (هـ) لكل قهبة ، وكذا الباني (١) .

٣- ذهب ابن مالك الى أنه ربما استغنى عن الهم في البني بأشباع ضمة الكاف ، وقال ، أنشد بعض الكوفيين :

وانما الهالك ثم الهالك
ذو حيرة ضاقت به المسالك
كأن يكون النكاح إلا ذلك

أراد ذلكم . فأشبع الضمة واستغنى عن الهم بالواو الناشئة من الاشباع .

قال أبو حيان * ، إن هذا الشعر يحتمل أن يكون يسكون الكاف وهو موزون . رآه مسبوفاً بخط الناصب بضمة فبنى عليه مدعاه ، وإن صح أنه مسبوغ من السرب يضم الكاف فيكون من تغيير الحركة لموافقة الكاف قبله ، وتغيير حركة أسهل من حذف حرف لم يسهل حذفه . (٢) .

والذي أرتضيه هو رأي أبي حيان لأن الضم هنا من باب تغيير الحركة لجعل القافية وهذا الترخيع أحسن ، وأسهل من حذف حرف لم يسهل حذفه .

٣- ذكر ابن مالك أن الحال النفس عاملها تجربها رائدة كقوله :
فما رجعت ، بخائبة ، ركاب
حكيم بن المسيب رقتها

وقوله : كائن ذهبت الى باسا ، دافعة
قال أبو حيان * وما احتج به لأحجة فيه ، ولا يمتنع ما قاله . ثم خرج البيهقي على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وهي شخص موزون . (٣) .

(١) الارشاد ١١٩ ، ينظر شرح التسهيل ١٢٧/١ ، والمجموع ٥٦/١ ، واللائحات المسألة رقم (١٠١) .

(٢) الارشاد ١٣١ ، وشرح التسهيل ٢٦٦/١ ، والمجموع ٢٢٧/١ ، وتعليق الفرائد ١٠٥/١ ب .

(٣) الارشاد ١٢٤ ، وشرح التسهيل ، الفوائد ١٠٨ ، والمصنف ١٥٠ ، والمجموع ١٢٧/١ .

٤- ذهب ابن مالك الى تقسيم الضمير الى واجب الخفاء، وهو المرفوع، والمضارع في الهزة والتون، وفعل امر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقا، والى جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب، والغائبة، أو معناه من اسم فعل وصفه.

قال أبو حيان (وقسوا المرفوع الى مستكن، بارز، وأبغى الى منفصل، ومنفصل بهجمل المستكن من الفعل . وقسمه ابن مالك الى واجب الخفاء، وهو ما لا يمكن أن يرفع، والمأمرا، ولا مضرا بارزا، والى جائز الخفاء، وهو ما يمكن أن يرفع ذلك . وهذا اصطلاح غريب لا يشرقه الاضحه) (١).

٥- ذهب ابن مالك الى أنه يجوز تشديد (يا) الذي، والتسبي مكنورة.

قال أبو حيان : ولا يحفظ التشديد في التي . وإنما حفظ في الذي ، ومن تعرض لحصر لغات التي والذي ، كالسيوطي ، والديلمتوري ، لم يذكروا ذلك (٢) وقد أورد ابن مالك شاهدا على الذي قول الشاعر :

ولم يكن المال ^{فأعلمه} فالعله ^{أغثاك} بال ^{سأ} وان أرضاك ^{سأ} إلا للذي

وأما التي فام يورد لها شاهدا (٣) . ولعل في ذلك تقوية لرأى أبي حيان .

٦- ذهب ابن مالك الى أن (حرى) من أفعال الرجاء .

قال أبو حيان : والمحموظ أن (حركي) اسم منون لا يمتنى ولا يجمع (٤) .

ويروى السيوطي أن ابن مالك لم ينفرد بهذا القول ، بل سبقه الى ذلك ابن طريف ، والرقسلي (٥) . ويبدو أن أبا حيان قد تعامل على ابن مالك في هذا الأمر لأننا نجد أن أبا حيان نفسه قد نص على أن (حرى) من أفعال الرجاء ، وذلك في لحيته (٦) .

(١) الا رتطف ١١٦ ب ، وشرح التسهيل ١٣١/١

(٢) الا رتطف ١٣٦ أ ، واليهج ٨٢/١ (٣) ينظر شرح التسهيل ٢١٢/١

(٤) الا رتطف ١١٢٤ (٥) الیهج ١٢٩/١

(٦) ينظر شرح التصريح ٢٠٣/١ ، وشرح اللحن البديهة ص ٢٣٣ .

واخذ
ابن الأثير
من الأفعال

لحرف

وقد أشار ابن هشام أيضا الى صحة قول ابن مالك ، وأن أبا حنيفة هو الواجب . واستشهد بقول الأعشى :
 أن يقل من من بني عبد شمس
 فحرى أن يكون ذلك ، وكانا (١)

وقال الله مأمي . أما قوله . يعنى الميسرادي . أن المحفوظ أن حرى اسم مكشون ، وهو تابع لشبهه ابن حيان في الاعتراض على المنسب . ابن مالك . بذلك . وهو قصور ، فقد بين القاضى عياضى مشارق الأنوار فى حرى الحاء على أنه يقال : حرى زيد أن يفعل كذا ، فيستعمل فعلاً ، واهميك به إماما ثقة لا يناع فى عدالة وسعة اطلاعه ، وليس الحامل على الوقوع فى هذا الاعتراض أمثاله إلا سوء الظن بالمترضى عليه ، والا فالحنف من الإمامة وحفظ اللفظ وكثرة الإلحاح بالحمل الذى لا يدفع عنه . (٢)

وتخلص من هذا الى أن (حرى) فعل من أفعال الرجاء ، ولكنها قليلة الاستعمال .

٧ . ذكر ابن مالك أن زيادة (أن) بعد (ما) النافية السالبة عمل ليس يهطل عليها بلا خلاف نحو : ما أن زيد قائم .

قال أبو حيان . وليس كما ذكره بل ويوجب الرفع مذهب البصريين ، وقد حسب الكوفيون الى جواز النصب . (٣)

وما يقوى رأى ابن حيان أن يحقوب بن السكيت قد حكي أيضا أن الكوفيين أجازوا النصب ، وأنشد :
 بنى غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صهفاً ، ولكن أنتم الخزف
 بنصب (ذهب) ، و (صهف) (٤) .

٨ . ذهب ابن مالك الى أن (حيث) ما ندر تصرفها ، وأنشد :
 إن حيث استقر من أنت راعب
 حيث اسم ان .

(١) يندرج شذوذا الذهب ص ٢٦٨ (٢) تملق الفرائد ١/١٨١ ب
 (٣) لا تظف ١٧١ ب ، ينظر الانصاف المسألة رقم (٨١) ، والجمع ١/١٢٣ .
 (٤) ينظر المثنى ص ٢٨ ، والجنى الدانى ص ٢٢٧ - ٣٢٨ .

قال أبو حيان (هذا خطأ لأن كونها اسماً (ان) فرع من كونها
تكون مبتدأ ، ولم يسم ذلك فيها الية ، هل اسم (ان) في البيت حسن ، وحيث
الخير لا يعرف . والصحيح أنها لا تنصرف ، فلا تكون قللاً ، ولا مقولاً بـ (ما) .
ولا مبتدأ (١) .

والأولى ابقاء (حيث) على ما عهد لها من ظرفيتها ، ولا ضرورة للمسمى
التوسع في تصرفها .

١- وهم ابن مالك أن ما الجر قد تكلف (ما) قبلها الفعل ، وتحدث
(ما) الكافة في اليا بمعنى التليل ، وتعتبر بمعنى (وما) نحو :
فلئن صرت لتخبر جواباً لها قد ترى وأنت غطيب

قال أبو حيان : " والصحيح أن اليا للمبهمة ، (ما) بعدها مبتدأ ، ولا
كافة (٢) .

وقد ذهب ابن عمام أيضاً إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تخريج هذا
البيت (٣) . وما ذهب إليه أبو حيان فيه بعد عن التكلف والتعقيد .

١- ذهب ابن مالك إلى أن (ميمها) قد يستفهم بها ، واستبعد ل
بقول عمرو بن ملقظ :
ميمها لي ، الليلة ميمها ليمه
أودى ينعلى وسرا ليمه

قال أبو حيان (ولا دليل فيه ، لا احتمال أن تكون (مه) بمعنى انفساف ،
(ما) هي الاستفهامية (٤) ، والمشهور في استعمال (ميمها) أنها لا تخرج عن
الشرطية ، ويمكننا تخريج (ميمها) على قول ابن حبان ، أو على الشذوذ .

١١- ذهب ابن مالك إلى أن عمل (لا) المشبهة (لا) ليس (كثيره
بمخلاف فعل (ان) على حين يرى أبو حيان أن عمل (لا) قليل بمخلاف
عمل (ان) (٥) .

- (١) الا رتشاف ٢١١ ب ، واليهج ١ / ١١٢ ، والمغنى ص ١٧٧
(٢) الا رتشاف ٢٥٧ (٣) بشار المغنى ص ٤٠٦ ، والجنى الدانى ٣٢٣
(٤) بشار الا رتشاف ٢٨٤ ب ، واليهج المحيط ٣٦٣ / ٤ ، والجنى الدانى ٢١١
(٥) بشار اليهج المحيط ٣٦١ / ١ ، واليهج المحيط ٢٥٧ / ٢ ب ، والا رتشاف
١٧٧ ب ، وشرح المالك ص ٦٤ .

وفي النكت الحسان يقول "اعمالها - لا - عمل ليس قليل جدا بخلاف
اعمالها عمل إن فانه كثير جدا حتى لقد
- رحمه الله - أنه لم يسمح النصب في خير (لا) ملفوظا به ، وإن كان حملها
على ليس يقتضيه إلا أن ذلك يمكن أن تركه السرب إشارة إلى ضعف عمل (لا)
عمل (ليس) (١) .

وبناءً في الجنى الداني (وصلى البرد ، والاخفى ، اعمال (لا) عمل
(ليس) (٢)
قليلاً (بل) لو ذهب ذاهب إلى أن (لا) لا تحمل عمل ليس لكن حسناً (٣) .

١٢ - ذهب ابن مالك إلى أن (إذ) تكون بمعنى (إذا) ففى
إفادته الاستقبال واستدل بقوله تعالى " فسون يعلمون إذا الاقلال فى أعناقهم (٤)
وقد أنكر عليه أبوحيان ذلك (٥) .

وما ذهب إليه ابن مالك يرمون إلى اضطراب فى استعمال الأساليب
التي تستعمل فيها كل من (إذ) و (إذا) .

" وقد ذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) . ولا
(إذا) موقع (إذ) . وهو الذى صححه المفارفة ، وأجابوا عن هذه الآية
ونحوها ، بأن الأمور المستقبلية لما كانت فى أخبار الله تعالى ، متيقنة مقطوعة
بها ، عبر عنها بلفظ الماضى ، وبهذا أجناب الزمخشري ، وابن عطية ، وغيرهما (٦)

١٣ - من شروط صيغة التمجيد أن يكون فعلاً ، قال ابن مالك : وشهد
ما أذرعها ، أى : ما أذرف يدها فى الفزل ، فهو من قولهم : امرأة ذراع . قال
أبوحيان : " ودعواه أن ما أذرعها لم يسمح منه قبل غير صحيحة ، قال ابن
القداح : ذرعت المرأة غفت يدها فى العمل ، فهى ذراع (٧) وعلى هذا

(١) النكت الحسان ٢٠ ب (٢) الجنى الداني ص ٢١٣

(٣) تعليق الفرائد ١/ ١١٧١ (٤) سورة غافر الآية ٢٩

(٥) الارشاد ١٨٨ ب ، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩

(٦) ينظر الجنى الداني ص ١٨٨

(٧) الارشاد ٣٢٤ ، وينظر شرح الأشموني ١٨٢/ ٤ .

لا شذوذ في قولهم : ما أذن المرأة . (١) .

١٤- زاد ابن مالك على معاني (حتى) أن تكون مرادفة (إلا أن)

في الاستثناء ، وأنشد عليه :

لهن المطاؤون الفضول ساحة حتى تجود وما لديك قليل

قال أبو حيان : وقد أخانا ابنه الرد عليه في ذلك ، وقال أنه يصح فيه تقدير (إلى أن) وإذا احتل أن تكون حتى فيه للغاية ، فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن) (٢) . وقد ذهب ابن هشام إلى موافقة ابن مالك في رأيه هذا (٣) .

وفي الحقيقة أن رأى ابن مالك لا يخلو من تكلف وتعقيد . قال المرادي وهو من غريب : " وقول شبيب في قولهم : والله لا أقبل كذا إلا أن تفعل والضم : حتى أن تفعل ، ليس نصا على أن حتى إذا انتصب ما بعدها تكسرون بمعنى (إلا أن) ، لأن ذلك تفسير معنى ، ولا حاجة في البيت لأن كان جعلها فيه بمعنى (إلى) " (٤) .

١٥- ذكر ابن مالك أن (متى) قد تحمل حملا على (إذا) ، ومثل بالحديث " إن أبا بكر رجل أسيف ، وأنه متى يتم مقاما ، لا يسبح الناس " . قال أبو حيان : " ولا تحمل (متى) حملا على (إذا) خلا فسا لزعمي ذلك " (٥) .

١٦- ذكر ابن مالك أن (ما ومهما) قد يردان ظرفي زمان ، وقال فسي شرح الكافيه : جميع التحيين ، يجلسون (ما ومهما) مثل (من) في لسونم التجرد عن الظرفية ، أي أن استعمالهما ظرفي ، ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتاً منها ما في قول الفرزدق :

وما تحي لا أهرب وإن كنت جارماً ولوعده لعدائي على لهم دخلاً

(١) ينظر شرح التصريح ١/١

(٢) الارتشاف ١٥٠ أ ، والهمج ٢/٢

(٣) ينظر المعنى ص ١٦٦ (٤) المعنى الداني ص ٥٥٥

(٥) الارتشاف ٢٨٤ ب ينظر التذيل والتكميل ١٥٥/٥ ، وحامها الصبان ١٣/٤ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٦ .

وقى (ميمها) يقول :
 وانك ميمها تُعطي بطنك مؤلمة
 وقرنك تالا فتش الدم أجما
 وقول ناقيل القنوى :
 نهت أن أبا شتوم يدعى
 ميمها يمشى يمشى بمالم يمشى

قال أبو حيان : * وقد رد على المصنف ابنه يد رالدين فكفانا الرد عليه .
 قال ابنه : ولا أرى في هذه الإهبات حجة ، لأنه كما يصح تقدير (ما وميمها)
 فيها بشارف زمان ، كذلك يصح تقديرها بالمصدر والتقدير : أي حياة تحسنى .
 وأي عدالة تخط ، وأي عيشة تمت ، فوضع (ما وميمها) في هذه الإهبات نصب
 على المفرولة المطلقة .

ثم قال أبو حيان : ومحتل عند البيت : أتم الطائي توجيهها آخر غسيير
 ما ذكره ابن المصنف ، وهو أن يكون (ميمها) مفعولا ثانيا لـ (يسطا) وقرجك
 مفعول أول ، وسؤله بدل من قرجك ، لا مفعول ثان ، فلا يكون في البيت حجة على
 استعمال (ميمها) ظرفا ، فيكون (ميمها) في البيت نظير قول امرئ القيس :
 أغركم مني أن أحبك قاتلي وانك ميمها تأمرني القلب بفعل (١) .

وقال الزمخشري * وهذه الكلمة - ميمها - في عداد الكلمات التي يحذفها
 من لا يدل في علم العربية ، فيحذفها في غير موضعها ، ويحذف (ميمها) بنفس
 (متى ما) ، يقول ميمها جئتني أعلمتك ، وهذا من وضعه ، وليس من كلام
 واضع الدرس في ش * ، ثم يذهب فيفسر (ميمها) تأثا به من آية (٢) بنفس
 الوقت فلهذا في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله ما يوجب الجشيم من
 يدى الطائفي كتاب سبوره (٣) .

كما أن رواية المصنف في ديوان حاتم الدائى (٤) :

وانك إن أعانت بطنك مؤلمة وقرجك تالا فتش الدم أجما

- (١) حاشية الصبان : ١٦ / ٤ ، ونظر التذييل والتكميل ١٤٧ / ٥ ، والبحر
 المحيد ٣٧١ / ٤ ، ولا يختلف ٢٨٤ ب .
 (٢) سورة الاعراف الآية ١٣٢
 (٣) الجزء الدائى ص ٦١٠ ، ونظر الكطف ١٠٧ / ٢ ، والغنى ص ٤٣٧
 (٤) ديوانه ص ٨٠

وعلى هذا فلا شاهد فيه ، وكل هذه الاحتمالات والتأويلات تجعلنا
لا نطعن الى ما ذهب اليه ابن مالك لما فيه من تكلف واضطراب في الاستعمال
وان البقاء على أن (ميم) اسم شرط مجرد عن الظرفية هو اقرب للصواب .

١٧- ذهب ابن مالك وابنه يد والد بن الى جواز تشبيه الوجود مفتول :
قام الزندان نفساها ، وكذا اعتابها .

قال أبوحيان * انه غلط ، لم يقل به أحد من النحويين * (١) .

وجاء في شرح التصريح (وأما في التشبيه فالأصح في النفس والمهمل
جميعهما بجمع قلعة على " أفعل " فيقال : جامع الزندان أو الهندان أنفسهما
لغيرهما ، ويجوز في غير الأصح نفسيهما عنهما بالافراد ، ونفساها عنهما
بالتشبيه عند ابن كيسان (٢) .

وقال ابن ابياز المتوفى (٦٨١ هـ) : لو قلت نفساها لجاز ، فصيح
بجواز التشبيه (٣) وقال الرازي : وقد يقال نفساها وعنهما على ما حكى
ابن كيسان عن الصرب (٤) .

هذه الأقوال تشير الى أن ما قاله ابن مالك قد قال به بعض النحاة ، وفي
هذا تقوية لرأيه .

١٨- ذهب ابن مالك الى أن (هل) تأتي بمعنى (قد) ، وذلك
مع الفعل ، ومثل بقوله تعالى " هل أتى على الانسان حين من الدهر " (٥) .

وبقول الشاعر :

سائل فوارس يهوج ، يشدّ ثا
أهل رأونا ، يسفح القاع ذي الأكم
يهيد : قد أتى ، وقد رأونا .

(١) الارشاق ٢٩٦ ب ، والبحر الصالح ٢١٠ / ٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٨٥
والهجر ١٢٦ / ١ ، وحاشية الصبان ٢٤ / ٤ .

(٢) شرح التصريح ١٢١ / ٢

(٣) يد حاشية الصبان ٢٤ / ٣ (٤) شرح الكافية ٢٢٤ / ١

(٥) سورة الانسان الآية ١ .

قال أبو عبيد : لم يبق على ذلك دليل واضح ، إنما هو من قاله
الفسوف في الآية . وهذا تفسير من لا تفسير لغراب ، ولا يرجح المهم في
مثل هذا إنما يرجح في ذلك إلى أنه التحول للغة لا إلى الفسوف (١) .

وبالحال الزمخشري فزعم أنها أهدأ بمعنى (قد) ، وأن الاستفهام إنما هو
مستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله في المنها عن سيبويه ، فقال : وقد سيبويه
أن (هل) بمعنى (قد) ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ، لأنها لا تقع إلا في
الاستفهام ، وذكر البيت . ورده ابن هشام قائلاً : ولو كان كما زعم لسبق
تدخل الألف على الفعل كـ (قد) ، وثبت في كتاب سيبويه - رحمه الله - ما نقله
عنه ذكره في باب لم المتصلة ، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه ، فإنه قال في باب عدة
ما يكون عليه الكلام مانعه : وهل ، وهن الاستفهام ، ولم يزد على ذلك .
ثم قال : وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري ، فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى
(قد) أصلاً ، وهذا هو الصواب ، عندى ، إذ لا تمسك لمن أثبت ذلك
إلا أحد ثلاثة أمور :

- ١ - لعل الاستفهام في الآية للتشهير ، وليس بالاستفهام حقيقى .
- ٢ - أن سيبويه لم يقل ذلك .
- ٣ - دخول الهمزة في البيت ، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى (٢) .

والخلاصة أن تفسير (هل) بهذا هو تفسير من لا تفسير لغراب ، والأولى
أخذ هل على ظاهرها على أنها للاستفهام ، وقد وردت في كتاب سيبويه أنها
للاستفهام (٣) .

١ - اختلف النحاة في حذف الميم ، وأبقوا حرف النداء ، فجسروا
ابن مالك بهجوازه قبل الأثر والدعاء ، وروى عليه قوله تعالى : ألا يسجدوا (٤) .
وقول الشاعر :

بالمئة الله ، والأشوام كلهم
والسالمين على سحمان من جبار

أي : يا قسم . أو يا هؤلاء .

(١) البج ٧٧/٢ ، ونظير الارتظاف ٢٢٩ ب ، وتبديد القواعد ١٦٢/٥
(٢) المثني ص ٤٦٠ - ٤٦٢ ، ونظير شرح الف : ١٥٢/٨ ، البج ٧٨/٣
(٣) بنظر الكتاب ٥١/١
(٤) سورة النمل الآية ٢٥ .

وقال ابن مالك : حق الضامى أن يمنع حذفه ، لأن عامله حذف لزوماً ،
إلا أن الضرب أجاز حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه ، وكون ما بعده
أمراً أو دعاءً ، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور بالدعوة ، فاستعمل النداء قبلها
كثيراً ، حتى صار الموضع مقبهاً على الضامى إذا حذف ، وبقيت (يا) فحسب
حذفه لذلك .

قال أبو حيان : والذي يقتضيه الظن أنه لا يجوز ، لأن الجمع بين حذف
فعل النداء ، وحذف الضامى ، أجحاف ، ولم يرد ذلك معاً من العرب فيقبل
و (يا) في الآية واليهوت وتحوها للتهيه (١) .

والأولى ما ذهب إليه أبو حيان لدخوله من التقدير والتكلف .

٢٠ ذهب ابن مالك إلى أن (ألا) التي للعرض مركبة من (لا)
الناهية والمجزة .

قال أبو حيان : الذي ذهب إليه أنها بعبارة (٢) .

ودعوى التركيب أظهر من دعوى الهمزة فيها ، لأن الظاهر يدل على ذلك .
فإنه لو قيل التركيب (لم يحذف دل على)

٢١ ذهب ابن مالك في من التسهيل إلى أن ميبوه قد جرد
ترخم المركب الاسمان . كتاباً شراً ، وقد يحد أبو حيان هذا الموضع
ما ضعف فيه استنباط ابن مالك من كلام ميبوه ، وأنه فهم منه ما لم يذهب
إليه ولم يرد (٣) .

وقد فرس ميبوه على الضع فقال : " ولعلم ابن الحكاية لا ترخم لأنك لا ترسد
أن ترخم غير ضاد ، وليس ما يفهمه النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وهرن نحرة ،
وما أشبه ذلك ، ولو رخم هذا لرخمتم ولا يحسن بقول عشرة :
يا دار عيلة بالبراء تكلمسى (٤)

(١) الأرتشاف ٣٤٤ ب ، ونظر المقتضى ٤٨٨ ، والجنى الدانى ص ٣٥٢

(٢) الأرتشاف ١٨٩ أ ، وشبه السالك ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٣٨٣

(٣) بنظر التذليل والتكميل ١٦٦/٥ ب

(٤) الكتاب ٣٤٢/١ .

وتاء في شرح التصريح " والذي نقل عن مهبوب وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال : فاذا اُضيفت الى الحكاية حذف وتركت الصد رحلت نسبة عبد القهن ومهمة مشرء قلزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قوله في تأبط شراً تأبطس قال : ويدل على ذلك أن من المربوب من يفرد فيقول : يا تأبطس أقبل فاجعل الأول مفرداً فذلك يفرد في الاضافة بمعنى في النسب ، ومن في باب الترخيم على الضح ... واذا كان للمبتدئ في مسألة واحدة متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابيه ، لانه يصدده تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابيه ، فانه لم يمتنع به كافتائه بالاول لكونه ذكره استطراداً (١) .

ونقل عن الدمامني أنه قال : لا تمارش بين المحليين اذا ما نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم (٢) .

٢٢ - ذهب النحاة الى أن مجرور (حتى) إما أن يكون اسماً صحيحاً نحو قوله تعالى : (حتى حين) (٣) ، أو يكون مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل المضارع نحو (حتى يقول الرسول) (٤) ، لأن التقدير : حتى أن يقول الرسول . هذا مذهب البصريين .

وزاد ابن مالك في أقسام مجرورها أن يكون مصدراً مؤولاً من (أن) وفعل ما في نحو : (حتى عفواً وقالوا) (٥) .

قال أبوحيان * وهم في هذا ، لأن حتى ههنا ابتدائية ، وأن غير مضمرة بعدها (٦) .

وقال ابن هشام * ولا أعرف له - أي لابن مالك - في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف أضمار من غير ضرورة (٧) .

وفي الحقيقة أن ما ذهب إليه أبوحيان فيه بعد عن التقدير والتكلف .

(١) شرح التصريح ١٨٥/٢ (٢) حاشية شرح التصريح ١٨٥/٢

(٣) سورة يوسف الآية ٣٥ (٤) سورة البقرة الآية ٢١٤

(٥) سورة الاعراف الآية ٦٥

(٦) الهج ٢٤/٢ ، منظر الجنى الداني ص ٥٤٢ - ٥٤٣

(٧) المنهم ص ١٧٤ .

٢٣ - ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى أن (مِنْ) تكسر،

بمعنى (في) وأنشد :

مَنْ سَأَلَ، وَذُو حَاجَةٍ، أَنْ مَنَعَهُ
مِنْ الْيَوْمِ، سَوْلاً، أَنْ يَمُوتَ فِي غَدٍ

أى : في اليوم

قال أبوهمان * وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا ،
متأولون ما يقتضى ظاهره ذلك (١) .

ويمكننا حمل (مِنْ) في هذا البيت على معنى التمهيش .

٢٤ - إذا كان حرف النفي الدخول على الجملة الحالية (لما) فيسرى

كالنفي يلحق في القياس عند ابن مالك الذي يقول : إلا أنى لم أجده مستمعلاً
إلا بالواو وكتوله تعالى (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) (٢) ، وقبول
الشاعر :

بانت قطام ولما يحطاً ذو مقبسة

قال أبوهمان : * ونسى ابن مالك أنه أنشد لـ (لما) ما فيه دليل على
مجىء النفي بها حالاً دون الواو ، وذلك في أول شرحه لكتاب التسهيل ، وهو :

فَقَالَتْ لَهُ الدِّينَانُ مَسْعاً وَطَاعَةً
وَحَدَّ رَتَا كَالِدٍ لَلَا يُثَقِّبِرُ

ووجدت أنا ذلك بغير واو في شعر من احتج بمحض النحاة بشعره ، ولا أدري
هل هو يحن بشعره ، أو لا يحن ، وهو عبد الله بن محمد بن عبيد ، قال :

أَبَدَ بِلَاثِي غَدَهُ إِذْ وَجَدْتُهُ
طَهِحاً كَصَلِّ السِّيفِ لَمَّا يَرْكَبُ

وقال أيضاً :

فَقَهَلْتُ مِنْهُ غَدَهُ وَتَرَكْتُهُ
كَهْدِيَّةٍ ثَوْبِ الْغَزَلِ لَمَّا يَهْذِبُ (٣)

وقول الدكتور عبد الرحمن السيد * والحق أن ابن مالك لم ينس ما أنشده فسى
أول شرح كتابه التسهيل كما يقول أبوحيان ، ولكن أباحيان هو الذي أخطأ فسى
نقل ما كتبه ابن مالك ، أو اكتفى بقراءة صدر البيت عن عجزه ، لأن البيت فسى
شرح التسهيل كما يلي :

(١) (١) ارتشاف ٢٥٦ ب ، والجنى الدانى س ٣١٤ ، ونظر تهجد القواعد ١٢٨/٣

(٢) سورة البقرة الآية ٢١٤

(٣) الارتشاف ٢٤٠ أ

قَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ : مَعَا وَطَامَةٌ وَحَدَّ رَتَا كَالَهُ رَّ مَالٍ يُثَقِّبُ

وَعَلَى هَذَا غُلِبَ فِيهِ دَلِيلُ لَا يُبَيِّنُ حَيَانَ (١).

ويبدو لي أن أبا حيان لم يخطئ في نقل البيت ، كما أنه ليس من المنقول أن يكتفى بقراءة صدر البيت من فجوة ، وكان من المحتمل أن يصدق هذا على غيره أما وقوعه من أبي حيان فأنى استبعد ذلك . وما يفسر رأى أبي حيان أن الرواية الواردة في الخصم ، ولسان العرب هي (لما يثقب) (٢) وقال الدمامني " قال الشاعر - السراي - وقد أنشد المصنف فسر أول الكتاب بيتا يشهد لوجهه بلا راو وهو قول الشاعر : وحد رتا كاله رما يثقب

٢٥ - ذهب ابن مالك إلى أن (معا) إذا أفردت تساوى جميعا .

قال أبو حيان " وليس كما قال ، فقد قال شلب : اذا قلت : قام زيد وسعد جميعاً ، احتل أن يكون القيام في وقت أو وقتين ، واذا قلت : قام زيد وبكر معاً ، فلا يكون الا في وقت واحد (٤) .

وقال ابن هشام : وفيه نظير ، وقد عاد ، بينهما من قال :

كُنْتُ نَحْسِي كَيْدِي وَاحِدٌ نَرَسِي جَمِيعاً وَنَرَايَ مَعَا (٥)

٢٦ - تعرب صيغ المقود إعراب جمع المذكر السالم ، بالواو في حالة الرفع ، وبالها في جالتى النصب والجزم ، وذهب ابن مالك إلى جواز إعرابها بالتحركات ، ولو حمل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها لم تستجبوا ، فكان إنما حق في الاعراب كسنيين .

وقد رفض أبو حيان هذا الاعراب ، لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ ، فلا نضم اليه شذوذاً آخر (٦) .

(١) نحو ابن مالك بين الهضرة والكوفة ص ٢٤٩ . د . عبد الرحمن السبيعي

وشذروا من التسهيل ٤/١

(٢) بشار الخصائص : ٢٢/١ ، واللذان : مادة " قول "

(٣) تعليل الفرائد ٣٦٦/١ ب

(٤) لا تشلف ٢١٦ ب ، ونظير الجنى الثاني ص ٣٠٨ ، والهمج ٢١٨/١

(٥) المثنى ص ٤٣٩

(٦) الهمج ٤٧/١ .

وأرى أن الحق مع أبي حيان ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى الأخذ بمسراى
ابن مالك ، وما يضعف قياسه أنه لم يسمع عن العرب أنهم عاملوا ألفاظ المقسود
بمعاملة سفين ، كما أن ما سمع من إعراب سفين ، بالحركات هو لفظة له في العرب ،
والقياس على القليل لا يتفرد مع منهج أبي حيان .

٢٧- ذهب ابن مالك إلى أن إضافة (ليك) إلى الظاهر شاذة ،
كإضافتها إلى الضمير القائب نحو :

سَمِعْتُ لِمَا نَهْنِي بِسُورًا قُلْتُ ، فَلَمَّ يَدِي بِسُورٍ

ورده أبو حيان بأن سببه قال في كتابه : يقال لي زيد ، وسعدى زيد ،
فساق ذلك مساق التنقاس المطرد ، ودعوى الشذوذ فيها باطلة (١) .

٢٨- يقول أبو حيان عند تفسير لقوله تعالى " أنهم كانوا قهقرياً " :
فأغرقهم أجمعين (٢) : أجمعين تأكيد للضمير المخصوص ، وقد كثر التوكيد
بأجمعين غير تابع للكلم في القرآن ، فكان حجة على ابن مالك في زعمه أن
التأكيد بأجمعين قليل ، وأن الكثير استعماله تابعاً للكلم (٣) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى " لا يؤمنهم أجمعين " (٤) ، (وان جهنم
لوعدهم أجمعين) (٥) . لا ملئن جهنم من الجنة والناس أجمعين (٦) . (٧)

٢٩- ذهب ابن مالك - وفقاً لهض والفراء - إلى أن (الذي) قد
يقع مفعولاً حرفياً ، وسببها أنها من صلقتها مصدر ، وخرجوا عليه قوله تعالى
" وَغُضِّقُوا كَأَنَّهُمْ خَاغَصُوا " (٨) ، أن : كخوضهم ، فخذفوا الخوض ، وأقاموا
الذي مقامه .
قال أبو حيان : " والصحيح مع ذلك ، وهو مذهب البصريين " (٩) .

(١) ينظر الارتشاف : ١١٦ ، والكتاب : ١٢٦/١ ، والخزانة : ١٢/٢ ، والبيح : ١١٠/١

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٧

(٣) البحر المحيط : ٢٣٠/٦ ، وينظر الارتشاف : ٣٠٠ ب ، وحاشية الصبان : ٢١/٣

(٤) سورة الحجر الآية ٣١ (٥) سورة الحجر الآية ٤٣ (٦) سورة هود الآية ١١٦

(٧) البيح : ١٢٣/٢ (٨) سورة التوبة الآية ٦٩

(٩) الارتشاف : ١١٣ ، وينظر شرح التسهيل : ٢١١/١ ، والبيح : ٨١/١ .

قال أبو حيان " إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى " وجب
اتباع السماع فيه ، والاقتصار على ما قاله السرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ،
ولا سيما أن رده للظاهر ، إنما جاء في لغة واحدة ، فينبغي أن يقتصر فسخ
ذلك على مورد السماع (١) .

وقال ابن عقيل " فإن صلح لوقع فعل ، بمعناه موقمه صح أن يرفع
ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك في كل موضع وقع فيه أقبل بعد نفى أو شبهه ، وكان
مرفوعه أجنبياً ، فضلاً على نفسه باعتباره : نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في موقمه
الكل ، منه في عين زيد . فالكل : مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بمعناه
موقمه ، نحو : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكل ، كزيد (٢) .
والحق أن الحاق النسي والاستفهام بالنفي صوغات متساوية لكثير من المسائل .
ذهب ابن مالك إلى أن الإضافة قد تأتي بمعنى (في) إذا كان المضاف
إليه ظرفاً للمضاف ، نحو " تربص أربعة أشهر " (٣) ، نحو : بإصاحب السجن
قال أبو حيان " لا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره " (٤) .

والذي يبد لنا نستطيع رأي ابن مالك أن معنى (في) في هذه الأمثلة
ظاهر .

وقال ابن عقيل ويضمين تقدير " في " أن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً
فيه المضاف ، نحو : أءجنني ضرب اليوم زيدا أي : ضرب زيد في اليوم ، ومنه
قوله تعالى " للذين يؤمنون من نسائهم تربص أربعة أشهر " وقوله تعالى :
" بل مكروا الليل والنهار " (٥) .

وقال السيوطي : " ولا يصح تقدير غيرها إلا بهتلف ، وقد سبق ابن مالك
إلى القول بذلك الجرجاني وابن الحاجب " (٦) .

(١) الارتشاف ٣٢٣ ب

(٢) شين ابن عقيل ١٨٨/٣

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٦

(٤) الهمج ٤٦/١ ، وينظر شرح التصحيح (٦٥/١) ومخرج السالك من ٩٦٥

(٥) يندرج ابن عقيل ٤٣/٣

(٦) يندرج الهمج ٤٦/٢

٣٤ - ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى في الاسم الخدوب عن (الهيسا
والايف) لما فيه الفوهاء ، فقلنا يقال في عبد الله : واعبد الالهة ، ولا فسى
جهجاه : واجهجاهاه ، لما فيه من الثقل .

قال أبوحيان " وعذا الذي وضعه صرح به بعض أصحابنا فقالوا : وتقول
في ندية من أسماء عبد الله : واعبد الالهة ، وقواعد باب الندية ، واطمئنان
النحاة في ندية الأعلام يجوز ذلك ، فيحتاج في النح إلى دليل واضح ،
ولا ندلم له سلفاً في شيء ذلك " (١) .

٣٥ - ذكر ابن مالك أنه إذا صغر (أم) لا خلاف في إعرابه ، قال
أبوحيان " وهذا مخالف لما في غيره من النحاة أن أم لا يصغر " (٢) .

٣٦ - ذهب ابن مالك الى أنه قد يستغنى بكليهما عن كليهما ، وأنه قد
يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ، نحو : قام الرجلان كليهما ، وقامت
المرأتان كليهما ، أي كلاهما وكليهما . قال أبوحيان " يحتاج ذلك إلى سماع
من العرب " (٣) .

٣٧ - استدل ابن مالك على أن (أم) المنقضية قد تحذف المفرد قليلاً ،
يقول العرب " إنها لا بل أم شاة " ، لقول بعضهم إن هناك لا بل أم شاة
بالنصب ، وقال : فهذا عطف صريح يقوى عدم الإغمار في المرفوع .

قال أبوحيان وتجه ابن هشام : إن هذا القول عن ابن مالك خسر
لإجماع النحويين (٤) .

والنحاة اتفقوا على تقدير هذا أي بل أم شاة . وأما رواية النصب
فالأولى أن يقدرفها ناصب ، أي : أرى شاة .

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن مالك من الآراء التي انفرد بها .

(١) الارتشاف ٣٥٢ ب ، والهمج ١/ ١٨٠

(٢) الارتشاف ٣٥٨ أ ، والهمج ١/ ٢٠٦

(٣) ينشر الارتشاف ٣٠٠ ، وتسهيل الفوائد ص ١٦٤ ، وحاشية الصبان

٢٨/ ٣ - ٢٩

(٤) ينظر الهمج ١٣٣/ ٢ ، وشيخ عدة الحافظ - لابن مالك ص ٣١٦ .

والنحاة والنظار : ٨٠/ ٣

٤٨ - وفي باب التماز يقول أبو حيان (وإذا تماز ثلاثة ، وهو أكثر ما سمع في هذا الباب ، وزعم ابن خروف وتبعه ابن مالك أنه يكون السجل للثالث ، ويبلغ في الأول والثاني ، وادعى ابن مالك أنه استقرأ ذلك في الكلام ، فوجدته مثل ما قال . واستقرأه ناقص ، وقد جاء لعمال الأول ، والاضمار في الثاني والثالث ، كقول أبي إسود الدؤلي :

كساك ولم تستكبر فاعكرك له^١ لئ^٢ لك يحطيك البجزل وناصر^٣

لعمل كساك ، ورفع به (لئ) وأضمر في الثاني في قوله : ولم تستكبر ، وفي الثالث في : فاعكرك له ، وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز لعمال الأول والثاني والثالث ، قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك ، قيل : لكن لا يحفظ سماع في لعمال الثاني ، والفاء الأول والثالث ، لكن نص على الإجماع في جوازه (١) .

٤٩ - ذهب ابن مالك إلى أن النحاة قد أجمعوا على جواز توسط خبر ليس .

قال أبو حيان " ودموى الفارسي وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر ليس ليستبصححه ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستمته تشبيها بها " .

وبعد وأن الإجماع لم يثبت على توسط خبر ليس ، فقد ذكر الأشوسني " جواز توسط الخبر في جميع الأفعال الناقصة ، حتى ليس وما دام " (٢) .

وقال السيوطي أيضا " وضعه بعضهم في ليس تشبيها بها ، وهو محسوس بالسماع ، والخلاف في (ليس) نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستمته " ولم يفسره ابن مالك ، فحكى فيها الإجماع على الجواز تهما للفارسي وابن الدهان وابن عصفور " (٣) .

٥٠ - ذهب ابن مالك إلى أنه قد يستغنى بالتمييز عن (ذا) واستبدل بقوله : وحسب دينا

(١) الارتطاف ٣٣٧ ، وشرح الأشوسني ٣١٤/٢

(٢) الارتطاف ١٦٦ ب

(٣) شرح الأشوسني ٣٤٧/١

(٤) الهمع ١١٧/١

قال أبو حيان * ولا دليل في ذلك ، إذ قوله : وحبب دينا من بساب :
نسم ربلا ، أي وحبب دينا ، دينا ، أصغر في نسب ، كما أصغر في (نسم) ، ودينا :
تميز لذلك المضمرة ، وحذف المختص به لالة المعنى عليه - (١) .

ولكن المشهور في (هذا) أنها من الكلمات التي كثر استعمالها بكسرة
من (حبب ، وذا) ، وإن الذهاب إلى أنه قد يستغنى بالتمييز من (ذا) فيسهل
تكلف وضوح .

٤٦ - قال ابن مالك : وشذ تصغير (أفعل) مقصور على السماع ، بخلاف
لا بن كيسان في إطراده .

قال أبو حيان * وقول ابن مالك قول من لم يطلع على كلام النحاة فسي
هذه المسألة * (٢) ، معنى هذا أن أبا حيان يشك في صحة ما أسند الس
ابن كيسان قال ابن هشام * وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل
التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

يا أمليح غزانا شذنا لنسا من هؤلاء ثكن الضال والسمر

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولم يحك ابن مالك
اقتباسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك (٣) .

ولكن الذي ينبغي أن ينسب إلى ابن كيسان أنه أجاز تصغير (أفعل)
قياسا على (أفعل) فأجاز أن يقال : أحسن ، يزيد ، وهو قياس غريب (٤) .

٤٧ - إذا ذكرت مئذى مضافا ، وكررت المضاف وحده ، عند : ياتهم تيم عدى ،
فلن أن تضم الأول على أنه مئذى مفرد ، وتضمب الثاني على أنه مئذى مضاف
مستأن ، أو منسوب باضمار لغنى ، أو على أنه عطف بيان أول . وزاد ابن مالك
أو على أنه تأنيد .

قال أبو حيان * ولم يذكر أصحابنا ، وهو ممنوع لأنه لا معنى كما هو واضح ،
ولا لغنى لا اختلاف جهتي التعريف ، لأن الأول ، صرف بالعلمية أو التنداء ،
والثاني بالاضافة * (٥) .

(١) الارتطاف ٣٢١ ، وشرح السالك ٤٠٤

(٢) الارتطاف ٣٢٦ ، وينظر شرح التصحيح ٨٨/٢

(٣) المعنى ٨٦٤ ، هؤلاء تصغير هؤلاء ، والضال والسمر : نوعان من السمر

(٤) ينظر الارتطاف ٣٢٢ ، وابن كيسان الفحول ١١٣

(٥) التبع ١٧٧/١ ، والارتطاف ٢٤١ ، وحاشية السبان ١٥٤/٣

٢٦ - ذهب ابن مالك الى انه يجوز حذف خبر (ليس) دون قرينة ، وأنه :

لربما قيل وحكمه : فاما الجوز فلهذا فليس يجوز
و قد علم ان ليس ناهي عن ضم من ليس به منقول

قال أبو حيان * وهذا يقتضي على حذف الخبر ولا يكون عند أصحابنا الا في الضرورة ، وذلك انه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر لا اختصاراً ، ولا اختصاراً ، الا انه قد يرد حذف الخبر في الشعر وليس مختصاً به (ليس) ، بل قد سعى في فهمها . نحو :

فان قصدوا الامر لحذف فاقصد وان جاروا فجارحتي بصيرا

اي : نهما لذلك (١) .

وقال السبوطي * وما قاله ابن مالك ذهب اليه القراء ، وقال : يجوز في ليس خاصة ان يقول : ليس احد ، لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس (٢) .

٢٧ - ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى ان (كان) اذا خرجت عن التشبيه بنائب المضارع بعد الفاء نحو : كائن يزيد ياتي فتكره ، والمنسي : ما هو الا تاتي فتكره .

وكأنك والعلينا فتشتمسنا

كانه لوحداً في هذا المعنى النفي . قال أبو حيان * ولا يحفظ البصريون ذلك (٣)

٢٨ - ذهب ابن مالك - وفقاً للكوفيين - الى ان درى بمعنى علم .

قال ابن مالك : درى بمعنى علم يتوهمه :
دريت الوفي المعبر بالعرف فاعتبط فان اغتباطاً بالوفاء حموه

قال أبو حيان في التذليل * المصنف - ابن مالك - جعل من تملق أدري بمعنى أعلم قوله تعالى * وما أدراك ما يومئذ * (٤) ، قال لا حجة له في ذلك ، لان الاكثر في كلام العرب متعدية (درى) بحرف جر تقول :

(١) الا وتط ١٦٨ ب ، والجمع ١١٦ / ١ (٢) الجمع ١١٦ / ١

(٣) الا وتط ٢٥١ ب

(٤) سورة الانشقاق الآية ١٢

دلت به ، والأقل تفضيها معنى علم فتقول : دلت بهذا قائماً ، كما تقول : علمت بهذا قائماً ، وعلى هذا إذا دخلت عليها همزة التعدية تعدت الى واحد بنفسها ، وإلى آخر بحر جبر ، لأن الأكثر فيها قبل دخول الهمزة أن تتعدى بحر جبر ، فوجب الحمل بعد دخول الهمزة على ما عدا الأكثر منها . ودليل ذلك قوله تعالى " ولا أدراكهم به " (١) . وإذا كان كذلك فقولته تعالى " وما أدراك ما يوم الدين " ليس (ما يوم الدين) ساداً مسد الفعلين فيكون بمنزلة علم في ذلك ، وإنما سدت مسد الفعل الذي يعتمد على الهمزة بحر جبر ، فهيس جملة في موضع نصب نائبة عن فمول واحد ، أصله بحر الجبر (٢) .

وفي الارتشاف يقول أيضاً (لم يندها أصحابنا فيما يعتمد على لا تضمن ، ولعل الهيئت من باب التضمن ، ضمن دلت معنى علمت ، والتضمن لا ينقاس ، ولا يهين ، أن يجعل أصلاً حتى يكثر ، ولا يثبت ذلك بهيئت نادراً محتمل التضمن (٣))

{ ٩ - وبناءً في تعليق الفرائد : " قال سيبويه وتكون (قد . بمنزلة " وما " .

وأشده على ذلك قول الهذلي :
قد أترك القرن مضجراً أناطه
كان أثوابه مجتهداً بصاد

قال المصنف : فاطلاق سيبويه القول بأنها بمنزلة " وما " بوجب التسوية بينهما في التقايل والصرف إلى المعنى .

واعترضه أرحبان بأن سيبويه لم يبرهن الهمزة التي فيها " قد " بمنزلة " وما " ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام ، بل يستدل بكلام سيبويه على تبيين ما فهمه ابن مالك ، وهو أن " قد " تكون بمنزلة " وما " في التكثير فقط . ويدل على انشاء الهيئت لأن الإنسان لا يفخر بما يقم منه على سبيل القلة والندرة ، وإنما يفخر بما يقم منه على سبيل الكثرة ، فتكون " قد " بمنزلة " وما " في التكثير .

ورأى هذا الاعتراض على ابن هشام (٤) مع كونه انتقاده على أبي حيان ، بل أنه صحيحاً وحله على أن يختم بهذه التكثير في معاني " قد " وأشده عليه الهيئت . بل نصيب القول بكونها للتكثير إلى سيبويه .

(١) سورة يونس الآية ١١

(٢) التذييل والتكميل ١١١/٢ ، ونظير شرح ابن عقيل ٣١/٢

(٣) الأرتشاف ٣٢٨ ، ونظير الجمع ١٤٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٨/٢

(٤) نظار المننى ص ١٨٩ .

ثم قال الدماغي " أما قوله لم يهزم سببه الجبهة الى آخره ، فاطلاق
سببه كاف في الأحكام كلها الا ما تضمن ضرره . وأما قوله : ان الانسان
لا يفخر بما يقى منه على سبيل القلة الى آخره ، فاجابه ان ذلك فيما يمكن وقوعه
قليلا وكثيرا ، فلا يفخر منه الا بالكثرة ، أما ما لا يقى الا نادرا فانه يقى الافتخار منه
بالقليل لا استحالة الكثرة فيه ، وترك المرء قوته صغير الاثام كان أثوابه مجتست
بفرضه مستعمل وقوعه كثيرا ، وإنما يتفق نادرا ، فلذلك يفخر به لأن القرن عسر
المقام للشخص الكف له في شجاعته ، فلو فرض مدلولها معه في الكثير من
الأوقات لم يكن قرنا له ، فلا يكون المرء قرنا لا تقوى الا عند الكفاة غالبا ثم يفخر بأنه
غلب منه ، أو أنه اذا تقوى ، اذا فنقول : لما كان قوله القرن يقتض أنه لا يغلب
قرنه ، لأن الترتين غالب أمرهما التمارش ، ثم لما أخبر بأنه قد يغلبه حملتها
ذلك على التلة صونا للكلام عن التدافع ، وقلنا المراد أنه يتركه كذلك تركها
لا يفخر به عن كونه قرنا ، وذلك هو التمر التادير ، فلا يكذب آخر الكلام أوله .
هذا ما قرره بعض الفضلاء ، وعليها التحقيق (١) .

وأما سببه فيقول : " وتكون قد بمنزلة وما وأنشد بيت الهذلي ثم
قال : كأنه قال وما " (٢) .

وأرى أن " قد " تدل على التقليل ، لأن " وما " للتقليل .

٥ - اختلف البصريون والكوفيون في البناء ، يدل له جواب ، فينصب الفمصل
بعد الفاء جوابا له ؟ قد ذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب ،
وأنه لا ينصب الفمصل بعد الفاء جوابا له . وذهب الكوفيون الى جواز ذلك ،
قال ابن مالك - موافقا للكوفيين - وهو الصحيح لثبوت في النظم والنثر . قال
تمالي " وما يدريك لعله يزكي أو يذكر فتفعه الذكر " (٣) ، وقيل
" لعل اهل الأسباب ، أسباب السموات فاطلح " (٤) في قراءة من نصب فيهما .
قال أبو حيان " يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على
التوهم ، لأن خبر لعل كثر في لسان العرب ، فحمل أن عليه " (٥) .

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٧
(٢) سورة غافر الآية ٣٦ ، ٣٧

(١) تحليق الذرائع ٢/ ٣٠٧
(٢) سورة غافر الآية ٣ ، ٤
(٣) البحر ١/ ١٢٠

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، ولا ضرورة الى التأويل ، وما يقوى رأيه
أن القرآن ورد بذلك .

٥١ - ذهب ابن مالك الى أن (من) تأتي بمعنى (الباء) ، قال ناظر
الجهنم " وقد عرفت أن الحنف - ابن مالك - استشهد على ذلك بقول الله
تعالى " يفتنون من آمنهم " (١) ، وأنه نقله عن الأئمة عن يونس .

قال الشيخ - أبو حيان - وهو قول كوفي ، ويحتمل أن تكون " من " في
الآية الشبهة لا ابتداء الغاية ، أن : ابتداء نظره من طرفه " (٢) .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك ، لما فيه من بعمد عن التكلف والاحتال .

نتائج الدراسة السابقة :

عرفنا النحاة الأئمة لسبون نحو من سبقهم من النحاة ، وتأثروا بهم ،
ولكنهم لم يتفوا أمام ذلك التراث النحوي الضخم عند هذا الحد ، بل درسوا
ما انتبه اليه غيرهم ، ثم انتخبوا من تلك الآراء ما يرونه جديرا بالاتباع ،
وامتثلوا بهم ، ثم أن ينفذ من خلال ذلك الى آراء جديدة .

وما يلاحظه الباحث أن مناهج هؤلاء النحاة كانت مختلفة ، فبعضها
نجد أن المذهب الكوفي يطفئ على اختيارات بعضهم ، وفي حين أن المذهب
الهمزي يبنى على آراء واختيارات بعضهم الآخر .

ولمضاج ما بذله أبو حيان من جهد في تطور النحو ، وما أتى به من آراء ،
فإننا نلاحظ أن النتائج التي تبين لنا موقفه من هؤلاء النحاة الذين كبر
ذكرهم في كتابه ، وترددت آراؤهم فيه ، وهذا ، يتضح لنا منهج تفكيره النحوي .

(١) سورة شورى الآية ١٥

(٢) ترميد التواعد ١٧٨/٣

١ - كان أبو حيان ينكر على السهيلي بعض آرائه للأشهاب الآتية :

١ - كان السهيلي يأتي ببعض الآراء الغريبة ، وكانت هذه الآراء لا تذلو من تكلف واضطراب ، ولهذا كان أبو حيان معارضا لسهيلي في ذلك .

وأحيانا كان السهيلي يأتي ببعض الآراء الاجتهادية ، وكان يرى أبو حيان أن بذلك خرقا لما أجمع عليه النحاة .

٢ - كان السهيلي يوافق الكوفيين في بعض آرائهم ، ولهذا فقد أنكر عليه أبو حيان تلك الآراء .

ب - أما مخالفته لابن عسكور فانها ترجع الى الأشهاب الآتية :

١ - كان لابن عسكور آراء مختلفة عذروا في كتب النحو ، وكان أبو حيان يخالفه في بعضها لعدم ورود السماع بها ، أو لأنها تخالف مذهب البصريين ، أو لأنها تنفق ومذهب الكوفيين .

٢ - كان يخالفه في بعض الآراء الانفرادية ، لخروجها عن المشهور بين النحاة .

ج - أما مخالفته لابن مالك فانها تنحل فيما يلي :

١ - كان ابن مالك يستدل كثيرا بالأحاديث النبوية ، وذلك في اثبات القواعد والأحكام الصحيحة ، فقد بلغت الأحاديث الشفهية التي استشهد بها في " شرح التمهيد " حوالي مئة وسبعين ومائتين حديث ، مفرقة في الأبواب المختلفة ، وفي شرح الكافية حوالي اثنين وستين حديثا (١) . وقد أخذ عليه ذلك أبو حيان ، ظنا منه أنه يدفع عن اللغة العربية شبهة المعجمة أو اللحن ، ولكنه بهذا النظرة يكون قد حرم اللغة من مادة غنية لا بد لنا من الاستعانة بها في قنايا اللغة .

(١) ينظر نحو ابن مالك بين المعجمة والكوفة ص ٢٥ .

وقد عسر بعض النحاة بهذا العرمان أو الضيق فأجسساروا
الاستشهاد بالحديث النبوي وأكثروا منه وكان في مقدمتهم ابن
مالك ، وهو محي في ذلك ، ونظيره تقوم على فهم عميق لواقع
اللغة وتطورها .

٢- كان ابن مالك يتابع الكوفيين في كثير من آرائهم ، لذلك وقفت
منه أبوجيان موقف المخالف .

٣- كان يخالفه في كثير من الآراء التي تدل على الانفراد أو الاجتهاد
حيث كان يرى أبوجيان أن في ذلك غرقا لما أجمع اليه
النحاة .

٤- على الرغم من أن ابن مالك كان يبنى آراءه معتدًا على الأصول
النحوية التي اصطلاح عليها النحاة كالسماع والقياس وأن
مواد السماع عنده هي نفسها التي اعتد عليها النحاة كالقرآن
الكريم ، والشعر ، وكلام فحول العرب ، لكن هذه القضايا ليس
تكن محل اتفاق تام بينهما ، وذلك بسبب المنهج الذي سلكه
كل منهما ازاء هذه القضايا .

الفصل السابع

آثاره في الخلقين

|||
x
x x

آشارة في الخالقين :

يمد كتاب الارتشاف بحرا زاخرا • جمع فيه ابو حيان اقوال النحاة
المقدمين والتأخرين حتى عصره • ثم عرض ذلك بأسلوب سهل • بين فيه آراءهم
من المسائل النحوية • واستدرك عليهم ما اعتلوا ذكره • واخطأوا في نقله أو عرضه •
وكتروا ما كان ينه على ذلك الخلاف الواقع في الاحكام النحوية • ومحاول نهته
ان امكن الى من ذهب اليه من النحاة •

وهو في عرض احكامه يذكر تلك الاحكام التي وقع الاتفاق عليها أو الاجتماع •
ولا يفوته ان يشير الى المشهور منها •

وقد عرف النحاة قيمة هذا الكتاب • فكان ممينا لا ينضب • وضللا هديسا •
فاخذوا منه • واتخذوه مصدرا من مصادرهم •

ولا يفوتنا ان نذكر ما احدثه ظهور ابى حيان في تلك الفترة الزمنية من نشاطات
في الدراسات النحوية • والتأليف فيها • وما اثاره من حيوية ونشاط في تلك المؤلفات •

ويظهر ذلك في وقوف النحاة التأخرين من آراء ابى حيان • بالتأييد له احيانا
وبالرد عليه احيانا اخرى • او يمزون رأيه • أو الاستمالة به في اجتتهاد نحوي
أو التعليق على مسألة نحوية • •

ولهذا فاني سألقى ضوءاً على أهم الكتب النحوية التي نقلت
آراءه وكانت ذات أثر في مختلفاتهم :

أبو حيان وابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ)

أنكر ابن حجر تأثر ابن هشام بأبي حيان في دراسة النحو، لأنه لم يمسح
عليه غير ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره (١). وهذا
القول غير مسلم به، لأن مانجه من خلاف بينهما في كثير من الآراء، يرجع لبعض الباحثين
بتأثره به على الرغم من مخالفته له في كثير من الآراء. وقد أرجع بعض الباحثين
هذا الخلاف بينهما إلى أن أبا حيان كان محققاً بعض التعقيد في حين كان
ابن هشام واضحاً كل الوضوح، وأن أبا حيان كان قوي الحافظة معتمداً على الرواية
والثقل على حين كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس، وأكثر منه
سهلاً إلى المناقشة (٢).

ولكن هذه الأسباب ليست من الأسباب الرئيسية في تفسير ما كان يسود
بينهما، لأن أبا حيان لم يكن معقداً - كما يرى هذا الباحث - بل كان يميل
إلى البساطة والتسهيل، فوجد صداق هذا في شرحه وتسهيله لكتاب ابن عصفور،
وابن مالك.

كما أن الحكم بأن ابن هشام كان أقدر من أبي حيان على الاستنباط
والمناقشة، ليس أمراً سهلاً، لأن ما تركه لنا أبو حيان من آثار نحوية يشهد له أيضاً
بقدرته على المناقشة، ودقته الاستنباط.

ويمكننا أن نرجع كثرة مخالفة ابن هشام له إلى الاستقلال في الرأي، والحرية
في التفكير، فابن هشام قد اشتهر في بحثه بالدقة والمناقشة والاستنباط، وقال
في ابن خلدون: (مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهير بحصر عالم بالعربية،
يقال له ابن هشام أنحن من سيبويه (٣) وكذلك كان شأن أبي حيان في معالجة
للمسائل النحوية.

(١) ينظر إليه في الكافية ٢/٢٠٧

(٢) ينظر الحركة الفكرية في العصر الأيوبي والملوك الأول د. عبد اللطيف

حمزة ص ٢٢٦

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٥٢٢.

وان طهية البحث والمناقشة تستلزم الاتفاق في بعض الآراء والا فتران فـ
بعضها الآخر . وان تأثر ابن هشام بأبي حيان أمر لا يمكن انكاره سواء جلس فـ
مجلسه أم لم يجلس . لأن هذا التأثر قد يكون بالاطلاع على كتب أبي حيان
وشروحه . بيد وذلك واضحاً في تتبع ابن هشام لأبي حيان في شرحه للمحكمة
الهدية . فهو يتتبع حركاته ومكاناته فيها ويظهر أيضاً في رده على أبي حيان
لكل ما أورده من ردود وملاحظات على آراء ابن مالك والزمخشري .

والحكم لتوضيح ذلك :

(١) رد ابن هشام على أبي حيان فيما أورده من ملاحظات على آراء الزمخشري
وابن مالك :

١- استحسن ابن هشام رأى الزمخشري في أن (أنا) بالفتح تفيـ
الحصر مثل (انا) بالكسر وقد رد على أبي حيان في ذلك (١) .

٢- ذهب أبو حيان إلى أن جواب (اذا) الشرطية قد جاء منفيـ
بـ (ما) نحو (واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) (٢) . قال
ابن هشام : وليس هذا بجواب ، ولا لاقتن بالفاء مثل (وان يستنبتوا فما هم
من المعتبرين) (٣) ، وإنما الجواب محذوف ، أي عدا إلى الحجـ
الباطلة (٤) .

٣- ذهب ابن مالك إلى أن الباء تزداد على الحال النفي عاملها

كقولـه :

فما رجعت ، بخائبة ، ركاب^١
حكيم بن السببر مشتباها

وقولـه :

كائن دُعيت إلى بأساء ، داهية^٢
فما انتهت بمزود ، ولا وكل

وخالف أبو حيان : وخصي البهتين على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وشخص
مزود ، أي : مذعور . ويهد بالمزود نفسه . على حد قولهم : رأيت منه أسداً .

(١) ينظر المعنى ص ٥٦ ، والبحر المحیط ٣٤٤ / ٦ ، والرشاش ١٨٣ ب .

١٥٥ / ٥ ، والتذييل والتكميل ١٥٥ / ٥

(٢) سورة الجاثية الآية ٢٥

(٣) سورة فصلت الآية ٢٤

(٤) المعنى ص ١٣٣ ، والجنى الداني ص ٣٦٩

قال ابن هشام : وهذا التخييج ظاهر في الهيئ الأول دون الثاني ، لأن صفات الذم اذا نقيت على سبيل المبالغة لم يفتأ أصلها ، ولهذا قيل في (وما ربك بظالم للعالمين) (١) أن (فعلاً) ليس للمبالغة ، بل للنسب كقوله :

وليس هذى ربح فيعلمني به وليس هذى سيف وليس ينهال

أي : وما ربك هذى ظلم ، لأن الله تعالى لا يهالم الناس شيئاً ، ولا يقال : لقيت منه أسداً ، أو بحراً ، أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقسام أو الكرم (٢) .

وقال الدمامني : قلت تملحه التخييج في الهيئ الأول غير جيد لما فيه من حذف الموصوفين دليل عليه . وقدحه في تخييج الهيئ الثاني كذلك ، لأن النفي انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أي : فانهضت بشخص غير مزود ، ولا وكل ، بمعنى نفسه ، بالغ في اغصافه بالشجاعة والنفقة حتى انتزع من نفسه شخصاً لا دمر عنده ، ولا وكل ، فكيف يتم ما قال (٣) .

والأولى بالاتباع رأى ابن مالك .

٤- يقول ابن هشام (للبهانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى " ونحن له مسلمون " (٤) : يجوز ان يكون حالا من قلعل نعبد أو من مفعولنا ، لا شتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على نعبد ، وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعصرف هذا العلم كأي حيوان ، توهمنا منه أنه لا اعتراض الا ما يقوله النحوي ، وهو الاعتراض بين ضمير متظالمين (٥) .

(١) سورة فصلت الآية ٤٦

(٢) المثنى ص ١٤٩ ، والارتشاف ١٢٤ أ ، والهمج ١٢٧/١

(٣) تملق الفرائد ١٢٩/١ أ

(٤) الآية : قالوا : نعبد الهك وآله آباءك ، إبراهيم واسماعيل واسحاق الهاء واحد أ ونحن له مسلمون ، البقرة الآية ١٣٣ .

(٥) المثنى ص ٥٢١ .

٥ - ذهب الزمخشري الى أنه ينبغي لأن الزائدة معنى آخر غير التأكيد
وخالفه في ذلك أبرحمان .

قال أبوحيان : (وزعم الزمخشري أنه ينبغي مع التوكيد معنى آخر ، فقال فسي
قوله تعالى (ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ^{بهم}) (١) ودخلت (أن) فسي
هذه القصة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى (ولما جاءت رسلنا
إبراهيم بالخير قالوا : سلاماً) (٢) ^س تشبيهاً وتأكيده على أن الاسماء كانت
تعمق المعنى ، فليس مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللتزم ، ولا كذلك في قصة
إبراهيم ، إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبار النحويين
انتهى .

قال ابن هشام * والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة
المنكوت مائة (أن) صلة أكدت وجود الفلين مرتباً أحدهما على الآخر
في وقتين متجاورين ، لا فاصل بينهما ، فكانت جدياً في جزء واحد من الزمان ،
كانه قيل : لما أحس بجهنم فاجأته المائة من غير ريث * وليس في كلامه
تميز للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين .
لا يطابقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جى به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفصل
الثاني عقب الأول ، وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك : ثم ان قصة الخليل
التي فيها ، قالوا : سلاماً ليست في السورة التي فيها * ^{بهم} ، بل فسي
سورة هود ، وليس فيها لما . ثم كيف يتم ، أن التحيه تقع بهط ؟ وانما
يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة المنكوت ، إذ الجواب فيها ، قالوا :
(انا مبلوكوا أهل هذه القبة) ثم ان التبرير بالاسماء لحن ، لأن الفصل
لثلاثي كما نطلق به التنزيل ، والجواب المائة ، وهي عبارة الزمخشري (٣) .
واجاب في الكشف فانه يقوى ما ذهب اليه ابن هشام (٤) .

(١) سورة المنكوت ، الآية ٣٢

(٢) سورة هود الآية ٦١

(٣) المغنى ص ٩٣

(٤) ينظر الكشف ٤٥٣/٣ .

(ب) يرى ابن هشام أن أبا حيان قد غلط في النقل عن سيبويه ، وأما
فهم ما نقله .

يقول في عطف الجملة الغيبة على الانشائية والعكس : (~~فمن~~
اليمنون ، وابن مالك في شرح باب المفعول ~~من~~ من كتاب التسهيل ، وابن عصفور
في شرح الايضاح ، ونقله عن الاكثرين ، وأجازته الصفار تلحظ ابن عصفور وجماعة
مستدلين بقوله تعالى " وبشر الذين آمنوا و عملوا الصالحات " (١) و (وشعر
المؤمنين) (٢) .

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه (بجاءي زيد ومن عمرو العاقلان) هل
أن يكون (العاقلان) خبرا لمحذوف ، ويؤيد قوله :

وان شقائي عبرة مـراقصة
فهل عند رسم داوود من ممول ؟
وقوله :

شقائي غزلاً عند باب ابن عامر
وكحل ما قرك الحسان بأشد
واستدل الصفار بهذا البيت :

وقائلة خلوان فأنكح فئاتهم
وأكرموا الحبين خلوكا هيسا
فان تقدمه عند سيبويه : هذه خلوان .

قال ابن هشام (وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وأما قال :
واعلم أنه لا يجوز : من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين ، رفضت أو نصبت .
لأنك لا تنشئ إلا على من أثبتت وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم
فتجلبها بمنزلة واحدة . وقال الصفار : لما ضمها سيبويه من جهة التثنية علم
أن زوال التثنية يصححها ، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حاجة
فيما ذكر الصفار ، إذ قد يكون للنسب مانعان ، يقتصر على ذكر أحد عما لا ينسبه
الذي اقتضاه المقام والله أعلم) (٣) .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥

(٢) سورة الصف الآية ١٣

(٣) المفتى عن ١٢٢٧ ، ١٢٣٠ ، وحاشية الصبان ١٢١/٣ .

وقال الدماغي (والذي أوقف أبا حيان في الفلظ توجهه أن مراد
الصفار النعت الصفاني الذي هو تابع ، فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ
محدود ، وهذا غلط ظاهراً فان سيبهه من باب يحتاج المسألة مع الوصف المقطوع
حيث قال : رفعت أو نصبت ، وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكليسة
بأن قيل : من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً لفقد ما بنى سيبهه عليه
الضغ ، فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء ، وجوابه قول المغني ولا حاجة (١)

(ج) نقل ابن هشام عن أبي حيان بعض المسائل النحوية ، وذلك في كتابه
أوضح المسالك .

من ذلك حكى أبو حيان أعراب (ذر) الموصولة ، وموشها ذات أعراب
ذات وذوات . وقال ابن هشام في كتابه أوضح المسالك : وحكى أعرابها أعراب
ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات . هذا بالإضافة الى نقول أخرى ذكرها في
كتابيه مستتمها بكتاب أبي حيان (٢) .

(د) أكثر ابن هشام في شرحه لكتاب اللوحة الهدية من الرد والاعتراض على
أبي حيان .

تأول ابن هشام نقده لهذا الكتاب من حيث مادته وشبهه وأسلوبه .
ومن ذلك :

١- أخذ ابن هشام على أبي حيان تسميته نائب الفاعل باسم المفعول
الذي لم يسم فاعله ، بقوله : (والأولى أن يقال : النائب عن الفاعل ، وأما قول
الصنف وغيره ، المفعول الذي لم يسم فاعله ، ففيه غلط ، لأن المفعول انتمسا
بتهاد وللذهن منه عند الإطلاق الى المفعول به ، والمرغوع في هذا الباب لا يختص
به ، ولأنه يصدق على المضروب في نحو : أعطى زيد درعاً أنه مفعول لم يسم فاعله .
وكل ذلك بمنزلة ما نحن فيه (٣) .

(١) حاشية الصبان ١٢١/٣ - ١٢٢

(٢) ينظر الارتشاف ١٢٨ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٣٧ . وأوضح المسالك
١٢٦/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٦٢ .

(٣) شرح اللوحة الهدية ص ٥٢ " رسالة جامعية " .

٢- يرى ابن هشام أنه ينبغي أن يقدم باب المصدر على باب اسم الفاعل لأنه أقوى منه في العمل (١).

٣- يرى ابن هشام أن يذكر المفعول له ثم المفعول معه (٢).

٤- وفي باب المفعول المطلق ، يقول ابن هشام (وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب فإنه لم يذكر حده ، ولا مثاله ، ولا اسمه ، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر ، وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور :

أحدها : أن ذلك هو اسمه الخاص به ، ولا نقولك : أعجبتني القيام ، وكبرهت الذهاب يصدر فيه على كل من التفاعل والمفعول أنه مصدر ، وليس ما نحن فيه بشئ .

الثاني : أن ذلك هو الاسم الصحيح بكونه من الخصوبات ، وهو انما ذكره هنا لذلك لا لأمراً آخر .

الثالث : أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجامع كل ، ومقتضى وما ذكره (٣) .

٥- وفي تعريف البناء يقول أبو حيان : البناء : إبقاء الكلمة على حالها ، ولو عند دخول العامل والحروف كلها منه ، والأفعال متى حكمها ، والأسماء أكثرها معرب ومنها منى كالأسماء الشرط ، والاستفهام والموصولات ، وقد يجب البناء نحو : قام هذا . وقد يجوز فيه الأمران نحو قوله تعالى * ومن خزي يومئذ (٤) ، قرى بفتح القم وجرها .

قال ابن هشام : وأعلم أن ما حد المؤلف به البناء محترز من ثلاثة وجوه :

(١) شرح اللوحة البدئية ص ١٠٠

(٢) شرح اللوحة البدئية ص ٤٦٣

(٣) شرح اللوحة ص ٤١٣

(٤) سورة هود الآية ٦٦

أحدهما : أنه غير مطرد ، لأنه يقتضى أن المقصور والنقص مهيئسان ، فلا بد أن يقول : هنا الكلمة على حالها لفيراعلال .

الثانى : أن قوله : على حالها ، يهيد به حالها فى الوضع ، وذلك يخرس عنه كل شىء يهين على حركة ، فإنه قبل التركيب إنما كان ساكنا ثم مرغله الهنا على الحركة فى حال التركيب .

الثالث : أن قوله (ولو عند دخول العامل) عبارة مستعملة فى غرض موضعها ، لأن قوله : ولو كان كذا إنما يستعمل عند التفالسى يذكر شىء كان يقتضى الظاهر أن الحكم لا يثبت له ، وهو (تصدقوا ولو يظلك محرق) (وأعطوا السائل ولو جاء على فرس) .

والتفسير الاعرابى إنما يكون عند دخول العامل فهذا بمثابة أن يقال : الاسم يتغير آخره للمعامل ولو كان محمياً ، وهذا ما لا يتكلم عاقل . ورد على إطلاقه القول هنا هنا الموصولات ، والامارات ، وأما الفرط ، وأسماء الاستفهام ما امتتنها (١) وليس معنى هذا أن ابن هشام لم يوافق أبا حيان فى شرحه للوحة ، بل نجد قد تابعه فى معنى الآراء ، ومن ذلك :

١ - تابع أبا حيان فى أن المعارف خمسة ، وهو أنه قد أدخل بترتيب عطيف الهان فأخذه عن التوكيد والبدل ، ولكنه يحلل ذلك بقوله (أنه أراد أن يجمع بين نوعي المطف فى موضع ليميز بينهما ، وأن عطاف الهان يشبه الهدل فى الصورة ، وأكثر مسائله محتمله له ، فلا ينبغي أن يحال بينهما فى الذكر) (٢) .

٢ - تابعه فى أن عامل النادات (مفعول بفعل محذوف) .

٣ - تابعه فى عامل المفعول به (٤) .

٤ - فى باب النصوصات تكلم أبو حيان على المفعول فيه ثم الحال ، والتوسيز والمفعول معه ، والمفعول له .

(١) شرح اللوحة بر ٦٨٧ - ٦٨٨ (٢) شرح اللوحة ص ١٢١

(٣) شرح اللوحة ص ١١٢ (٤) شرح اللوحة ص ٩٠

وقال ابن هشام (أقول : إن قول لم اعترض بهاب الجال وباب التمييز
بعد بين أقسام المفعول ، وقد كان مقتضى التأخر أن يؤخرهما .

قالبواب : أن ذلك لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال ، وذلك
من جهة أنه يتعدى الفعل إلى كل منهما على سبيل اللزوم ، وأضرب ذلك أن كل
فعل فهو مشتق من المصدر وفيه دلالة عليه ، ولا بد له من زمان ، ومكان يكون
فيهما وأنه لابد للفعل والمفعول من حالة يكونان عليهما . فأما المفعول له
والمفعول منه ، والاستثناء ، فقد يكون الفعل ساهماً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون
للفعل إذ ذاك مفعول من أجله ، وقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه .

وأما التمييز فانه إن كان نظير هذه الثلاثة في عدم لزومه ، لأنه قد لا يكون
في الكلام شيء منهم ، فيحتاج إلى تمييز إلا أنه يشبه الحال من حيث أنها
اسمان تكرتان فمثلتان منتصبتان مبنيتان لابهام السابق ، فذكر إلى جانب
لأجل ذلك (١) .

في ختم اللوحة بهاب الوقف يقول ابن هشام : (في ختم الكتاب
بهاب الوقف مناسبة حسنة لأن الوقف محل انتهاء الكلام) (٢) .

وخلاصة الأمر أن تأخر ابن هشام بأبي حيان بشيء لا يمكن نكرانه ،
ولعل في هذا الصريح السابق ما يثبت ذلك ، وإن ما نجد بهنهما من خلاف
أما يدل على ما شهدته تلك الفترة من نشاط علمي ، يقم على بحث الحقائق
المليئة ، وتقديرها .

أبو حيان والشيخ خالد الأزهرى :

قام الأزهرى بشرح توضيح ابن هشام في كتاب سماه " شرح التصريح على
التوضيح " وفي هذا الكتاب كان الأزهرى كثير الاستشهاد بأقوال أبي حيان .

(١) شرح اللوحة من ٤٣٠-٤٣١

(٢) شرح اللوحة ص ٦٨٦

والأزهرى في كتابه هذا لم يحاول أن يستقر على آراء أبي حيان ،
بل كان يقول مثلا : " قال أبو حيان في الارتشاف ثم يورد النص السوارد
في الارتشاف (١) .

وأحيانا كان ينقل نصوما عن الارتشاف دون أن يشير الى ذلك (٢) .

وأحيانا كان الأزهرى يصن بعض الآراء والاجتهادات وسندها
لنفسه ، وهي في حقيقة الأمر من اجتهادات أبي حيان (٣) .

-
- (١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٣٨٤ ، ٣٢٥ / ١ ١١١ / ٢٥ .
(٢) شرح التصريح ٣٤٢ / ١ ، والارتشاف ٢٠١ | .
(٣) ينظر الارتشاف ٣٥١ ب ، وشرح التصريح ١٨٢ / ٢ .

أبو حيان وجمال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ)

افسار السيوطي في مقدمة كتابه جمع الهوامع التي اعتمده على
كتاب التسهيل لابن مالك . وارتشاف الضرب . وقد صرح بأن كتابه
(محيط بخلصة كتابي " التسهيل " والارتشاف . مع مزيد واف . فائسق
الانسياب . قريب من الافهام) (١)

ويرى السيوطي أيضا أنه لم يؤلف في العربية أعظم من التذيل والتكميل
ومختصره الارتشاف . فقد كلامه على صفات أبي حيان يقول " وله من
التصانيف . . التذيل والتكميل في شرح التسهيل مطول والارتشاف والارتشاف
مختصره مجلدان . ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين . ولا أجمع
ولا أحسن للخلاف . . وعليها اعتدلت في كتابي " جمع الجوامع " (٢) .

ومما يمكن من أمر فقد جمع السيوطي في كتابه الجمع أشهر آراء
حيان . وجاء هذا الكتاب " موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد
من مصريين وكوفيين وفنداديين وأندلسيين . ومصريين . ومع كل رأي حجة
وأدلتة جميعها من نحو مائة صنف لعل أهمها ارتشاف الضرب لابي حيان (٣)

أن اعتمد السيوطي على الارتشاف وعلى آراء أبي حيان بعد شيئا واضحا
في كتابه الجمع . فقد نقل منه كثيرا من النصوص والآراء . كما أن التقارب
بين مباحث الجمع والارتشاف أمر لا يخفى . غير أنه من السهل ملاحظة ما يلى

١ - أن طريقة تهويب الجمع تختلف عن طريقة تهويب الارتشاف . فالارتشاف
يقسم إلى أبواب وفصول . على حين نجد أن منهج السيوطي في
تأليف الجمع يقوم على مقدمة . وسبعة كتب . والمقدمات : في
تعريف النظم وأقسامها . والكلام والكلم . . .

(١) المصحح ٢/١

(٢) بضممة الواو : ٢٨٢/١

(٣) المدارس النحوية ص ٣٦٣ .

والكتب : الكتاب الأول : في العدد ، وهو المرفوعات وما شابهها من منصوب التواضع .

الكتاب الثاني : في الفضلات ، وهي المنصوبات .

الكتاب الثالث : في المجزوات ، وما حمل عليها من الجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليل غير الجازمة ، وما ضم اليها من بقية حروف المعاني .

الكتاب الرابع : في المواضع في هذه الأنواع ، وهو الفصل وما الحقبه ، وختم باشتغالها عن مصولاتها ، وتنازعها فيها .

الكتاب الخامس : في التواضع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب — الأعراب من تغيير كالأخبار ، والحكاية والتسمية ، وضرائر الشمر .
وهذه الكتب الخمسة في النحو . . .

الكتاب السادس : في الإتيان .

الكتاب السابع : في تغييرات الكلم الأفراد بتأنيده والحذف والإبدال ، والنقل ، والإدغام ، وختم بها يناسب من خاصة الخط .

ويرى السيوطي أن هذا المنهج في التأليف يمد منهجا يديما لم يسبق إليه يقول : " هذا ترتيب يديج لم أسبق إليه ، حدوث فيه حدوث — كتب الأصول " (١)

٢ - كان السيوطي شديد العناية بالتعليل والاستدلال ، على حين نجد أبا حيان يتعاضد ذكر ذلك في الإيضاح .

(١) الهمج : ٢/١

(٢) ينظر الهمج : ١/٥٥ ، ١٥ ، ٢١ ، ٦٤ ، ١٤٩/٢

٣ - للتفصيل عن الارتشاف :

كان السيوطي كسبر النقل عن الارتشاف ، وأن اسم أبي حيان يترد
في أكثر صفحات كتابه ، والمؤان الذي نود الاجابة عليه ، هل كان
النقل صورة أصلية ؟ وهل كان السيوطي يعتمد عليه ؟ وما
تدقيقات السيوطي على أبي حيان .
وللاجابة على هذه الاسئلة فانه يمكننا حصر ما نقله السيوطي
من الارتشاف ، وفي الامور الاتية :-

(١) - كان نقله عن الارتشاف صورة أصلية تقريبا ، وذلك فـسـى
بعض المواضع ، ويظهر ذلك في باب الاعراب مثلا ، يقول أبو حيان
في تعريف الاعراب " الاعراب في اللغة : الا بانه أعرب عن حاجته
أبان عنها .

والتحسين : أعربت الـقى : حنته .

والتفسير : عريت معدة الرجل ، وأعرىها الله ، غيرها

والانتقال : عريت معدة الرجل : جالت ، وأعرىها صاحبها ، فهمنى

الاباحة : تعدت بـ (عن) فالهمزة ليست للتقديرية ، وفي الهاقسى

للتقديرية لا فـسى عريت بمعنى تفرقت .

فقبيل : الهمزة فـسى أعربت للأزالة أى : أزلت عريها كفى فـسى

أشكتهم أى : أزلت مكانهم . (١)

وأما السيوطي فيقول في تعريفه (الاعراب : الا بانه : يقسم لـ

أعرب الرجل من حاجته : أبان عنها . ومنه حديث " والتب تمرب عـسن
نفسها . "

والاجابة : عريت الدابة : جالت في موطأ ، وأعرىها صاحبها : أجالها

والتحسين : أعربت الشئ : حنته .

والتفسير : عريت المعدة ، وأعرىها الله : غيرها .

وإزالة القبيح : أعربت الشئ : أزلت عريه أى : فساد .

ويتمدى الأول بـ " من " والهاقسى بالهمزة . (٢)

(١) الارتشاف : ١٠٥ ب

(٢) الهمسج : ١٠/١

وفى باب المنوع من الصرف يقول أبو حيان * وتعرف المجمة بنقل
أئمة لسان العرب وبخروجه عن أوزان الاسماء نحو : أبرهم ، من تهمة السرا ،
للتون فى أول الكلمة نحو : نرجس ، وقد تنهج فى الآخر نحو : نره ، ويصدر
وباعتنا الزاى للدال نحو : مهتدز ، واجتماع الصاد والجيم نحسو :
المصلجان واجتماع الجيم والقاف نحو : قج ، والجق ، ويكونه خطا : سها على سها
من حروف الذلاقة * (١)

أما السيوطى فيقول : وتعرف المجمة بالنقل هو خروجه عن أوزان ،
الاسماء ، ولا الراء التون ، والزاى والدان ، واجتماع الصاد أو القاف
أو الكاف والجيم ، وكونه خطا ، أو راعيا لها من حروف الذلاقة * (٢)

وفى باب النكرة والمعرفة يقول أبو حيان (وتتفاوت المعرفة
فى المراتب خذفا لابسى محمد بن حزم إذ ذهب إلى أنها لا تتفاوت وكلها
متويزة ، والمفترج على مذهب الجمهور فقيل : الضمر أعرف ، وهو مذهب سيهوية
والجمهور ، ، ، ، وقيل أعرفها الملم ونسب إلى سيهوية وإلى الكوفيين وهو قول
المصري وقيل أعرفها اسم الإشارة ، ونسب إلى ابن السراج ، وقيل : أعرفها :
الصرف (أ) (٣)

أما السيوطى فيقول (مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين
أن المعارف متفاوتة ، وذهب ابن حزم أنها كلها متساوية لأن المعرفة
لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا ، ، ، ، وعلى التفاضل
اختلف فى أعرف المعارف ، ، ، ، فذهب سيهوية والجمهور : إلى أن الضمر أعرفها ،
وقيل : الملم أعرفها ، وعليه المصري ، وعزى للكوفيين و نسب لسيهوية
واختاره أبو حيان ، ، ، ،

وقيل : أعرفها اسم الإشارة ، ونسب لابن السراج

وقيل : ذو (أ) لأنه وضع لتميزه أداة ، وغيره لم توضع له أداة (٤)

(١) الارتشاف : ١١١

(٢) الهمع : ١ /

(٣) الارتشاف : ١١٨

(٤) الهمع : ٥٥ / ١

ولا داعى للاطالة فى هذا الموضوع لان كتاب الهمع قد جاء محيطا بمخلاصة الارشاف ، ولكننا نستطيع أن نلاحظ من خلال مقارنة هذه النقول ، أن نقل السيوطى عن الارشاف كان صورة أصيلة لما فى الارشاف ، وأنه يمتسدد على ما جاء به أبو حيان اعتمادا كبيرا .

(٢) - كان السيوطى ينقل بعض الآراء التى تشتمل على أن السيوطى هو صاحبها ، وهى فى حقيقة الامر لا بأس حيان ، من ذلك ما قاله السيوطى الهمع (اختلف الناس فى أقسام الكلام : فالحذاق من النحاة وغيرهم ... على انحصاره . فى الخبر والانشاء ، وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبر ، وطلب ، وانشاء ... وقال قطرب : أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار ، طلب ، ونداء ...

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء . وقال الاخفش : ستة : خبر ، واستخبار وأمر ، ونهى ، ونداء ، وتنعن ... ثم يقول : (والتحقق : انحصاره فى القسمين الاولين . ورجوع بقية المذكورات اليها) (١) واما أبو حيان فقد ذكر اختلف النحاة فى أقسام الكلام ثم انتهى الى القول (واذا حقق النظر فى هذه الاقسام رجعت الى الخبر والانشاء) (٢)

(٣) - كان السيوطى يستدرك أحيانا على ما نقله أبو حيان فى الارشاف : ذكر أبو حيان " أن المامل هو الراجع للفاعل على مذهب سيويه لفظا نحو : قام زيد ، أو تقديره ، نحو : ما قام من رجل ، وكفى بالله غلسى أصح الاقوال فى أن الباء زائدة ، ونسب قوم الى أنه ارتفع بكونه فاعلا فى المبنى ونسب الى خلف ، وذهب قوم الى أنه ارتفع بالاسناد ، ونسب اليه ما لك الى خلف " (٣) .

وقد ذكر السيوطى هذه الآراء ثم استدرك عليه بقوله " ذهب قوم مسن الكوفيين الى أنه يرتفع باحدائه الفسل " (٤)

(١) الهمع : ٢١٧١

(٢) الارشاف : ١٠٥ ب

(٣) ينظر الارشاف : ١١٨٦ .

(٤) الهمع : ١٥٦/١ .

ورسل

وكذلك نجد أن أبا حيان عندما نظم على محمد بن القمل على الفاعل
فأنه لم يتوسع في ذكر حجج البصريين أو الكوفيين في هذه المسألة كما أنه
لم يرجع أبا من القولين. لكننا نجد الموطى قد فصل ذلك بقوله :
الصحيح - وعليه البصريون - أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله ؛ وجسوز
الكوفيون قد يسه نحوه : فيه قام ؛ مستدلين بنحو قوله : -
ما للجمال منيها ومهداً .

أي : ومهد منيها ؛ وتأولوه البصريون على الابتداء ؛ واضرار الخسب
النصب ومهداً أي ظهراً ومهداً (١)

(٤) - قال أبو حيان في ابن مالك " بحثت عن عروجه لم أجده له شيئا مشهورا يستند عليه . ويرجع في حل المشكلات إليه ، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان (٢٢٨ هـ) بحيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين ، نحو من ثلاثة عشر يوما ، ولم يكن ثابت يسن حيان من الأئمة النحويين ، وإنما كان من أئمة القريئين وكان ابن مالك لا يهتمل إليها حشدة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا السلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كونه ما اجتناه من كثرة غرضه ، ثم علق السيوطي على هذا بقوله ، (قلب : وله شيخ جليل ، وهو ابن يحيى الحلبي ، ذكر ابن الجار (٢٨١ هـ) في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه) (١)

(٥) - كان يذكر خلاف النحاة حول مسألة من المسائل النحوية ، ثم يورد ما قاله أبو حيان في الارتشاف ، من ذلك قوله : ذهب البصريون إلى أن الهم عوض من حرف النداء ، وذهب الكوفيون أنها بقية من جملة محذوفة والاصل " يا لله أما بخير " . يعني على هذا الخلاف جواز دخول " يا " على اللهم ، فمذهب البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين الموضع والموضع وعند الكوفيين يجوز ، لأن الهم على رأيهم ليست عوضا من " يا " . قال أبو حيان في الارتشاف (اللهم لا تأسره " يا " في مذهب البصريين ، زعموا أن الهم المشدود في آخره عوض في حرف النداء ، فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تأسره الياء ، وحدهم أن الهم المصددة بقية من جملة محذوفة قروها ، أما بخير " وهو قول ضعيف لا يحسن أن يقوله من خذ علم " (٢)

ولكن تتضح لنا تعقبات السيوطي لابن حيان ، فإن سأعرض طرفا من المسائل النحوية التي وافقه في بعضها وخالفه في بعضها الآخر .

(١) الهشمية : ١٣٠ / ١ ، وينظر التفصيل ، والتكميل : ١٦٦ / ٥ والهجس المحيط : ٣٧٢ / ٤ .

(٢) ينظر : الاشياء والنظائر : ١٦٢ / ٢ والارتشاف : ٣٤٦ ب والانصاف المذلة رقم ٤٧ .

المسائل التي وافقه فيها

١ - وافقه أن شطريه منى (نحو) ظرف غير متصرف ، واستشهد بقوله تعالى (شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (١) ، يقول الشاعر : (زباج التميمي)

أقول لأم زباج أقمى .. صدور الميمى شطره منى ثم

وقال : تمدونا شطر نجد وهى عائدة .. قد كارب المقد من إيعالها الحقا
ثم يقول ومن جرها بمن قوله :

وقد أظلم من شطر ثفركم .. هول لم ظلم بمشاكم قطما (٢)

٢ - وافقه في أن الاعراب زائد على ماهية الكلمة يقول :
الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان (٣) ، وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، ومضها ووهاء أبو حيان (٤) .

٣ - وافقه في أن (مع) هذه الافراد لاتساوى جميعا عند كلامه على (مع) يقول : " وذهب ابن مالك الى انها في الافراد صاوية بمعنى جميع " قال أبو حيان : وليس بصحيح فقد قال ثعلب : اذا قلت جاء اجمعها : احتل أن فعلها في وقت أو وقتين ، واذا قلت جاء مضافا : فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت (٥) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٤٤

(٢) الهمع : ٢٠١/١ . الدرر اللوامع : ١٧٠/٨
(٣) الهمع : ١٥/١
(٤) الهمع : ١٥/١

(٥) الهمع : ٢١٨/١ وينظر الاوتشاف : ٢١٢ ب

(٤) - الاسم الواقع بعد كذا لا يجوز رفعة خذقا للكوفيين . قال
(وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا ، قال ابو حيان : وهو خطأ لانه لسم
يسمح) (١)

(٥) - وقفه في وجوب نصب المظروف على غداة المنصوبة
بعد لدن ، في مثل " لدن غداة وعشيه " وضع جرهما ، يقول " واذا اء
عطف على غداة المنصوب بعد ما فقيس : لدن غداة وعشيه ، جاز عسدد
الاخفش في المظروف الجر على الموضع ، والنصب على اللفظ ، وضمف ابن
مالك في شرح الكافية النصب واجب ابو حيان ، وضع البنية لان غداة
عد من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع
قال ولا يلزم من ذلك أن يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوه ، وهو
محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثانى ما لا يجوز في الاوائل ، وهذه
السألة مذكورة في الكافية والشافية ماقطعه من التسهيل (٢)

فهو يوافق ابا حيان في وجوب نصب المظروف على غداة المنصوبة بعد
لدن ، خلافا للاخفش وابن مالك .

(٦) - تأييده في ترتيب التوايح " نمت " ، وعطف بيان ، وتوكيد
وبدل ، وعطف نسق ، يقول " واذا اجتمعت رتبت كذلك ، بأن يقدم
النمت ، لانه كجزء من متبوعه ، ثم البيان ، لانه جار مجراء ، ثم
التأييد ، لانه شبهه بالبيان في جريانه مجرى النمت ، ثم البدل ، لانه
تابع للاثني ، لكونه مستقلا ، ثم النسق ، لانه تابع بواسطة ، ولهذا
ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد (٣)
(٧) - تأييده في أن (أن) الزائدة لاتقيد غير التوكيد ، خلافا

(١) المصحح : ٢٥٦/١

(٢) المصحح : ٢١٥/١

(٣) المصحح : ١١٤/٢ وينظر الرثاف : ١٢٩٢

للزمخشري والشلوبين في قولهما أنها تفيد مع التوكيد معاني أخرى (١)
 (٨) - ذهب ابن مالك - وفقاً للخليل والمازني - إلى أن كلا من اليا:
 وما الحق بها ضمير ، وانهما متضايقان ، واحتجوا له بظهور المضاف إليه الظاهر
 في قول بعض العرب (إذا بلغ الرجل الستين فأياه ، وإيا الشواب " ، وقد رد ذلك
 أبو حيان بقوله : ولو كانت إيا مضافة لزم أعرابها ، لأنها ملازمة لما ادعسوا
 أضافتها إليه ، والجنى إذا لزم الإضافة أعرب أي ، بل أولى ، لأن (إيا)
 لا ينفك ، وأي قد تنفك عن الإضافة . وقد ذهب السيوطي إلى مناصرة رأي أبي
 حيان ، فقال : وهو مردود لشذوذه ، ولم تصمد إضافة الضمائر (٢) .

(٩) - ذهب ابن مالك إلى أن حتى حرف جر قبل الفعل الماضي ، ويقدر
 أن مضرة يمد حتى ليصح تأويل الفعل بمصدره ، قال أبو حيان : وقد وهم
 في ذلك .
 وقال ابن هشام : لا أعرف له في ذلك سلفاً .
 وذهب السيوطي إلى موافقة أبي حيان ، لأن في قول ابن مالك تكلف اضمار
 من غير ضرورة (٣)

والحق ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي ، لأنه لا ضرورة تدعونا إلى
 تقدير أن مضرة يمد (حتى) ، ويمكننا حمل (حتى) فيما ورد من ذلك على
 الابتداء ، وعلى ذلك فقد حمل النحاة حتى على الابتداء ، وذلك في قوله تعالى
 " ثم هد لنا سبيلنا إلى الجنة " (٤)

(١٠) - اشترط ابن هشام في (غير) المقطوعة عن الإضافة أن تقع
 يمد ليس ، وقد لحسن الفقهاء في قولهم : لا غير . قال السيوطي : وليس كما
 قال ، فقد صح السيرافي وابن السراج ، وأبو حيان بأن " لا " كليس
 في ذلك ، وأنشد ابن مالك :
 لم يَمَلِكْ سَلَفٌ لَّا غَيْرُ تَسَالُ (٥)
 فالسيوطي يخالف ابن هشام ، محتجاً بقول السيرافي وابن السراج وأبي

حيان .

(١) ينظر الهمج ١٨/٢ .

(٢) الهمج : ٤٧/١

(٣) الهمج : ٦١/١ ، والكتب : ١٤١/١

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٩٥

(٥) الهمج : ٦١-٦٢ . مصدره : جواربهم تنجو أعمد نور ربنا

(١١) - للنحاة ثلاثة أقوال في الاسم قبل التركيب : أحدها :
 وعليه ابن الحاجب - أنها مبنية لجمله عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلى
 غيره بأنها تشبه الحروف المبجلة في كونها لا علمة ، ولا مصولة .
الثاني : أنها مبنية بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبهة
 المذكور منوع لأنها صالحة للمل .
الثالث : أنها واسطة ، لا مبنية ، ولا مبنية لعدم الموجب لكل منهما ؛
 وللمكون آخرها وصلا بعد ما كن نحو : قاف ، سين ، وليس في النهايات مما
 يكون كذلك . قال السيوطي : " وهذا هو المختار عندى تبعا لأبي حيان (١) "

(١٢) - إذا اتصلت نون الوقاية بباء المتكلم المتصل بالفعل الطامى المسند
 الى نون الاناث جاز حذف احدى النونين ، وأما قول الشاعر :

تراء كالثغام يمل مسكاً يسوء الغاليات اذا قلنني (عروة سمرى كج)
 أى : فليسنني .

قال السيوطي : " فاختلف : أى النونين المحذوفة : فقال المبرد : هى
 نون الوقاية ، لان الاولى ضمير فاعل فلا يحذف . وهذا هو المختار عندى
 ورجحه ابن جنى ، والخضراوى ، وأبو حيان وغيرهم ، وحتى صاحب البسيط
 الاتفاق عليه . وقال سيوطيه : هى نون الاناث ، واختاره ابن مالك قياسا على
 " تأمرنى " (٢) قال أبو حيان : بنو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف
 ضرورة لا يقال عليها : كما صرح به فى البسيطه قال أبو حيان : وسهله اجتناع
 المتكلمين " (٤) .

ومن الواضح أن السيوطي قد اختار رأى المبرد وابن جنى والخضراوى
 وأبو حيان فى أن المحذوفة هى نون الوقاية محتجا بأن الاولى ضمير
 فاعل فلا يحذف ، وهو الصحيح .

(١) الهمع : ١١/١

(٢) الهمع : ٦٥/١

(٣) قل أفغير الله تأمرنى أهد أيها الجاهلون . سورة الزمر الآية ٦٤

(٤) الهمع : ٦٥/١

(١٣) - اختلف النحاة في الواقع للمبتدأ والخبر، فذهب البصريون الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع المبتدأ فهما يتراقعان.

قال أبو حيان: الذي نختاره من هذه المذاهب مذهب الكوفيين، وهو أنها يرتفع كل واحد منهما الآخر، وهو اختيار ابن جنى.

قال السيوطي: وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان، وهو المختار عندى (١).

(١٤) - اذا تعددت مبتدآت متواليه، فلك في الاخبار عنها طريقان أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت فيخرج عن آخرها، وتجمعه مع خبره خيراً لما قبله، وهذا الى أن تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده، ويضاف تفسير الاول الى ضمير متلوه مثاله: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى: أيسر أخى خال عم زيد قائم، والاخر أن يجمع الروابط في الاخبار فيخرج عن بعد، خبر الاخير بها آخر لاول، ونال لمتلوه مثاله: زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوها عدها باذنه، والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين هند هند باذن زيد قال أبو حيان: وهذا الثال ونحوه ما وضعه النحويون للاختيار والتميز، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة، قال: ومثله من الموصل الذي للمنتقى اللتان المتى أبوها اختها أخوات اخته زيد، وقال ابن العياض العرب لا تدخل موصولا على موصول، وانما ذلك مع وضع النحويين، وهى مشقة جدا انتهى.

قال السيوطي: ولهذا اخترت عدم بيان ذلك فيه (٢).

وما ذهب اليه أبو حيان والسيوطي بعد نظيرة صحيحة في تخليصنا من تلك الامثلة المصطنعة التي لم يرد السماع بها، وهى ما تزال مكان شكوى في النحو المرسى.

١٥ - وافقه في جواز التوكيد به (أجمع) دون أن تسبقها كل ذهب الجمهور الى أنه لا يؤكد بأجمع دون كل اختارها قال السيوطي: والمختار وفاقا لابن حيان جوازه، لكثرة وروده في القرآن، والكلام الفصح كقوله تعالى لا غيبتهم أجمعين (٣).

(١) البهع: ١٥/١ وينظر الارتشاف: ١٥١ ب، والانصاف المسألة رقم (٥)

(٢) البهع: ١٠٨/١ وينظر الارتشاف: ١٦٢

(٣) سورة الحجر، الآية: ٣٩

وان جهنم لم وعد ثم اجمعين (٢) . وفى الصحيح : فله عليه أجمع . فصلوا .
جلوسا أجمعين . (٢) .

ان ما جاء من هذه الامثلة فيه تقوية لما ذهب اليه أبو حيان والميوطى
وذلك تمهيدا مع ما ذهب اليه من الاعتماد على كثرة القواعد فى أحكامهم
النحوية .

(١٦) - وافقه فى اعراب الاسم الثانى فى الحال الذى يفيد الترتيب
وذلك فى مثل : ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين واحدا بعد واحد . وعلتسه
الحساب باها . أى فصلا أو مصفا . يقول : " وفى نصب الثانى من المكسر
خلاف . ذهب الفارسى الى أن الاول الم وقع موقع الحال جاز أن يحصل
فى الثانى . وذهب ابن جنى الى أنه فى موضع الصفة للاول وتقدمه : باها
ذا باب . حذف . وأقيم الثانى مقامه . نجى عليه . جريان الاول
كما تقول : زيد عمرو أى : مثل عمرو . وقال الزجاج : الثانى تأكيد للاول
وقال أبو حيان : الذى اختاره أن كليهما منصوب بالمائل السابق . لان
مجموعهما هو الحال لا أحدهما . ومتى اختلف بالوصفة أو غيرها لم يكسب
له مدخل فى الحالية . اذ الحالية مستفادة منهما فصلا يعطيان معنى
المفرد فاعطيا اعرابه . وهو النصب . ونظير ذلك قولهم : هذا حلوطا منى
وكلاهما مرفوع على الخبرية . وانما حصل الخبر بمجموعهما . فلطنا باها
المفرد الذى هو مزه أعربا اعرابه . قال : ولو ذهب فاعطى الى أن النصب
انما هو بالمعطف على تقدير حذف الفاء . أى : رجلا فرجلا . وبأها فيها
لكان وجهها حسنا غريبا عن التكليف . لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل . -
وطئت الحساب باها : بعد باب . قال الميوطى قلت : وهذا هو المختار
عندى لظهورها فى بعض التراكيب . كنهى : لتهمن سنن من قبلكم بأها
فها (٣) .

ولو حملنا قلت على التأنيد لكان وجهها حسنا غريبا عن التكليف
أيضا .

(٢) سورة الحجر : الآية ٤٣

(٢) البهجة : ١٢٢/٢

(٣) البهجة : ٢٣٨/١ . ونظر عن الصحيح ٧/٢ والارتشاف : ١٢٣١

المسائل النحوية التي ظلف فيها السيوطي أبو حيان

(١) - ذهب أبو حيان إلى أن لفظ التوكيد " أجمع " معدولة عن الالف واللام ، لأن مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا الآخرون ، فقياسه أنه إذا جمع كان ممرقا بالالف والذم ، فمدلوا به عما كان يستحقه من تعريف بالالف واللام . قال السيوطي : وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف ، لوجود المدل المذكور فيه ، وتكون الاء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة ، وهو غريب (١)

(٢) - قال السيوطي " الحق الزمخشري (أنا) البكمورة أنما المفتوحة ، فقال أنها تميم الحصره لانها فرعها ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى " قل إنما يوحى إليّ أنا الهكم اله واحد " (٢) فالأولى لقصر اللفظ على الموصوف ، والثانية بالممكن . قال أبو حيان : وهذا شيء انفرد به ، قال : ودعوى الحصر في الآية باطله لاقتضاها أنه لم يوح اليه غير التوحيد .

ثم قال السيوطي : وأجيب بأنه حصر فميد إذا الخطاب مع المشركين أى ما يوحى إلى في شأن الربوبية لا التوحيد لا الاشراك ، فهو قصر قلب على حد : وما محمد إلا رسول ، إذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة ، وإن كان قصر افراد . وقد وافى الزمخشري على ذلك الهضماوى (المتوفى سنة ٦٨٥ هـ) ، وسبقه التوشى (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ) ففى الاقتصار القريب ، ولم يتعرض له مواهم فيما علمت (٣)

وسمى أن ذكر الزمخشري آية الانبياء فانه يقول " أنا لقصر الحجم على شىء " ، أو لقصر الشىء على حكمه كقولك : أنا زيد قائم ، وأنا يقوم زيد . وقد اجتمع المثالان في هذه الآية ، لأن " أنا يوحى إلى " مع فاعله ، بمنزلة أنا يقوم زيد . (أنا الهكم اله واحد) بمنزلة : أنا زيد قائم . وفائدة اجتماعهما : الدلالة على أن الوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية : وفي قوله " فهل أنتم مسلمون " أن الوحى

(١) الهمج : ٢٨/١

(٢) سورة الانبياء : الآية : ١٠٨

(٣) الهمج : ١٤٤/١

الوارد على هذا السنن موجب أن تخلصوا التوحيد لله ، وأن تخلصوا الانسداد .
وفيه أن صفة الوجدانية يصح أن تكون طريقها المسح . ويجوز أن يكون المسمى
ان الذي يوحى الى فتكون " ما موصولة " (١)

٣ - (١٢) - ذهب السيوطى الى جواز التماس في النشر ، خلافا لابي
حيان ، قال السيوطى " والمختار وفاقا للاختصاص ، وخلافا لابي حيان وغيره جوازه :
أى ما جاز في الضرورة في النشر للتماس والسجع نحو قوله صلى الله عليه وسلم
اللهم رب السموات السبع ، وما أظن ، ورب الاربعين السبع ، وما أظن ، ورب -
الشياطين وما أضلل ، وكان القياس أضلوا ، فأتى بضمير مؤنث لصفة أضلل السنن
وأظن . . . وقوله للنساء حين رجمن من الجنائز فيها رواء ابن ماجه وغيره (ارجمن
ما زورات غير ما جورات) والقياس موزورات بالواو . . . وقوله فيها رواء البزار (أيتكن
صاحبة الجمل الانب تهبها كلاب الحواب . والقياس بالازب بالادغام ، وقوله
فيها رواء البخارى : أعيد كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين
لامه . . . أى تصيب سموا ، والقياس من مله . ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح
كثير لا يمكن استنباطه ، وما استدلل به لذلك قوله تعالى " وتظنون بالله
الظنونا . . . فأضلونا السبيلا " (٢) بزيادة الالف لتوافق الفواصل (٣)

٤ - (١٤) - ذهب ابن مالك الى أن : حوى " من افعال الرجاء ، قال
السيوطى : " وزاد ابن مالك فيها حوى للترجى كقوله :
فحوى أن يكون ذاك وكانا . (٤)

قال ابو حيان : والمحفوظ أن حوى اسم منون لا يثنى ، ولا يجمع . قال ثعلب
أنت حوى من ذلك ، أى : حقيق وخلق . قال ابن قاصم : ولكن ابن مالك ثقة .
ثم قال السيوطى : قلت ظاهر كلامهما أنه منقرد بذلك ، وليس كذلك
فقد سبقه الى عدها ابن طريف ، والسرقي . (٥)

(١) الكشف : ١٣٩/٣

(٢) سورة الاحزاب : الآية : ١٠

(٣) الجمع : ١٥٨/٢ .

(٤) وصورة : ان نعل من من بنى عبد حسن . الكبر والوامع : ١٠٣/١

(٥) الجمع : ١٢٨/٩ . الاعتصاف : ١١٧٤ .

والسيوطي على حق فيها ذهب إليه . لان أبا حيان نفسه قد ذكر
أن (حري) من افعال الرجاء (١) . وقد اشار ابن هشام (٢) ، والد مامني (٣)
الى صحة مجيئها قميلا .

(٥) - ذهب ابن مالك الى أن الاضافة تأتي بمعنى (فى) ووافقته
على ذلك السيوطي . ورد على أبي حيان . قال السيوطي " قال - ابن مالك
فى شرح الكافية والتسهيل : قد اختلفوا فى النحويين ، وهى ثابتة فى
المفصح كقولهم : ألد الخياط (٤) . بل مكر اللبس والتضار (٥) . فمن أروعة (٦)
يا صاحبي السجين (٧) . وفى الحديث : فلا تجدون أعلم من عالم المدينة .
فمبنى (فى) فى هذه الامثلة ظاهرة ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف . قال
أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره . ثم قال السيوطي
رادا على أبي حيان : وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون مع
كما صرحته بنفسه جهنم تقوية لابن مالك . ورد الدعوى تفرد . وصرح ابن الحاجب
فى مقدمته بأن تقدير فى أقبل من اللام ومن . وكذا قال ابن مالك (٨)

والحق ما ذهب إليه ابن مالك . ووافقته عليه السيوطي . لان مبنى
(فى) فى هذه الامثلة أمر ظاهر . ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف . والاولى
عدم التكلف .

(٦) - ذهب السيوطي - وفاقا لابن مالك - الى أن النكرة القصيرة
معرضة للقصد . مخالفا فى ذلك أبا حيان الذى ذهب الى أن تعريف الضادى
انما هو بأل محذوفة . ونابت حرف النداء ضاها . قال السيوطي " وأقبل
أكثرهم ذكر الضادى والمراد به النكرة البعيدة عليها نحو : يا رجل فتعريفه
بالقصد كما صححه ابن مالك . وذهب قوم الى أن تعريفه بأل محذوفة . ونابت
حرف النداء ضاها قال أبو حيان : وهو الذى صححه اصحابنا (٩)
والاولى بالاتفاق ما ذهب إليه ابن مالك والسيوطي . وذلك لجمده عسى
التقدير والتكلف .

- (١) ينظر شرح اللحة البدرية : ص ٢٢٣ . وشرح التصريح : ٢٠٢ / ١
(٢) ينظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٨
(٣) ينظر تعليق القرائد - للد مامني : ١ / ١١١ ب
(٤) سورة البقرة الآية : ٢٠٤ (٥) سورة مائة الآية ٢٣ .
(٦) سورة البقرة الآية ٢٢٦ (٧) سورة يوسف الآية ٢٩
(٨) الهمع : ١٦ / ٢ . وينظر شرح السالك ص ٢٦٥ .
(٩) الهمع : ١ / ٥٥ .

اعل

(٧) - ذهب أبو حيان وغيره في النحاة الى منع التمجيد من صفات الله
يقول السيوطي " قال أبو حيان : وشذ أيضا قولهم : ما أعظم الله ، وما أقدره في
قوله : ما أقدر الله أن يبدى على شحط . (المعبر)
مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مَنْ دَارُهُ هَوَلٌ

لعدم قبول صفات الله الكثيرة . ثم قال السيوطي . والمخاطرون فاقا للسبكي
وجاءت كل من السراج وأبي البركات بن الانباري . والصميري جوازه . والمعنى
في ما أعظم الله : أنه في طهارة العظمة . ومعنى التمجيد فيه : أنه لا ينكر
لأنه ما تحارفه العقول . وأعظمه تعالى . وتعظيمه : الثناء عليه بالمعظم
.. والدليل على جواز إطلاق صيغة التمجيد والتفضيل في صفاته تعالى قوله
أبصره وأسمع (١) . أي : ما أبصره وما أبصره . وقول أبي بكر رضي الله
عنه فيها رواه إسحاق في السيرة عنه : أي رب ما أحطك .. وقوله صلى الله عليه
وسلم : الله أرحم بالعباد من هذه بولدها . وقوله لأبي مسعود وقد ضرب ملوكه
لله : أقدر عليك منك عليه . رواه مسلم . فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها
إلا اثراين بكر . وعجت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين . والمذر لسه
أنه تكلم على التمجيد . وهذا في التفضيل (٢) . والحق في التمجيد ما أخطره .
السيوطي وغيره من النحاة لورود الشواهد على ذلك .

(٨) - كان السيوطي لا يقيم على القليل ولا النادر أو الشاذ . بل كان قياسه
يقوم على الكثير الشائع . وهذا ما ذهب اليه أبو حيان أيضا . لذلك نجده يرفض
كثيرا من الآراء . لأنها اعتمدت القلة أو الشذوذ في قياسها . (٣)
وهكذا نجد أن السيوطي قد ضمن كتابه الجمع خدشة ما جاء في كتاب الارشاد
وطأ ثائرا كثيرا بما رآه أبي حيان فناصره في أكثرها . وخالفه في بعضها .
وهذا أن دل على شيء . فأنما يدل على الاستقلال في الرأي والحرية فسي
التكثير . ويقوى أيضا ما رأيناه في أن النحاة المتأخرين قد سلكوا طرق الانتساب
والاختيار في آرائهم النحويية .

(١) سورة الفتح : الآية : ٢٦

(٢) الجمع : ١٦٧/٢ - الجمع : ٤/٤٤

(٣) ينظر الجمع : ١/٨٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤٤ . وينظر أيضا
الارشاد : ١٣٥٩ ، ١٢٣٦ . والتذيل والتكميل : ١٣٤/٥ . ومنهج السالك
س : ١٤٤ ، ٢١٤ ، ٢٣٨ .

ابو حيان وعبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ

البغدادي هو صاحب خزانة الادب ، التي تمتد من اكبر الموسوعات فسر
اللغة العربية وعلومها ، وهي شرح شواهد شرح الامام الرض المتوفى سنة
(٦٨٨ هـ) على متن النافذة لابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) . وهو
اسم كتب الشواهد بحد كتاب سيوييه ، وذلك للجهد الصادق المحقق الذي
بذله البغدادي في دراسته تلك الشواهد وتحصيلها ، وهو جهد مثالي لم نسر
احدا في القديم ولا في الحديث صنع مثله تحقيقا وتدقيقا . . وعدد الشواهد التي
فيه ٩٥٢ شاهدا (١) .

وقد اولى البغدادي الجانب النحوي واللغوي في شرح هذه الشواهد ،
عناية كبيرة ، حيث نجده يحرس على اياد اقوال علماء النحو واللغة التي قيلت
حول الشاهد . وان افادته من آراء ابي حيان واعتاده على كتاب الارتشاف
امروا واضح ، فقد كان يتقل منكمثرا من النصوص التي اتخذها كمصدر من مصادر
خزائنه .

كما انه وعد ما سرد في صدر الخزانة تلك المراجع التي اعتمد عليها ، فقد
اخار الى ان الارتشاف كان من بينها .

وقد جمع البغدادي في كتابه كثيرا من آراء ابي حيان ، كما انه حفظ لنا
نصوصا كثيرة من كتاب التذكرة لابي حيان .
وان اثر الارتشاف في الخزانة يمتثل فيما يلي :

١ - كان البغدادي يورد كل ما قيل بشأن الشاهد على لسان علماء اللغة والنحو
ومن بينها ما قاله ابو حيان : من ذلك ما قاله في قول الشاعر . .

حمال اتقال اصل الود آونه اعطيهم الجهد مني بله ما اصح
يقول البغدادي (قال ابو الحسن في باب الاستثناء ان " بله " حرف جر
قال ابو علي ووجه كونه حرفا انه يمكن ان يقال انك ان حملته على انه اسم فمسل
لم يجز . لان الجمل التي تقع في الاستثناء مثل : لا يكون زيد ، وليس عمرا
وعدا خالدا ، فيمن جملة فعلا ليس شي . امرا ، وعذا يراد به الامر . وهو
اسم للفعل فاذا كان كذلك لم يجز لانه لا يظهر له . .

(١) امجم شواهد العربية - لمجد السلام عاين : ع ٩ . .

وقد بسط القوم ابو حيان في شرح التسهيل على هذه المسألة ، فلا بأس بإيرادها ، قال : مذنب جمهور البصريين لا يجوز فيها بعد ما الا الخفض ، واسباز الكوفيون والبغداديون النصب على الاستثناء ، نحو : اكرمت العبيد بلسه الاحرار ، وانما بملوها استثناء ، لانهم رأوا ما بعد ما خارجا عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتبا عليه ، لان المعنى فيه : ان اكرامك الاحرار يزيد على اكرام العبيد ، والصحيح انها ليست من ادوات الاستثناء بدليل انتفاء وقوع الاكناها ، وان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها ، ويجوز دخول حرف العطف عليها ، ولم يتقدمها استثناء (١) ، ومن ذلك ايضا قوله " واختلف في كاف ليهيك فقال ابو حيان في الارتشاف : وهي في ليهيك ، وسد يت ، وحنانيك الواقع موقع الذي هو خير في موضع المفسول ، وفي دواليك ، وهذا ذيت ، وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل ، وذهب الاعلم الى ان اللام حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب ، وحدفت النون لئلا يضاف ، ويجوز استعمال ليهيك وحده ، واما سديك فلا يستعمل الا تابعا لليهيك انتهى (٢) .

ومن ذلك ايضا قوله ((واما قوله :
 وَأَنْتَ حَيْثُ مَا يَدْنِي الْهَوَىٰ بَصْرَى
 من حيث ما سلوكا ادنو فانظروا
 فمن جوز اضافته الى الفوه ، فمصدرية اي : من حيث السلوك ، ومن لا يوزنه يجعله في محل الابتداء ، وخبره محذوف ، فيكون مضافا الى الجملة ، او ،
 " ما " زائده . .

وقال ابو حيان في الارتشاف " والجملة ، التي تضاف اليها حيث شرطها ان تكون خبرية اسمية ، او فعلية مثبتة مصدرية بماضي ، او مضارع مثبتين او منفيين ، و " لا " فاما قوله : من حيث سلوكا ، فما زائده " (٣) .

(١) الخزانة : ٢٨٣٧/٣ ، وينظر الارتشاف : ٢٣٠ ب ، وشرح السالك ١٧٩

(٢) الخزانة : ٢٧٠/١ .

(٣) الخزانة : ١٥٧/٣ والارتشاف : ٢١٠ ب .

ملخص الرسالة

موضوع هذه الرسالة هو " منهج أبي حيان في كتابه : ارتشاف الضرب من لسان العرب " مع تحقيق فصل منه .

وهي مكونة من سبعة فصول يسبقها تمهيد وتتلوها خاتمة .

في التمهيد : تكلمت - باقتضاب - على صورة حياته ، والعوامل التي ساهمت في تكوين ثقافته ثم تكلمت على مؤلفاته .

وفي الفصل الأول : تحدثت عن اسم الكتاب ، ثم عرضت نسخة ، ودواعي تأليفه وموضوعات الكتاب ، وترتيبها ، والصادر التي اعتمد عليها ، والחסود والمصطلحات النحوية ، وأسلوبه في تأليف الكتاب .

وفي الفصل الثاني : درست عواهد الكتاب ، مبينا موقفه من الاحتجاج بالقراءات ، والحديث النبوي ، وكلام فصحاء العرب ، كما يتناول بالدراسة شواهد الشعرية وتأثره بكتاب سيبويه .

وفي الفصل الثالث : درست رأيه في العلة والعامل ، والسام والقوام ، مبينا رغبته في تجريد الاحكام النحوية من التعامل ، وأنه قد انساق مع النحاة في القول بالعامل والاهتمام به ، وأن السام يعد في مقدمة ما يعتمد عليه في تنبيه الاحكام النحوية ، وأن القاعدة انما تحتبط من الامثلة الكثيرة فهو لا يعتمد بقليل ، ولا يقف على شاذ .

وفي الفصل الرابع : درست من المسائل التي وافق فيها البصريين ، كما تناولت بالدراسة موقفه من أئمة نحاة البصرة كسبويه ، والمبرد ، والافطس .

ثم درست المسائل التي وافق عليها الكوفيين ، وموقفه من أئمة نحاة الكوفة كالفراء ، وتغلب ، مبينا أن نحوه لم يكن بصريا خالصا ولا كوفيا خالصا بل كان يتبع

الدليل ، وينحو منحى من يجمع بين المذهبين .

وفى الفصل الخامس : درست موقفه من نحاة بغداد ، وتناولت بالدراسة موقفه من ابن كيسان ، وأبى على الفارس ، والزمخشري .

وفى الفصل السادس : درست موقفه من نحاة الأندلس مبينا علاقته بالسبيلسي وابن عمفور ، وابن مالك .

وفى الفصل السابع : درست آراءه الاجتهادية ، ثم تناولت بالدراسة أثر الكتاب فى مصنفات النحاة المتأخرين ، كابن هشام ، والأزهري ، والبغدادى والموطى .

أما التحقق فقد شمل الأبواب النحوية الاتية :

- | | |
|--------------------|--------------------------|
| ١- باب الاعراب | ٢- باب ما لا ينصرف . |
| ٣- باب التسمية . | ٤- باب النكرة والمعرفة . |
| ٥- باب الضمر | ٦- باب العلم |
| ٧- باب اسم الإشارة | ٨- باب المعرفة بالأداة |
| ٩- باب الموصول | ١٠- باب الاخبار . |

UN APERCU DE THESE

Le sujet de cette thèse est methode Grammaticale Indalosian de Abou Hayan dans son ecriture, Ertechafe Aldarabe Mene Lesane Elarabe, avec la recherche d'un chapitre.

Introduction: J'ai etudie sa vie-son etude, ses mouvements-J'ai compté ses traces.

Dans le premier chapitre-J'ai parlé de nom du livre, ces exemplaire, les raison de le composer ces sujets, puis, j'ai clarifié les sources qu'il a basé. Puis, moment qu'il a composé son livre, puis j'ai exposé sa methode en traiter les limites et les expressions grammaticals.

Dans le deucieme chapitre J'ai etudie les temoins de ce livre en clarifiant son intensessense de lire trouble et qui n'est pas normal, puis j'ai clarifier qui il ne tepende pas surs les traductions sacré du Prophète Mohamedien dans le temoignage. Après ceci y'ai parlé sur ces temoins poetiques-en clarifiant son intention de sans attribuer le poème à son poète, plusieurs des vers qu'il ne sait pas son auteur, les sources et ait le livre de Sibayee. Il n'a pas pris comme temoin le poète contemporains. Il s'est écarte sur les poètes de premier-la deuxième et la troisième classe.

Dans le troisième chapitre, j'ai étudié son opinion dans justifie et le faiseur l'entendeur et le mesurage. J'ai clarifié il interessait des faiseur et son desir d'ecarter les regles grammaticale de leur justification et sa demande de eliminer.

Ce qui concerne l'entendre et ait le premier puis deuxiement mesurage si les deux se groupent l'entendeur et le mesurage il expose l'entendeur sur le mesurage.

Le quatrième chapitre. J'ai étudié son situation envers Elbasra El Coufie et j'ai terminée que son grammare et n'était pas Basarian complètement ni coufien complètement mais il se dirrigeait à groupper le grammair de Elbasra et El Coufan.

Puis j'ai clarifié son position de les personnage eminent de grammair de El Basra El coufa qui sont était écarté sur eux et supporté les grammair les autres.

Le cinquième chapitre-j'ai étudié son position des grammaticaux Baghdad et j'ai aborder son opinion envers eux quand il eu référé à comme une groupe des groupes grammaticaux-puis j'ai parlé de son position des personnage fameux de grammair de El Basra comme Abu Aly Aresy.

Le sixième chapitre: J'ai étudié son position des grammair de Indalos, j'ai parlé de sa relation avec El Soheli, et Ebn Malk et sfour, pour conclure que le grammare Andalosien n'était qu'un jugement de la grammair Baghdadien.

Le septième chapitre: J'ai étudié ses opinions individuelle puis transferé de son clarification dans l'effet 'savourer'.

Dans la classification des grammaticaux rétrospective comme Ibn Hecham, El Shik Khalid El Ashari et El assyouti et Abd El Kader Elboghdadie y'ai conclue que Abou Hayan Boughdadie a une tendance Baserien.

Conclusion:

J'ai appliqué des résultats que j'ai atteints puis j'ai ajouté cette étude en relayant les chapitres grammaticaux suivants:

Les chapitres de l'analyse

- " - qui ne se conjugue pas.
- " - l'inconnu et connu
- " - Le tacite
- " - des noms
- " - adjectif démonstratif,
- " - Article défini
- " - Pronom relatif.
- " - De l'information.